السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية



تأليف

عمر هاشم ذنون الحيالي

مدرس مساعد في كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية - جامعة الموصل



السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ 2003

وآفاقها المستقبلية

الطبعـة الأولـى

1436هـ - 2015م



الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جــوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

2014/10/5011

رقم التصنيف:327,9510563

المؤلف ومن في حكمه:

عمر هاشم الحيالي

الناشر

الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ 2003 وآفاقها المستقبلية

الواصفات:

/العلاقات الدولية//الصين//العراق/

ISBN : 978-9957-590-09-3

السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ 2003 وآفاقها المستقبلية

تأليف

الدكتور عمر هاشم ذنون الحيالي

كلية العلوم السياسية - قسم العلاقات الدولية

جامعة الموصل

2015



الأكاديميون للنشر والتوزيع

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُـعُوبا وَقَبَائِـلَ لِتَعَـارَفُوا إِنَّ أَكْـرَمَكُمْ عِنـدَ الـلــهِ أَتْقَـاكُمْ إِنَّ الـلــهَ عَلِـيمٌ خَبِـيرٌ) الحجرات: 13

الإهـداء

إلى... من أحبهُ أكثر من نفسي معلم البشرية الأول... محمد (ﷺ)

ألـلـهم أجزي (أبي وأمي) عني الجنة

إلى...من أرجو من الـلـه أن قد رفعتُ رأسهُ المعلم الفاضل

السيد هاشم ذنون الحيالي... أبي الكرامة والعِزة

إلى... العطاء الذي لاينفد أم الصبر والحنان المعلمة الفاضلة

السيدة فائزة احمد آل قبع...أمي الوطن

إلى... الحبيبة وربيع عمري الدائم ملكة جمال قلبي رفيقة الدرب الطويل والصعب

رنـد... زوجني المودة والرحمة والسكن

إلى... أنـا عيوني التي أبصِر بها فلذة كبدي

حمزة و يزن... عطاء الـلـه ولداي

إلى... قدوتي في مسيرتي العلمية الأول الدكتور

محمد هاشم الحيالي...أخي الحبيب

إلى عزيزة القلب وقرة العين

عُلا... أختي الحبية

إلى... كل من آزرني ودعمني ولو بكلمة

أهدي... هذا الجهد المتواضع

المؤلف

المقدمة

تحاول الصين باستمرار انتهاج سياسة خارجية سلمية مستقلة، وتتخذ مـن مصالح الشعب الصيني ومصالح الشعوب الأخـرى المنطلـق الأسـاسي في سياسـتها الخارجية، ومن هذا المنطلق نظرت إلى العراق بعين الاهتمام سواء أكانت تحـاول نشر مبادئها الأيديولوجية بين دول العـالم الثالـث أم بـدأت تشـعر بحاجـة ماسـة لموارد الطاقة والمواد الأولية.

وفي ظل الحديث المتزايد في الآونة الأخيرة عن الدور الـذي تسـعى الصـين إلى تبنيه في قارة آسيا وتحديدا تجاه المنطقة العربية والتي يعد العراق جزءا مهما وإستراتيجيا فيها، لاسيما بعد تبنيها سياسة الانفتاح في منتصف سـبعينيات القـرن الماضي، وتماشيا مع مقتضيات البيئة الدولية الجديدة القائمة على أسـاس التنـافس بين القوى الدولية لاسيما في الجانب الاقتصـادي منهـا. بـرزت الضرورة إلى دراسـة وتحليل سياسة الصين الخارجية تجاه العراق في محاولة لفهمها ومعرفة المحددات الأساسية التي ينطلق منها موقفها الرسمي لاسيما بعد عام 2003.

وتـم تقسـيم هـذه الكتـاب إلى مقدمـة وأربعـة فصـول رئيسـة وخاتمـة، يستعرض الفصل الأول منها تطور السياسة الخارجية الصينية تجاه العـراق خـلال المـدة ((1958- 2003)) وجـاء في أربعـة مباحـث تناولـت السياسـة الخارجيـة الصينية تجاه العراق في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي.

في حين حاول الفصل الثاني دراسة محـددات السياسـة الخارجيـة الصـينية تجاه العراق مقسما إلى مبحثين تعرض الأول منه إلى المحددات الداخلية للسياسة الخارجيـة الصـينية تجـاه العـراق وهـي محـدد التـاريخ والتقاليـد - المحـدد الأيـديولوجي- القيـادة والنظـام السـياسي – التنميـة الاقتصـادية.أمـا الثـاني فقـد

تناول المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الصينية تجاه العراق وهي متطلبات الهرمية الدولية الجديدة، ومقتضيات التنافس الدولي في ظل البيئة الدولية الجديدة، ومقتضيات القوة الدولية الكبرى.

أما الفصل الثالث من هذا الكتاب فقد بحث في السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي في ثلاثة مباحث تناول الأول السياسة الصينية تجاه التصعيد الأمريكي للحرب.أما الثاني فقد بحث في سياسة الصين تجاه الاحتلال الأمريكي، في حين بيّن الثالث سياسة الصين تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي.

أما الفصل الرابع فقد تركز في تحديد مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق أيضا في ثلاثة مباحث تناول الأول مشهد تراجع سياسة الصين الخارجية تجاه العراق، والثاني مشهد استمرار سياسة الصين الخارجية تجاه العراق، أما الثالث تناول مشهد تصاعد سياسة الصين الخارجية تجاه العراق.

ومن الله التوفيق



الفصـل الأول

تطـور السياسـة الخارجيـة

الصينيـة تجـاه العـراق قبـل عـام 2003

تطور السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق قبل عام 2003

لم يكن العراق في يوم من الأيام خارج دائرة اهتمام الصين بل كان جزء من اهتمامها بمنطقة الخليج العربي فقد نظرت الصين للعراق بعين الاهتمام. (1) إذ تشير المصادر التاريخية الصينية إلى أن الحكومة عندما فكرت في التعرف على منطقة آسيا الوسطى وغرب آسيا بوصفها خطوة أولى نحو إقامة علاقات دبلوماسية ورسم سياسة معها، استخدمت رسل الدبلوماسية الشعبية (*) بوصفها فرق استكشاف متقدمة من أجل التعرف على جغرافية وثقافة المنطقة حيث أرسل "الإمبراطور وودي" أحد أتباعه وهو، "چانج تشيان"، مرتين خلال عامي 193 و 120 ق.م إلى آسيا الوسطى وغرب آسيا. وكما تشير تلك المصادر إلى أن "چانج تشيان" قد زار العراق وجمع معلومات وفيرة عن الطرق التجارية فيه والمناطق التي حوله فساهمت هذه المعلومات لاحقا في بناء العلاقات الدبلوماسية الرسمية. (2)

---

(1) محمد بن هويدن، السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البراغماتية، الموقف من أزمة العراق أنموذجا، مجلة شؤون اجتماعية، الأمارات العربية المتحدة – الشارقة، العدد 2007، 96، ص117.

(*) .. الدبلوماسية الشعبية:- أو يمكن تسميتها دبلوماسية الإعلام، وهي الدبلوماسية التي تحاول فيها الدول أن تكون لها علاقات مباشرة مع الشعوب فقد جاءت هذه الدبلوماسية نتيجة لانتشار التعليم والثورة الهائلة في وسائل الاتصال ... لمزيد من التفاصيل أنظر: سعيد محمد أبو عباه، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، ط1، دار الشيماء للنشر والتوزيع، فلسطين، 2009، ص15.

(2) جعفر كرار احمد، الدبلوماسية الشعبية والعلاقات العربية – الصينية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة ، العدد 2007، 167، ص86.

انطلاقا من هذا فأن فهم السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق يتطلب معرفة مراحل التطور التاريخي لهذه السياسة قبل عام 2003 وذلك من خلال تقسيم الفصل الأول إلى أربعة مباحث ستحاول رصد الأحداث التي ثُبتت في سجل توجهاتها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، من أجل فهم وأدراك حقيقة وخلفية هذا السجل وأي من المجالات له غلبة على الآخر في ظل ما شهدته الصين من تغيرات داخلية وخارجية أثرت في سياستها الخارجية تجاه العراق.

المبحث الأول

السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق في المجال السياسي

تعد الصين حديثة العهد بإدارة العلاقات الخارجية، بالمعنى الذي نفهمه اليوم، وقد ظلت علاقات القصر الإمبراطوري في الصين بالعالم الخارجي مدى قرون طويلة كعلاقة السيد بأتباعه. إذ لم يعرف التاريخ الصيني الحديث حتى عام 1949 إلا سنوات قليلة استطاعت فيها الحكومة المركزية أن تتولى العلاقات الخارجية. [1] فقد مثل عام 1949 ولادة جمهورية الصين الشعبية والتي يقودها الحزب الشيوعي بزعامة " ماو تسي تونغ " الذي أرسى أسس الفكر الشيوعي الصيني، وأصبح الرئيس الفعلي للصين. ولكن رغم ذلك ظلت حكومة الصين الوطنية الممثلة بـ (تايوان) في عضوية الأمم المتحدة ممثلة للصين بكاملها.

أن المتتبع لجذور سياسة الصين الخارجية حيال الوطن العربي، والذي منه العراق يجد أن العلاقة بين الطرفين تعود إلى 2000 سنة قبل الميلاد. [2] فبوقوع المنطقة العربية في منطقة إستراتيجية عالمية مهمة بقرب آسيا وشمال إفريقيا وتمتعها بتاريخ عريق وحضارة مشرفة وموارد طبيعية وافرة، خلق بين كلا الجانبين العربي – الصيني تبادلات بشتى المجالات من خلال ما كان يسمى بـ

---

(1) ألن س.هوتن، السياسة الخارجية للصين الشيوعية، في روي مكريدس، وآخرون، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة د. حسن صعب، المكتبة الأهلية، بيروت 1961، ص 279-281.

(2) احمد عبد الأمير الانباري السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الأزمات الدولية "الأزمة العراقية للفترة من (1990-2003 نموذجا)، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد 2007، 93، ص66.

"طريق الحرير وطريق العطور برا وبحرا". (*) ومع تأسيس الدولة الإسلامية العربية تطور التبادل الخارجي في أواسط القرن السابع إذ تزايدت العلاقات الصينية العربية. ففي السنة الثانية من عهد "الإمبراطور يونج خوي" أوفد الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) مبعوثا رسميا إلى (تشانچ آن) عاصمة الإمبراطور الصيني، وبدءا من هذا تضاعفت عمليات التبادل بين الطرفين وزادت توسعا، على الرغم من حداثة عهدها إلا إنها أصبحت بمرور الزمن أكثر صلابة ونموا وعكست رغبة مشتركة عند الطرفين لبناء وتطور المزيد من آفاق التعاون لاسيما إذا علمنا بأن الصين كانت تواقة لتطوير هذه السياسة إذ مثل العقد الخامس من

(*) يعد طريق الحرير و طريق العطور، طريقين يربطان الصين والوطن العربي ببعضهما يبدأ طريق الحرير من مدينة شي آن ويستمر بالسير إلى أن ينتهي عند انتهاء سور الصين العظيم في كانسو ويسير غربا في وسط آسيا الوسطى ويخترق بلاد فارس ليصل إلى العراق وسوريا، ينقل عن طريقهُ كميات كبيرة من الحرير وغيرها من المنتجات عبر هذا الطرق ... أما طريق العطور أو ما يسمى بطريق الفخار وطريق الحرير البحري فينطلق من الخطوط البحرية الجنوبية لغوانجو ويستمر إلى أن يخترق مضيق ملقا، ويسير جنوبا في البحر وبأقصى جنوب شبه الجزيرة الهندية حتى يصل إلى الخليج العربي أو البحر الأحمر. يجري فيه تبادل كميات كبيرة من منتجات الخزف والفخار، وغيرها من البضائع، وعليه فقد ربط هذان الشريانان الصين بالعالم العربي وسهلا الاتصالات التجارية والتبادلات الثقافية بين الجانبين. لمزيد من التفاصيل أنظر:- لي رونچ چيان، تاريخ العلاقات الصينية العربية .. حاضرها ومستقبلها، دراسات إستراتيجية، جامعة ووهان، معهد البحوث العربية، الصين، 2005، ص2، .. كذلك انظر: ن- مارك لام جون قراهم، الصين الآن ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية في أكثر أسواق العالم قوة ونشاطا وحيوية، نقله إلى العربية نور الدائم بابكر عبد الله، الطبعة العربية الأولى، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 59-60 أيضا. فهمي هويدي، الإسلام في الصين، سلسلة كتب عالم المعرفة، للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1981، ص34-ص37.

القرن الماضي نقطة الانطلاقة الحقيقية.[1] وبوسعنا أن نتابع السياسة الخارجية تجاه العراق على النحو الآتي:-

أولا: بداية الانطلاقة في التوجه الخارجي الصيني تجاه العراق سياسيا.

لقد سعت الصين إلى عد العراق محطة انطلاق لها في العالم العربي، وفي القارة الآسيوية والذي يمكن أن يخدم أهدافها الإستراتيجية في قارة أفريقيا أيضا ويعبر عن هيبتها بوصفها قوة آسيوية كبيرة.[2] ولما كانت السياسة الخارجية هي تعبير عن موقف الدولة واتجاهها، ومستوى انغماسها في المشكلات الدولية التي تعنيها، ومن ثَم يؤثر على ما تتبناه لنفسها من مصالح وأهداف.[3] فمن الملاحظ أن الموقف الصيني تغير ايجابيا بشكل كبير تجاه المنطقة العربية ولاسيما تجاه العراق.[4] إذ شكل "مؤتمر باندونغ" عام 1955، والذي عقد في مدينة باندونغ في إندونيسيا، والذي كان أول مؤتمر لتأسيس الحركة (الأفرو – آسيوية) بوصفها حركة مناهضة للاستعمار.[5] بداية التغير في الموقف الصيني السياسي

---

(1) لي رونچ چيان، مصدر سبق ذكره، ص 2/ كذلك أنظر: لي وي چيان، العلاقات بين الصين الشعبية ودول الشرق الأوسط ترجمة ووقن فو (عثمان) ملف السياسة الدولية، العدد 145، 2001، ص67-ص68.

(2) سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، ط1، دار وائل للنشر، بغداد، 2003، ص206.

(3) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية، الدولية النظرية والواقع، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2011، ص140.

(4) حسين شريف. ينابيع المعرفة في السياسة الدولية المعاصرة من الحرب العالمية الثانية إلى غزو العراق وخارطة الطريق 1945-2003، ج5، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2004، ص355. كذلك أنظر:- لي وي چيان، مصدر سبق ذكره، ص68.

(5) هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية. جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية، الأردن، 2010

الخارجي في حين عدت حرب السويس(العدوان الثلاثي) في عام 1956 بداية التوجه الصيني إلى المنطقة العربية بشكل فعلي ممثلا بالقرار الذي صدر في اجتماع مجلس الوزراء المصري عام 1956 بالاعتراف بالصين الشعبية، والذي لم يقابله العراق بالارتياح، نظرا لارتباطه الوثيق بالعالم الغربي ممثلا في حلف بغداد، وكما أنه يقيم علاقات رسمية مع حكومة الصين الوطنية التي فرت إلى تايوان بعد هزيمتها في الحرب الأهلية من قبل الشيوعيين[1]، وبعدما كان العراق بالنسبة للصين الشعبية يندرج ضمن إطار دول منظومة المعسكر الغربي بسبب اندماجِهِ في الفكر الأمني الغربي من خلال عضويته في حلف بغداد -الذي كان أحد وسائل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب لمنع التوغل الشيوعي في المنطقة العربية بأسرها- جاءت ثورة 1958 في العراق لتنهي الحكم الملكي الهاشمي[2]، وتحل محله النظام الجمهوري في العراق، ولاسيما إن من احد نتائج هذه الثورة هو انسحاب العراق من حلف بغداد. من هنا برزت أهمية العراق في التفكير السياسي الصيني وفكره الشيوعي، وذلك من خلال حسن معاملة النظام السياسي الجديد في العراق للشيوعيين العراقيين واعتماده عليهم في تسيير شؤون

---

(1) زينب عيسى عبدالرحمن، الاعتراف المصري بالصين الشعبية مايو 1956، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي " الرابع(العلاقات العربية الصينية "التاريخ والخطأ") الذي تنظمه جامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والحضارة، في المدة من 13-14/آذار/2012، ص170.

(2) Mohamed Bin Huwaidin، China's Relations with Arabia and Gulf، (1949-199).London: Rutledge Curzon، 2001، p.p:136-137.

البلاد مما أدى إلى أن يكون هذا العام هو مرحلة البداية في العلاقات الدبلوماسية العراقية – الصينية، [1]

لقد جاء اعتراف العراق بجمهورية الصين الشعبية في 17/تموز/1958 قبل يوم من اعتراف الأخيرة به. ليشكل البداية في إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما بشكل رسمي[2]، ونتيجة لعدم استقلالية السياسة العراقية الخارجية قبل عام 1958 بسبب ارتباط العراق بكتلة الأحلاف الغربية، كانت غالبية قرارات الحكومة العراقية التي اتخذتها في سياستها الخارجية سواء على الصعيد العربي أو الدولي خاضعة لتوافق الإرادة الجماعية للحلف فكان ذلك سببا لعدم وجود علاقات عراقية - صينية حقيقية إلا بدءا من هذا العام. [3]

بناء على ذلك تبادل الطرفان (العراقي – الصيني) برقيات الاعتراف، وتعهدا بخدمة السلام العالمي. فقد كان للثورة العراقية الأثر الكبير في خلق مثل هذا التقارب والتعاون.[4] إذ تأملتْ الصين أن تكون ثورة العراق بداية انطلاقة لثورات أخرى في المنطقة العربية تعتمد النهج الثوري الشيوعي. فقد دافعت الصين عن نظام عبد الكريم قاسم ضد محاولة الانقلاب عليه في آذار عام 1959

---

(1) الشيماء عبد السلام ابراهيم، العلاقات العربية – الصينية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، دراسة حالة مصر والسعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، 2008، ص113.

(2) احمد عبد الأمير الانباري، مصدر سبق ذكره، ص79.

(3) فكرت نامق عبدالفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1987، ص250.

(4) قحطان احمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية من 14تموز 1958 إلى 8 شباط 1963، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم السياسة، 1978، ص 85-86.

منتقدة الدور المصري في دعم هذه المحاولة الانقلابية. [1] فقد ارتبط هذا الموقف بسلوك صانع القرار السياسي الملتزم بإطار مبدئي تجاه أي موقف أو قضية إقليمية كانت أم دولية فالسياسة الخارجية تعبير عن مبادئ يهتدي بها صانع القرار. [2] فإذا كان ملتزما بالأيديولوجية فإن إدراكه يتأثر وفقا لأيديولوجيته التي يؤمن بها فيقيس المواقف وعناصرها بضوء عوامل الالتقاء أو التضاد مع مفاهيمه الفكرية، [3] وما يؤكد ذلك كله الطابع الأيديولوجي الثوري المتشدد والمهيمن على السياسة الخارجية الصينية خلال مرحلة حكم (ماو تسي تونغ) التي وضعت بصمتها بوضوح على سياسة الصين الخارجية منذ عام 1949. [4]

ثانيا: ملامح السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق والمنطقة العربية.

تتصف السياسة الخارجية الصينية سواء تجاه العراق أو المنطقة العربية بملامح مهمة في إطار المبادئ التي تعلنها الصين في سياستها الخارجية وهي[5]:

1. تحديد موقفها وسياستها في جميع الشؤون الدولية انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني وشعوب العالم فهدفها الخارجي هو مقاومة

---

(1) محمد بن هويدن، مصدر سبق ذكره، ص119.

(2) احمد عبد الأمير الانباري، مصدر سبق ذكره، ص80.

(3) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية، الدولية "دراسة الأصول والنظريات"، ط4، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985، ص64.

(4) غيث سفاح متعب، العلاقات العراقية – الصينية 1968-1988. دراسة في المواقف ، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1992، ص23.

(5) محمد عبد الفتاح، الحمراوي، السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة، المركز العربي للمعلومات، مقال متاح على شبكة (الإنترنت) على الموقع :- www.Info@arabsino.com ، كذلك أنظر: محمد عبد الفتاح الحمراوي، السياسة الخارجية الصينية، كليه التجارة، قسم العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، بلا تاريخ، ص ص7-8.

الهيمنة وصيانة السلم العالمي فلا تتحالف مع أية دولة عظمى أو كتلة دولية تبحث عن الهيمنة وتسعى لتطوير الصداقة والتعاون بين مختلف دول العالم.

2. تجتهد لإقامة نظام دولي اقتصادي وسياسي جديد عادل ومعقول.
3. تحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، مؤكدة أن دول العالم الثالث هي نقطة ارتكاز في سياستها الخارجية فتعمد على تقوية صلاتها بها.
4. تقيم علاقاتها على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي (الاحترام المتبادل للسيادة – سلامة الأراضي – عدم الاعتداء على الغير – عدم التدخل في الشؤون الداخلية – المساواة والتعايش السلمي).
5. تؤيد نضال دول العالم الثالث في حصولها على الاستقلال الوطني وحمايته وتطوير اقتصادها الوطني. حيث أن الصين جمعتها مع العراق سياسة النضال المشترك ضد الاستعمار والإمبريالية وتجلى ذلك من البيانات المشتركة بعد تبادل الزيارات الرسمية المشاركة في احتفالات الأعياد الوطنية والمناسبات الرسمية.

لقد كانت هذه الملامح في أغلبها منبثقة من التوجه الخارجي الذي اعتنقته الصين بقيادة (ماو تسي تونغ)، والذي عرف بِـ "نظرية العوالم الثلاثة"، والتي مفادها أن دول العالم تقسم إلى ثلاثة عوالم يضم الأول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. أما الثاني فانه يضم أوربا الصناعية واليابان وكندا، ويضم الثالث بقية دول العالم وفي مقدمتها الصين إذ عدّ ماو أن الصين جزء من العالم النامي. [1]

(1) سامر خير احمد، العرب ومستقبل الصين من الأنموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، ط1، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009، ص163.

ثالثا: السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق بين (الإيديولوجية والبراغماتية).

لم يكن التوجه الخارجي الصيني تجاه العراق في أحسن حالاته دائما إنما شهد تراجعا لاسيما عندما بدأ النظام السياسي في العراق يمارس سياسات قمعية ضد الحزب الشيوعي العراقي وأعضائه، فضلا عن سبب آخر دفع إلى إبطاء هذا التوجه، وهو الثورة الثقافية التي اتجهت فيها القيادة الصينية لعزل البلاد عن العالم الخارجي. وتحقيق الاكتفاء الذاتي في التنمية إذ امتدت الثورة الثقافية عشر سنوات (1966-1976) وتم تعطيل النشاط الدبلوماسي عن طريق استدعاء السفراء من معظم الدول لتزويدهم بالتوجهات الثقافية الجديدة، ولكن على الرغم من هذه العزلة أكدت الصين من خلال سياستها الخارجية على دعم وتطوير علاقاتها السياسية مع العراق.[1]وهو ما عدّ نهجا واضحا لهذه السياسة فضلا عن تأييدها للدول العربية في التحرر من الاستعمار والتبعية تدريجيا من اجل تحقيق استقلالها السياسي. [2] وقد تأكد ذلك النهج من خلال تبادل الوفود الدبلوماسية على الرغم من إتباع الصين منذ تأسيسها نهجا إيديولوجيا في صنع وإدارة سياساتها الداخلية والخارجية. حيث اتسم هذا النهج بأنه تيار مهيمن ومتشدد امتد إلى بداية سبعينيات القرن المنصرم.[3]إلا أنها استمرت في تعزيز دورها الخارجي تجاه العراق والمنطقة العربية بأسرها على الرغم من النهج المتشدد، وهذا ما يثبت أن الفوز في لعبة العلاقات الدولية ليس له تعريف واضح

(1) وليد عبد الحي، العلاقات العربية – الصينية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد322، 2005، ص50.

(2) إيفان ميديروس وم. تايلور فرافيل، دبلوماسية، الصين الجديدة، في إيفان ميديروس وآخرون، السياسة الصينية في الشرق الأوسط، تعليق حسن أبو طالب، ترجمات المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 10، 2005، ص3-6.

(3) محمود إسماعيل محمد، مشكلات دولية معاصرة، ج1، مكتبة نهضة الشرق، 1982، ص325-326. كذلك أنظر:- غيث سفاح متعب، مصدر سبق ذكره، ص ج-ح.

لأن السياسة الخارجية تتطلب السعي وراء تحقيق أهداف متعددة ومتغيرة دائما.لهذا فقد استمرت الصين في عقد الاتفاقيات وتبادل الوفود والزيارات مع الحكومة العراقية (أنظر الجدول1)، وهذا يدل على أنها تعاملت بسهولة ويسر مع الدول الصديقة مثل العراق الذي يحمل أهدافا وقيما متماثلة معها لاسيما في مسألة التحرر والتخلص من التبعية.لذا فهما يتشاركان في احترام أولويات بعضهما البعض، [1] ويصدق ذلك أيضا في دعمها للقضايا العربية، ولاسيما للقضية الفلسطينية، وذلك لأدراك قيادتها أهمية هذه القضية بوصفها مدخلا قويا لها إلى المنطقة العربية ففي زيارات رئيس وزراء الصيني (شو آن لاي) للمنطقة العربية بين عامي (1963-1966) أكد على استعداد بلادهِ لمساعدة البلدان العربية في استعادة فلسطين متى ما تطلب البلاد العربية ذلك، فهي ستكون مستعدة لإعطاء أي شيء وكل شيء من أسلحة ومتطوعين، وقد دعمت فعليا الثورة الفلسطينية بالأسلحة والعتاد في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات كما دعمت العرب أيضا في حرب 1967، وحاولت الاقتراب أكثر من دول المنطقة العربية بعد حرب 1973، ولاسيما مصر.

استمرت الصين سياسيا في علاقاتها مع الدول العربية بدعم الحقوق العربية والحقوق الفلسطينية، ورفض الدخول في التسويات المفروضة على العرب.[2]

لكن التطور الذي طرأ على سياستها الخارجية مع بداية السبعينيات من القرن العشرين إذ بدأت تتخلى عن نهجها الإيديولوجي بوصفه موجها للسياسة

---

(1) مارك امستيوز، قواعد اللعبة، الكتاب الرائد في العلاقات الدولية، ترجمة، قسم الترجمة بدار الفاروق، الطبعة العربية الأولى، مصر، 2010، ص125.

(2) وليد عبد الحي، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، ط3، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان- الأردن، 2003، ص 117-118.

الخارجية أو أنها بـدأت تُهمِّـش دوره متخـذة نهجـا براغماتيـا مـن أجـل تحقيـق المصالح دونما الالتفات لاعتبارات أخـرى.[1] فالدولـة عنـدما تسـتقر عـلى أهـداف خارجية محددة، فهي تذهب إلى تغير أو مـؤازرة مواقـف الـدول التـي لسياسـتها الخارجية علاقة بتحقيق تلك الأهداف.[2] لذا فقد كان يوم 26/تشرين الأول/1971 هو مرحلة الإيـذان في إتبـاع الصـين الشـعبية الخطـوات الأولى لسياسـة الانفتـاح والخروج من العزلة الدولية على أثر الاتصالات السرية العديدة التي جـرت بينهـا وبين الولايات المتحدة الأمريكية والتـي تُوّجـت بزيـارة الـرئيس الأمـريكي السـابق (ريتشارد نيكسون) لها في يوم 21/شباط/1972، وعـلى أثـر ذلـك اسـتعادة الصـين لمقعدها في مجلس الأمن وبذلك حلت محل حكومة الصـين الوطنيـة (تـايوان) في الأمم المتحدة، بوصفها ممثلا للشعب الصيني.[*] على الرغم مـن محاولـة الاتحـاد السـوفيتي منـع ذلـك، والـذي عُـد أحـد أسـباب انفتـاح الصـين بسـبب شـعورها بالخطر السوفيتي المحدق بها لاسيما بعـد المناوشـات التـي حـدثت بـين البلـدين عـامي (1969-1970). لـذلك يمكـن القـول إن الانفتـاح الـذي تـم عـام 1971 جـاء لأغـراض دبلوماسـية تمثـل في طـرد حكومـة تـايوان مـن المحافـل الدوليـة

(1) احمد عبد الأمير الأنباري، مصدر سبق ذكرهُ، ص83.

(2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية. النظريـة والواقـع، مصـدر سـبق ذكـره، ص155.

(*) ... الجدير بالذكر أن العراق كان واحدا من بين ثمان دول عربيـة شـاركت في عـام 1971 في التوقيع على مشروع استعاده جمهورية الصين الشعبية لجميـع حقوقهـا في هيئـة الأمـم المتحدة والأجهزة التابعة لها. انظر: الشـيماء عبـد السـلام إبـراهيم، مصـدر سـبق ذكـرهُ، ص124.

والاعتراف بالصين الشعبية وحدها وجعل الاتحاد السوفيتي يتراجع عن خطة اعتدائه(*)عليها حسب رأي زعمائها.[1]

أن الاتجاه الجديد في السياسة الخارجية الصينية تمثل في عقدها معاهدات صداقة وتعاون مع عدد من الدول بغض النظر عن الإيديولوجية التي تتبناها هذه الدول إذ تم التخلي عن النهج الإيديولوجي واستبداله بنهج براغماتي لتحقيق المصالح دون الالتفات لأية اعتبارات أخرى، وخير دليل على ذلك هو معاهدة الصداقة والتعاون التي عقدت بينها وبين وإيران لاسيما وأن إيران في تلك المرحلة كانت منفذة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية جميعها، وأن هذه المعاهدة أعطت إيران دعما في علاقاتها المتأزمة مع العراق فأثرت هذه المعاهدة سلبيا على الأخير، وإيجابيا على إيران ومصالح الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

(*) ... من الجدير بالذكر في أنه عام 1968 قام الاتحاد السوفيتي باجتياح تشيكوسلوفاكيا وأعلن مبدأ(بريجنيف) الذي يعطي حقا للإتحاد السوفيتي بالتدخل في أية دولة من دول المنظومة الاشتراكية يشعر السوفيت بأن نظامه الشيوعي فيها في خطر، وعليه فان هذا الاجتياح وتعهد هذا المبدأ جعل الحكومة الصينية تخشى أن تكون هي الهدف القادم لاسيما وأن المناوشات بينها وبين الاتحاد السوفيتي التي جرت على الحدود عام 1969 كانت في تزايد مستمر ، وأن الصين ليست عضوا في الأمم المتحدة وليست حليفا للولايات المتحدة الأمريكية فهي ستكون هدفا سهلا على الإتحاد السوفيتي. أنظر :- محمد بن هويدن، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، المجلة العربية العلوم السياسية، العدد13، 2007، ص63.

(1) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكرهُ، ص 118.

(2) صباح محمود محمد، وآخرون، السياسة الخارجية العراقية: دراسة في المبادئ والأهداف والوسائل، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد. 1985. ص11.

بناء على النهج البراغماتي الجديد القائم على الانفتاح الخارجي فأن الصين غيرت رؤيتها الثورية للعالم مع حلول عام 1972 عندما قررت فتح الأبواب لعلاقاتها مع كل الدول مما دفعها إلى التخلي عن دعم الحركات الثورية في منطقة الخليج العربي لاسيما عندما وافق(ماو تسي تونغ)على فتح صفحة جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية لتكون حليفا ضد الاتحاد السوفيتي.[1] فقد أظهر التغيير في الرؤية الصينية من دعم حركات التحرر تعارضا في مواقفها السابقة منها، وذلك بدا جليّا في التصريح الذي أدلى به وزير خارجيتها السيد (تشين بنچ) خلال زيارته لإيران للمدة من14 – 17/حزيران/ 1973 إذ قال " أن للشاه الحق بتدعيم الإمكانيات العسكرية الإيرانية لمحاربة النشاطات الهدامة في البلدان المنتجة للنفط في الخليج". لكن هذه السياسة كانت بعيدة عن العراق لاسيما وان الصين حرصت منذ عام 1971 على إقامة علاقات مع كل من العراق وإيران قائمة على تحقيق مصالح الصين الاقتصادية متخلية عن النهج الإيديولوجي كما ورد سابقا. [2]

بوفاة الزعيم (ماو تسي تونغ) عام 1976، وأبعاد أنصارهِ عن الحكم تولى القائد الجديد (دينچ تشاو بينچ) قواعد الرؤية الصينية الجديدة إذ كان يعطي الأولوية للعامل الاقتصادي على السياسي داخليا وخارجيا. [3] كما كان المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني بداية التحول الحقيقي. فقد ظهر حرص

---

(1) حنان قنديل، الصين والعرب: الواقع ..المشكلات ..والفرص، مجلة شؤون عربية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد129، 2007، ص129.

(2) نقلا عن :- احمد عبد الأمير الانباري، مصدر سبق ذكرهُ، ص83-84.

(3) كامل صالح أبو جابر، الحوار بين الثقافة الصينية والثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين الموقف الصيني من بعض القضايا العربية، مجلة الفكر السياسي، إتحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد7 ، 1999، ص164.

على إقامة علاقات مع مختلف الدول، وهو نهج جديد للسياسة الخارجية الذي تبنته الصين بعد عام 1978 بما في ذلك معاهدة السلام والتعاون مع اليابان في العام نفسه.[1]

إن هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية الصينية جعل العراق يحظى بأهمية وموقع خاص في إستراتيجيتها وسياستها ضمن اهتمامها بمنطقة الخليج العربي. [2]

رابعا: سياسة الصين الخارجية تجاه (حروب وأزمات) العراق.

سنحاول هنا تتبع سياسة الصين الخارجية خلال حروب وأزمات العراق، من خلال رصد سياستها تجاه الحرب العراقية – الإيرانية، وكذلك موقفها ودورها من أحداث 2/آب/ 1990، وما نتج من هذه الأحداث من عقوبات اقتصادية فرضت على العراق المتمثلة بِـ(الحصار الاقتصادي).

1 ـ موقف السياسة الخارجية الصينية من (الحرب العراقية – الإيرانية).

أن التقسيم الذي تتبناه السياسة الصينية للدول يضع العراق في مكانة مميزة ومهمة في أولويات السياسة الصينية لاعتبارات عديدة منها الموقع الجغرافي وثروات العراق الهائلة وموقِعهِ الإستراتيجي في قارة آسيا. [3]

فمنذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي شهدت العلاقة بين الصين الشعبية والعراق تطورا في مختلف المجالات[4]، فمع إندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980. حرصت الصين على الإبقاء على علاقات طيبة مع العراق،

---

(1) حنان قنديل، مصدر سبق ذكره، ص 129-130.

(2) احمد عبد الأمير الانباري، مصدر سبق ذكره، ص84.

(3) حيدر علي حسين، العراق في الإستراتيجية الصينية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية الدولية، بغداد، العدد25، 2008، ص2.

(4) محمد بن هويدن، مصدر سبق ذكره، ض120.

وفي الوقت نفسه كانت تحاول التقرب من القيادة الإيرانية الجديدة، ومرد ذلك إلى أنها كانت تخشى من أن الحرب ستجعل المنطقة العربية والشرق الأوسط تعيش في حالة من عدم الاستقرار وستمكن الاتحاد السوفيتي من الاستفادة من هذه الحرب- للوصول إلى المياه الدافئة- من خلال التوغل لإيجاد طريق له في المنطقة وخلق نفوذ فيها على أساس أنه أحد أطراف الحرب لذا جاء موقف الصين الرسمي من هذه الحرب معلنا عن قلقهِ من مواصلة واستمرار هذه الحرب إذ عبرت عن هذا من خلال تصريحها الرسمي الذي أعلنه رئيس وزرائها (شاو شيانغ)في اليوم الثاني من اندلاعها، [1] أوضح فيه.بأن الصين قلقة بخصوص الصراع العسكري وتأمل أن تحل الخلافات سلميا وإجراء محادثات لحماية أنفسهم من تدخل الدول العظمى ومنع تدهور الوضع أكثر من هذا لأن الأمر لا يتعلق بمصلحة الشعبين الإيراني والعراقي فقط بل ضروري للسلام والاستقرار في هذه المنطقة بأسرها [2]. أيضا أعربت صحيفة الشعب اليومية الناطقة بإسم الحزب الشيوعي الصيني في مقال لها في 18/أيار/1982 حول الحرب عن قلق الصين تجاه احتمال تطور النزاع إلى حرب شامله، وأشارت الصحيفة ذاتها إلى الخطر الذي ينطوي على النزاع المسلح بين كِلا الطرفين، والذي يهدد أمن المنطقة، وشددت على ضرورة إجراء مفاوضات بين العراق وإيران في أقرب وقت ممكن.[3]

لقد أكدت الدبلوماسية الصينية موقفها الرسمي في أكثر من مناسبة في الدعوة إلى إيقاف القتال وإعلانها الحياد.إذ أكدت على حيادها الصارم وعدم

---

(1) المصدر نفسهُ، ص120

(2)Beijing Review، Multifarious Mag published every Monday in Beijing ، the People's Republic of China ، Distributed By GUOJI SHUDIAN (China Publications Center)، Beijing، China، Number:39، in 29 September، 1980، p:4.

(3) غيث سفاح متعب، مصدر سبق ذكره، ص100.

تدخلها في هذه الحرب على الإطلاق، واستمرارا لهذه السياسة – جاء تصريح وزير خارجية الصين الشعبية (وين يه چان) للتعبير عن اهتمام الصين بتطورات الوضع في الخليج العربي وتأييدها كل جهد يُبذل من قبل دول الخليج في سبيل حماية سلم وأمن واستقرار المنطقة.. حيث قال " أن كلا من البلدين إيران والعراق ينتمي إلى دول العالم الثالث، وكذلك كلاهما من الدول الإسلامية، والحكومة الصينية قلقة تجاه الحرب الدائرة بين البلدين وأن هذه الحرب بين البلدين المتحاربين لن تؤدي إلا إلى الخسائر الفادحة في أرواح وممتلكات وأبناء الشعبين ولا يستفيد منها إلا القوتان العظيمتان(الولايات المتحدة الأمريكية ولاتحاد السوفيتي)اللتان تصطادان في الماء العكر" [1] أن سياسة الصين الخارجية تجاه الحرب العراقية الإيرانية سياسيا تمحورت حول نقطتين أساسيتين:

- ارتبطت النقطة الأولى بالخوف الصيني من التوغل السوفيتي في منطقة الخليج العربي عبر واحد من أطراف الحرب.
- أما النقطة الثانية تمثلت بخشية الصين من أن الحرب قد تتسع لتطال الدول الخليجية الأخرى القريبة من إيران والعراق، لذا قامت سياسة الصين الخارجية على الحياد بين الطرفين المتحاربين كي لا تفقد تواصلها مع العراق وإيران وتفتح مجالا للإتحاد السوفيتي للتوغل، فالحرب التي اندلعت عام 1980 بين (العراق وإيران)، [2] كانت أحد أسباب تغيير المعادلة السياسية الستراتيجية إقليميا ودوليا، وهذا ما يفسر الحذر الصيني في التعامل معها، وعدم تقديم الصين بأي مشروع للسلام وتأييد قرار مجلس الأمن رقم (598) لعام 1987 الذي يدعو البلدين إلى وقف إطلاق النار.[3]

---

(1) صحيفة الوطن الكويتية، العدد 3327 في 27/أيار/1984.

(2) David M.Lamptssson and Richard Daniel Ewine، The U.S. china Relationship Facing international Security Crises three Case Studies in post 9/11 Bilateral Relations، the Nixon Center، USA، 2003 ، p:32.

(3) غيث سفاح متعب، مصدر سبق ذكره، ص198.

مما تقدم يمكن عد موقف السياسة الخارجية الصينية من الحرب العراقية - الإيرانية قائما على مواقف الثقة وعدم الثقة. فالسياسة التي انتهجتها الصين من الحرب تندرج ضمن مستوى محدودية، وتواضع ثقتها في المساندة والتجاوب لما تقدمهُ وما يُتوقع منها. [1] حيث أن الصين تقرر بصورة مستقرة سياستها تجاه كل قضية دولية، ولا تتحالف مع أية دولة أو مجموعة من الدول ولا تنضم إلى أية كتلة عسكرية [2].

2 ـ السياسة الخارجية الصينية تجاه (أحداث 2/آب/1990).

مع بوادر تفكك الاتحاد السوفيتي، وأحداث 2/آب/1990 المتمثلة بدخول القوات العراقية إلى الكويت. حاولت الصين أن توجد لها دورا واهتماما في السياسة الدولية والإقليمية يفوق دورها السابق، ولربما أرادت الصين أن تؤدي دور البديل للاتحاد السوفيتي فهي لا تختلف عن الدول الكبرى في استقرائها لخصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وآلية تعريف العلاقات الدولية لهذه المرحلة. كما أن الصين أرادت أن تمحو من الذاكرة العالمية أحداث (ساحة تيان آن مين) أو (ميدان السلام السماوي). [*] المأساوية فرأت في أحداث2 /آب/1990 فرصتها في ذلك على الرغم أن موقفها كان متأثرا بموقف

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (النظرية والواقع)، مصدر سبق ذكره، ص160-161.

(2) سون بي سان ، الصين تحت الإصلاح والانفتاح، مجلة شؤون سياسة، بغداد، العدد4، 1995، ص129.

(*) وهي مجموعة من المظاهرات حدثت بين (15 نيسان و4 حزيران في 1989) تمركزت في ساحة (تيان آن مين) في العاصمة بيجين. ضمت هذه المظاهرات مجموعتين مختلفتين في الرؤية متفقتين بالمبدأ الطلاب والمفكرين من جهة والعمال من جهة أخرى. جاءت المظاهرات على خلفية الإصلاحات والتحديثات وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي قام به الرئيس الصيني (دينج تشاو بينچ) منذ عام 1978. فالمثقفون رأوا أن هذه الإصلاحات قليلة وطالبوا بالمزيد، أما العمال رأوا أنها ستقود إلى التضخم وتضر بهم وبدخولهم .لكن الطرفين اتفقا على موضوع تفشي الفساد. فتم قمعهم بصورة وحشية من قبل الحكومة عن طريق الجيش. لمزيد من التفاصيل انظر: آن رو، الصين في القرن العشرين، تعريب، د. صباح ممدوح كعدات، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2012، من ص193-198.

الولايات المتحدة الأمريكية إذ لم تخرج الصين عن توجهات السياسة الأمريكية في وضع العراق في مواجهة مع مجلس الأمن. [1]

بعد أحداث 2/آب/1990 بين العراق والكويت، التي أوجدت تحالفا دوليا ضد العراق أتبعت الصين سياسة خارجية قوامها العمل على تنشيط دور المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) من أجل تحريك الأزمة كما سعت إلى هذه السياسة عند احتلال العراق عام 2003 كما سيتضح ذلك في الفصل الثالث. فمنذ أن طالب مجلس الأمن الدولي بقراره رقم (660) في 2/آب/1990 القاضي: بانسحاب العراق من الكويت والعودة إلى موقعه قبل هذا التاريخ، اندفعت الصين إلى محاولة إجراء توازن بين مواقفها من أجل تحقيق أكبر قدر من المصالح. [2]

إن المتتبع لقرارات مجلس الأمن (677، 674، 670، 669، 666، 665، 664، 662، 661) للمدة من (6/آب إلى 28/تشرين الثاني 1990)، والتي قضى أولها بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق ثم إلى ضرورة إعادة استقلال الكويت، **وكذلك** تشديد العقوبات الاقتصادية على العراق بما فيها النقل الجوي يجد أن الصين صوتت لصالح هذه القرارات لكنها من جهة أخرى أرادت أن تؤكد اختلافها عن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وتأكيد انتمائها للعالم الثالث وتفهمها لمشكلاته.[3] فقد صدر بيان رسمي من قبل نائب

(1) مفيد الزيدي، العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص108.

(2) احمد عبد الأمير الانباري، مصدر سبق ذكره، ص81.

(3) الأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن المتخذة عام 1990 حالة(العراق والكويت) ، على موقع الأمم المتحدة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :
http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/1990.shtml

وزير الخارجية الصيني فور اندلاع الأزمة أوضح فيه الموقف الصيني وكان ذلك في 6/أيلول/1990 حيث تضمن أربع نقاط وهي:

1. شعور الحكومة الصينية بالأسف للتدخل العراقي في الكويت.
2. وجوب احترام استقلال الكويت وسيادته ووحدة أراضيه.
3. ضرورة تسوية الخلافات بين الدولتين من خلال المفاوضات.
4. مطالبة العراق بالإذعان لوساطة الجامعة العربية ولنداءات المجتمع الدولي وأن يسحب قواته من الكويت في أقرب فرصة ممكنة، وهذا ما أكده وزير الخارجية الصيني في اليوم التالي أيضا، وكما تأكد ذلك من خلال الاتصالات العربية الصينية، وذلك من خلال تصريحات وزير خارجية الصين أثناء زيارته إلى كل من (مصر والسعودية والأردن والعراق) للمدة من 6-5/تشرين الثاني/1990، ومن خلال تحليل موقف الصين هذا يتضح إنها أرادت تحقيق عدة غايات في الوقت نفسه.فمن جهة رأت أن هذه الأزمة فرصة لمشاركة الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في مساعيهم وتثبت لهم أنها عضو مسؤول يمكن الاعتماد عليه، لاسيما بعد الإجراءات التي اتخذوها ضدها بعد أحداث 1989، ومن جهة أخرى فهي أرادت أن تثبت استقلالية سياستها ومواقفها، وذلك بالامتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم (678) في29/تشرين الثاني/1990.القاضي بإعطاء القوات المتحالفة الحق باستخدام القوة ضد العراق. فضلا عن إدراكها المنافع الاقتصادية التي ستحصل عليها من العراق نتيجة موقفها هذا، [1] وقد جاء موقفها هذا القائم على الحذر والرغبة

---

(1) جمال زهران، العلاقات العربية – الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، في العرب ونظام عالمي جديد تحرير (د. مصطفى كامل السيد وصلاح سالم زرنوقة)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1998، ص257-258.كذلك أنظر :-أحمد عبد الأمير الأنباري ، مصدر سبق ذكرهُ، ص 91

مشابه لسياستها أثناء الحرب العراقية – الإيرانية. فلم تجهد نفسـها للبحـث عـن تسوية سياسية أو محاولة مكوكية مكثفـة للتوسـط بـين الأطـراف المتصـارعة إنمـا تحدد موقفها من خلال ردود الأفعال أو التلقائيـة أو اسـتجابة لمطالـب وضـغوط واقعة عليها من جانب الأطراف المختلقة للأزمة. [1]

بناء على ذلك أن امتناع الصين عـن اسـتخدام حـق الـنقض (الفيتـو) ضـد القرار رقم(678) كان عاملا داعما، ولو ضمنا لهذه الحرب، والغريب أن غيابها عن التصويت على هذا القرار[2] يكمن حسب تفسير مسؤوليها أنهـا لم تكـن راغبـة في أن يصبح هذا الوضع مقدمة لحملات أخرى تسـتغل فيهـا سـلطة الأمـم المتحـدة للتدخل في الترتيبات الإقليمية أو الشـؤون الداخليـة لأي دولـة فهـي تـرجح حـل الصراعات بالطرق السلمية، ومن ثَم لم يكن هذا الموقف مرضيا لدول الخليج التي كانت تستشعر خطرا عراقيا على سلامة أراضيها.[3]

في 2/آذار/1991 أصـدر مجلـس الأمـن القـرار رقـم (686) مطالبـا العـراق بالالتزام بجميع القرارات السابقة وتحمل المسؤولية عن الأضرار الناتجـة لدخولـه الكويت سواءا هذه الأضرار تخص الكويت أم الدول الأخـرى ورعاياهـا وشركاتهـا. لكـن الصـين امتنعـت عـن التصـويت عـلى هـذا القـرار لأنهـا كانـت تنظـر بعـين إلى مصالحها مع دول الخليـج، وبـأخرى عـلى مصـالحها مـع العـراق. لـذلك فهـي صـوتت عــلى القــرار (687) في 2/نيســان/1991 الخــاص بالتــدابير التفصــيلية لوقف إطـلاق النـار، وترتيبـات تخطـيط الحـدود بـين العـراق والكويـت، وإزالـة

(1) فتوح الخترس، وآخرون، الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثيـة) المقـدمات، الوقـائع وردود الفعل – التداعيات، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1995، ص511-512.

(2) جمال زهران، مصدر سبق ذكره، ص257-258.

(3)Hwei-Ling Huo، Patterns of Behavior in Chinas Foreign Policy : the Gulf Crisis and Beyond Asian Survey، Number 3، March، 1992، p. 179.

أسلحة الدمار الشامل، أن هذه السياسة الخارجية تعكس حقيقة مفادها أن الصين كانت غير مستعدة لحمل راية المعارضة للولايات المتحدة الأمريكية. [1]

3 - السياسة الخارجية الصينية تجاه العقوبات الاقتصادية على العراق.

خلال مرحلة العقوبات الاقتصادية على العراق حاولت الصين تنفيذ سياسة خارجية قائمة على أساس الرفع التدريجي لهذه العقوبات. فمع اعتراف العراق عام 1994 باستقلال الكويت بدت مرونة صينية تظهر في سياستها الخارجية تجاه العراق إذ قامت بدعم المبادرة الروسية - الفرنسية الداعية لوضع نهاية تدريجية للعقوبات الاقتصادية على العراق من خلال مشروع يقضي بتقليص هذه العقوبات لمدة (100) يوم قابلة للتجديد. [2] فطالب سفير الصين لدى العراق من الدول الأعضاء في مجلس الأمن الأخذ بنظر الاعتبار المبادرة العراقية بالاعتراف بالكويت، وفهم الأمور بشكل واقعي لحل ما تبقى من مشاكل.

لقد حرصت الصين على تعزيز علاقاتها مع العراق، وتبادل الوفود الرسمية والزيارات بين الطرفين أبرزها زيارة وزير الخارجية العراقي (محمد سعيد الصحاف) لها للمدة من23-28/آب/ 1994 لتعزيز العلاقات في عدة جوانب. فقد تبين من مواقف السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق خلال هذه الأحداث ثبات سياستها إلى حد ما ورفضها المستمر لسياسة استخدام القوة وتأييدها الدبلوماسية السلمية ولكنها لم تذهب من حالة الرفض إلى الامتناع صراحة. فهي اتبعت سياسة تكتيكية متريثة عكس روسيا الاتحادية التي هددت

---

(1) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الصينية – العراقية نحو دور صيني أكثر فعالية، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد3، 1993، ص46. كذلك أنظر، احمد عبد الأمير الانباري، مصدر سبق ذكره، ص90-92.

(2) كامل صالح أبو جابر، مصدر سبق ذكره، ص167.

باستعمال حق النقض الفيتو لاسيما ضد القرار البريطاني الذي أدانه العراق في أيلول 1996 بسبب تقديمه إسناد محدود لمنطقة شمال العراق.إذ اكتفت الصين بشجب القرار البريطاني فقط وأعربت على لسان وزير خارجيتها "أن سيادة العراق ووحدة ترابه يجب أن تحترم". إذ إن الصين أتبعت سياسة مشوبة بالحذر تجاه قضايا العراق في الأمم المتحدة، وبهذا فهي لم تكن صاحبة مشروع قرار واحد من بين(18) قرارا و(45) بيانا بخصوص العراق وقد يعود ذلك حسب الصين نفسها أن الموقف الدولي حينها ما كان ملائما من أجل تقديم قرار لصالح العراق.[1]

في عام 1997 تحركت الصين بشكل ملحوظ في مجلس الأمن لمساندة مواقف كل من روسيا وفرنسا لرفع الحصار الاقتصادي على العراق وإلغاء نظام العقوبات المفروضة عليه، وعارضت مع روسيا الاتحادية وفرنسا طلبا أمريكيا لإدانة العراق عند إرساله طائرات تابعة للخطوط الجوية العراقية إلى السعودية لنقل الحجاج لأداء فريضة الحج[2]، وأثناء الأزمة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة في تشرين الثاني/1997 حول مسألة أسلحة الدمار الشامل والتفتيش عنها في العراق. أخذت الصين الشعبية تؤكد على لسان سفيرها في بغداد أن العراق تعاون مع اللجنة الخاصة المكلفة بنزع أسلحة العراق المحظورة بشكل إيجابي، ودعت مجلس الأمن إلى مقابلة ذلك بخطوات تؤدي إلى إلغاء نظام العقوبات على العراق، [3] وعلى أثر ذلك امتنعت عن التصويت على القرار (1134) الصادر من مجلس الأمن والقاضي بفرض المزيد من

---

(1)مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص107.

(2) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص29.

(3) مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص108، وكذلك د. كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص46.

العقوبات على العراق. فقد صرح مندوبها في مجلس الأمن "أن بلاده لا تؤيد أبـدا فرض عقوبات على أي بلد بشكل عشوائي"، وأنها رفضت استخدام القوة من قبـل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد العراق تحت غطاء مجلـس الأمـن بعـد أزمة المفتشين الدوليين حيث جاء هذا الرفض في 17/شباط/1998 على أثر الغارات الجوية (الأمريكية – البريطانية)على العراق، وطالبت بإيقاف الأعـمال العسـكرية على الفور.[1] بعد ذلك واستمرارا في هذه السياسة أكـدت أن قـرار مجلـس الأمـن ذي الـرقم (1154) الـذي تـم تبنيـه بـالإجماع في آذار/1998 لا يجيـز لأيـة دولـة استخدام القوة ضد العراق، وذلك بعد توقيع الاتفاقية بين العراق والأمم المتحدة أبان الأزمة التي نشبت في شباط 1998 بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

لقد استمرت الصين تمارس سياسة خارجية معتدلـة متوازنـة تجـاه العـراق فقد أكدت على امتناعها عن التصويت على قرار مجلس الأمن 1248 في 17 كـانون الأول 1999. [3] والذي كان يقضي في أبقاء العقوبات الاقتصادية على العـراق لمـدة غير محدودة حيث جاء هذا القرار نزولا عنـد رغبـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وبريطانيا. انضمت الصين إلى جانب كـل مـن(روسـيا وفرنسـا وماليزيـا)، وأكـدت أن على مجلس الأمن واجبات تجاه العراق مثل واجبات الأخـير تجـاه المجلـس.[4] أيضا جددت دعوتها إلى رفع العقوبـات الاقتصـادية المفروضـة عـلى العـراق عـلى إثر محادثات أجراها في بيجين نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في تشريـن الثـاني مـن العـام 2000، إذ قالـت المتحدثـة باسـم وزارة الخارجيـة الصـينية "إن عقوبـات الأمـم المتحـدة عـلى العـراق لا يمكـن أن تسـتمر للأبـد، وتـود

---

(1) نقلا عن : سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص222.

(2) مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص108.

(3) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 1284 في 17/كانون الأول/1999.

(4) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص212.

الصين أن تبذل جهودا لحل القضية العراقية في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى".[1]كما أنتقد وزير خارجيتها (تانچ جيا شوان) بعض الدول الغربية لفرض مناطق حظر جوي على دولة لها سيادة بما يتعارض وميثاق الأمم ومعايير العلاقات الدولية، وفي يوم 23/ كانون الأول/ 2000 وصل مبعوث الرئيس الصيني العراق وسلم الرئيس العراقي آنذاك رسالة تؤكد دعمهم للعراق وتعزيز العلاقات الثنائية بينهما.[2]

يتضح من سياسة الصين الخارجية تجاه العراق في المجال السياسي أنها كانت تسعى طوال المدة التي سبقت عام 2003 لتحقيق أكبر قدر من المصالح والنفوذ الممثل بإقامة علاقات ثنائية في مناطق مختلفة من العالم ولاسيما المهمة، والعراق والمنطقة العربية يقعان ضمن هذا المسعى، وأيضا لملامح توجهها الخارجي الذي سبقت الإشارة إليه، والذي تعزز بشكل أكبر بعد انتهاجها سياسة الباب المفتوح. [3]

وعلى الرغم من إنها حاولت تحسين موقفها تجاه العراق وقضاياه في المنظمة الدولية، إلا أنها كانت تميل إلى اتخاذ موقف وسط خشية اصطدامها بالقوى الكبرى فامتناعها عن التصويت حسب سياستها لا يشكل ضغوطا على أي أحد فضلا عن أنها تضمن استمرار مصالحها وعلاقاتها مع العراق. فهذه السياسة بحد ذاتها تعد تغيرا مهما تجاه العراق بعدما كانت الصين تطبق النهج الإيديولوجي حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين الذي أبقاها في عزلة عن العالم.[4]

---

(1) عبد الجليل زيد مرهون، الصين والمسألة العراقية .. حدود التغير، مقال متاح على موقع جريدة الرياض ، العدد (22597) في 21/آذار/2003 في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع :-

http://www.alriyadh.com/21/03/2003/article22597.html

(2)مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص109 .

(3) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص109.

(4)احمد عبد الأمير الانباري، مصدر سبق ذكره، ص95.

الجدول (1)الوفود الصينية التي زارت العراق خلال المدة(1959-1999)

صفة الوفد	السنة	صفة الوفد	السنة
وفد السلام الصيني	1959	عضو مجلس الدولة (تشانچ جين فو)	1986
وفد حكومي وعسكري	1962	زيارة نائب رئيس مجلس الدولة (تيان جي يو)	1989
رئـيس وزراء الصـين (شـو إن لاي) ووفده	1965	رئيس المجلس الوطني لنواب الشعب	1990
وفد صداقة حكومي	1966	وزير الخارجية (تشيان تشي تشن)	1990
وفد هيئة الطيران المدني الحكومي	1966	وكيل وزير الخارجية (وانچ تشانچ يي)	1994
وفد حكومي	1970	نائب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية (ليو يونغ تساي)	1995
وفد حكومي	1974	(لي تشنچ رن) نائب رئيس دائرة الاتصال الخـارجي للجنـة المركزية للحزب الشيوعي الصيني	1996
وفد تجاري حكومي	1975	نائب رئيس الجمعية الصينية للصداقة مع البلدان الأجنبية (شيوي تشيوان)	1996
وفـد اللجنــة الدائمــة للمجلــس الوطني لنواب الشعب الصيني	1978	المدير العام للشركة الصـينية للبتروكيميائيـات (تشـو يونـغ كانغ)	1997
وفد نسوي صيني للعراق	1979	نائبة رئيس اتحاد النساء لعموم الصين (ماينور حاسمو)	1997
وفد حزبي صيني للعراق	1983	نائب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية (تشو كه رن)	1999
وفد اتحاد شباب عموم الصين	1984	نائب رئيس الجمعية الصـينية للصـداقة مـع الخـارج (سـو وانغ)	1999
وزير الخارجية (وو تشيو تشيان)	1985		

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية :

- هاشـم بهبهـاني، سياسـة الصـين الخارجيـة في العـالم العـربي 1955-1975، ترجمة، سامي مسلم، الطبعة العربية الأولى، مؤسسـة الأبحـاث العربيـة، بيروت، 1984، ص 248-258.
- شبكة الصين /التبادلات السياسية بـين الصـين والعـراق/متاحـة عـلى موقـع الشبكة الصـينية في شـبكة المعلومـات الدوليـة (الإنترنـت) عـلى الموقـع : www.webmaster@china.org.cn.c

المبحـث الثـاني

السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق في المجال الاقتصادي

منذ الإعلان عن قيام الصين الشعبية والذي يأخذ نظامها بالفكر المـاركسي، فأنها قد تعرضت إلى العديد من الضغوط اضـطرت معهـا إلى أن تتبنـى سياسـات العزلة في ضوء إستراتيجية الاعتماد على الذات لتحقيق النهضـة الكـبرى إذ اسـتمر هذا الوضع حتى منتصف سبعينيات القرن الماضي حين بدأت تتبع سياسـة بديلـة تستهدف تقليص العزلة وفتح آفاق العلاقات الخارجية مع غيرها من البلدان على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وهو ما عرف بإستراتيجية الباب المفتوح، ومنـذ ذلك الحين حدثت تغيرات كبيرة وملحوظة في المبادلات الاقتصادية الدولية للصـين إذ أزداد الحجم الإجمالي للصادرات والواردات بمعدل (24، 4%) سنويا.

وباستعراض التطور العام للعلاقات الاقتصادية الخارجيـة للصـين الشـعبية مع المنطقة العربية والتي منها العراق نجد أن صادراتها للـدول العربيـة، وحركـة تجارتها الخارجية ومبادلاتها الاقتصادية خـلال المـدة مـن (1984-1990) في تزايـد مستمر بصورة كبيرة وهذا ما يظهر واضحا في الجدول (2)[1].

---

(1) جمال زهران، مصدر سبق ذكره، ص233.

الجدول (2) نمو نسبة صادرات وواردات الصين للدول العربية بالنسبة المئوية خلال (1984- 1990)

السنوات / الدول العربية	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
نسبة الصادرات %	9 ،53	5 ،52	8 ،53	58	1 ،58	5 ،57	8 ،56
نسبة الواردات %	25	6 ،25	8 ،27	8 ،32	9 ،36	9 ،36	0 ،47

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي:-

- Direction of Trade Statistics International Monetary Fund، United Nations، Washington، The Year book ،1991 ،p.p: 134-136

بناء على ذلك يعد التوجه الصيني تجاه العراق في المجال الاقتصادي جزء من توجهه تجاه المنطقة العربية. إذ إن الموقع الإستراتيجي للعراق فرض عليها مثل هذا التوجه.[1]لا سيما إذا علمنا أنها منذ عام 1949 تحاول بناء اقتصاد متين ومتطور.[2] كما أن العراق يتشارك مع المنطقة العربية في أن الهدف الأساسي لسياسة الصين الخارجية هو خدمة إستراتيجية التنمية طويلة المدى مما يعطي أساسا قويا لصالح علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بينهما.[3]

---

(1) لي رونچ چيان، مصدر سبق ذكره، ص11.

(2) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية في عالم متغير، مجلة شؤون سياسة، بغداد، العدد4، 1995، ص147.

(3) محمد عبد الوهاب الساكت، التعاون العربي – الصيني في القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، العدد158، 2004، ص147.

لقد ارتبطت الصين اقتصاديا بالعراق[*] والمنطقة العربية قديما كما ورد سابقا من خلال (طريق الحرير وطريق العطور برا وبحرا)، ولكن مع بدايات إعلان النظام الجمهوري العراقي عام 1958، واعتراف كل منهما بوجود واستقلال الآخر برز التوجه الاقتصادي الخارجي لها تجاه العراق، وأخذ يخطو خطى واسعة نحو تعزيز هذا الجانب مع العراق لما له من أهمية لكلا الطرفين إذ تدعو الصين إلى انتهاج سياسة خارجية اقتصادية قائمة على أساس تعزيز التعاون والتكامل بما يسهم في التنمية، والازدهار المشتركين ويجب على كل دولة احترام مصالح الدول الأخرى في عملية تحقيق المصالح الاقتصادية الذاتية.[1]

فمنذ إقامة علاقاتها الدبلوماسية مع العراق بعد ثورة 14/تموز/1958 ظهرت هناك مؤشرات حول المواقف الإيجابية من جانب الصين ولا سيما في المجال الاقتصادي الذي يعد جزء مهما في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية عامة والعراق خاصة. [2]

(*)... الجدير بالذكر أن الصين ارتبطت اقتصاديا بالعراق منذ أيام الخليفة العباسي الثاني (أبو جعفر المنصور) عند إقراره لبناء عاصمة جديدة في بغداد إذ قال إن نهر دجلة سيربط بيننا وبين الصين البعيدة، وكما هو متوقع إذ لم يمضِ إلا وقت قصير على تأسيس بغداد حتى فتحت (سوق صينية) يباع فيها الحرير والخزف وغيرها من البضائع الصينية في العراق، فقد عد ميناء غوانجو الصيني أكبر الموانئ الصينية في عهد (أسرة تانچ) لتجمع البضائع العربية ... لمزيد من التفاصيل انظر: لي رونچ چيان، مصدر سبق ذكره، ص4.

(1) ما تشين قانچ، إستراتيجية الصين للتنمية وسياستها الخارجية، منتدى الفكر العربي وقائع الحوار العربي الصيني الثالث، عمان، الأردن، 2007، ص32.

(2) وهبي القرة غولي، الصين – العراق: الحاضر والمستقبل، مجلة شؤون سياسة، بغداد، العدد4، 1995، ص132.

من هذا المنطلق فأن استعراض السياسة الخارجية للصين تجـاه العـراق في المجال الاقتصادي بوصفها أداة لإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية من قبلها حيال العراق، يوجب التعرف على توجهاتها الاقتصادية في العراق. [1]

وكما أشرنا سابقا فإن الصين انتهجت في تنفيـذ سياسـتها الخارجيـة نهجـين يختلف كل منهما عن الآخر. لكن رغم هذا فقد عقـدت المعاهـدات والاتفاقيـات وتبادلت الوفود والزيارات مع العراق، من أجل تنمية التجـارة، وتـوفير تسـهيلات كمركية. [2] لـذلك فقـد شـملت توجهاتهـا الخارجيـة في مجالهـا الاقتصـادي تجـاه العراق جانبين. (التجارة والاستثمار – الطاقة "النفط")[*] إلى جانـب تبـادل الوفـود الفنية التي تعد بوادر جيدة يجب تشجيعها لأنها تـوفر انفتاحـا صـينيا ورغبـة في التعاون مع العراق. [3]

وبوسعنا أن نتابع السياسة الخارجية للصين تجـاه العـراق في كِـلا المجـالين على النحو الآتي:

---

(1) هالة خالد حميد، سياسـات القـوى الآسـيوية في المنطقـة العربيـة وميـزان القـوى الـدولي مستقبلا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة صـدام، كليـة العلـوم السياسـية، بغـداد، 2000، ص6.

(2) قحطان احمد سليمان، مصدر سبق ذكره، ص543.

(*) ... في هذا الجانب يقـول البروفسـور (لي رونـچ چيـان) رئـيس معهـد البحـوث العربيـة في جامعة ووهان الصينية .. أن الصين أقامت لجان اقتصادية وفنية مشتركة مع العراق فقد شمل التعاون مجالات متعددة (كالعمالة والاتصالات والنقل وصـناعة النسـيج الخفيـف وغيرها من المجالات ..)، وشمل أيضا مساعدة الصين للعراق وغـيره مـن الـدول العربيـة لتشييد مشاريع حيوية هامـة التـي أصـبحت اليـوم أصرحـه معماريـة وأنصـبة تذكاريـة ورمزية في العراق وغيره من الدول العربية.. كما أحرزت الصين التعاون في مجال المقاولة لتنفيذ مشاريع في العراق ... أنظر: لي رونچ چيان، مصدر سبق ذكره، ص12.

(3) وهبي القرة غولي، مصدر سبق ذكره، ص132.

أولا: في مجال التجارة والاستثمار.

وقعت الصين الشعبية مع العراق أول اتفاقية تجارية للتجارة والمدفوعات في3/كانون الثاني/1959، على أن تكون سارية المفعول لمدة عام واحد[1]بحضور السيد (لو شو شانچ) نائب وزير التجارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، ورئيس الوفد التجاري الصيني، وبحضور (السيد إبراهيم كبة) وزير الاقتصاد عن الجمهورية العراقية، وضمت هذه الاتفاقية سبع مواد أقيمت على أساس مبادئ – المساواة والمنفعة المتبادلة والموازنة بين أقيام الاستيرادات والصادرات.[2]

وانطلاقا من هذه الاتفاقية منح كل طرف للآخر معاملة أكثر ملائمة في تسهيل إقامة معارض تجارية وإقامة ممثليات تجارية في كل من البلدين، وأيضا تشكيل لجان مشتركة تجتمع دوريا لضمان تطبيق هذه الاتفاقية، كما تم تجديدها مرتين في 25/أيار، وفي 8/تشرين الأول/1960. إن الهدف الذي كانت تبتغيه السياسة الخارجية الصينية في مثل هذه الاتفاقيات يتجسد في:

1. كسر الاحتكار التجاري الغربي.
2. تسهيل حصول العراق على معدات ومكائن صناعية يحتاجها.
3. توفير أسواق لتصريف منتجاتها.

بناء على ذلك فإن إستيرادات العراق من الصين الشعبية زادت خلال الأعوام (1959-1962) من (1، 5) مليون دينار عراقي إلى حوالي (3، 3) مليون دينار عراقي في حين زادت الصادرات العراقية إليها خلال نفس المدة من (80) ألف دينار عراقي إلى (1، 5) مليون دينار عراقي. أيضا عملت الصين على

---

(1) قحطان أحمد سليمان، مصدر سبق ذكره، ص543.

(2) وزارة الاقتصاد، نصوص الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المعقودة بين الجمهورية العراقية والدول الأخرى، ج1، مطبعة الجامعة، بغداد، 1959، ص 201-209.

إقامة معارض تجارية وصناعية في العراق منها معرض انجـازات البنـاء الاقتصـادي الصيني، وقد شارك العراق فيها بوصفها وسيلة تجارية وإعلامية[1]، ولقد تلى هذه الاتفاقية اتفاقيات ومعاهدات تجارية أخرى، وتم أيضا تبادل الوفود خلال مرحلة الستينيات كما هو مبين في الجدول(3).

الجدول (3) الاتفاقيات الاقتصادية بين العراق والصين خلال الأعوام (1960-1977)

ت	نوع الاتفاقية	تاريخها
1.	اتفاقية التجارة والمدفوعات الصينية – العراقية	1960/5/25
2.	الاتفاقية التجارية الصينية – العراقية	1961/10/18
3.	اتفاقية تجديد الاتفاقية التجارية الموقعة عام 1960	1963/1/10
4.	الاتفاقية التجارية الصينية – العراقية	1964/9/23
5.	اتفاقية تطوير التعاون الاقتصادي والفني	1972/12/20
6.	محاضر المحادثات بين الصين والعراق حول بناء جسر الموصل	1973/11/25
7.	محاضر المحادثات بين الصين والعراق	1974/2/16
8.	وثيقتان حول تطوير التعاون التجاري والاقتصادي والفني	1975/5/6
9.	اتفاقية تعديل الاتفاقية التجارية بين الصين والعراق	1975/11/30
10.	توقيع عقد لتجهيز الصين بـ(150) ألف طن من الكبريت العراقي	1975/12/21
11.	توقيع عقد لتصدير الأسمدة الكيماوية إلى الصين	1977/3/10

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية :

- وزارة الاقتصاد، نصوص الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المعقودة بين الجمهورية العراقية والدول الأخرى، الجزء الأول، مطبعة الجامعة، بغداد، 1959، ص 201-209.

(1) قحطان أحمد سليمان، مصدر سبق ذكره، ص ص545-547 .

- جمهورية العراق، وزارة الخارجية السياسة الخارجية، الاتفاقيات الموقعة بين العراق والدول الآسيوية-جمهورية الصين الشعبية، على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)على الموقع: http://www.mofa.fov.iq.com

وقد استمر التبادل التجاري بين العراق والصين الشعبية فبينما كانت نسبة استيراد العراق من الصين هي (10، 3%) عام 1972 بلغت في عام 1977 (16، 6%)، ولكن مع بداية تداعيات الحرب العراقية الإيرانية انخفضت هذه النسبة إلى (14، 6%) في حين بلغت صادرات العراق إلى الصين ما نسبته (61، 3%) عام 1974 و (66، 2%) عام 1979. لكن النسبة انخفضت باندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وتقدر صادرات العراق إلى الصين للأعوام من (1973-1979) بـ(123) مليون دولار. أما الاستيرادات فتقدر بـ(207) مليون دولار[1].

واستمرارا في تنفيذ الصين لسياستها الخارجية تجاه العراق في المجال الاقتصادي (التجارة والاستثمار) على الرغم من نهجها الإيديولوجي وعزلتها الناتجة عن ثورتها الثقافية لكنها حافظت على هذا التوجه والذي تعزز أكثر بعد وفاة (ماو تسي تونغ) وصعود (دينچ تشاو بينچ) وتطبيقه لبرنامج الإصلاحات والتنمية والتعاون الاقتصادي. فأبقت الصين على النهج الخارجي الاقتصادي لاسيما تجاه العراق لتحقيق أكبر قدر من المصالح وهو ما عد جزء من النهج البراغماتي الانفتاحي.[2]

---

(1) محمد حسن رشم، التبادل التجاري بين العراق والدول الاشتراكية واقعة وآفاق تطوره، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1988، ص144-147.

(2) وي وي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، مجلة دراسات عالمية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 11 بلا تاريخ، ص9-10، كذلك انظر: مسعود ظاهر، المشروع النهضوي العربي تجارب التحديث الآسيوي دورس مستفادة في النظام العربي والعولمة، راجعة علي محافظة، ط1، دار الفارس للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص212-213.

فمنذ مطلع ستينيات القرن العشرين حرصت على استمرار وتوسيع هـذا التوجه، كما تبادلت الزيارات والوفود التجارية مع العراق (أنظر الجدول4).

الجدول (4) الوفود الاقتصادية الصينية التي زارت العـراق خـلال الأعـوام (1958-1988)

ت	صفة الوفد	السنة	ت	صفة الوفد	السنة
1	وفد تجاري	1958	8	وفد اقتصادي وتجاري	1983
2	وفد تجاري	1974	9	وفد وزارة التجارة	1984
3	وفد تجاري	1977	10	وفد وزارة الري والكهرباء	1985
4	وفد أخصائيين في شؤون الري	1979	12	وفد وزارة تعمير المدن والأرياف	1985
5	وفد وزارة الزراعة الصيني	1980	13	وفد وزارة المواصلات	1985
6	وفد وزارة التجارة الخارجية	1980	14	وفد وزارة الإنشاء والتعمير	1988
7	وفد وزارة الصناعات الخفيفة	1982			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية :

- هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العـربي 1955-1975، ترجمـة، سامي مسلم، الطبعـة العربيـة الأولى، مؤسسـة الأبحـاث العربيـة، بـيروت، 1984، ص 248-258.

- غيـث سـفاح متعـب، العلاقـات العراقيـة – الصـينية 1968-1988. دراسـة في المواقـف الرسـالة ماجسـتير غـير منشـوره، جامعـة بغـداد، كليـة العلـوم السياسية، 1992، ص 205-206

إن انطلاق الصين بمثل هذه السياسة الخارجية سواء تجاه العراق أو غيره من الدول في مجال التبادل والتعاون الاقتصادي إنما هو منطلق من القاعدة المآوية التي تقول ((أن الشعب الصيني الذي يشكل ربع البشرية قد نهض وليس احد يستطيع أن يشتمنا بعد الآن أبدا)) والتي أطلقها الزعيم الصيني (ماو تسي تونغ) عام 1959 في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني.[1] لقد أصرّت في انتهاج سياسة داخلية وخارجية تنطوي على البناء والإصلاح والتعاون من أجل تحقيق أكبر قدر من المصالح بدون أو بأقل الأضرار، وهذا ينطبق على الإستراتيجية الصينية القائلة (ضحي بالفضة في مقابل الذهب)من أجل تحقيق أهداف عظيمة.[2]

وبناء على ذلك وتحديدا في عام 1983 أقامت الصين مع العراق لجنة اقتصادية وتكنولوجية وتجارية مشتركة عقدت عشرة اجتماعات كان آخرها في عام 1999 في بغداد، خلال الأعوام من (1979-1990) كما قامت شركاتها بأعمال المقاولة بنشاط في العراق فتم توقيع (162) عقدا للعمالة والمقاولة إجمالي قيمتها (1، 981) مليار دولار إذ بعثت الصين (90) ألف عامل، وبلغ عدد العاملين الصينيين في العراق (22) ألف في دورة مشروعات المقاولة، وأيضا قدمت الحكومة الصينية وجمعية الصليب الأحمر الصينية للعراق الأدوية والأطعمة وغيرها من المساعدات الإنسانية التي بلغت قيمتها (3007) مليون يوان صيني في تسع مرات عن طريق الجمعية الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر العراقية وفي المرة العاشرة من هذه المساعدات بلغت (5) ملايين

---

(1) صباح محمود محمد، الصين (دراسة في الجيوبولتك)، المكتبة الوطنية، مطبعة الفنون، بغداد، 1988، ص9-10.

(2) سون تزو، الاستراتيجيات الصينية الستة والثلاثون (الملف السري للحرب)، إعداد وترجمة، رؤوف شبايك، 2007، ص12.

يوان صيني قدمت في الاجتماع العاشر للجنة المشتركة الصينية – العراقية في عام 1999، [1] ومواصلة في تنشيط عملها وتعاونها الاقتصادي مع العراق وضعت الصين أسس لهذا التعاون الثنائي بينها وبين المنطقة العربية بأسرها إذ تم الإشارة إلى الأسس خلال اجتماع غرفة التجارة الصينية – العربية في الصين في تشرين الأول، 1995، والاجتماع الثاني في بيروت في حزيران 1996 حيث تم الاتفاق على الآتي[2]:

1. زيادة وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية.
2. تشجيع الصادرات العربية والعراقية إلى الصين والاستفادة من التقدم التكنولوجي الصيني.
3. تنمية العلاقات المالية واقتراح إنشاء (مصرف عربي – صيني) مشترك لتمويل التجارة.
4. تبادل زيارات الوفود التجارية.
5. تعزيز تبادل المعلومات بشتى الوسائل لاسيما المقاولات والعمالة والاستثمار في السيارات والبواخر وقطع غيار الطائرات والمنتجات الإلكترونية.
6. زيادة تسجيل السيارات.
7. تنظيم خطوط للنقل الجوي.

إن ذلك بمجملهِ يمثل أهم المؤشرات في العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس التحفيز الاقتصادي الذي يعد أحد أسباب التوظيف السياسي لعناصر

---

(1) التبادلات الاقتصادية بين الصين والعراق، شبكة الصين الدولية، 2012، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : www.Webmaster@china.org.com

(2)جريدة الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء 1998/12/6.. نقلا عن د. مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص115-116.

القوة الاقتصادية للدولة في التعامل مع الدول الخارجية، والتـي تعـد مـن عنـاصر القوة الاقتصـادية التـي تتبعهـا الدولـة في سياسـتها الخارجيـة مـن أجـل تحقيـق أهداف تلك السياسة والتي زادت الدول مـن الاعـتماد عليهـا في مرحلـة مـا بعـد الحرب الباردة[1]، وهذا النوع من الأساليب تنتهجه الصـين في سياسـتها الخارجيـة تجاه العراق في المجال الاقتصادي من أجل تحقيق أكبر قدر من المصالح. [2]

يوضح الجدول(5) أقيام الصادرات والـواردات الصـينية إلى العـراق خـلال المدة من (1968-1993) بالنسبة المئوية إذ غلبت على هـذه المـدة مـن المبـادلات بين الطرفين تزايد كبير لاسيما بعد تطبيق سياسة الانفتاح على العالم الخـارجي بمـا فيه العراق، وعلى الرغم من حالة التوقف بسبب الحرب العراقية الإيرانيـة إلا أن المبادلات استمرت في الجانب العسكري الذي سيرد ذكـرهُ في المبحـث الثالـث مـن هذا الفصل.كما أن المبادلات أيضا شهدت بعض التوقف بسبب أحداث أزمة عـام 1990 بين العراق والكويت.

---

(1) إسماعيل صبري، مقلد العلاقات السياسة الدولية (النظرية والوقائع)، مصـدر سـبق ذكـرهُ، ص 255-260.

(2) محمد عبد الفتاح الحمراوي، السياسة الخارجية الصينية، مصدر سبق ذكرهُ، ص4.

الجدول (5) نسبة نمو الصادرات والاستيرادات الصينية إلى ومن العراق خلال المدة من (1968-1993) " بالنسبة المئوية "

(ـ) تعني عدم وجود صادرات وواردات خلال هذا العام

السنوات	الصادرات	السنوات	الاستيرادات
1968	19، 6	1968	48، 2
1969	18، 75	1969	39، 9
1970	17، 1	1970	30، 1
1971	10، 9	1971	36، 1
1972	10، 3	1972	40، 8
1973	15، 5	1973	27، 9
1974	12، 6	1974	61، 3
1975	15، 0	1975	46، 3
1976	19، 9	1976	32، 1
1977	16، 6	1977	41، 9
1978	12، 0	1978	48، 5
1979	14، 6	1979	66، 2
1980	16، 2	1980	25، 7
1981	11، 0	1981	ـــــ
1982	12، 6	1982	71، 4
1983	11، 9	1983	ـــــ
1984	6، 5	1984	ـــــ
1985	22، 5	1985	85، 0
1986	22، 8	1986	70، 4
1987	5، 40	1987	24، 9
1988	10، 8	1988	25، 2
1989	61، 2	1989	26، 1
1990	20، 7	1990	21، 8
1991	ـــــ	1991	ـــــ
1992	0، 90	1992	1، 53
1993	0، 90	1993	0، 30

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- غيث سفاح متعب، العلاقات العراقية – الصينية 1968-1988. دراسة في المواقف، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1992، ص 209-211.
- احمد عبد الأمير الانباري السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الأزمات الدولية "الأزمة العراقية للفترة من (1990-2003 نموذجا)، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد 93، 2007، ص 86.

ومن استعراض الجدول السابق يلاحظ أن عملية التبادل التجاري للصين في تنامي مستمر لا سيما تجاه العراق. فخلال الأعوام من (1998-2000) نمت صادرات الصين إلى العراق بنسبة (16، 44%) من مجموع صادرات الصين. أما الاستيرادات من العراق بلغت (15، 22%) من إجمالي استيرادات الصين. [1] في حين بلغت صادرات وواردات الصين للعراق في العام (2000) فقط ما يقارب (974، 9) مليون دولار أي بقيمة (327، 26) مليون من الصادرات و(647، 64) مليون من الواردات[2]، والى جانب ذلك كان للصين مساعدات على مستوى العالم ولاسيما للعراق خلال حقبتين تمتد الأولى من (1970-1978) والثانية إلى (1979-1987) (أنظر الخارطة 1و2)

---

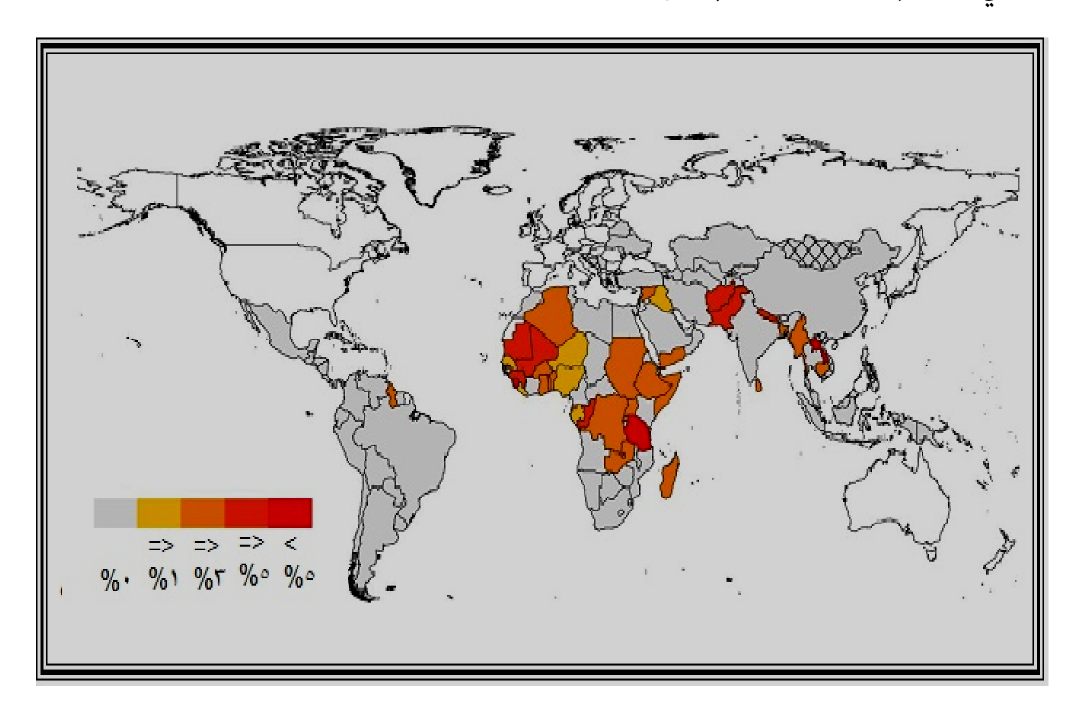
(1) حسن بدري الخالدي، مستقبل الدور الصيني في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه غير منشور، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2007، ص126-127.

(2) محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، العدد145 ، 2001، ص98.

الخارطة (1) مساعدات الصين لعدد من دول العالم للمدة (1970-1978)

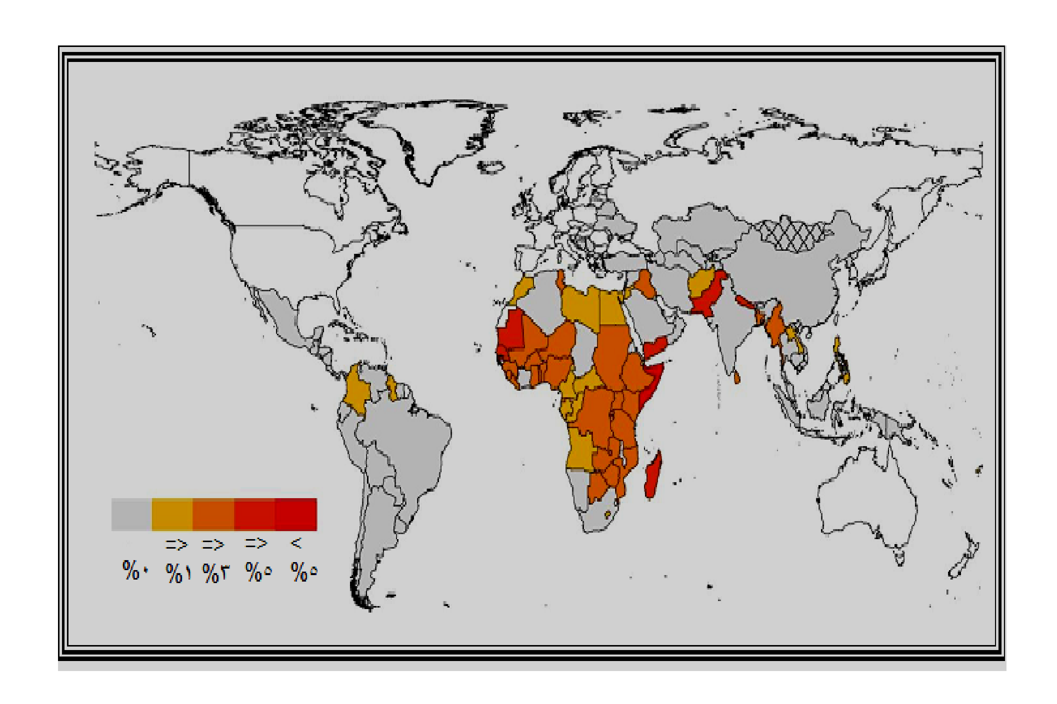
(بالنسبة المئوية من المساعدات الكلية)تعني أن نسبة المساعدات أصغر أو يساوي

تعني أن نسبة المساعدات أكبر من- (=>)- (<)



- المصدر:

Axel Dresher and Andreas Fuchs ،Rogue Aid? The Determinants of China’s Aid Allocation، University of Gottingen، Germany ،October، 2011 ،p:39.



الخارطة (2) مساعدات الصين لعدد من دول العالم للمدة (1979-1987)

(بالنسبة المئوية من المساعدات الكلية)

تعنــي أن نســبة المســاعدات أصـغر أو يســاوي تعنــي أن نسـبة المسـاعدات أكـبر مـن-

(<)-(=>)

-المصدر:

Axel Dresher and Andreas Fuchs ،Rogue Aid? The Determinants of China's Aid Allocation، University of Gottingen، Germany ،October، 2011 ،p:39.

ويتبين من الخارطة (1و2) أن نسبة المساعدات الصينية للعـراق ارتفعـت مــن (1% - 3%) خــلال هــذه الحقبتــين، والســبب يرجــع إلى أن الحقبــة الأولى ارتبطت بنظرية العوالم الثلاثة للـزعيم الصـيني (مـاو تسي تونـغ) وقيـادة الصـين للعالم الثالث الذي حتّم عليها تقديم مساعدات لبلدان هذا العالم.

أما الحقبة الثانية فقد ارتبطت بمرحلة التحديثات والانفتاح الصيني على العالم المرتبطة بالزعيم الصيني (دينچ تشاو بينچ)[1]

ثانيا: في مجال الطاقة (النفط).

تمثل الطاقة والتي نعني بها (النفط) المستوى الثاني من التوجه الصيني الخارجي تجاه العراق في المجال الاقتصادي إذ مع نمو الاقتصاد الصيني وتطبيق الإصلاحات أخذت حاجة الصين الاقتصادية للبيئة الخارجية تتصاعد ومع استمرار النمو الاقتصادي بنسبة (7، 5%) بوصفها معدلا للنصف الثاني من العقد الأخير في القرن الماضي زادت حاجتها إلى المصدر الأساسي في الطاقة إلا وهو النفط، وبدا ذلك واضحا عام 1993 عندما استوردت الصين (600) ألف برميل من النفط يوميا وبلغ في عام 1997 ما مجموعهُ (1، 188) ميلون برميل/يوم، وتطرح المنطقة العربية نفسها بوصفها مستجيبا مهما للارتفاع بالطلب العالمي على النفط، ومن الطلب الصيني لما تحتويه هذه المنطقة والتي منها العراق من مخزون نفطي كبير يقدّر بأكثر من (700) مليار برميل، ومن جهة أخرى فقد أصبح نمو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الصيني يتطلب أسواقا مضاعفة لتصدير فائض الإنتاج.[2] وتصديقا على ذلك ما يوضحه الجدول(6) من الطلب الصيني على النفط للمدة من (1994-1999) مقدرا بـ(مليون برميل/يوم).

الجدول (6)

حجم ومعدل النمو السنوي للطلب الصيني على النفط خلال المدة (1994-1999) (مليون برميل/يوم)

(1) Axel Dresher and Andreas Fuchs، APP، P.P: 26-27.

(2) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقة الأمريكية – الصينية، ط1، مركز الأمارات للدارسات والبحوث الإستراتيجية، الأمارات، 2004، ص107.

السنوات / السوق	1994	1995	1996	1997	1998	1999	معدل النمو
الصين	3، 06	3، 33	3، 68	4، 1	4، 2	4، 3	1، 8

-الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الخامس والعشرون، الكويت، 1998، ص38-40.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، نشرة شهرية من 8-9 آب 1999، ص 8.

بناء على ذلك فأن السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق أو تجاه الشرق الأوسط، اكتسبت نشاطا أكبر، وظل هدفها الذي يفوق كل هدف، هو تأمين النفط والغاز لتوفير الوقود للنمو الاقتصادي، لذلك سعت لتحسين علاقاتها بالعراق والمنطقة العربية بل والشرق الأوسط بالكامل لِغناها بالنفط ومن أمثال هذه الدول المملكة العربية السعودية وإيران. [1]

في عام 1979 بلغ العراق ذروته في الإنتاج النفطي حيث أنتج (3، 7) ميلون برميل نفط يوميا، وقبيل إحداث آب/1990 مع الكويت، وتحديدا في شهر تموز في نفس العام بلغ إنتاج العراق (3، 5) ميلون برميل نفط يوميا، لكن منذ ذلك الوقت انهار الإنتاج العراقي للنفط، ثم بدأ يعمل حثيثا بعد انقضاء أحداث الكويت على استعادة موقعه الإنتاجي بواقع (600)ألف برميل يوميا.[2]

---

(1) دان بلو مينثال، إمداد الأسلحة، الصين والشرق الأوسط، ترجمات المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، مصر العدد10، 2005، ص35.

(2) علي حسين باكير، التنافس الجيوستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة دبلوماسية الصين النفطية – الأبعاد والانعكاسات، ط1، دار النمهل اللبناني، بيروت، 2010، ص111.

فعلى أثر أحداث آب/1990علقت الصين توجهها الاقتصادي الخارجي لاسيما في مجال النفط تجاه العراق، ولكن من ناحية أخرى ولكفاءتها في سياستها الخارجية القائمة على الاعتدال قدّمت مساعدات إنسانية للعراق من خلال قنوات الصليب الأحمر الدولي من أجل الحفاظ على تواجدها فيما بعد كما سيتضح لاحقا[*][1] إذ تكمن الحقيقة في أن الصين أصبحت دولة مستوردة للنفط منذ عام 1993كما تبين من الجدول(6) الأمر الذي يتطلب تطوير علاقاتها مع الدول المنتجة للنفط لاسيما العراق الذي يعد ذا أولوية اقتصادية ودبلوماسية إذ إن حاجتها المتزايدة للنفط لا تظهر أنها ستتراجع ووفقا لوزارة الطاقة الأمريكية فأنها تعد ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم.[2]

وبصدور قرار الأمم المتحدة رقم (986) في عام 1996 المتعلق بالنفط مقابل الغذاء تضاعف إنتاج العراق من النفط ليصل إلى (1، 2) مليون برميل يوميا عام 1997، ثم ارتقع مجددا ليصل إلى (2، 2) ميلون برميل عام 1998 و (2، 5) مليون برميل في الأعوام (1999-2001)، وقبيل الحرب الأمريكية على العراق وصل إنتاج النفط إلى حوالي (2، 58) مليون برميل يوميا، [3] كل ذلك دفع الصين إلى استئناف سياستها الخارجية في المجال الاقتصادي، والمتعلقة

(*) تشير بعض التقارير أن الصين شكلت علاقة نفطية خاصة مع العراق قبل احتلالهُ في عام 2003، وتجاوزت اتفاقية النفط مقابل الغذاء للحصول على حصة أكبر من النفط العراقي إذ إن العراق يشكل حلقة مهمة في معادلة النفط الصينية، فالعراق يحتوي على مناطق نفطية كثيرة غير مستغلة وهو بحاجة إلى استثمارات كبيرة .. أنظر: هشام الخطيب العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الصينية وآفاقها التحديات في مجال الطاقة والنفط العربي، منتدى الفكر العربي، وقائع الحوار العربي الصيني الثالث، عمان الأردن، 2007، ص50.

(1) جين ليانج تسيانچ، الطاقة اولا، الصين والشرق الأوسط، ترجمات المركز للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، مصر، العدد10، 2005، ص24.

(2) دان بلو منيشال، مصدر سبق ذكره، ص35.

(3) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص111.

بالحصول على النفط فعادت لتشتري النفط من العراق على الرغم مـن أن حجـم هذه المشـتريات لم تتجـاوز ألــ(10%) مـن إجـمالي وارداتهـا النفطيـة مـن الشرق الأوسط. [1] فالصـين كانـت واحـدة مـن الـدول القليلـة التـي تتحـدى العقوبـات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية عـلى العديـد مـن دول العـالم ومنها العراق وإيران والسودان وكوبا، إذ انتهجت سياسـتها التقليديـة في الموازنـة بين احترامها للقانون الـدولي والعقوبـات التـي يفرضـها عـلى هـذه البلـدان وبـين عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية المنفردة، فعلى مستوى العراق ذهبت الصـين إلى اسـتغلال الثغـرات بزيـادة وتقويـة صـلاتها التجاريـة والاسـتثمارية والنفطيـة معه.[2] إذ إن الواقع الجغرافي للعـراق القريـب مـن الصـين قـد يجعلهـا مسـتقبلا مستثمر مهم للنفط في العراق.[3]

ففي حزيـران عـام 1997 وقعـت مجموعـة مـن الشركـات الصـينية عقـد مشاركة إنتاج مع العراق لمدة 22 سـنة لتطـوير إنتـاج نصـف حقـل الأحـدب [*].

---

(1) جين ليانچ تسانچ، مصدر سبق ذكره، ص24

(2) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص111-112.

(3) هشام الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص50.

(*) حقل الأحدب:- هو ثاني أكبر حقل نفطـي في العـراق يبلـغ احتياطيـه (1) مليـار برميـل – يتمركز حقل الأحدب النفطي في كتلة (3، 3) كيلومتر مربع في محافظة واسط عـلى بعـد (180) كيلومتر جنوب شرقي بغداد، تم استكشاف الحقل باستخدام البيانـات السـيزمية الثنائية الأبعاد المستخدمة في السبعينيات يقدر الإنتـاج النفطـي للحقـل بــ(110، 000) برميل يوميا حسب التوقعات كما يبلـغ احتيـاطي الغـاز فيـه حـوالي (750) مليـار قـدم مكعب قياسي. أما تاريخ اكتشاف الحقل فقد كان في عام 1979- الشركاء الرئيسـون فيـه – الشركة الصـينية للـنفط (CNPC) بنسـبة (75%) ، والشركـاء الثـانويون، شركـة نفـط الشمال بنسبة (25%) لمزيد من التفاصيل انظر: علي حسين بـاكير، مصـدر سـبق ذكـره، ص112، أيضا

-see, China Oil Field in Iraq .The New York Times, 28, June.2011, website: http://www.nytimes.com/

-see, China kick start AL-Ahdab oil Field Project in Iraq, People's, Daily 14 march, 2009, website: www.arabic. peopledaily.com, 14, 03, 2009.

بعد تخفيف الأمم المتحدة العقوبات عن العراق. إذ جاء توقيع العقود عندما عجزت الحكومة العراقية عن إقناع الشركات النفطية في مؤتمر النفط الذي عقده في بغداد عام 1995 فغيرت سياستها النفطية ولجأت إلى الشركات الأجنبية التي أظهرت توقها للحصول على النفط العراقي.[1]

والى جانب هذا العقد قامت الشركات الصينية الوطنية للنفط (CNPC) بالتفاوض مع العراق من أجل الحصول على حقوق تطوير ثلاثة حقول نفطية عراقية أخرى وهي (حلفايا ولهيث وسوبا) حيث يمكن لكل من الحقلين "الأحدب وحلفايا" إنتاج (400) ألف برميل يوميا، وهو ما يساوي حوالي 13% من استهلاك الصين للعام 2003. وبهذا كانت متربعة في تسعينيات القرن الماضي على المرتبة الأولى في قائمة الدول التي تشتري النفط العراقي على وفق برنامج النفط مقابل الغذاء وبقيت في هذه المرتبة حتى عام 2001 حيث بلغت وارداتها من العراق حوالي (400/ألف طن) من النفط الخام، ولكن بدءا من هذا العام بدأ التضاؤل بسبب تصاعد التهديد الأمني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق على اثر أحداث 11/أيلول/2001 (أنظر الجدول 7)، والذي أدى إلى قلة الفائض المعد للتصدير، وعلى أثر الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 تم تعطيل كل عقود واتفاقيات الصين مع العراق بسبب السيطرة الأمريكية على النفط العراقي[2].

---

[1] احمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، النجف، 2009، ص43.

[2] علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص112.

الجدول (7) يوضح التطورات الحديثة لتجارة الصين النفطية مع العراق خلال من(1995-2001) (ألف برميل/يوم)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	معدل النمو
حجم الطلب	-	-	9 ،4	0 ،12	8 ،19	6 ،64	6 ،7	5 ،1

(-) تعني عدم وجود استيراد صيني للنفط العراقي في هذه السنة بسبب العقوبات التي كانت على العراق من الأمم المتحدة.

- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-هشام الخطيب العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الصينية وآفاقها التحديات في مجال الطاقة والنفط العربي، منتدى الفكر العربي، وقائع الحوار العربي الصيني الثالث، عمان الأردن، 2007، ص52.

وهكذا فأن سياسة الصين الخارجية تسير في المجال الاقتصادي مع العراق والدول العربية بخطوط واضحة نحو التعاون والشراكة مع إدراك كلا الطرفين أهمية التعاون بينهما في ظل التكتلات العالمية والشراكات الاقتصادية ولا سيما تبنيها سياسة تحويل الابتعاد عن القطبية الواحدة وتنويع التعاون والمبادلات التجارية والاستثمارية والنفطية بينهما مع وجود مجالات واسعة وفرص أكيدة ومقدمات كبيرة يمكن توظيفها في الخبرات الفنية والتقانة النفطية والاستثمارات والمبادلات التجارية وغيرها. (1)

(1) مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص118-119.

المبحـث الثالـث

السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق في المجال العسكري

يشـكل المجـال العسـكري أحـد المجـالات المهمـة في السياسـة الخارجيـة فالدبلوماسية والقوة العسـكرية تسـير جنبـا إلى جنـب. فلـيس للقـوة العسـكرية ثبات جغرافي أو مورد طبيعي فهي عرضة للتغيرات والثورات التكنولوجية. (1) كـما يعد المجال العسكري من آليات تنفيذ السياسة الخارجية للدول فهـي تـتراوح مـا بـين عقـد التحالفـات العسـكرية الدفاعيـة أو الهجوميـة أو تلقـي المسـاعدات العسكرية أو تزويـد الغـير بهـا أو الأعـراض عـن الحـرب عنـدما يتجـاوز التهديـد الخارجي لأمن الدولة القومي أو لمصالحها الإستراتيجية الأساسية ما يمكـن أجمالـه أو القبول به. (2)

لقد ربطت الصين توجهها الخارجي العسكري تجاه العراق بالتوجـه ذاتـه إلى المنطقة العربية على الرغم من قِدَم هذه العلاقة(*) مع العـراق أو مـع العـرب

---

(1) احمد نوري النعيمـي، السياسـة الخارجيـة ، الـدار الجامعيـة للطباعـة والـنشر والترجمـة، بغداد، 2009، ص 223.

(2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (النظرية والواقع)، مصـدر سـبق ذكـره، ص163.

(*) ... إذ تشير المصادر التاريخية الصينية إلى وجود تعاون عسكري بـين الجـانبين قـديما ففـي أواسط مدة حكم (أسرة تانغ) قام البلاط الإمبراطوري بطلـب المسـاعدة العسـكرية مـن الجانب العربي .. على أثر تمرد حدث في مدينـة (أن شي) عـام (755)م فاسـتغاث الـبلاط بالخليفة العباسي (أبو جعفر المنصـور)، فـتم إرسـال قـوة عسـكرية قوامهـا أربعـة آلاف جندي لمسـاعدة قـوات تـانغ العسـكرية عـلى اسـتعادة (تشـانچ أن) العاصـمة ومدينـة (لوبانچ) ... ، وبعد اخماد التمرد وهدوء الأوضاع عاد البعض من أفراد القوة العربية إلى بلادهم محملين بالهدايا الثمينة بينما عاش الباقون منهم هنـاك... لمزيـد مـن التفاصـيل انظر: لي ورنچ چيان.مصدر سبق ذكرهُ، ص5.

إلا أنها ظلت محدودة إلى حد كبير رغم مراحل التحديث والتطور الصيني. [1] إذ يؤدي الجانب العسكري دورا مهما في العلاقات العربية – الصينية إلا انه يساهم بدرجة عالية في:

1. تعديل الميزان التجاري الصيني.
2. توفير فرص عمل للعمال الصينيين في مجال التصنيع العسكري.
3. توفير للعملة الصعبة التي تحتاجها الصين في الوقت الذي تحققت فيه مستويات نمو عالية.[2] ففي سبيل ذلك لا تتردد عن تصدير الأسلحة التقليدية عن طريق عقد الصفقات العسكرية مع أية دولة حتى إذا كانت الصفقة تشتمل صواريخ محظورة. [3]
4. ضمان علاقات مع الدول النفطية (سلاح مقابل النفط).
5. مقايضة وقف بيع السلاح للدول العربية مقابل وقف بيع السلاح لتايوان من الدول الغربية.[4]

---

[1] محمد نبيل محمد فؤاد، الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الشرق الأوسط، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، العدد140، 2000، ص213.

[2] مراد ابراهيم الدسوقي، دور الصواريخ البلايستيكية في الإستراتيجية الدفاعية في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد107، 1992، ص234.

[3] فاروق عمر عبد الله العمر، دول القوة ودول الضعف، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2005، ص171.

[4] وليد عبد الحي، العلاقات العربية – الصينية، مصدر سبق ذكره، ص54.

وسنتابع السياسة الخارجية للصين تجاه العراق من الناحية العسكرية على النحو الآتي:

أولا: السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية عسكريا.

تشير تطورات العلاقات العربية الصينية في المجال العسكري إلى أن هذه العلاقات بدأت متأخرة، وذلك في منتصف سبعينيات القرن الماضي موازية لعدد من العوامل لدى كل من الجانبين فضلا عن إن هذا التوجه اتسم بمحدودية الحجم وفعالية الكيف لاسيما بعض أنواع التسليح[1]، على الرغم من أن الصين كانت تقع ضمن الدائرة الثانية بين دول العالم التي تصدر السلاح للعالم العربي بما فيه العراق [2]

لقد جاء التوجه الخارجي الصيني في المجال العسكري تجاه العراق والمنطقة العربية معبرا عن توجه مضاد للعزلة التي كانت الصين تفرضها على نفسها منذ إعلان الصين الشعبية عن توجهاتها الاشتراكية في عام 1949.كما إن هذا التوجه جاء تعبيرا عن بدء بعض الأطراف العربية في انتهاج سياسة تعدد مصادر التسلح بدلا من الاعتماد على مصدر واحد. فكانت مصر هي المحطة الأولى للصين في توجهها الخارجي عسكريا إذ تمكنت من بيع مصر أسلحة وقطع غيار في أعقاب حرب تشرين الأول 1973، وأمكن رصد ذلك في المدة من 1976 وما بعدها حتى نهاية مدة حكم الرئيس المصري السابق أنور السادات عام 1981 وما بعدها، وباختلاف الظروف ومعدلات التسلح ونوعياتها. كما استطاعت الصين التوجه نحو العراق بعد مصر في مجال التسليح. فمنذ بداية عام 1980، تاريخ بدء الحرب (العراقية – الإيرانية) 1980-1988 برزت حاجة

(1) جمال زهران، مصدر سبق ذكره، ص245.

(2) سامي منصور، تجارة السلاح والأمن القومي العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1991، ص92.

العـراق الماسـة للأسـلحة وبـأي ثمـن ووسـيلة ومـن أي مصـدر لتـدعيم قدراتـه العسكرية كما سيتضح خلال هذا المبحث. إن التوجه الثاني للصين في هـذا المجـال يمثل تعبيرا عن السعي الصيني الدؤوب لتحقيق المصـالح والحصـول عـلى العملـة الصعبة التي تدعم التنميـة المسـتمرة، وكـان ذلـك بعـد أن أصبحت قضـية أمـن الخليج من القضايا المطروحة بشكل قوي في العلاقات العربية الصينية أثناء وبعد الحرب العراقية الإيرانية فقد هددت تلك الحرب استمرار تدفق النفط إلى الصـين عبر الخليج. كما انعكست على الأمن الداخلي لـدول الخلـيج العـربي مـما أدى إلى سعي هذه الدول لدعم أمنها عن طريق شراء تكنولوجيا الصواريخ لمواجهة تهديد الحرب لها. فكانت السعودية هي المحطة الثالثة لهـا في هـذا المجـال، وذلـك مـن خلال عقد صفقه مع السعودية لبيعها صواريخ مـن نـوع (SS-2) Dong Feng - أي (ريح الشرق) المزودة بقواعد إطلاق أرضية. كما باعت لسوريا أسلحة وقطع غيـار وعقدت صفقات عديدة من أهمها صفقة صواريخ (M-9) الذي يبلـغ مـداه نحـو (375) ميلا.فضلا عن دول عربية أخرى مثل السودان الذي يعد المشتري الخـامس للسلاح الصيني.[1]

يتضح مما سبق أن تطور السياسة الخارجية الصينية في علاقاتهـا عسـكريا مع المنطقة العربية جاء بسبب الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة ونظـرا لوجـود صراع عـربي - إسرائـيلي فيهـا ظهـرت حقيقيـة تؤكـد أن العـالم العـربي هـو أهـم مشترٍ للسـلاح في العـالم الثالـث، ولم تقـل مسـاهمته في واردات العـالم الثالـث في السـنوات الـعشر الأخـيرة مـن القـرن العشريـن عـن النصـف بـل في المـدة مـن

(1) محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية وجهة نظر عربية، مجلة الفكـر السياسي اتحاد الكتاب العـرب بدمشـق، سـوريا العـدد7، 1991، ص153.كـذلك أنظـر :سـامي منصور، مصدر سبق ذكره، ص ص87-115. أيضا ، جمال زهران، مصدر سبق ذكره، ص245.

(1981-1985) كان نصيب تسع دول عربية فقـط مـن واردات العـالم الثالـث مـن أنظمة التسليح الكبرى نحو (50، 4%)، ونظرا لهذه الأهمية فإنه يجب الإشارة إلى حجم العلاقـات العربيـة الصـينية في هـذا المجـال مقارنـة بالـدول المـوردة سـلاح للمنطقة العربية ولاسيما (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وعدد من دول العالم الثالث) ففي مجال توزيع نظم الأسـلحة الرئيسة لدى الدول العربية يوضح الجدول(8) أن الصين تورد (دبابات بنسبة 8% وناقلات جنود بنسبة 1% وطائرات قتال بنسبة 9%.[1]

الجدول (8) نظم الأسلحة الرئيسة لدى الدول العربية حتى عام 1989

المصدر / النوع	الاتحاد السوفيتي	الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا	بريطانيا	ايطاليا	الصين	العالم الثالث	المجموع
الدبابات النسبة المئوية %	1299071	207711	5643	10095	3620	15608	- -	18236
ناقلات جنود النسبة المئوية%	992944	389317	328915	9764	- -	2001	309414	21382
المدفعية النسبة المئوية%	661873	155117	4085	2663	1902	- -	- -	9033
طائرات القتال النسبة المئوية%	177156	42313	50216	1234	291	2769	- -	3124

(1) جمال زهران، مصدر، سبق ذكره، ص247-249.

- الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على:

- جمال زهران، العلاقات العربية – الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، في العرب ونظام عالمي جديد تحرير (د. مصطفى كامل السيد وصلاح سالم زرنوقة)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1998، ص248

ثانيا: السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق عسكريا.

تواترت الأنباء التي تفيد أن الصين قد أمدت إيران بالصواريخ أثناء اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية، وهذا ما أشير إليه في ندوة العلاقات العربية – الصينية من قبل بعض المشاركين العرب أثناء انعقادها في الأردن سنة 1986 برعاية منتدى الفكر العربي، في حين أن الحكومة الصينية نفت أنها زودت إيران بالسلاح بصورة مباشرة موضحة أن ذلك تم عن طريق طرف ثالث[*] فسربت هذه الأسلحة بدون موافقة الصين.. إلا أن ما لم يتم الإفصاح عنه هو إن الصين أمدت العراق بأسلحة أثناء هذه الحرب. [1]

واستمرارا في سياسة خارجية انفتاحية في الجوانب كافة، ومن أجل الحصول على العملة الصعبة باعت الصين السلاح لكل من العراق وإيران، وهذا بدوره يقوي من جذوة الحرب، وهنا يظهر تناقضا جليّا في السياسة الصينية التي دعت أثناء الحرب إلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي وإنهاء الحرب، ولكن الرغبة في شراء التكنولوجيا الغربية بالعملة الصعبة التي ستحصل عليها من بيع الأسلحة من جانب، فضلا عن رغبة القوتين العظيمتين

(*) ... تجدر الإشارة هنا إن الطرف الثالث تمثل بكل من (كوريا الشمالية وباكستان) وان دعم الصين لإيران كان عبارة عن صواريخ مضادة للسفن وصواريخ بعيدة المدى ودبابات وأسلحة متوسطة ... للمزيد انظر:-

-Bates Gill ، Chinese Arms exports to Iran ، MERIA، Vo 102 No 2 ، May ، 1998، pp.55-58.

(1) P.R. Kumarawa My، Israel، China Odyssey، New Delhi: Institute For Defense Studies and Analyses، Delhi papers، Number.2، 1994. p:55.

(الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكيـة) بالابتعـاد عـن الوضـع العـام في المنطقة العربية من جانب آخر دفع الصين لأتباع مثل هذه السياسة [1].

وبتتبع المدة مـن (1980-1988) نـرى أن مشـتريات العـراق مـن الأسـلحة بلغت (43، 225) مليار دولار من مختلف دول العالم، وكان مقدار ما باعتهُ الصين للعراق من الأسلحة هـو (3، 900) مليـار دولار ويبـين الجـدول(9)أنـواع الأسـلحة الصينية التي بيعت للعراق خلال المدة(1981-1988). أما مشتريات الطرف الثـاني (إيران) من الأسلحة خلال المدة نفسها بلغت (11، 828)مليار دولار، ومن الصـين وحدها بلغت (1، 800) مليار دولار، ويتبـين مـن هـذا أن مشـتريات العـراق مـن الصين هي أكثر بمرتين من مشتريات إيران. لكن المهم في الأمر هو أن الصين باعت لكِلا الطرفين السلاح إذ إن عملية بيع السلاح سواء منها أو من غيرها من الدول لم يحكمهُ عامل سياسي أو سبب إيديولوجي أو وازع أخلاقي، فهـي اشـتركت في بيـع السلاح مع الدول الأخرى، على الرغم من أنها كانت تعد من الـدول التـي تبتغـي السلام والطمأنينة والحلول السلمية. [2]

---

(1) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص232.

(2) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط4، دار الملاك، بغداد، 2010، ص180-181.

الجدول(9) أنواع مبيعات الأسلحة الصينية للعراق خلال المدة (1981-1988)

العدد المطلوب	أسم السلاح	صفة السلاح	سنة الطلب	سنوات التسليم	العدد المسلم	ملاحظات
....	T-59	MBT (دبابة قتال رئيسة)	1981	1988-1982	700	
....	TYPE-531	APC (ناقلة جند مدرعة)	1981	1988-1982	650	
....	TYPE-59/1 130MM	مدفع مسحوب	1981	1988-1982	720	
....	T-69	MBT (دبابة قتال رئيسة)	1982	1988-1983	600	(2000-1000) طُلب في الثمانينيات
....	Hai-Ying-2	Shshm/sshm ناقلة صواريخ مضادة للسفن/ قذيفة حرارية سطحية	1986	ــــ	ــــ	(FACs) أجهزة مراقبة تحركات العدو الميدانية تسليح فئة أوسا-2
4	B-6	قاذفة قنابل	1987	1988	4	
....	C-601	ASHM (صواريخ مضادة للسفن)	1987	1988	128	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) Adapted from: World Armament and Disarmament ،The Year book 1989، p. 252.
- Mohamed Mousa Mohamed Ali Binhuwoidin ،China's Foreign Policy towards the Gulf and Arabian Peninsula Region(1949-1999) ،Academic Support office، Durham University، China، 2001 ،P:176

هنالك حقيقة لا يمكن إغفالها هي أن الحرب (العراقية – الإيرانية) هي السبب الرئيس في أن تحتل الصين مع حلول عام 1987 المركز الخامس بين الدول المصدرة للسلاح في العالم، وأصبحت من الموردين الرئيسين للسلاح لكل

من العراق وإيران على حد سواء وبدأت تتطلع بأنظارها إلى بيع السلاح لدول الخليج الأخرى مثل الكويت والسعودية.[1]

ثالثا: أسباب التعاون العراقي العربي عسكريا مع الصين:

لقد فضلت الدول العربية ومنها العراق التعاون مع الصين في المجال العسكري لأسباب عديدة لصيقة بهذه الدول ذاتها وهي تتمثل بالآتي:

1. السعي لتنويع مصادر السلاح وعدم الاعتماد على مصدر واحد.
2. دخول المنطقة العربية مرحلة جديدة في تجارة السلاح بدخول الصواريخ المتوسطة المدى التي جاء معظمها عن طريق الصين فخلال المدة من(1966 حتى أواخر عام1985). كان العراق واحدا من ثلاثة أول دول اشترت السلاح من الصين. [2]
3. أيضا من الناحية الاقتصادية تعتقد الصين بأهمية البلاد العربية بوصفها سوقا رائجة للسلاح والصناعات الصينية. [3] فكما يشير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية إلى أن صادرات الأسلحة الصينية بلغت (4، 35) بليون دولار عام 1996 أما في عام 1997 ارتفعت الصادرات لتصل إلى (6، 36) بليون دولار. [4]

ويُلحظ أنه خلال الأعوام من (1990-1996) وصلت قرارات الصين تجاه منطقة الشرق الأوسط إلى نسبة 8% من قرارات السياسة الخارجية وكانت

---

(1) فتوح الخترس، وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص511.

(2) محمد نبيل محمد فؤاد، مصدر سبق ذكره، ص 214-215.

(3) منير الحمش، الصين الشعبية، عملاق قادم من الشرق (دراسة للتجربة الصينية في الانفتاح والإصلاح والاقتصادي في عمقها الثقافي والسياسي، ط1، الأهالي للطباعة والنشر، سوريا، 2002، ص74.

(4) علي سيد النقر، السياسة الخارجية الصينية وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009، ص142.

كلها عسكرية[*]، ومرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية.[1] في حين أشار المعهد ذاتهُ أنه بانتهاء الحرب العراقية الإيرانية انخفضت صادرات الأسلحة الصينية، [2] وتصديقا على ذلك فقد أدخلت الصين عنصرا جديدا في سياستها الخارجية تجاه قضايا العالم العربي من خلال إحجامها بشكل تدريجي عن عقد صفقات سلاح مع دول المنطقة العربية، ومنها العراق والتي كانت تقبل على شراء السلاح الصيني في الماضي وإن كان سبب هذا الأحجام أو السلوك يعود في جانب منه إلى تفوق مبيعات السلاح الغربي، والروسي في العالم العربي. فضلا عن النوعية الأقل للسلاح الصيني مقارنة بالأخيرين. أما الجانب الآخر هو خشية القيادة الصينية من أن تؤدي مبيعاتها للسلاح إلى إثارة الغرب ضدها أو وهو الأمر الأهم إشعال التوترات الإقليمية بما يؤثر على الإمداد المستمر والمستقر للنفط من العراق والمنطقة العربية إليها. [3]

(*)... ما تجدر الإشارة إليه أن إجمالي عقود تسلح الصين مع العراق والدول العربية والشرق الأوسط خلال المدة (1995-1997) بلغت (5) عقود نسبتها (5، 88%) من أجمالي عقود الصين مع بقية العالم. وفي الربع الأول من العقد الأول للقرن (21) باعت الصين للدول العربية أسلحة أيضا بقيمة (500) مليون دولار تحديدا خلال عام (2000-2003) وبهذا احتلت المرتبة الرابعة بين الدول المصدرة للسلاح للمنطقة العربية..أنظر: سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص232.

(1) عدنان محمد هيَاجنَة، دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، سلسلة الدراسات إستراتيجية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد29، 1999، ص53، كذلك، وليد عبد الحي، العلاقات العربية – الصينية، مصدر سبق ذكره، ص55.

(2) علي سيد النقر، مصدر سبق ذكره، ص143.

(3) Philip Andrews and others، The strategic Implication، of Chinas Emerge Needs، Adelphi papers، U.S.، Number، 346، 2002، p.66.

إن ذلـك كلـه قـد أدى إلى تراجـع سياسـة الصـين الخارجيـة في المجـال العسكري تجاه العراق والمنطقـة العربيـة بشـكل عـام، وأدى إلى أن تكـون هـذه السياسة أو هذا التوجه محدودا لاسيما إذا علمنا أن الصين قامـت بإبـدال جميـع صفقاتها العسكرية بأخرى اقتصادية لاسيما النفطية منها من أجل تـأمين الشروط المناسبة لتحقيق أهدافها في مجال الطاقة النفطية.[1]

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسة الدوليـة (النظريـة والواقـع)، مصـدر سـبق ذكـره، ص162-164.

المبحث الرابع

السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق في المجال الثقافي

شغل المجال الثقافي في السياسة الخارجية الصينية أهمية كبيرة سواء في علاقاتها مع العراق أو المنطقة. إذ تعد الصين والدول العربية من أعرق الدول وأشهر الحضارات في مشارق الأرض ومغاربها، وكذلك يتمتعان بمضامين عميقة للاقتباس المتبادل من حيث عراقة التاريخ والسعي وراء تعزيز التفوق وسد العجز لدى كل منها. [1]

فبحكم أواصر العلاقات التاريخية والحضارية الممتدة عبر القرون الماضية، والتي ازدهرت في ظل انتشار الإسلام فيها وتعرف المسلمين على بلاد الصين، وانتعاش العلاقات ونموها في مختلف الأصعدة ولا سيما في ثمانينيات القرن الماضي، ظهرت رغبة واسعة لدراسة اللغة العربية والثقافة العربية والإسلامية في الصين، إذ اتجهت الأخيرة إلى تشجيع الأعمال الأدبية وترجمة روائع الآداب العربي منذ مطلع التسعينيات في القرن الماضي لكبار الكتاب والأدباء فنشأ جيل من المترجمين المتخصصين باللغة العربية في جامعاتها ومعاهدها، وعقدت المؤتمرات حول الآداب العربية بلغت حتى عام 2003 أربعة مؤتمرات حيث تم استضافة مفكرين وأدباء عرب وإرسال طلابها إلى الدول العربية للدراسة والإطلاع على النهضة العربية[2]، وبالإمكان متابعة التوجه الصيني تجاه العراق والمنطقة العربية كلا من خلال النقاط الآتية.

---

(1) لي رونچ چيان، مصدر سبق ذكره، ص15.

(2) مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص119.

أولا: أهداف التوجه الصيني الخارجي تجاه المنطقة العربية ثقافيا.

منذ تأسيس الصين الشعبية نراها انتهجت سياسة خارجية متقدمة في المجال الثقافي تجاه المنطقة العربية مهتمة بكل جوانبه سواء على مستوى تعلم اللغة العربية إلى التدريس والترجمات فضلا عن ايفادات الطلاب، والخريجين للدراسة ولإنشاء معاهد ومراكز أبحاث صينية.[1] لذا فإنها تهدف من هذا التوجه إلى[2]:

1. تقديم منح دراسية
2. إقامة معارض فنية
3. نشر أخبار الصين وشرح رؤيتها بلغات مختلفة من خلال وسائلها الإعلامية ومنها اللغة العربية.
4. نشر ثقافتها عن طريق قنوات مثل (إذاعة الصين الدولية، والقسم العربي لوكالة أنباء الصين الجديدة، وأيضا مجلة الصين اليوم ووسائل متنوعة أخرى)
5. توسيع التبادل الثقافي من خلال تبادل المعلومات والوثائق والأفكار بين المؤسسات والأفراد.
6. تعليم اللغات وإقامة ندوات ومؤتمرات مشتركة وتبادل الوفود وعقد الاتفاقيات، وهذا ما يعزز التوجه الخارجي ثقافيا.

بناء على ذلك اهتم الصينيون بنقل معارف العرب أيضا في مجالات الطب والفلك كما أهتم العرب من جانبهم بنقل الصناعات الصينية كالورق وفن

---

(1) عاطف سالم سيد الأهل، مصدر سبق ذكره، ص143-144.

(2) سامر خير احمد، مصدر سبق ذكره، ص194، كذلك انظر: محمد عبد الفتاح الحمراوي، السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة، شبكة المعلومات الدولية ، مصدر سبق ذكرهُ.

الطباعة إذ يعد المجال الثقافي من أكثر المجالات أثرا في علاقات العرب بالصين، وذلك يرجع إلى قدمه أولا واستمراريته ثانيا، ورخص تكاليفه ثالثا.[1]

من الجدير بالذكر أن سياستها الخارجية في المجال الثقافي تجاه العرب وغير العرب قائمة على أساس التعامل مع العالم وتحقيق الاستفادة المتبادلة معه، إذ إن الثقافة الصينية هي ثقافة قائمة مكتفية بذاتها تحرص على الانفتاح والتعامل مع العالم الخارجي لا من أجل تغييره أو جعله تابعا لها كما يفعل غيرها من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا. فالثقافة الصينية قانعة راضية بحضارتها وثقافتها وتقاليدها، وإن تحقيق الاستفادة من هذا التوجه إنما هو مرتبط بطبيعة توجهها ألانتفاعي البراغماتي الذي انتشر بصورة واسعة بعد ثورتها الثقافية. [2] لذا فأنها تسعى لفتح مجال التبادلات الثقافية الخاصة من أجل تحقيق الإسهام المشترك ومنع اندلاع ما يسمى بـ(صراع الحضارات)، وأيضا لدفع العالم نحو توفير قواعد التنافس والتعاون والحوار الحضاري بعيد المدى بوصفها إستراتيجية عامه. [3]

ثانيا: سياسة الصين الخارجية تجاه العراق ثقافيا.

لقد مثل تاريخ 1959/4/2 بداية التوجه الصيني ثقافيا تجاه العراق ففي هذا التاريخ تم عقد أول اتفاقية[*]، والتي نصت على:[4]

---

(1) محمد عبد الوهاب الساكت، التعاون العربي الصيني في القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد123، 2005، ص135.

(2) محمد نعمان جلال، الصين، والمفهوم الجديد للتأثير في الساحة الدولية، مجلة الصين اليوم، العدد5، 2005، ص5-26.

(3) محمد السيد سليم، نحو بناء منتدى عربي صيني، مجلة الصين اليوم، العدد4، 2003، ص10.

(*) ... من المهم التوضيح بداية أن بعض شروط هذه الاتفاقية وما تلاها من اتفاقيات ثقافية بين العراق والصين كان من الصعب تطبيقها لاسيما في مسألة أو شرط تخصيص مقاعد في الجامعات والمراكز الثقافية لتدريس لغة وثقافة وآداب البلد الأخر فمن ناحية تعد اللغة العربية لغة عالمية وتاريخية فمن الممكن بل، ومن المفيد تدريسها في جامعات دولة الصين وغيرها من الدول ضمن نصوص الاتفاقيات الثقافية لكن يصعب مثلاً تدريس اللغة الصينية أو غيرها من اللغات في العراق، وذلك لأنها لغة محدودة وغير ذات أهمية عالية ولا تعد لغة عالمية، فخلال هذه المدة ساد الاعتقاد بعدم جدوى هذا الشرط في مجال تعليم اللغة انظر: قحطان احمد سليمان، مصدر سبق ذكره، ص542.

(4) المصدر نفسه، ص ص539-540.

1. تبادل الطلبة والمدرسين والكتب والمجلات، وأيضا المطبوعات والأفلام وصـور الآثار.
2. تخصيص زمـالات ومقاعـد دراسـية في جامعـات كـل مـن الطـرفين (العـراق والصين).
3. تبادل الزيارات وتنمية التعاون العلمي والثقافي.
4. استحداث مقاعد جامعية لتدريس اللغة والثقافة وفتح مراكز ثقافية أيضا.
5. تعزيز التعاون الإذاعي والتلفزيوني، وتوفير تسهيلات لنشر المؤلفات العلميـة والثقافية لكل طرف.

فمع بداية العلاقات الدبلوماسـية العراقيـة – الصـينية وبعـد عـام واحـد أخذت السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق في المجـال الثقـافي بالتوسـع إذ تـم إرسال طلبة عراقيين للدراسة في الجامعات والمعاهد الصينية، ففي تاريخ 1/كانون الثاني/1963 أرسل خمسة طلاب إلى الصـين في هـذا المجـال، كـما اسـتقبل العـراق خمسة مواطنين صينيين، كما تم تبادل الوفود الثقافية بين الصين والعراق[1].أنظـر الجدول(10)

(1) غيث سفاح متعب، مصدر سبق ذكره، ص206-207.

الجدول (10) الوفود الصينية الثقافية التي زارت العراق خلال المدة (1959-1977)

ت	صفة الوفد	تاريخ الوفد
1	وفد فني عام	1959
2	وفد الإذاعة والتلفزيون ووفد علمي	1965
3	وفد الصداقة الإسلامية ووفد ثقافي	1966
4	وفد فني	1967
5	وفد فريق كره المنضدة ثم اتبعها وفد لكرة القدم والجمباز، والكرة الطائرة ووفد كرة الطاولة، وغيرها	1972
6	وفد المعلمين للصداقة	1974
7	وفد وزارة التربية والتعليم	1977

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي 1955-1975، ترجمة، سامي مسلم، الطبعة العربية الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1984، ص ص 248-258.

كما أقامت الصين معارض فنية في العراق ومن هذه المعارض معرض الصور الصينية في بغداد إن حقيقية هذا التوجه الثقافي الصيني – العراقي كان يهدف إلى:

1. كسر سياسة الانحياز الثقافي للغرب وثقافته الرأسمالية.
2. تأكيد سياسة الحياد الإيجابي.
3. الاحتكاك لأول مرة بالثقافة الاشتراكية.
4. تنمية الروابط بين الشعب العراقي وشعوب الدول الاشتراكية والتي منها الصين من اجل الاطلاع على ثقافتها وتقدمها ومستواها الحضاري.

وهذا بدوره يعد مجالا خصبا للتعريف بالعراق وحضارته القديمة وثوراته وإنجازاته إذ أرسلت المطبوعات العراقية، إلى الجامعات المختلفة لهذا الغرض. [1]

كذلك فقد تم عقد مجموعة من الاتفاقيات بين العراق والصين في المجـال الثقافي، والتي تعد استمرارا للتوجه الصيني الثقافي تجاه العـراق ابتـداء مـن عـام 1959 أنظر الجدول(11).

الجدول (11) الاتفاقيات الثقافية الموقعة بين العراق والصين خـلال المـدة (1959-1971)

ت	صفة الاتفاقية	تاريخ عقد الاتفاقية
1	اتفاقية التعاون الثقافي بين (الصين والعراق)	4/نسيان/1959
2	الاتفاق على الخطة التنفيذية لاتفاقية التعاون الثقافي بين الصين والعراق لعامي (1961-1962)	25/تشرين الثاني/1961
3	الاتفاق على الخطة التنفيذية الثانية لاتفاقية التعـاون الثقـافي بـين الصـين والعـراق في عامي (1964-1965)	25/أيار/1964
4	الاتفاق على الخطة التنفيذية الثالثة لعامي (1966-1967)	3/حزيران/1964
5	برتوكول التعاون الإذاعي والتلفزيوني	3/حزيران/1966
6	الاتفاق على تجديد اتفاقية التعاون الثقافي بين الصين والعراق	25/أيار/1967
7	الاتفاق على تجديد اتفاقية التعاون الثقافي	21/حزيران/1971

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العـربي 1955-1975، ترجمـة، سامي مسلم، الطبعـة العربيـة الأولى، مؤسسـة الأبحـاث العربيـة، بـيروت، 1984، ص 262-263.

(1) قحطان احمد سليمان، مصدر سبق ذكره، ص540-541.

- غيث سفاح متعب، العلاقات العراقية – الصينية 1968-1988 دراسة في المواقف، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1992، ص 207-208.

ثالثا: موقف التوجه السياسي الخارجي الصيني ثقافيا تجاه العراق (أثناء الأزمات).

أثناء الحرب (العراقية – الإيرانية) فأن توجه الصين ثقافيا تجاه العراق لم يتوقف إذ وقع البلدان برتوكولا حول التعاون الرياضي فقد بعثت الصين المدربين الرياضيين لبعض الفرق الرياضية في العراق كما تم تبادل الوفود الرياضية، وعلى الرغم من أن التبادل الثقافي بين البلدين شهد بعض التوقف بصورة مؤقتة بسبب الأحداث التي وقعت بين (العراق والكويت) عام 1990، ولكن ما لبث إلا أن استأنفت السياسة الخارجية الصينية علاقاتها مع العراق في هذا المجال منذ عام 1995، وفي عام 1996 قام الطرف الصيني بإرسال وفد ليشارك في مهرجان بابل الفني الدولي السنوي، وفي عامي 1997-1998 أقام البلدان أسبوع السينما والتلفزيون كل على حدة، وأيضا خلال هذين العامين زار الصين رئيس صحيفة الجمهورية العراقية بدعوة من الجمعية الصينية للصداقة مع البلدان الأجنبية، [1] ومن الجدير بالذكر أن هذه الجمعية تعد من أهم ملامح البعد الثقافي في السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق.[2]

وفي أثناء أزمة التفتيش على الأسلحة في العراق سافر فريق برنامج "في البؤرة" التابع لمحطة التلفزيون المركزي الصيني إلى العراق أربع مرات لتغطية الأخبار حول الأزمة، وفي عام 1999، وجهت وكالة أبناء "شينخوا"، "دعوة

(1)التبادلات الثقافية بين الصين والعراق، شبكة الصين الدولية، 2012 متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :-

www.Webmaster@china.org.com

(2) الشيماء عبد السلام ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص159.

لرئيس وكالة أنباء العراق من اجل الاستمرار في مد جسور التواصل الثقافي بين الطرفين. [1]

رابعا: تحليل التوجه الصيني الخارجي في المجال الثقافي.

في محاولة للوصول إلى السبب الحقيقي وراء سياسة الصين الخارجية في المجال الثقافي سواء تجاه العراق أو المنطقة العربية، على الرغم من امتلاكها حضارة وثقافة موغلة في القِدم، وأنها تظهر في توجهها الثقافي هذا أنها راغبة في تعزيز أواصر التبادل والتعاون الثقافي من خلال ما قامت به من تراجم وتبادلات وما أبرمته من اتفاقيات، والذي ينطوي على درجة كبيرة من صدق التوجه.

إلا أن السبب الحقيقي يكمن أو يرتبط أن صح التعبير بالمفهوم الصيني للتأثير في العالم على أساس ركيزة مهمة، وهي العمل الجاد لزيادة الإنتاج داخليا والعمل المستمر لتسويق الإنتاج عالميا، وعلى هذا الأساس تنطلق الصين بالدراسة العلمية للأسواق والأذواق والثقافات المختلفة لشعوب العالم بمتطلباتها وأولياتها.

بناء على ذلك يتضح أن مفهومها في المجال الثقافي يقوم على الترويج للتجارة وليس الثقافة لكن فهم ودراسة ثقافات وتقاليد الشعوب الأخرى دونما السعي لتغييرها[*] هو أمر ضروري لخدمة أهدافها في عملية الصعود والتنمية. [2]

---

(1) التبادلات الثقافية بين الصين والعراق، مصدر سبق ذكره.

(*)... في هذا المجال يمكن الإشارة إلى إن مفهوم التأثير الصيني في العالم لا ينتهج العمل الثقافي كالتبشير بالفكر الكونفوشي أو البوذي أو فكر دينج تشاو بينج أو غيره، فهذه أمور ليست موضع اهتمامه ، حيث أن مفهوم التأثير الصيني يقوم على السعي لتبادل التجارة وتطوير السلع الصينية وفقا لأذواق ومتطلبات ثقافة كل مجتمع ففي الدول الإسلامية يتعبدون على سجادة ويمسكون بمسبحة ويفرح الأطفال باستقبال شهر رمضان بالفوانيس. لذا يتم تصنيع ذلك في الصين وترويجه بأرخص الأسعار فيكسب بذلك البائع والمشتري ... أنظر: محمد نعمان جلال، مصدر سبق ذكره، ص5 .

(2) المصدر نفسه، ص5 .

ومن المهم الملاحظة أن سياستها من الناحية الثقافية أبطأ إيقاعا من حركتها في الميادين الاقتصادية، وهو أمر سيصل في خاتمة المطاف إلى نوع من النموذج الياباني القائم على تغير تقني تتسلل أثاره القيمة بالتدرج إلى المنظومة الثقافية إذ من الملاحظ أن السلع الصينية وكذلك اليابانية في الأسواق لا يترافق معها عدد مناسب من النظريات الاجتماعية أو الأنماط الأدبية أو الأزياء أو غيرها.[1]

من الجدير بالذكر أن السياسة الخارجية الصينية في المجال الثقافي تهتم بدراسة ثقافات ولغات الشعوب دونما اهتمام مشابه بنشر ثقافتها هي بنفس الدرجة إذ تعمل على إنشاء كوادر متخصصة في كل لغة من لغات العالم وتوظف الخريجين فيها وتبعث بهم إلى تلك الدول ليس لغرض التجسس كما تفعل بعض الدول الأخرى على الرغم إمكانية وجوده، ولكن غرضها الأساسي من مثل هذا التوجه من أجل تحقيق مصالح اقتصادية أكثر تخدم عملية التنمية المستمرة فيها. إذ تعمل هذه البعثات على دراسة ومعرفة الأسواق في العراق وغيره من الدول، وهذا ربما يكون من قبل التجسس التجاري إذا شئنا استخدام التعبير على عكس ما تفعله دول أخرى من إتباع مثل هذه السياسة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على جمع المعلومات وتحليلها عن الشعوب العربية بواسطة الإعلان عن حاجتها لمتخصصين باللغة العربية من اجل تسهيل جمع هذه المعلومات سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم عسكرية أم حتى ثقافية من أجل فرض الهيمنة والسيطرة عكس الصين التي تهدف من وراء

---

(1) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978-2010)، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الأمارات العربية المتحدة، 2000، ص29.

مثل هذه السياسة التأثير على العالم اقتصاديا بالوسائل السلمية لتحقيق تبادل المنافع وتحقيق المصالح لكافة الأطراف.[1]

إن استعراض تطور السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق قبل عام 2003 في مجالاتها الأربعة (السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية) يعكس حقيقة مفادها أنه لا يوجد في السياسة الدولية موقف ساكن أو مستقر تجاه مجال أو آخر إنما تحاول الدول المناورة في أكثر من مجال لتكون المواقف في حركة مستمرة مما يجعلها قابلة للتغير في شتى الاتجاهات متعاملة معها بدرجة عالية من المرونة من أجل تحقيق مصالحها الأساسية على وفق ما تعرضه المتغيرات أو المحددات الداخلية والخارجية، وهذا هو حال الصين منذ 1949 تاريخ تأسيس الصين الجديدة، والذي تعزز بعد انتهاجها سياسة الانفتاح.

إن محاولة معرفة هذه المحددات التي تؤثر على السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق داخليا وخارجيا ستكون موضوع الفصل الثاني.

---

(1) محمد نعمان جلال، مصدر سبق ذكره، ص5-26.



الـفصـل الـثـانـي

محددات السيـاسة الخارجيـة
الصينيـة تجـاه العـراق

محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق

يتأثر اختيار الدولة لنمط توجهها الخارجي بمجوعة من المحددات التـي لا يمكن لصانع القرار السياسي مـن تجاوزهـا إذ لهـذه المحـددات أثـر بـالغ في رسـم مسار سياستها الخارجية.[1] وضمن هذا السياق فان حجـم مـا تملكـه الدولـة مـن إمكانات ومقومات تعد هي المحددات التي تشكل عناصر القوة القومية بالنسبة للصين أو لأية دولة أخرى.

لقد كان للعزلة التي فرضتها الصين على نفسها منذ تأسيسها، الأثر الكبـير في تمكين الصين من تحقيق التنمية الذاتية والمستقلة لنفسها كي تُعوضّ الوقت والـزمن الذي فاتها، ودفع بدول أخرى من أن تتجاوزها وتصبح من الدول العظمـى.[2] لهـذا فهي تعـد مـن الـدول التـي لحقـت بمـا كـان يعـرف بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة بـ(الفرصة الأخيرة) التي أعُطيت للدول المتأخرة عن الثورة الصـناعية التـي انطلقـت في بريطانيـا منتصـف القـرن الثـامن عشر كي تـتمكن هـذه الـدول مـن اللحـاق بهــذه الثــورة مــن أجــل أن تحقــق نجاحــات حضــارية ذات طــابع مــادي[*]، وبالفعل نجحت الصين في تسلق هرم الدول المتقدمة لاسيما بعـد تطبيقهـا لسياسـة

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (النظرية والواقع)، مصـدر سـبق ذكـره، ص148.

(2) جمال زهران، مصدر سبق ذكره، ص259.

(*) ... في هذا المجال توقع الرئيس الأمريكي السابق (ريتشارد نيكسون) مستقبلا زاهرا للصـين إذ يُشير إلى (أنها تحملت أقصى كوارث القرن العشريـن في سـبيل أن تصـبح واحـدة مـن ابرز دول العالم في القرن الحادي والعشرين)...انظـر: ريتشـارد نيكسـون، 1999 نصر بـلا حرب، ترجمة وتقديم: محمد عبد الحليم أبو غزالة ، ط3، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، 1991، ص258.

الانفتـاح منـذ منتصـف سـبعينيات القـرن المـاضي، وقـد شـكلت مجموعـة مـن المحددات الداخلية والخارجية التي تختلف مـن حيـث وزن كـل منهـا وقوتـهِ في التأثير على خط سـير سياسـتها الخارجيـة إلا أن بعضـها يكـون في بعـض المراحـل، وبسبب بعض الظروف والعوامل. أكثر تأثيرا من غيرها في توجهها الخـارجي الأمـر الذي يجعل من الصعوبة بمكان التوصل إلى إطار نظري، أو أنموذج واحـد لتفسـير ماضي وحاضر وتوقع مستقبل السلوك السياسي الخارجي للصـين الشـعبية. وهـذا يعني أن هذه السياسة هي سياسة ديناميكية ومرنة وليست سياسة جامـدة غـير قابلة للتغيير بل هناك درجة كبيرة من الاستمرارية فيها ودرجة كبيرة مـن التغيـير أيضا، وهذا هو حال السياسات الخارجية للدول الكبرى.[1]

بناء على ذلك فقد تـم تقسـيم هـذه المحـددات إلى مبحثـين. الأول مثـل المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصـينية تجـاه العـراق، وشـملت (محـدد التاريخ والأيديولوجية والنظام السياسي والتنمية الاقتصادية).

أما الثاني فقد مثـل المحـددات الخارجيـة مقسـمة إلى(متطلبـات الهرميـة الدولية الجديدة، ومقتضـيات التنـافس الـدولي في ظـل البيئـة الدوليـة الجديـدة، ومقتضيات القوة الدولية الكبرى).

(1) محمد بن هويدن، محددات السياسـة الخارجيـة الصـينية تجـاه منطقـة الخلـيج العـربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد13، 2007، ص59.

المبـحـث الأول

المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه العراق

عند الحديث عن المحددات الداخلية فإننا بصدد مجموعـة مـن العوامـل الداخلية التي تؤدي دورا مؤثرا في السياسة الخارجية الصينية، وتعد عوامل مهمة لفهـم قـوة الدولـة ومـدى قـدرتها عـلى بلـورة سياسـتها الخارجيـة في ظـل هـذه المحددات، والتي يعد بعضها أكثر أهمية من العوامـل الأخـرى في صـياغة سياسـة الصين الخارجية تجاه العراق.

أولا: محدد التاريخ والتقاليد:

كل الذين كتبوا عن أثر التاريخ والتقاليد في سياسـة الصـين الخارجيـة رأوا بـأن هـذا المحـدد ضروري وأسـاسي لفهـم سـلوك الصـين الخـارجي لمـا قبـل عـام 1949.فقد كان له أثر كبير على تجربة الصين فيما بعد هذا العام، وعلى سياسـاتها الخارجية، ومن بين الذين يدافعون عن استمرارية المـاضي في الحـاضر هـم(مـارك مانسل و روبرت إي وسسلابيتو وجون كرامير بينچ...وغيرهم)الذين نظـروا لنظـام الصين الخارجي التقليدي ولَخّصوه على وفق الفرضيات الآتية :[1]

1- ترتيب الصين الخارجي كان غير عادل.
2- إن دالة مركزية الصين في العـالم هـو حضـارتها وميّزاتهـا لاسـيما فضـيلة الحاكم الصيني.
3- عدم وجود ميزان قوى.
4- كانت السلطة الوطنية في الصـين انعكاسـا لفضـيلة طبيعيـة وهـي قـوة معنوية لأنها مستمدة من امتلاك الفضيلة.

---

(1)Mohamed Mousa Mohamed Ali Binhuwoidin ، China's Foreign Policy towards the Gulf and Arabian Peninsula Region(1949-1999)، APP، p.p:37-40.

5- المجتمع الخارجي هو انعكاس للمجتمع الداخلي، ولا توجد حدود لعدم وجود الدولة القومية، وقد عرفت الحدود من حيث الاختلافات الثقافية.

يقول البروفيسور (جاك جيرنيه) أشهر المتخصصين الأوربيين في الشؤون الصينية "يمكن القول أن الدولة في الصين هي الكل، هي ليست كيانا وجدتْ نفسها مضطرة لإيجاد مكان لها بين القوى الأخرى كما هو الحال في دول الغرب حيث كان على الدول فرض نفسها على السلطات المستقلة كالكنيسة، والإقطاع والنبلاء، وأن تجد لها طريقا ما مع التجار وطلب المساعدة من الممولين- الدولة في الصين هي حقيقة واقعة منذ البداية أو على أية حالة منذ تحققت صيغة (QIN) (الكين)(*) قبل عام 221 قبل الميلاد". (1)

(*) تعود صيغة (الكين- QIN) إلى إحدى ولايات الصين التي تقع في الحدود الغربية الصينية ، وهي تعني أيضا تشين أسرة الأباطرة التي حكمت الصين في عام 221 قبل الميلاد، والتي كان لها الفضل في توحيد البلاد وتأسيس أول إمبراطورية حقيقية فيها ، وهي من أعطى الصين اسمها في وقت لاحق .كما عُدت إيذانا بنهاية المجتمع العبودي الذي استمر حوالي 2000 سنة ، قضى ملوك سلالة تشين على سلطة الإقطاعيين والزعماء المحليّين وعزّزوا الحكومة المركزية وعهدوا بالإدارة إلى موظفين أكفاء يتم اختيارهم عن طريق مسابقات خطيّة منظمة، فنشأ عن ذلك النظام الإمبراطوري الصيني الذي استمرّ قائما طيلة ألفيّ سنة تقريبا حتى تحوّل إلى نظام جمهوري في سنة 1911 .ففي عهد أسرة تشين وحد الأباطرة بلاد الصين توحيدا حقيقيا شاملا، فوحدوا اللغة الكتابيّة والموازين الكتابيّة والموازين والمقاييس والشرائع في جميع أنحاء الإمبراطورية واهتموا بتوعية رعاياهم بأنهم شعب صيني واحد ، ومن أجل تأمين سلامة الإمبراطورية ورد الغزاة عنها قامت الحكومة ببناء السور العظيم الذي امتد على الحدود الشمالية مسافة (2500) كيلومتر والذي ساعد أيضا على تقوية الشعور بوحدة المصير بين الصينيين. لمزيد من التفاصيل أنظر : تاريخ الصين (الجزء الأول) ، مجلة بناء الصين(بكين)، سلسلة كتب سور الصين العظيم ، الشركة الصينية العالمية لتجارة الكتب (كوزى شوديان)، ط1 ، مطبعة اللغات الأجنبية ، 1986 ، ص ص 30-33 ، كذلك انظر :

- Paul Halsall، History of China: The Imperial Era The First Imperial Period، No history ، p:11

(1) نقلا عن : روس تيريل، الإمبراطورية الصينية الجديدة وما تعنيه للولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة، محمد محمود العشماوي، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص7.

للصين تاريخ حافل بالعظمة والإنجازات الكبرى فهي أرض الثقافات التي مازالت آثارها قائمة إلى اليوم، وهي التي ظلت طوال خمسين قرنا أهم دولة في شرق آسيا، ويشير التاريخ إلى أنه في العصور الوسطى وما قبلها كانت العلوم والفنون الصناعية أكثر تقدما فيها عن أوربا، [1] ويرى بعض المؤرخين أن الشعب الصيني هاجر في البداية من أواسط آسيا إلى أعالي وأدنى نهر هوانغ هو(النهر الأصفر)[**] في مدة زمنية تمتد من(2500-3000) قبل الميلاد، [2] فقد ظهر الإنسان البدائي في الصين منذ ما يقرب من (1، 7) مليون سنة، ودلت على ذلك الأبحاث التاريخية، ويرجع المؤرِخون تاريخ الصين المكتوب إلى عام (2593) قبل الميلاد منذ أن استقرت قبائل متعددة من الجنس المغولي بالصين وظهر النظام العبودي خلال حكم الأباطرة [3]، وتعد الحضارة الصينية واحدة من أعظم حضارات العالم، وتفخر الصين بأن إقليمها الأساس

---

(1) صباح محمود ، الصين دراسة في الجيوبولتك، مصدر سبق ذكره، ص8.

(**) النهر الأصفر أو(هوانغ هو)هو ثاني أطول أنهار الصين بعد نهر (يانغتسي)، وخامس أطول أنهار العالم. يبلغ طول النهر حوالي (5464)كم وأرتفاعه(4500) متر عن سطح البحر،وينبع من جبال البيانكالا في غربي الصين ويصب في بحر بوهاي، أخذ النهر اسمه من لون المياه الذي يميل إلى الأصفر الناتج عن تآكل التربة وتدفقها إلى أسفل النهر. كما لقب باسم "يوغونا الصين" بسبب الفيضانات المدمرة التي يحدثها هذا النهر، والذي يعد رمز الأمة بأكملها بحضارتها وتاريخها الطويل. يُعادل النهر الأصفر في الصين بأهميته نهر(النيل) في مصر و(الميسيسيبي) في الولايات المتحدة الأميركية و(الراين)في ألمانيا.لمزيد من التفاصيل أنظر:النهر الأصفر العظيم .. مهد الحضارة الصينية، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:- http://www.yaarab.net/forum/newreply.php

(2) فوزي درويش، الشرق الأقصى (الصين واليابان (1853-1972)، ط3، (طنطا، مطبعة غباشي)، 1997، ص13.

(3) رأفت الشيخ، ومحمود عبد العزيز، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، عين للبحوث، القاهرة، 1997، ص7.

خضع للحكم السياسي قبل أية أمة أخرى في التاريخ.[1] فمن المعلوم إن الحضارات القديمة مثل حضارة السومريين وحضارة مصر القديمة والحضارة البابلية والهندية كلها نمت وازدهرت في وديان وعلى ضفاف انهار كبرى، وكذلك حالها فقد أنشأت حضاراتها على ضفاف النهر الأصفر في شمال الصين في منطقة تبعد حوالي (320) كم جنوبي مدينة بيجين الحالية، وكان من خواص هذه الحضارة أنها اخترعت العجلة وسيلة لتحريك المركبات دون أن تنقلها إلى أي حضارة أخرى كما أن الصينيين كانوا أول من اهتدى إلى سر غزل الحرير من شرنقة دودة القز فاستوردت كل الحضارات الحرير من الصين لعدم قدرتها على الوصول إلى هذا السر ما عدا اليابانيين.[2] لقد كان تاريخ الحضارة الصينية وتقاليدها وثقافتها من العراقة التي لا تستطيع أي حضارة أخرى من أن تباريها عدا الحضارات العربية القديمة. أن القيم والتقاليد الحضارية والتاريخ العريق للصينيين الذين شغلوا بالتعاليم والفكر الأخلاقي المستمد من العقيدة (الكونفوشيوسية)[*] نسبة للفيلسوف الصيني (كونج فوش) الذي شكل الهوية الصينية. كل ذلك أوجد نظاما اجتماعيا متماسكا ملتزما بالأخلاق القديمة تجسد

---

(1) روس تيريل، مصدر سبق ذكره ، ص7.

(2) فوزي درويش، مصدر سبق ذكره، ص14.

(*) الكونفوشيوسية: فلسفة أخلاقية واجتماعية تهدف إلى رسم السلوك الأمثل للإنسان في المجتمع وهي مجموعة من المعتقدات والطقوس الصينية المستندة إلى الكتب الكلاسيكية التي صنفها كونفوشيوس احد ابرز مفكري الصين وحكمائها.لمزيد من التفاصيل أنظر:- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية. ج5، ط2، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1990، ص 288-292.

في حكم الأُسر الصينية التـي تعاقبـت عـلى حكـم الصـين، [1]والتـي يتضـح خطهـا الزمني من خلال الجدول (12).

الجدول (12) الخط الزمني للأسر التاريخية الصينية

ت	اسم الأسرة	تاريخ البداية والنهاية	ت	اسم الأسرة	تـاريخ البدايـة والنهاية
1.	شيا	حوالي القـرن 21-القـرن 16 ق.م	12.	سوى	581-618 م
2.	شانغ	حوالي القـرن 16-القـرن 11 ق.م	13.	تانغ	618-907 م
3.	تشو الغربية	حوالي القرن 11-القـرن770 ق.م	14.	الأسر الخمس	907-960 م
4.	تشو الشرقية	770-221 ق.م	15.	سونغ الشمالية	960-1127
5.	تشين	221-207 ق.م	16.	سونغ الجنوبية	1227-1279
6.	هان الغربية	206-24 ق.م	17.	يوان	1271-1268
7.	هان الشرقية	25 ق.م-220 م	18.	مينغ	1268-1644
8.	الممالك الثلاث(وي، شو، وو)	220-265 م	19.	تشينغ	1644-1911
9.	جين الغربية	216-265 م	20.	صن يات صن	1912-1926
10.	جين الشرقية	217-420 م	21.	مـــاوتسي تونـــغ- تشاي كاي شيك	1926-1949
11.	الأسر الجنوبية والشمالية	420-589 م	22.	ماو/دنج/تسه مين	1949- الآن

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

- إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الاقتداء بهـا.. ؟، ط1، ايترال للنشر والتوزيع، مصر،، ص22.
- عبـد الوهـاب الكيـالي، الموسـوعة السياسـية. ج1، ط2، دار الفـارس للـنشر والتوزيع، عمان، 1990، ص 296- 298.

---

(1) إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الاقتداء بها .. ؟، ط1، ايترال للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 9-10.

- فوزي درويش الشرق الأقصى - الصين واليابان- (1853-1972)، ط3، (طنطا، مطبعة غباشي)، 1997، ص 16-21.

وبناء على ذلك فأن العلاقة بين الصينيين المعاصرين والثقافة والتقاليد الموروثة لا تزال موجودة ولم تندثر إذ لا ينظر إلى التاريخ والتقاليد بأنها مخلفات بالية. فالأسرة ما تزال هي الجذر الأساس للفرد وما يزال الصينيون يتمتعون بشعور الواجب الذي يقترب من التقديس للأسرة مما يعني أن وجود الدولة قائم على أساس الاهتمام بالأسرة ورعايتها، وامتدادا لذلك يأتي مفهوم العشيرة الذي يعد من أهم المفاهيم في حياة الصينيين ونقطة انطلاق أنشطة الفرد الاجتماعية. لذا فمن غير المتصور أن عملية التحديث تصل إلى جعل الأسرة الصينية كالأوربية وأن ثقافة العولمة لا تستطيع إقحام ثقافة الصين بالعمق إذ لا يجد الصينيون أنفسهم مطالبين بتغيير ثقافتهم. (1)

هنالك حقيقة ظلت لدى الصينيين ولقرون عديدة، هي أنهم ظلوا ينظرون لأنفسهم على أنهم يشكلون العالم. أي أنهم "جميع الأرض الواقعة تحت السماء" (*) وبناء على هذا وبالتقابل مع غالبية البلدان النامية لم تَستعمر الصين أبدا رغم إن بعض مدنها وقعت في قبضة الاستعمار حيث أن حجم الصين المحض بوصفها كتلة أرضية قارية وأيضا عدد سكانها، وهذا هو الأهم تُعد

---

(1) منير الحمش، مصدر سبق ذكره، ص31.

(*) ... مما تجدر الإشارة إليه أن السماء في التاريخ الديني الصيني كانت دائما تمثل الإله الأكبر الكلي ذا القدرة والعظمة. فالصينيون اعتقدوا أنه تحت السماء توجد روح الأجداد، وقد كانت الصين تقدس الأجداد منذ أقدم الأزمنة وعند مجيء الكونفوشيوسية أكدت تكريس عبادة الأجداد وأوصت باحترام القدماء والأجداد والعادات التي عاش ومات عليها الآباء والأسلاف. إذ تحولت هذه الممارسات إلى دين قومي حقيقي لدى الصين، لمزيد من التفاصيل انظر:- عبد الوهاب الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص292

شروطا لا غنى عنها مكنتها من التفكير بأسلوب الاكتفاء الذاتي الشمولي، وهذا يعني أن التاريخ هو ما يشكل الحاضر ويترك عليه بصمتهُ التي لا تُمحى فالحداثة هي وظيفة لما سبقها.(1)

وبناء على هذا الاستعراض الموجز لحضارة وتاريخ وتقاليد الصين الشعبية الذي خلق عندها ما يسمى بـ(المملكة الوسطى) التي بنيت على أساس أفكار منها - اللغة الصينية وضرورة تعلمها - والحرص على تدفق الأفكار من أجل تعميم البناء والتقدم - طريق الحرير الطويل من اجل نقل البضائع والأفكار والتواصل مع العالم- الاندماج والتفسخ من خلال حرص كل القادة الصينيين الأقوياء الذين تعاقبوا على الحكم في الصين من توحيد البلاد وحمايتها من الغزوات خوفا من كل ما هو أجنبي وغريب، وأخيرا الثقل السكاني الذي شكل مع باقي العناصر هذه المملكة.(2)

على هذا الأساس يرى البعض أن فكرة الصين التقليدية القائمة على أساس أنها تتمتع بتفوق وأنها الرائدة والمملكة الوسطى التي يدور حولها الغير قد وجدت تطبيقها في عهد الصين الشعبية من خلال اتخاذها سياسات وطنية وأخرى ثورية تعطي المُثل للغير بأنها يمكن أن تكون قائدة للآخرين في العالم ويمكن للعالم أن يتعلم منها. (3)

إن تاريخ التطور الإنساني الذي جاءت به حضارتها جعلها تدرك تاريخها منذ القدم من الأساطير القديمة. فقد صار التاريخ قاعدة الاستشهاد والتفكير في

---

(1) مارتن جاك، عند ما تحكم الصين العالم، ترجمة: د. فاطمة نصر، الطبعة العربية الأولى، سطور الجديدة للنشر، القاهرة، 2010، ص194.

(2) ن. مارك "لام و جون ل.قراهام، مصدر سبق ذكره، ص 56-63.

(3) محمد بن هويدن، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، المجلة العربية السياسية، العدد 13 ، 2007، ص69.

ذاكرة الشعب، [1] ومن ثم أصبح محددا مـؤثرا في توجهها الخـارجي. [2] فـامتلاك هذه النهضة الحضارية وبسبب مستقبلها المنتظر فقد أكد طـرح الـزعيم الصـيني (دينج شـياو بيـنج) في نظريتـه لبنـاء الاشـتراكية ذات الخصـائص الصـينية حـول ظروفها الخارجية على تطبيق سياسة الانفتاح على العـالم والاسـتفادة مـن جميـع الإنجازات الحضارية المتقدمة التي أحرزتها مختلف بلدان العالم حيـث أن إغـلاق الباب على الخارج لا يفضي إلا إلى التخلف. [3]

بنـاء عـلى ذلـك يـبرز تـأثير محـدد التـاريخ والتقاليـد في سياسـة الصـين الخارجية تجـاه العـراق بـل والمنطقـة العربيـة بأسرهـا بسـبب امـتلاك العـراق حضارة مماثلة للتي تملكها الصين لذا نراها اتجهت إلى أيجاد علاقات وثيقة مـع العراق وغيره من الدول العربية من أجل العمل على ترسـيخ هـذا التوجـه مـن منطلق حضاري لاتجاري من ناحية، ولإنجاح تطبيق سياسة الانفتاح على العـالم من ناحية أخرى. على الرغم من العلاقات بـين الصـين والعـراق مـا يـزال همهـا اقتصاديا على الأغلب ألا أن امتلاك أرث حضاري وتقاليد تاريخية يشكلان دافعا للصين في توجهها نحو العراق الـذي يمتلـك مواصـفات حضـارية مماثلـة مـما يُعـين بالمُضّي في طريق التنمية غير التابعة لأي قوى أخرى، والناجحة في كل جوانبها حيث أن أمتلاك الحضارة العريقة إلى جانب عملية التنمية يمثلان صـنوان لا يفترقـان وإن الأولى تمهـد للثانيـة [4] ،ولـيس أدل عـلى ذلـك هـو تأكيـد الصـين في كـل مناسـبة

(1) عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، علم السياسة والتنظير والمعاصرة,المكتبـة العلميـة، مصر، 1999، ص43.

(2) محمد بن هويدن، محددات السياسة الخارجية الصينية ... مصدر سبق ذكره، ص69.

(3) سون بي سون، الصين تحت الإصـلاح والانفتـاح، مجلـة شـؤون سياسـية، بغـداد، العـدد4 ، 1995، ص 124

(4) سامر خير أحمد ،مصدر سبق ذكره، ص 208-209

تجمعها بالعراق على الروابط والعلاقات التاريخيـة والحضـارية التـي يمتلكهـا كـلا الشعبين ففي أثناء زيارة رئيس الجمهورية العراقي (جلال طالباني) إلى الصين عـام 2007 أكد الرئيس الصيني (هو جين تاو) على أهمية امتلاك حضارة عريقة لـدعم عملية التنمية والتواصل والانفتاح بين البلدين (العراق والصين).[1]

ولهذا يعد محدد التاريخ والتقاليد من المحددات الاجتماعية ذات الطـابع القومي المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية إلى جانب المحدد الإيديولوجي الذي سيرد تباعا فكل ما تتركه التجارب التاريخية والقيم والتقاليـد الاجتماعيـة لمجتمـع من المجتمعات من تأثيرات مختلفة تؤثر في سلوك أعضائهِ وعلاقاتهم المتبادلة من جانب، ونوعية تفسـيرهم للـماضي وتقـويمهم للحـاضر ونظـرتهم للمسـتقبل مـن جانب آخر. حيث أن اكتساب التاريخ أهمية خاصـة أو ثقـل خـاص عـلى الحركـة السياسية الخارجية يتوقف على نوعية إدراك صانع القـرار لـدلالات هـذا التـاريخ من جانب، ومدى قدرة المميزات الثقافية في تهيئة التنظيم الاجتماعي من جانـب آخر. [2] على الرغم من اتصاف كل دولة بخصوصية تاريخية تميزها عن غيرها مـن الدول إلا أن ذلك لا يمنع أن هناك مجموعات من الـدول مـرت بتجـارب مشـتركة معينة مما يجعل أنماط سلوكها متماثلة أو متشابهة، وعلى الرغم مـن أثـر محـدد التاريخ والتقاليد إلا انه ينطوي على جانب من الصعوبة في تحديد مدى تـأثيره في السياسة الخارجية لعدم امتلاكه تأثير مادي إلا أن ذلك لا ينفـي أهميتـه في صـنع السياسة الخارجية.[3]

---

(1) زيارة فخامة رئيس الجمهورية العراقية السيد جلال طالبـاني للصـين مـن 20-26/حزيـران /2007 ، متـاح عـلى موقـع سـفارة جمهوريـة العـراق في بكـين، شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنت) على الموقع :

http://www.iraqembassy.cn/a/image/arriva

(2) احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص230.

(3) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، بغداد 1978م، ص208.

ثانيا: المحدد الأيديولوجي

يعد المحدد الإيديولوجي عنصرا مهما في تكوين الرؤية الصينية للتغيرات في النظام الدولي ويتمثل في الأيديولوجية الماركسية - اللينينية والأيديولوجية الماوية وهما إحدى مكونات السياسة الخارجية الصينية وإن اختلفت أهميته بين مرحلة الحرب الباردة وبعدها، [1]ابتداء أن تحديد مفهوم (الأيديولوجية) يوحي بوجود جوهر ثابت في هذا المفهوم. [2] فقد تعددت الآراء والتعريفات التي تناولت مفهوم الإيديولوجية بالشكل الذي انعكس على الخلط بينها وبين غيرها من المفاهيم ذات العلاقة مثل الفلسفة والنظرية وغيرها. لكن ما يهمنا أساسا هو المعنى الخاص لهذا المفهوم من اجل توضيح دورها وأثرها في عملية صنع السياسة الخارجية الصينية [3]

يمكن أن تعرف الأيديولوجية[*] بأنها " أنساق الأفكار المرتبطة بالعمل، وهي ذات علاقة بالنظام السياسي والاجتماعي القائم وتهدف إلى تغيير أو

(1) علي سيد النقر، مصدر سبق ذكره، ص71.

(2) كارل يوبر، بؤس الايدولوجيا، ترجمة: عبد الحميد صبره، ط1، دار الباقي، بيروت، 1992، ص41.

(3) احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص242.

(*) الإيديولوجية: مصطلح لاتيني الأصل استخدمه لأول مرة الفيلسوف الفرنسي (دي تراسي) في مطلع القرن (19) بمعنى علم الأفكار ، ويتكون المصطلح من كلمتين هما (Idea) ومعناها فكرة، و (Loges) ومعناها علم. ويراد بِه ذلك العلم الذي يدرس الأفكار من حيث نشأنها وأشكالها وقوانينها.. لمزيد من التفاصيل انظر:- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، مصدر سبق ذكره، ص ص 421-422 ، كذلك أنظر:- ستيفن دي تانسي، علم السياسة الأُسس، ترجمة: رشا جمال ، ط1 ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت- لبنان، 2012، ص 130-131 ، أيضا أنظر:عماد احمد مولود، إشكالية الايدولوجيا واليوتوبيا في الفلسفة السياسية الحديثة والمعاصرة، رسالة ماجستير غير منشور، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص1.

الدفاع عن ذلك النظام...وترمز إلى مجموعة الأفكار المتماسكة المعقولة المتعلقة بالوسائل الممكنة لكيفية تغيير أو تعديل أو الحفاظ على النظام السياسي ". [1]

لقد شهدت المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية بداية عملية الاستقطاب الدولي في أعنف صورها. وترتب على هذا الاستقطاب أن أصبح المجتمع الدولي مقسما تقريبا في نطاق كتلتين توافرت لكل منهما إمكانيات هائلة من القوة. [2] إذ وصفت المرحلة التي بدأت مع النصف الثاني من القرن الماضي بأنها مرحلة الإيديولوجيات المتصارعة ممثلة بالكتلتين (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية)، وفي ظل هذا المناخ الإيديولوجي كانت الصين مصطبغة بصبغة الإيديولوجية وربما أكثر تشددا من الاتحاد السوفيتي ولاسيما في المرحلة الأولى من الحرب الباردة. [3] فقد أسهمت ثورة الصين الشيوعية في تعزيز هذه الإيديولوجية. [4] لاسيما وان علاقات مماثلة مع الاتحاد السوفيتي عززت هذه الأفكار القائمة على الحرية والتعايش السلمي والنضال المشترك إذ دخلت الصين من خلال سياسة جديدة في علاقات مع دول العالم كان للدول العربية والعراق الحجم الأكبر منها لاسيما في ظل الدعم العراقي للشيوعيين من

---

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، ط1 ، دار النهضة العربية ، بيروت-لبنان، 2008، ص 148.

(2) عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مجلة دراسات إستراتيجية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (42)، 2000، ص30.

(3) عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار الرقيم للنشر، بغداد، 2005، ص 284-285.

(4) Melvin Gurtov and Byong-Moo Hwang، China under Threat، international Polities of Strategy and Diplomacy، Johns Hopkins University Press، 1980، p:33.

خلال منحهم مناصب في الدولة بعد إعلان الجمهورية في العراق كما ورد في الفصل الأول.[1]

وقد مثلت المرحلة التاريخية الممتدة بين (1949-1978) ذروة النهج الإيديولوجي الذي عد العامل الحاسم في إدارة وتوجيه السياسة الخارجية الصينية في عهد الرئيس (ماو تسي تونغ)،[2] الذي استهوته المبادئ الماركسية - اللينينية منذ عام 1920.[3] حيث كان الخط العام يتبع فكر الماركسية - اللينينية وبناء على ذلك عُد فكر (ماو تسي تونغ) هو الموجه للسياسة الخارجية الصينية.[4] فالإيديولوجية تنطوي على أهمية كبير في تحديد أهداف الدولة القومية وتعمل على تهيئة المناخ السياسي والفكري الذي يعمل في إطاره المسؤولون من أجل وضع السياسة الخارجية ورسم أهدافها.[5]

على الرغم من الأثر الكبير الذي مارسته الإيديولوجية في سياسة الصين الخارجية والداخلية لاسيما خلال مدة حكم الزعيم الصيني (ماو تسي تونغ)، إلا أن زوال الاتحاد السوفيتي أوجد تداعيات مماثلة على مستوى البناء الإيديولوجي للعقيدة الماركسية. فلم يلُح بالأفق ما يمكن عده القوة القادرة على أن تملأ الفراغ الإيديولوجي الذي خلفهُ غياب الاتحاد السوفيتي، على الرغم إن

---

(1) هالة خالد حميد، مصدر سبق ذكره، ص23.

(2) محمد ين هويدن، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره، ص69.

(3) جورج مدبك، السياسي والمفكر والزعيم الصيني (ماو تسي تونغ)، سلسلة عالم المشاهير، دار الراتب الجامعية-سوفينز، لبنان، بيروت، 1992، ص 51.

(4) محمد بن هويدن، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص69.

(5) إسماعيل، صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، مصدر سبق ذكره، ص64.

الصين كانت المرشح الأقوى لتأدية دور البـديل (*) الإيـديولوجي (1) بيـد أن فـرص اختبارها أثبتت عدم فاعليتها في هذا الميدان لأسباب منها:

- إن الصين لا تمثل دولة استقطاب إيديولوجي.

- إنها لا تملك مقومات الانتشار العقائدي.

فالصين لا تقدر عـلى إدامـة صراع إيـديولوجي تكـون دول العـالم النـامي، الذي تَعُد الصين نفسها أنها جزء منه - على وفق نظرية العـوالم الثلاثـة لمـاو تسي تونغ- ساحاته الرئيسة. (2)

وعلية فبرحيل القائـد الثـوري والأب المؤسـس للصـين الشـعبية (مـاو تسي تونغ)، وقدوم القائـد الإصـلاحي(ديـنچ شـياو بـنچ) في آواخـر سـبعينيات القـرن المنصرم. (3) فلم يعـد للأيديولوجيـة التـأثير نفسـه في تشـكيل السياسـة الخارجيـة الصينية إذ تبنت القيـادة الصـينية الجديـدة النظريـة الواقعيـة متحولـة إلى نهـج

(*) ... يمكن الإشارة في هذا الجانب إن الولايات المتحدة الأمريكيـة أبرمـت في عـام 1951 مـع كل من استراليا ونيوزيلندا حلف (الأنزوس/A.N.Z.U.S) ردا على وصـول الشـيوعيين إلى السلطة بزعامة (ماو تسي تونغ). إذ ظهرت مخـاوف أمريكيـة مـن انتشـار الشـيوعية في جنوب شرق آسيا واستراليا، وأيضـا عنـد انتهـاج الاتحـاد السـوفيتي بزعامـة(خروشـوف) سياسة التعايش السلمي اتهمت الصين بإرتـدادها عـن الشـيوعية السـوفيتية وانتهاجهـا سياسة ذات طبيعة امبريالية تجاه الغرب وغيرها من المواقـف التـي عـززت بعـد انهيـار الاتحاد السوفيتي من هـذه المسـألة.. انظـر:- ممـدوح نصـار و احمـد وهبـان، التـاريخ الدبلوماسي "العلاقات السياسية بين القوى الكبرى (1815-1991) " ، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، بلا تاريخ، ص 256-304.

(1) عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية، مصدر سبق ذكره، ص32.

(2) عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص286.

(3) محمد بن هويدن، العلاقات الصينية-الخليجية من الإيديولوجية إلى المصالح، مجلة آفـاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد8، 2010، ص71.

براغماتي في سياستها الخارجية مـن اجـل تحقيـق المنـافع الاقتصـادية متخليـة عـن شعار الإيديولوجية وتطويع علاقاتها الخارجية نحـو إقامـة علاقـات مـع مختلـف دول العالم. لاسيما العالم الغـربي سـبيلا لحصـول الصـين عـلى التكنولوجيـا اللازمـة للنهوض. [1]

انطلاقا مـن هـذا الـنهج الصـيني الجديـد الـذي أدى إلى تراجـع نهجهـا الإيديولوجي اندفعت الصين إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحـدة الأمريكية تحديدا في عام 1979 بعد أن كان العامل الإيـديولوجي يحكـم علاقـة هذين البلدين القائمة على الصراع ومحاولة كل طرف احتواء الطـرف الآخـر. [2] فهنالك من يرى بأن الصـين ولاسـيما بعـد عـام 1949 مـا كانـت لتختـار العـداء للغرب والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا. ففي عام 1957، وتحديـدا في يـوم 27/شباط قال الـزعيم الصـيني(مـاو تسي تونـغ) ضـمن كلمتـه حـول المعالجـة الصحيحة للتناقضات بين صفوف الشعب " أما البلدان الامبرياليـة، فينبغـي لنـا أيضا، أن نتحد مع شعوبها وأن نسعى إلى التعـايش بسـلام مـع هـذه البلـدان.. فالضرورة تقتضي إجراء تعامل تجاري معـين معهـا، وأن نحـول دون نشـوب أي حرب محتملة الوقوع..."، [3] ومن هـذا المنطلـق فـأن مـاو ومـن خـلال إدراكـه السياسي رأى وجود إمكانية للتعامل مع الغرب والتقارب من الولايـات المتحـدة الأمريكية إذ لا يحمل ماو عِداء مسبقا لأي من الطرفين. [4] إلا أن ما أوصد باب احتمالات الانفراج في العلاقـات الصـينية-الأمريكيـة خاصـة ودفـع الصـين لمثـل

---

(1) احمد عبد الامير الانباري، مصدر سبق ذكره، ص48.

(2) علي سيد النقر، مصدر سبق ذكره، ص70.

(3) نقلا عن : مصطفى علوي، الصين الماويه والوفاق الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد47، 1977، ص248.

(4) خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص29.

هذا الموقف هو سياسة (جون فوستر دالاس) وزير الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس أيزنهاور خلال المدة (1953-1959)، والذي اشتهر بعدائه للشيوعية والشيوعيين. [1]

لقد أكد (ماو تسي تونغ) في حال مجيء قيادة أمريكية جديدة قادرة على إحداث تغيير جذري في أساليب السياسة الأمريكية تجاه الصين فستكون الأخيرة مستعدة لذلك، وبالفعل حصل انفراج في العلاقة بين كلا الجانبين بمجيء(نيكسون) إلى السلطة ووزير خارجيته (هنري كيسنجر)، [2] والذي طرح فكرة ضرورة الحوار مع الصين الشعبية من اجل إحداث تغيير في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الصين. [3]

لقد مارست الصين في آواخر سبعينيات القرن الماضي سياسة خارجية قائمة على التخفيف من التشدد لمبادئها الإيديولوجية في تسيير سياستها الخارجية فلم يعد الصراع الصفة البارزة للسياسة الخارجية الصينية. إذ تم الاعتماد على منهج واقعي في سبيل تحقيق أكبر قدر من المنفعة من خلال تعزيز علاقاتها مع الدول التي يمكن الانتفاع منها في مجالات (الطاقة والتجارة، والتكنولوجيا وغيرها من مجالات التطور) كالعراق والمنطقة العربية بأسرها. [4]

أن هذه التحولات كلها التي جرت في الصين الشعبية حصلت بعد الإطاحة بـ(هوا قو فينغ)، رئيس وزراء الصين الشعبية الذي خلف (ماو تسي

---

(1) عبد الوهاب الكيالي، وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص 262-263.

(2) مصطفى علوي، مصدر سبق ذكره، ص248.

(3) خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص29.

(4) قارن مع : توماس ويلبورن، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا المثلث الاستراتيجي (الصين- اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية)، مجلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، العدد 11، بلا، تاريخ، ص 16-18.

تونغ)، ففي عام 1978 تم الإطاحة بـ(هوا قو فينغ) تحت ضغط العسكريين ضمن حملة أطلق عليها "محاربة الفساد الإيديولوجي اليساري"، من قبل مجموعة مـن أنصار ماو، وابتداء من ذلك الوقت شهدت السياسة الخارجية الصينية تحولا كبيرا تمثـل بأفكـار ومفـاهيم جديـدة غـير تلـك الأفكـار والمفـاهيم الماديـة واحتلـت السياسات الاقتصادية المكانة الأبرز فيها. [1]

وعلى الرغم من تراجع النهج الإيديولوجي إلا أن هناك من يرى أن سياسة الصين الخارجية منذ ميلها إلى الاتحاد السوفيتي ومن ثم توجهها إلى دعم حركات التحرر حول العالم وتحولها في ما بعد نحو الولايات المتحدة الأمريكيـة، ليسـت إلا نتيجة طبيعية للفكر الإيديولوجي الذي كانت تتبناه الصين الشعبية، ومن ثم فأن نظرية (ماو تسي تونغ) في العدو ونظريته في التناقضات اللتين لقيتا تطبيقا واقعيا في السياسة الخارجية الصينية كانتا أصلا نتـاج الإيديولوجيـة القائمـة عـلى الفكـر الماركسي- اللينيني وفكـر مـا وتسي تونـغ. [2] وعـلى الـرغم مـن عـدم تـأثير هـذه التعاليم الإيديولوجية حاليا في صانع القرار إلا أن أهميتها تتأتى من خـلال تقـديم أطُر تحليلية مهمة في دراسة توجه الصين الخارجي. [3]

أما أثر المحدد الأيديولوجي على سياسة الصين الخارجية تجاه العراق فقـد برز بصورة كبيرة منذ تأسيس العلاقـات العراقيـة - الصـينية بعـد ثـورة 1958حـين اعترف العراق بالصين إذ تأسس في هذه العلاقـة ثلاثـة محـددات ترسـم طبيعتهـا ومسارات ومديات تلك العلاقات وهي المحـدد الأيـديولوجي(الفكـري - السـياسي) والمصالح المتبادلة ،والدبلوماسية الشخصية، ولما كانت المصـالح المتبادلـة محـدودة

(1) آلان رو، مصدر سبق ذكره، ص ص170-177.

(2) محمد بن هويدن، محددات السياسـة الخارجيـة الصـينية تجـاه منطقـة الخلـيج العـربي، مصدر سبق ذكره، ص69.

(3) توماس ويلبرون، مصدر سبق ذكره، ص18.

لأن الصين كانت منصرفة إلى مشاكلها وفي شبه عزلة اقتصادية وكان العراق قد أقام علاقاته الاقتصادية مع الاتحاد السـوفيتي والقـوى الصـناعية التـي مثلـت السـوق العـالمي لنفطـهِ ومصـدر التقنيـة المتقدمـة والأسـلحة المتطـورة فـان المقـترب الأيديولوجي كان الأكثر فاعلية في تعيين العلاقات بين البلـدين، وقـد تعـزز دوره في بيئة الحرب الباردة ابتداء ومـع انتشـار الوجـود الأجنبـي الأمـريكي والسـوفيتي في المحيط الهندي والخليج العربي، وعلى الرغم من أن الخـلاف الصـيني - السـوفيتي كان يؤثر في علاقات الصين الدوليـة، إلا أن العـراق لم يسـتجيب لـذلك لان الوجـود الأمريكي في الخليج العربي لم يكن من الممكن مواجهته من غير الوجود السوفيتي في المحيط الهندي وباتفاقية التفاهم الاستراتيجي بين العراق والاتحاد السوفيتي. هذا من جهة ومن الجهة الثانية سعى العراق إلى أن يكون في منأى من عواقب الخلاف الأيديولوجي والمصلحي الصيني - السـوفيتي وذلـك بفضـل التقـرب الأيـديولوجي الذي تمكن من إقامته معهما، فالاتحاد السوفيتي كـان مـن المناهضـين للامبرياليـة والهيمنة الرأسمالية ولسياسات النفوذ، وكـان مثـل هـذا التوجـه يُغـري العـراق في توجهاته وطروحاته الأيديولوجية، وكانت الصين أيضا من أنصار حركة عدم الانحياز والتحرر ومن المنتقدين للسياسة الأمريكية والمنادية بالاستقلالية وحق الشعوب في اختيار طريقها في الحياة، وعلى الرغم من ذلك لم تكن الدبلوماسية العراقية تجـاه الصين فاعلة قبل1990 كفاعليتها تجاه الاتحاد السوفيتي فالصين أعطت وجههـا إلى علاقاتهـا الأمريكيـة بسـبب تقـديرها لـدورها في مثلـث التفـاعلات الأمـريكي- السوفيتي- الصيني من حيث الأمن والاستقرار في الفضاء الآسـيوي - الهـادي .كـما أنها اختارت سياسة التوسط بين المواقف خاصة في حرب العراقية – الإيرانية وكـان العراق صائبا في مدركه بأن الدور الصيني ليس له من التأثير كذاك الـذي للولايـات المتحـدة الأمريكيـة والاتحـاد السـوفيتي .ومنـذ عـام 1990 وبعـد زوال الاتحـاد السـوفيتي أخـذت العلاقـات العراقيـة الصـينية تتعـزز، وثمـة إشـكالية هنـا ففـي

الوقت الذي بدأت فيه العلاقات الدولية تتخلى عن التأكيد على المحددات الأيديولوجية وتتوجه صوب المصلحة والواقعية والذارئعية. فقد كان للعراق والصين نظرات مشتركة تجاه مسائل عالمية وفكرية وأمنية واقتصادية وثقافية، فكلاهما كان حذرا من فداحة العواقب السلبية الناجمة عن العولمة ونهاية التاريخ والاحتكار التقني والهيمنة والتدخل والوجود العسكري والسيطرة على الموارد وإملاءات شؤون النظامين العالميين السياسي والاقتصادي وعلوية الثقافة الأمريكية -الغربية وحقوق الإنسان والديمقراطية واقتصاد السوق.[1]

لذلك عملت الصين بالاستناد إلى هذا التوافق الأيديولوجي بين البلدين نحو كل ما يخدم توجهاتها ومصالحها المتبادلة مع العراق من اجل مقاومة الضغط المستقبلي المحتمل[2]، وقد ينعكس الحال نفسه في توجه الصين الحالي والمستقبلي نحو العراق رغم انتهاء أثر المحدد الإيديولوجي في التأثير على صانع القرار الخارجي، وعلى الرغم مما جرى على العراق من الاحتلال الأمريكي عام 2003 وما رافقه من تغيير في النظام السياسي إلا أن المبادئ التي يقرها العراق في علاقاته الخارجية هي ذاتها مبادىء التعايش السلمي التي تتمسك بها الصين من خلال حزبها الشيوعي لحد يومنا هذا. وما يفسر ذلك هو تزايد التوجه الصيني تجاه العراق ،لاسيما خلال التصعيد الأمريكي للحرب عليه وما بعده إذ عززت الصين التوجه في المجالات السياسية كافة والاقتصادية والثقافية وغيرها، فخلال المدة (2004-2011)جرت تبادلات وزيارات دبلوماسية بين البلدين تمخض عنها العديد من التعهدات والاتفاقيات التي تعزز التعاون المستمر بينهما لاسيما

---

(1)غيث الربيعي، تطور العلاقات العراقية – الصينية، مجلة العلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية ،جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، العدد41، 2010، ص 1- 2

(2)عبد الرزاق الهاشمي، العلاقات الحزبية العراقية – الصينية، مجلة شؤون سياسية، بغداد، العدد4 ، 1995، ص130 .

وإن الإطار الفكري الذي يعلنه النظام السياسي الحالي في العراق قائم على أساس الدعوة إلى ألاّ يكون العراق في قراراته وعلاقاته الخارجية تابعا لأحد، ومحاولة بناء علاقة جديدة مع القوى الدولية والإقليمية القريبة منه قائمة على أساس الشراكة الحقيقية ومد روابط الثقة مع القوى الأخرى، وبالاستناد إلى هذا التوجه تحاول الصين إيجاد توافق معه ليستفيد من تجربتها في النمو.(1)

ثالثا: محدد القيادة والنظام السياسي:

لقد عد بناء سلطة سياسية فاعلة هدفا التزم بتحقيقه صناع القرار السياسي الصيني كافة منذ عام 1949، (2)ويكمن ذلك في ما أثبتته الأبحاث الميدانية والتطبيقية في أن السلطة السياسية الممثلة بالقيادة والنظام السياسي لها تأثير كبير في صياغة السياسة الخارجية بعدما جرى التأكيد بين علماء السياسة الخارجية على أهمية هذا المحدد في مجال السياسة الخارجية وتوجهاتها.(3)

فقد برز النظام السياسي الصيني بمحاسنه ومساوئه بعد تداعيات الثورة الشيوعية بقيادة (ماو تسي تونغ) الذي شدد على ضرورة إقامة شكل مناسب للسلطة السياسية يمثل الدولة.(4)

ففي هذا الجانب يشير (ديفيد باجمن) أحد الكتاب الأوربيين المتخصصين بالشؤون الصينية أن ماو تسي تونغ كان المسيطر على عملية صنع السياسة

---

(2) سعد السعيدي ، المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات2010 ، مجلة علوم سياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، وحدة البحوث والدراسات السياسية ، العدد41، 2010، ص 5 .

(2) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية الصينية في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص149.

(3) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص147.

(4) أركان محمود احمد أسود، دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا الباسيفيك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2012، ص75.

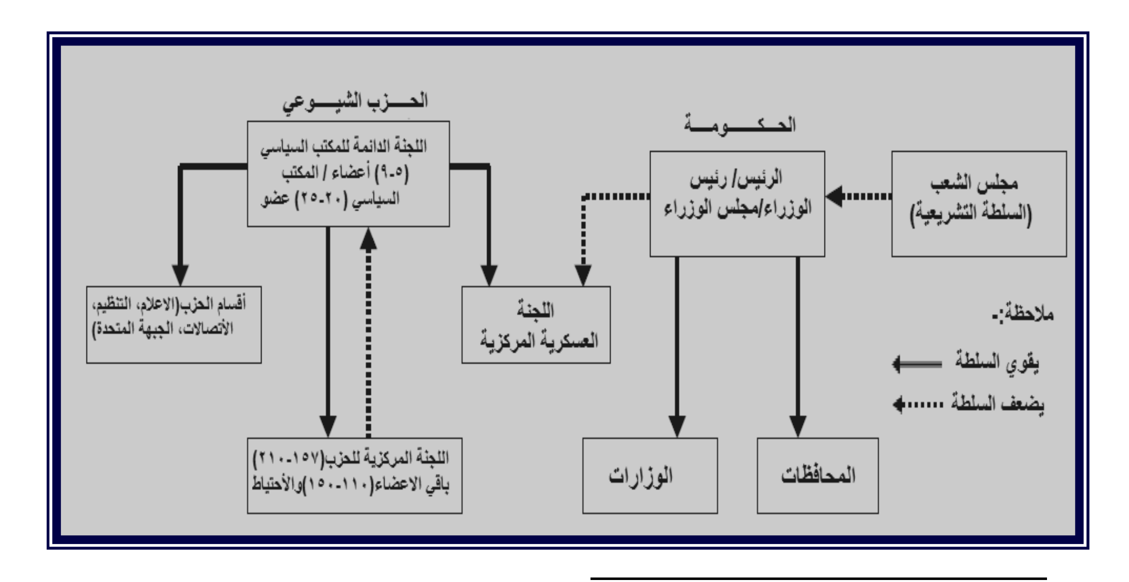
الخارجية ولم يكـن لديـه مـن ينازعـه، [1] إذ أقـترح مـاو إقامـة مـا يعـرف بنظـام المؤتمرات لرسم الشكل المناسب للسلطة السياسية التي تمثـل الدولـة، وهـي عـلى النحو الآتي:

1. مؤتمر الشعب الوطني.
2. مؤتمرات الشعب الإقليمية.
3. مؤتمرات الشعب للمقاطعات.
4. مؤتمرات المراكز الريفية.

بناء على ذلـك ومـن خـلال هـذا النظـام المركـزي تـم ربـط أعضـاء هـذه التنظيمات باللجنة المركزية للحزب[2] كما يتضح ذلك في الشكل (1)

الشكل (1)

الهيكل التنظيمي لحكومة الصين المركزية



(1) David Bachman، Structure and edited by the making of chinese foreign policy in: Samuel S.Kim، edited by، China the world Chinese Foreign policy Faces the New millennium :Chinese Foreign Relations in the Post-Cold War Era ، 4th edited by، Boulder، Co: westview press، Perseus، United States ، 1998، pp.37-41.

(2) أركان محمود احمد أسود، مصدر سبق ذكره ، ص75.

المصدر:

Susan L.Shirk ،China Fragile Superpower ،Oxford University Press ، United States of America ،2007 ،،p:41

فمن خلال الشكل (1) يتضح أنه على قمة النظام السياسي الصيني يوجد المكتب السياسي للحزب الشيوعي واللجنة الدائمة للمكتب السياسي وهما هيئتان فعل ورد فعل في صياغة السياسة الخارجية [1] في الوقت الحالي، إذ تعد اللجنة الدائمة للمكتب السياسي عمليا هي بؤرة السلطة في الشؤون الخارجية لكنها تستعين عند الضرورة بأعضاء بعينهم من المكتب السياسي العام للحزب. إذ تضع اللجنة المذكورة الاتجاه والخط العام للدبلوماسية الصينية وتتدخل في المشكلات الدبلوماسية الكبرى أو النزاعات بين الأفرع البيروقراطية. وفي العهد السابق كان الرئيس (ماو تسي تونغ)، ورئيس وزرائه (شو إن لاي) يهيمنان على صنع قرار السياسة الخارجية، لكن مع بداية عهد الثمانينيات ظهر تقسيم بين أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي وكان التقسيم على أساس جغرافي مع مسؤولية أعضاء مختلفين عن الحقائب الخاصة بدول أو مناطق محددة، ومن غير الواضح ما إذا كان تقسيم العمل الجغرافي هذا مازال مطبقا، إذ يبدو أن رئيس الوزراء قد سيطر بشدة على آلة صنع السياسة الخارجية [2]

(1) Michael D. Swaine ، "The Role of the Chinese Military in National Security Policymaking"، Revised Edition، National Defense Research Institute (U.S.) ، Published by RAND، 1998، p:19.

(2) ديفيد شامبو، احتواء الصين أم إشراكها؟ حساب ردود بكين، في صعود الصين، تحرير ما يكل إي، وآخرون، ترجمة: مصطفى قاسم، ط1، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 2010، ص397.

وعليه فأن صنع السياسة الخارجية في العادة يكون حكرا بيد نخبة من المسؤولين الكبار من أعضاء المكتب السياسي ولجنتهِ الدائمة مع تفويض المسؤولية عن التنفيذ إلى وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي، وكل عضو في المكتب السياسي يعرف مجال عمله أو منطقة زملائه، وهم يذعنون عموما للفرد المسؤول وهو رئيس الوزراء الذي يمتلك مسؤولية لا نظير لها في الإدارة العامة للسياسة الخارجية. [1] إذ أن طبيعة النظام السياسي تؤثر في السياسة الخارجية وصناعتها للدولة من حيث كونه ديمقراطيا أو غير ديمقراطي.[2] فقد تمكنت الزعامة الصينية من تحقيق التماسك والوحدة الداخلية والسيطرة على التناقضات والنزاعات العرقية والطائفية والجهوية لأن توفير الاستقرار السياسي يعد مقدمة ضرورية لإنجاح برامج التنمية وخطط التطور.إذ إن أخطر ما واجهته الصين في مرحلة (دينج شياو بينچ) هو خطر الصراع على السلطة بين مراكز القوى بعد وفاة (ماو تسي تونغ) عام 1976.نزاعات التمرد والعصيان من جانب والانشقاق بين القوى الاجتماعية من جانب آخر. [3]

---

(1) المصدر نفسهُ، ص 400-401

(2) احمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد42، 2009، ص22.

(3) علي فياض، الطريق الصيني إلى القطبية (المقومات، العوائق، الآفاق)، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت/لبنان، تشرين الثاني، 1999، ص29.

لقد عُدت هذه الصفات التي اتصف النظام السياسي الصيني بها قمة الدكتاتورية المغلقة نسبيا التي كانت منظوية تحت الشيوعية الصارمة بيروقراطيا والتي عدت أحد المحددات الرئيسة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية. [1]

ويفسر أحد الباحثين المختصين في النظام السياسي الصيني نشوء ظاهرة السلطوية في الصين بقوله (من الناحية التاريخية إن على مؤسس الأسرة أن يكون عسكريا ليتمكن من بسط سلطته)، [2] وعليه فمن تحليل النظام السياسي الصيني على أساس صنع القرار السياسي الخارجي. فأن أبرز سمات هذا النظام في مرحلة ما قبل الإصلاح هي على النحو الآتي. [3]

1. تركيز السلطة بيد عدد محدد من الأفراد.
2. التدخل السلبي للحزب في النشاطات الإدارية والحكومية.
3. تولي الفرد الواحد مناصب ضريبية وحكومية في آن واحد.
4. البيروقراطية والفساد الإداري.

ومن اجل تعزيز السمات الإيجابية في النظام السياسي سعت الصين في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، ولاسيما بعد وفاة (ماو تسي تونغ) عام 1976 من خلال برنامج الإصلاح الذي طرحه (دينچ تشاو

---

(1) زبيغينو برجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى (التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة)، ترجمة: سليم أبراهام، دار علاء الدين للنشر، دمشق ، 2008، ص182.

(2) نقلا عن: مينا حاتم محمد، مستقبل الدور العالمي للصين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2008، ص80.

(3) نقلا عن: وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص99.

بينچ) في عام 1978، [1] والذي ركز على التنمية الاقتصادية وجعلها هدفا أساسا للسياسة الخارجية الصينية فتخلى النظام السياسي عن كثير من النظريات الاقتصادية القديمة في مقدمتها (النظريات الاقتصادية الشيوعية) من أجل تحقيق الطفرة الاقتصادية الكبرى، لذا قام النظام السياسي الصيني منذ عام 1978 بما يأتي:[2]

1. تقليص أجهزة الدولة الإدارية.

2. رفع كفاءة العمل وتغيير نظام شؤون العاملين.

3. تحسين النظام القانوني الاشتراكي.

4. تطوير الديمقراطية الاشتراكية.

5. إدخال نظام التخصص في العمل بين أوساط الحزب الشيوعي الصيني أو في النظام الحكومي.

كل ذلك دفع بالقيادة الصينية إلى الابتعاد تدريجيا عن النهج الشيوعي الماركسي الماوي، لكن على الرغم من إيجابيات النظام السياسي الصيني المتحققة والقيادات المتعاقبة عليه، إلا أنه يعاني من مسألة (التماسك الخاص) المقصود به وجود تماسك واندماج بين أعضاء النخبة الحاكمة فضلا عن عدم وجود تنافس على السلطة، والذي يشكل بدورهِ العامل الأكثر أهمية في تقرير مسألة الاستقرار الداخلي ،ومن الواضح أن قسما كبيرا من النخبة السياسية الصينية تعد مصدرا للنزاع السياسي الداخلي مما يؤدي إلى إعاقة عملية اتخاذ القرارات إذ إن وجود صراع على السلطة يعني حدوث فرقة بين النخبة الحاكمة ويخلق حالة من القلق وعدم الاستقرار السياسي. لهذا فأن التماسك هو حاجة أساسية لتحقيق الاندماج في النظام السياسي والذي يؤثر على عملية صنع القرار

---

(1) Edward S. sten Feld، The Asian Fin an coal crisis Beijing's year of Reckoning، The Washington Quarterly Vo 121، No3، summer، 1998.p.06

(2) أركان محمود احمد أسود، مصدر سبق ذكره ، ص76.

الـداخلي والخـارجي معـا.[1] إذ إن القيـادة الصـينية سـتكون مشـغولة بالقضـايا الداخلية المعقدة، لذا مـن غـير المحتمـل أن تضـع العلاقـات الخارجيـة عـلى رأس أجندتها السياسـية وإن حـدث ذلـك فسـوف يـتم النظـر إليـه في سياق ارتباطـه بالاقتصاد المحلي والمجتمـع والدولـة، إذ إن عـدم اسـتطاعة القيـادة الصـينية مـن الحفاظ على تماسكها الخاص المشار إليـه فهـي سـتميل إلى تفسـير كـل العلاقـات الخارجية من خلال منظور سياسي داخلي. حول سياسـتها الخارجيـة مـا إذا كانـت ستعزز أم تقوض حكم الحزب الشيوعي الصيني؟ أي هل أنهـا سـتقوي الصـين أم تضعفها. [2]

ومما تقدم يمكن القول بأن النظام السـياسي والقيـادة الصـينية كانـا لهـما الأثر الكبير في السياسة الخارجية الصـينية تجـاه العـراق أو غـيره مـن دول العـالم لكون أن هذا النظام مغلق ومـا يـزال يتمتـع بتماسـك إيـديولوجي كبـير يدعمـه اتفاق القوى السياسية الصينية حول سبل العمل المُحقِقة للطموحـات والأهـداف الصينية سواء على المستوى الإقليمـي أم عـلى المسـتوى الـدولي[3]، وقـد أثـر هـذا المحدد على تغيير شكل التوجه الصيني الخارجي في علاقاتـه الدوليـة مـن صـورته التصادمية والعدائية التي تجسدت في الحرب الكوريـة (1950-1953)، ومـا تلاهـا من تصلب داخلي انعكـس خارجيـا في حالـة الانعـزال الـذي اسـتمر حتـى نهايـة السبعينيات من القرن الماضي، لتتغـير هـذه الصـورة في عهـد (ديـنچ شـياو بيـنچ) إلى انفتاح على المحيط الخـارجي مـدعوما بـادراك للـدور القيـادي الصـيني، عـلى

(1) المصدر نفسه، ص77.

(2) ديفيد شامبو، مصدر سبق ذكره، ص ص406-407، كذلك أنظر:-

Thomas Fridman ، New York Times، April 17، 1996..

(3) أركان محمود احمد أسود، مصدر سبق ذكره ، ص78.

صعيد دول العالم الثالث. [1] مع التأكيد على ضرورة الخروج من حالة الجمود الإيديولوجي والتعامل مع اقتصاديات وتكنولوجيا الدول الرأسمالية بصورة أكثر واقعية. [2]

وعلى الرغم من حدوث بعض الأخطاء والإخفاقات في مرحلة (بينچ) مثل أحداث (تيان آن مين) 1989. التي كانت ردة فعل على عدم مواكبة الإصلاح السياسي للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصين الذي تطلب مزيدا من الديمقراطية فضلا عن حالات الفساد التي عانى النظام منها خلال تلك المدة. [3] إلا أن ذلك لم يمنع النظام والقيادة الصينية من التواصل في خططها التنموية في المستويات كافة. فبعد وفاة (دينچ شياو بينچ) عام 1997 تولى (چيانچ تسه مين) [*] قيادة الحزب الشيوعي والدولة. وهو يعد من القيادات التكنوقراطية في الحزب. إذ سار على خُطى (بينچ) في عملية التحديث والانفتاح الاقتصادي، وهذا ما جعل الصين بمنأى عن حالة الاضطراب التي

(1) محمد شطب المجمعي، المتغير التكنولوجي وقدرات النظام السياسي الصيني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2006، ص150.

(2) آزر ناجي حسين، التوجه الصيني نحو منطقة الخليج العربي في ظل التطورات الدولية المعاصرة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 15، بغداد، 2002، ص ص 125-126.

(3) سوسن حسين، الصين والقفزة الكبرى إلى الخلف، مجلة السياسة الدولية، العدد (99)، القاهرة، 1990، ص284.

(*) چيانچ تسه مين:- رئيس الجمهورية الصينية وأمين عام الحزب الشيوعي خلال (1993-1998)، ولد عام 1926 انظم إلى الحزب الشيوعي عام 1949 متخصص في ميدان الهندسة الكهربائية، ترأس عددا من المؤسسات الصناعية والعملية وفي عام 1982. انتخب عضوا في اللجنة المركزية للحزب.. للمزيد من التفاصيل أنظر:(نبذة عن حياة چيانچ تسه مين) مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع :- www.china.org.cn

سادت بعد موت (ماو تسي تونـغ)، وفي عـام 1998، أصـبح (هـو جـين تـاو) نائبـا لـ(چيانچ تسه مين)، وفي عام 2002 أصبح زعيما للصين وسـار عـلى نهـج الـزعيمين السابقين في انتهاج التنمية والتحديث الاقتصادي للصـين[1]، وهـذا مـا يجعـل مـن التوجه الخارجي للقيادة الصينية أن يكون تجاه كل ما يلاءم ويتفـق مـع السـعي الصيني للحداثة والاستقلال إذ يوجّه قادتها أمتهم نحو أي دولة لا تهدد السـيادة أو الأمن الصيني وتساعد في تحديث الصين دون فرض شروط[2].

منذ تبادل الاعتراف بين العراق والصين كل واحد منهما بـالآخر والقيـادة الصـينية تشـدد في حرصـها واهتمامهـا بالحفـاظ عـلى هـذه العلاقـات حتـى في الظروف الصعبة[3] لاسيما وأن العراق واحد من دول العالم الثالـث الـذي عـدت الصين نفسها في ذلك الوقـت في مقدمتـهِ وفقـا لنظريـة (العـوالم الثلاثـة) التـي أعتنقها الزعيم (ماو تسي تونغ) في سياسته الخارجيـة في وقـت كـان فيـه صـنع القـرار السـياسي الخـارجي محصـورا بيـدهِ، [4] لـذلك طـورت الصـين علاقاتهـا وتوجهاتها نحو العراق سياسيا، وذلك من خـلال سياسـية راديكاليـة قائمـة عـلى مساندة الحركات الثورية في العراق وفي باقي الدول العربية، وبعد تسنّم الزعيم (دينچ تشاو بينچ) السلطة استمرت القيادة الصينية في دعم وتعزيز تعاونها مع العراق لاسيما وأن هذه المرحلة شهدت التحول الصيني مـن سياسـة الانعـزال إلى سياسة الانفتاح تماشيا مع سياسة الإصلاح والتحديث التي أطلقها (بينچ) من أجل الانفتاح أكثر على العالم الخـارجي فقـررت الصـين توسـيع مجـالات توجههـا نحـو

---

(1) محمد شطب المجمعي، مصدر سبق ذكره، ص 150-151.

(2) ديفيد شامبو، مصدر سبق ذكره، ص 403 .

(3) سون بي سون، مصدر سبق ذكره، ص 129 .

(4) سامر خير أحمد، مصدر سبق ذكره، ص163.

العراق ليشـمل الجوانـب السياسـية والاقتصـادية والثقافيـة والعسـكرية كافـة[1]، ولكن على الرغم من ذلك فأن التوجه الخارجي للنظام السياسي الصيني وقياداتـه تجاه العراق لم يبقَ على نفس الوتيرة لاسيما وإن ذلك التوجـه كـان يتعـارض مـع رؤية هذا النظام ومصـالحه بالدرجـة الأساسـية لهـذا جـاء الموقـف الصـيني مـن قرارات مجلس الأمن المتعلقة باستخدام القوة ضد العراق على أثر الأزمة العراقية - الكويتية بعد 2/آب/1990 بدءا من القرار 660 والقرارات اللاحقة له بأنه موقف يحاول التوفيق بين أمرين الأول هو مجاراة السياسة الأمريكية حيال العراق سبيلا للمحافظة على مصالحها وعلاقاتها مع الغرب عموما والولايات المتحدة الأمريكيـة خصوصا، والأمر الثـاني هـو محاولتـه الحفـاظ عـلى علاقاتـه مـع العـراق، وكـذلك محاولته التأكيد على استقلالية سياستها الخارجية مـن خـلال امتناعهـا التصـويت على بعض القرارات[2]. أما في عام 2003، وعلى أثر الاحتلال الأمـريكي للعـراق فقـد حدث تغيير في موقف الصين تجاه العراق من خلال دعمه اللامحدود للعراق مـن اجل استعادة استقلاله واستقراره والمساهمة في إعادة اعماره كما سيرد في الفصـل الثالث إن شاء اللـه، ومرد ذلك هو خوفها على مصالحها في العراق الذي يعد من المناطق الإستراتيجية للصين في استيراد النفط، كما إن الوجـود الأمـريكي في العـراق يهدد مصالحها فيه والمنطقة العربية.[3]

رابعا: محدد التنمية الاقتصادية:

يقول الزعيم الصيني السابق (دينچ شياو بينچ)(1978-1992) رائد عمليـة الإصـلاح الاقتصـادي "علينـا أن نراقـب برويـة ونحصـن موقعنـا ونتعامـل مـع

(1) سون بي سون، مصدر سبق ذكره، ص 124 .

(2) غيث الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص 1-2 .

(3) حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكرهُ، ص 31.

الإحداث بهدوء، وان نخفي طاقتنا وننتظر وقتنا ونكون جيّدين في المحافظة على البقاء بعيدا عن الأضواء، وأن لا ندعي القيادة مطلقا".[1] لقد أدرك هذا الزعيم منذ استلامه الحكم عام 1978 أن النهوض بالصين يتطلب النهوض باقتصادها من خلال سياسة خارجية مفادها الانفتاح على مختلف دول العالم.[2]

تعد المحددات الداخلية والتي تم استعراضها ذات تأثير متفاوت لسياسة الصين الخارجية تجاه العراق. إلا أن محدد التنمية الاقتصادية التي تتبناها الصين منذ سبعينيات القرن المنصرم يعد المحدد الأهم والأكثر تأثيرا. [3] فمنذ عام 1949 وهي تحاول بناء اقتصاد متين ومتطور. [4] فهناك علاقة طردية بين قوة الدولة ومكانتها الدولية وبين قدراتها الاقتصادية فكلما زادت القدرات الاقتصادية للدولة تعاظمت قوتها ونفوذها وحركتها في النظام السياسي الدولي.[5]

فالاقتصاد الصيني يعد من الاقتصاديات الصاعدة بفضل ما تملكه الصين، من سوق استهلاكية واسعة التي تقدر بما يفوق المليار مستهلك، فمن الواضح إن أدائها الاقتصادي ليس حدثا مبهرا قصير الأجل فمعدل نموها في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تجاوز (10%) في السنة، وما يزال يشق طريقة بقوة

---

(1)C.Fred Bergsten and Other's Rise: Challenges and Opportunities، Peterson Institute for International Economics، July، 2008، p:209.

(2)يونس مؤيد يونس، ادوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العراق، 2012، ص37.

(3) محمد بن هوين، محدد السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص70.

(4) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية الصينية في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص147.

(5) مارك امستيوز، مصدر سبق ذكره، ص138.

إذ أورثت الصين الماوية أجيال المستقبل معدلات عالية من المعرفة فضلا عن اقتصادٍ بديلٍ مؤقت يتناسب بصورة كبيرة مع تنمية قائمة على السوق.[1]

لقد بات واضحا أن الصعود الاقتصادي المتسارع تترجمه العديد من المؤشرات المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي وأداء المنشآت الصناعية إذ توجد الصين في كل مكان في هذه الأيام يغذيها اقتصاد كبير هو الأسرع نموا في العالم فهو ينمو سريعا بكل المقاييس إذ بلغ ناتجها المحلي عام (2003) (1، 4) تريليون دولارا واحتلت حسب ذلك المقياس الموقع السابع في حجمها الاقتصادي في العالم،[2] وإن هذا الموقع لم يأتِ من فراغ بل جاء عبر سلسلة زمنية طويلة من التقدم والتنمية والتطور، ويرصد الجدول (13) ذلك التطور في متوسط نمو ناتجها المحلي الإجمالي خلال المدة (1979-2012).

---

(1) ألبرت كايدل، نهضة الصين الاقتصادية: حقائق وأوهام، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد367، 2009، ص 227-228.

(2) تدْسي. فِشْمَن، الصين شركة عملاقة، تعريب: هالة النابلسي، ط1، شركة مكتبة العبيكان، السعودية، 2009، ص20.

الجدول (13)

نسبة متوسط الناتج المحلي الإجمالي الصيني السنوي (1979-2012)

السنة	معدل النمو الحقيقي بالنسبة المئوية %	السنة	معدل النمو الحقيقي بالنسبة المئوية %	السنة	معدل النمو الحقيقي بالنسبة المئوية %
1979	6 ،7	1990	8 ،3	2001	3 ،8
1980	9 ،7	1991	2 ،9	2002	1 ،9
1981	3 ،5	1992	2 ،14	2003	0 ،10
1982	0 ،9	1993	9 ،13	2004	1 ،10
1983	9 ،10	1994	1 ،13	2005	3 ،11
1984	2 ،15	1995	9 ،10	2006	7 ،12
1985	5 ،13	1996	0 ،10	2007	2 ،14
1986	9 ،8	1997	3 ،9	2008	6 ،9
1987	6 ،11	1998	8 ،7	2009	2 ،9
1988	3 ،11	1999	6 ،7	2010	4 ،10
1989	1 ،4	2000	4 ،8	2011	2 ،9
				2012حسب تقدير (IMF)(*)	8 ،7، 8

(*)- (IMF) مختصر صندوق النقد الدولي (International Monetary fund)

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر :

- Wayne M. Morrison، China’s Economic Conditions، Congressional Research Service، 5 December ،2012 ،p:4.

فمنذ إدخال الصين إصلاحات اقتصادية، نما اقتصادها بشكل كبير أسرع من مرحلة ما قبل الإصلاح. فوفقا للحكومة الصينية، يقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي الحقيقي خلال (1953-1978) بـ(67%) [1] وعلى الرغم من أن العديد من المحللين يدعون أن البيانات الاقتصادية الصينية خلال هذه المدة في موضع شك كبير بسبب المبالغة في كثير من الأحيان من قبل المسؤولين الحكوميين بهذه الأرقام إذ يقدر متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي خلال هذه المدة بنسبة 4، 4%. فقد عانى اقتصادها الركود خلال قيادة الرئيس (ماو تسي تونغ)، بما في ذلك مرحلة القفزة الكبرى إلى الأمام في (1958-1960)، والتي أدت إلى المجاعة الهائلة ووفاة عشرات الملايين من البشر، والثورة الثقافية (1966-1976). التي تسببت بالفوضى السياسية وعطلت التنمية الاقتصادية. لكن خلال مدة الإصلاح (1979-2011)، ارتفع متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي بنسبة 9، 9% هذا يعني أن الصين تمكنت من مضاعفة حجم اقتصادها من حيث القيمة الحقيقية كل ثماني سنوات.[2] إن هذا التقدم والتنمية العاليين يثبتها الجدول(14) الذي يوضح المؤشرات الرئيسة للوضع الاقتصادي الصيني للعام 2011.

---

(1)China ability،GDP Growthin China،1952-2011،at:
http://www.chinability.com/GDP.htm.

(2) Wayne M. Morrison، APP، P:3.

الجدول (14) المؤشرات الرئيسة للوضع الاقتصادي الصيني (تقديرات 2011)

ت	نوع المؤشر	مقدار المؤشر	القيمة أو النسبة
1.	عدد السكان	1، 344	مليار نسمة
2.	الناتج المحلي الإجمالي	7، 318	تريليون دولار (القيمة الحالية للدولار الأمريكي)
3.	القوة الشرائية	11، 270	تريليون دولار بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي
4.	معدل التضخم	5، 4	على وفق الأسعار التي يدفعها المستهلكون (%سنويا)
5.	معدل الدخل الفردي	4، 940	دولار بأسعار السوق
6.	معدل الدخل الفردي	7، 476	دولار وفقا للقوة الشرائية
7.	فائض الميزان التجاري	155، 14	مليار دولار
8.	الصادرات	165، 66	مليار دولار (بنسبة 8، 9%)
9.	الواردات	160، 31	مليار دولار (بنسبة 5، 3%)

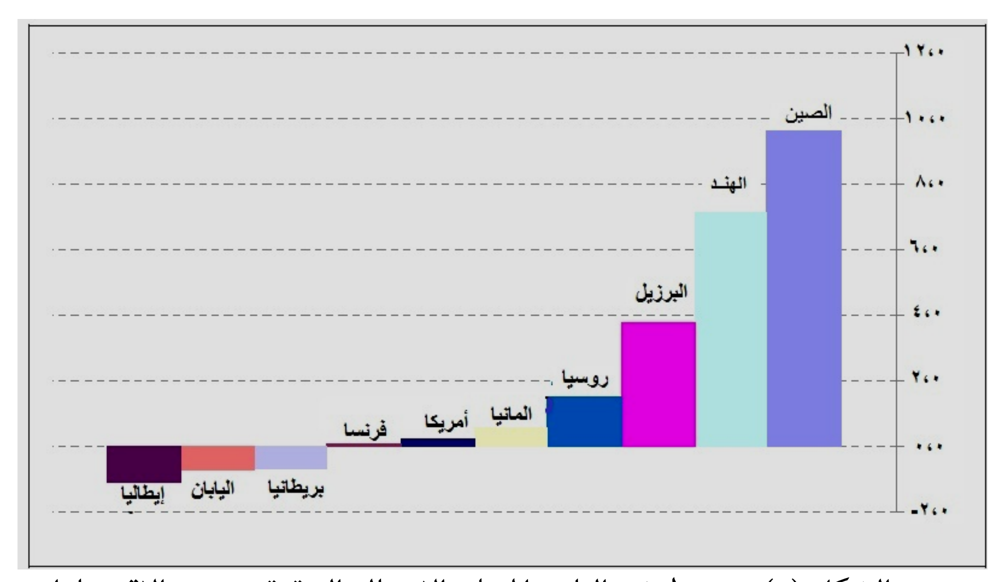
- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

- منظمة الأمم المتحدة، مجموعة البنك الدولي، البيانات، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

wwww.albankaldwl.com

- تقرير التنمية البشرية للعام 2011 (الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع)، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2011، ص130-169.

كذلك يوضح الشكل (2) متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين الاقتصادات العالمية الكبرى خلال عام (2008-2011) فمن خلال الشكل يتضح أن الصين تحقق أعلى نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي على باقي الاقتصادات المتقدمة وهذا له أهمية في سياستها الخارجية والداخلية على السواء.



الشكل (2) متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين الاقتصادات العالمية الكبرى 2008-2011 (بالمائة)

- المصدر:-

- Wayne M. Morrison، China's Economic Conditions ، Congressional Research Service، 5 December ،2012 ،p:5.

لقد استخدمت الصين تعبيرا صينيا قديما أقتبسه (ماو) والتزم به (دينچ) في أنها بصدد "عبور النهر عن طريق تلمس الأحجار". ففي المؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي عام 1978 أطلق برنامج التحديثات الصينية الأربعة، والذي شمل (الزراعة والصناعة والدفاع الوطني، العلوم والتكنولوجيا) ليمثل إيذانا لمرحلة بناء اشتراكية ذات خصائص صينية. لذلك احتاجت تعديلات في السياسة الخارجية من أجل المضي قدما في تنفيذ برنامج الإصلاح. فتم تأجيل العديد من مبادئ (ماو تسي تونغ) إلى اجل غير مسمى وتم استبدال الصيغة التي اعتمدها (ماو) في أن (الحرب حل عن طريق الحرب) إلى الصيغة التي اعتمدها (دينچ) في (حل الحرب بالوسائل السلمية) لذلك تم

اعتماد سياسة خارجية مستقلة من أجل المضي في تنفيذ الإصلاح،[1] عن طريق التخفيف من السيطرة المركزية وإزالة الآثار السيئة للثورة الثقافية.[2] [*]إذ كان من أهم أهداف برنامج التحديث للحزب الشيوعي الصيني هي:[3]

1. إضفاء الشرعية على سلطة ألـ(CCP) أي الحزب الشيوعي الصيني بين الشعب من خلال توفير فرص عمل لملايين الصينيين.
2. إدخال تكنولوجيا جديدة وأكثر تقدما من خلال الاستثمارات الأجنبية فيها.

---

(1) Mohamed Mousa Mohamed Ali Binhuwoidin ، China's Foreign Policy towards the Gulf and Arabian Peninsula Region(1949-1999)، APP، p:51.

(2) محمد حسين ناصر الناصر، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الصين وإمكانية الاستفادة منها في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، الكوت ، العراق، 2011، ص ص60-61.

(*) ... فما يجدر الإشارة إليه إن الصين اعتمدت في تنفيذ الإصلاحات والتنمية الاقتصادية على نظريتين الأولى (نظرية عصفور القفص) القائمة على أساس تنفيذ إصلاحات، ولكن ضمن إطار اشتراكي أي السماح للعصفور بالطيران داخل القفص حصرا، وهذه النظرية تبناها ماو.. أما النظرية الثانية فهي (نظرية القط)القائلة بأنه لا يهم شكل القط ما دام انه يصطاد الفئران.أي ضمان تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من حدة الإيديولوجية من خلال تبني سياسة الباب المفتوح. إذ تعكس هاتان النظريتان التطور في المنظور الاصطلاحي في الصين، والذي له الأثر البالغ في سياستها الخارجية .. انظر: وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص52، كذلك انظر: هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية. (الصين أنموذجا)، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص313.

(3) Deng Xiapeng، A New Approach to Stabilizing the World Situation، Volume 3 ، Beijing، Foreign Language Press، 1994، p:59.

3. كذلك لدعم تحديث الدفاعات الصينية فقد أعلن(دينچ شياو بينچ) أهمية برنامج التحديثات الاقتصادية لدعم عملية التحديث الدفاعي وذلك في الاجتماع الموسع للجنة العسكرية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في 4/حزيران/1985.

لقد كان للنمو الاقتصادي الهائل الذي حققته من خلال مؤشرات النمو الاقتصادي التي تم توضيحها أثر كبير في تزايد التوجه الصيني الاقتصادي تجاه العراق. لذا فمن أهم الجوانب التي حددت تأثير التنمية الاقتصادية في سياستها الخارجية تجاه العراق[1]، بما يأتي:

1. الحصول على الطاقة:

في غمرة الأرقام الضخمة للنمو الاقتصادي المتسارع للصين منذ تنفيذ الإصلاحات الأربعة ونجاحها في الحصول على الأرقام القياسية واحدا تلو الآخر واحتلالها المرتبة الأولى عالميا في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيقها فوائض في الميزان التجاري ومواكبة الاحتياطات النقدية الأجنبية. برزت الطاقة وتحديدا (النفط)[2] ليؤدي الدور الأساسي والجوهري في هذا المجال إذ احتاجت الصين من أجل مواصلة عملية التنمية لاستهلاك كميات كبيرة جدا من النفط.[3] فقد كانت من أهم أولويات الخطط الخاصة بعملية النمو الاقتصادي،

---

(1) محمد بن هويدن، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص70.

(2) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص26.

(3) The Tenth Five-Year Plan of Oil and Gas Exploration China Daily، at This available at، January 17، 2012، website:http://Bizcina، Chinadaioly.com.cn، and see:Ten Features in Chinas 11th Five -Year Plan،Peoples Daily online،08-03-2006،website: www.Chinadaily.com.cn.

ولاسيما الخطة الخمسية العاشرة والحادية عشرة خلال المدة من (2001-2010) هي[1] :

1. توسيع دائرة استكشاف النفط خارج البلاد لدعم الإنتاج المحلي من النفط وضرورة التركيز على ثلاث مناطق إستراتيجية بالتحديد، وهي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى. فكان العراق ضمن إحدى المناطق الإستراتيجية التي اعتمدت عليها من أجل الحصول على النفط.

2. زيادة حصتها المستوردة من النفط ولاسيما من الشرق الأوسط من خلال تطوير علاقتها ببلدان هذه المنطقة ولاسيما المصدرين للنفط من خلال زيادة عمليات تبادلاتها التجارية في سبيل الحصول على العملة الصعبة لاستيراد النفط لتلافي حصول عجز في ميزانيتها. إذ تستورد الصين حاليا النفط من أكثر من (30) بلدا مختلفا .[2]

إن النمو الاقتصادي السريع للصين قد زاد من احتياجها للطاقة على الرغم من انتاجها (150) مليون طن من البترول سنويا لكن إمكانات زيادة هذا الإنتاج محدودة وهذا لا يلبي احتياجات النمو المتواصلة للاقتصاد المحلي.[3]

فطبقا لوكالة الطاقة الدولية (IEA) اجتازت الصين الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2009 بوصفها مستهلك الطاقة الأكبر في العالم.[4] لاسيما إذا علمنا أنها منذ عام 2004 بدأت بشراء واستخدام مصافي تكرير نفطية خارجية

(1) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره،ص 86-90.

(2) أبو بكر الدسوقي، الدور العالمي للصين...رؤى مختلفة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد173، 2008، ص147.

(3) تشانغ تشي شيانغ (سفير الصين السابق في الكويت)، التعاون الاقتصادي الصيني العربي في القرن الجديد، مجلة الصين اليوم، الصين، العدد2، 2003، ص2.

(4) International Energy Agency، 2011 World Energy Outlook، November 2011، website: http://www.lea.orgLweo.

والذي يعد من العناصر الجديدة التي تم إدخالها حديثا في الإستراتيجية الصينية فبنت مصافي نفطية في كوريا الجنوبية واليابان. [1]

لقد تواصل الطلب الصيني على مصدر الطاقة الأساسي النفط فوصل إلى (9، 06) مليون برميل في اليوم في عام 2010 مقارنة بعام 1997 إذ وصل (3، 9) مليون برميل في اليوم كما بلغ معدل نمو الاستهلاك خلال عام (2009-2010) (10، 4%) وكان ترتيبها العالمي في الاستهلاك خلال عام 2010 الثاني بعدما كان خلال عام 2000 الثالث. [2]

تعد الصين اليوم ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية بـ(9، 8) مليون برميل في اليوم في عام 2011، ومن المتوقع أن يرتفع استهلاك الصين للنفط إلى (19، 6) مليون برميل في العام 2035، [3] ويوضح الشكل (3) واردات الصين النفطية خلال المدة (1997-2011).

---

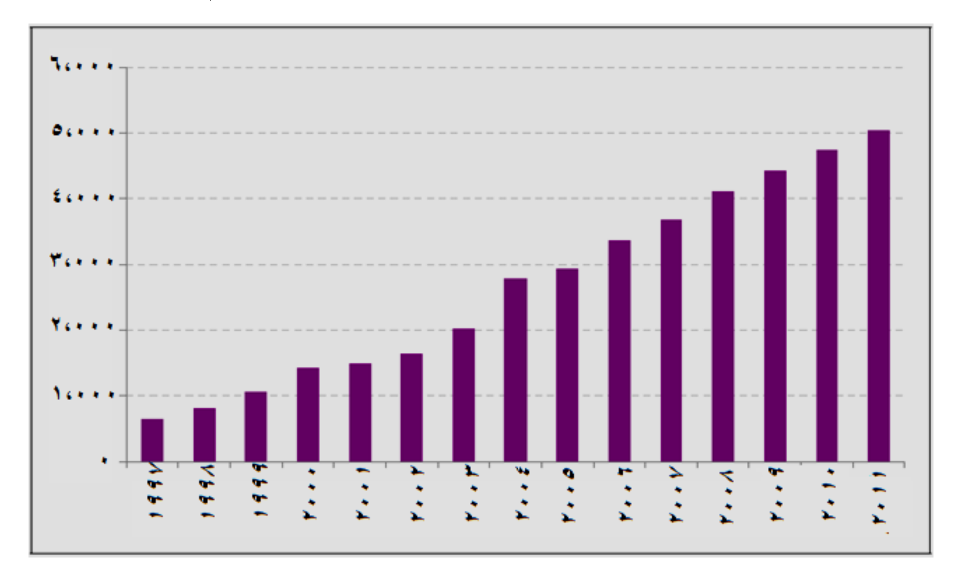
(1) علي حسين باكير، استراتيجيات الصين النفطية، مجلة العصر، بتاريخ 2006/5/20 على الموقع:www.alasr ws/indx.cfm?methad:hom.com

(2) سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، بحث صادر عن البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث/قسم الاقتصاد المحلي والسياسة النقدية، العراق، 2011، ص14.

(3) International Energy Agency، 2011 World Energy Outlook September 2011، website: http://www.eia.gov/Forecasts/ieo.

الشكل (3)

واردات الصين النفطية (1997-2011) (ألاف برميل باليوم)



المصدر:

- U.S. Energy Administration، China Energy Newswire، and British Petroleum June 2010 Statistical Review of World Energy. Data for 2010 and 2011.

كذلك يظهر الجدول (15) الطلب الصيني على النفط حسب تقديرات أوبك خلال المدة (2005-2030)

الجدول (15) الطلب الصيني على النفط حسب تقديرات أوبك وتقديرات إدارة معلومات الطاقة (مليون برميل يوميا)

السنة / المنطقة	2005	2006	2010	2012	2015	2020	2025	2030
الصين	6، 7	7، 1	8، 8	9، 3	10، 3	12، 0	13، 6	15، 4

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:-

- Organization of the Petroleum Exporting Countries(OPEC)، Secretariat، Annual Statistical Bulletin، Vienna، Austria، World Oil Outlook 2008، table 1.6، p33.
- Energy Information Administration(EIA)، International Energy Outlook 2008، table A5، p100.

في ظل كل هذه المعطيات يبرز العراق لكونه يقع في إحدى أهم المناطق الإستراتيجية في التوجه الصيني الخارجي من أجل الحصول على النفط الذي يخدم عملية التنمية الاقتصادية في الصين.

2. البحث عن مصادر للاستثمار:

لقد أثرت إصلاحات الصين في مجال التنمية الاقتصادية على تحديد سياستها الاستثمارية والتجارية الخارجية تجاه العراق والعالم بأسره. إذ تحولت بموجب ذلك إلى قوة تجارية رئيسة فارتفعت صادراتها من (14) مليار دولار في عام 1979 إلى (1، 9) تريليون دولار في عام 2011، وعلى الرغم أن حجم صادرات واستيرادات الصين هبطا بشدة في عام 2009 إلى مستويات عام 2008 بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي(الأزمة المالية) إلا أنهما تعافيا في عام 2010 وتجاوزا المستويات التي كانت قبل الأزمة، وفي عام 2011 ارتفعت صادراتها واستيراداتها بنسبة (20، 3%) و(24، 9%) على التوالي.[1] ويوضح الجدول (16) التسلسل الزمني لنمو بضاعة الصين التجارية خلال المدة (1979-2012) عالميا.

الجدول (16) التسلسل الزمني لنمو بضاعة الصين التجارية خلال المدة (1979-2012) عالميا (بملايين الدولارات)

(1)Wayne M. Morrison، China's Economic Conditions، .App، p.p:17-18.

السنة	الصادرات	الاستيرادات	الميزان التجاري	السنة	الصادرات	الاستيرادات	الميزان التجاري
1979	13، 7	15، 7	-0، 2	2004	593، 4	561، 4	32، 0
1980	18، 1	19، 5	-4، 1	2005	762، 0	660، 1	101، 9
1985	27، 3	42، 5	-3، 5	2006	969، 1	791، 5	177، 6
1990	62، 9	53، 9	9، 0	2007	1، 218، 0	955، 8	262، 2
1995	148، 8	132، 1	16، 7	2008	1، 428، 9	1، 131، 5	297، 4
2000	249، 2	225، 1	24، 1	2009	1، 202، 0	1، 003، 9	198، 2
2001	266، 2	243، 6	22، 6	2010	1، 578، 4	1، 393، 9	184، 5
2002	325، 6	295، 2	30، 4	2011	1، 899، 3	1، 471، 4	157، 9
2003	438، 3	412، 8	25، 6	2012تخمين	2، 040، 2	1، 827، 7	212، 5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :-

-Wayne M. Morrison، China's Economic Conditions ،Congressional Research Service ،4 December ،2012.p.p:18-19.

أن الاستثمار الخارجي المباشر للصين حتى عام 2000 كان استثمارا هزيلا إن صح التعبير، ولكنهُ بدأ في النمو منذ عام 2001 تزامنا مع تطورها الاقتصادي، إذ وصل استثمارها في دول العالم (2، 2) بليون دولار أمريكي وارتفع إلى (2، 5) بليون دولار أمريكي في العام 2002، [1] ورغم أن هذا الاستثمار الخارجي تراجع في العامين (2003-2004) لكنهُ عاد في العام 2005 بالارتفاع حيث وصل إلى (11، 3) بليون دولار. لقد أصبحت الصين الآن تملك فائضا كليا في حسابها الجاري يسمح لها بالاستثمار في الخارج، في حين كان

(1) جوناثان ريوفيد، نافذة على الأعمال في الصين (إستراتيجية الاستثمار والدخول إلى الأسواق الصينية، ترجمة: مجد صابر وإيناس الوكيل، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2009، ص60.

الاستثمار الأجنبـي المبـاشر يـنهض بمـسؤولية نقـل التكنولوجيـا إليهـا، وإن تـدفق الاستثمار إلى الصين لم يكن يفوق تدفق الاسـتثمار إلى الخـارج إلا بدرجـة بـسيطة فقط، وكانت عائدات نوعيّ التدفق (صادراتها واسـتثماراتها الخارجيـة) أكـبر مـن عائدات الإنتاج الداخلي للمشروعات التي تملكها الدولة. [1]

ويبرز الشرق الأوسط والذي يشكل العراق أحد بلدانهِ الرئيـسة في تحديـد سياستها الخارجية في مجال التنمية الاقتصادية فحتى عام 2005 كان لهـا مـشروع غاز رئيس وحيد عبر البحار يخولها حقوق التنقيب عنـه (الغـاز) في حـوض الربـع الخالي بالمملكة العربية السعودية. إذ تشتري حاليـا الغـاز مـن إيـران المـصنفة في العام 2007 أكبر مصدر للبترول الخام إلى الصين.[2]

أما العـراق فأنهـا ومـن خـلال (شركـة الـصين الوطنيـة للـنفط البحـري) (CNOOC) وقعت مع العراق عقد استثمار خـدمات في عـام 2009، والـذي عـد بداية عمل (CNOOC) في العراق، وفي أيار عام 2010 تم توقيع الاتفـاق النهـائي مع الحكومة العراقية لتطوير مجمع حقل نفط ميسان جنبا إلى جنب مع شركة (تباو) التركية إذ تملك (CNOOC) حـصة تقـدر بــ(63، 75%) مـن المـشروع إلى جانب (11، 25%) لشركة تباو، و (25%) لـشركة الحفـر العراقيـة[3]، وقـد علّـق رئيس مجلس إدارة الشركة السيد(تشونغ يو) موضحا أن العراق ما يزال واحدا من عدد قليل من المناطق في العالم الذي يمكن للشركات الصينية أن تجد فرصـا

---

(1) ريتشارد روزكوانس، توسع بلا غزو (دور الدولة الافتراضيـة في الامتـداد للخـارج)، ترجمـة: عدلي برنوم، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2001، ص 174-175.

(2) جوناثان ريوفيد، مصدر سبق ذكره، ص61.

(3) Iraq in Deal With CNOOC، TRAO For Maysan Oilfils، Best Growth Stock Quoting Reuters. May، 12، 2010.

استثمارية كبيرة فيه[1]، وتأتي الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية العراقية (جلال طالباني) في عام 2007 إلى جمهورية الصين الشعبية لتمثل علامة فارقة في العلاقات بين البلدين لاسيما إن هذه الزيارة جاءت بدعوة من قبل الرئيس الصيني (هو جين تاو)، إذ تم على إثرها توقيع خمس اتفاقيات تعاون نصت الأولى على إعفاء العراق من الديون الحكومية المستحقة للصين. أما الاتفاقيات الأربعة الأخرى نصت على تعزيز التعاون بين وزارة خارجية كِلا البلدين، فضلا عن التعاون في المجال الاقتصادي والفني، وتوفير برامج تدريبية للكوادر الفنية العراقية، إلى جانب اتفاقية تتعلق بشطب ديون الشركات الصينية بنسبة (80%) من ديون العراق المستحقة والبالغة (8، 5) مليار دولار، ووقع الجانبان أيضا على مذكرة التفاهم العلمي والتكنولوجي للتدريب على كيفية الاستفادة من الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء.

أما على صعيد التعاون الأمني بين البلدين فقد وقع وزير الداخلية العراقي مع نظيره الصيني اتفاقا لشراء معدات فنية صينية[*] قيمتها حوالي (100)مليون دولار.[2]

---

(1) (Türkiye Petrolleri Anonim Ortaklığı "TPAO") is The National Anonim Oil and Gas Company of Turkey، International Activates، Retrieved، 13، December 2011.

(*)... في هذا الجانب قدمت الصين للعراق شاحنتين تعملان بالأشعة فوق البنفسجية وتحت الحمراء بمبلغ (10) مليون دولار بوصفها هدية تستخدم في فحص الشاحنات والسيارات التي تمر عبر الحدود ، وأيضا قدمت الصين للعراق جهاز لعقد المؤتمرات عن بعد من خلال الاتصالات اللاسلكية ويسمح بمشاركة (96) مشارك ... أنظر:- نورهان الشيخ، سياسة روسيا والصين تجاه القضية العراقية ، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر(خمس سنوات على الاحتلال الأمريكي للعراق :الواقع والآفاق) ، الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية في المدة 9-10/نيسان /2008، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، 2008 ، ص 19-20.

(2) زيارة الرئيس العراقي جلال الطالباني للصين ، مجلة بيت العرب(مجلة دورية تصدرها بعثة جامعة الدول العربية لدى جمهورية الصين الشعبية)، العدد53، أيلول، 2007 ، ص22 ، كذلك انظر:- الشيماء عبد السلام إبراهيم ، مصدر سبق ذكره، ص118 .

كما عززت الزيارة التـي قـام بهـا رئـيس وزراء العـراق(نـوري المـالكي) إلى الصين عـام 2011، كثـيرا مـن عمليتـي التبـادل التجـاري والاسـتثماري للـصين مـع العـراق.[1] فقـد أكـد رئـيس الـوزراء العراقـي، عـلى أن أبـواب الاقتـصاد العراقـي مفتوحة أمام الصين مـن أجـل الاسـتثمار في المجـالات كافـة كالكهربـاء والإسـكان وغيرها، وهو ما يعد خطوة أولى لتحقيق شراكة إستراتيجية بين البلـدين. علـما أن الحكومة العراقية قد هيأت التشريعات الكافية لتعزيز الثقـة بالاقتـصاد العراقـي بتوفير حماية للاستثمارات الأجنبية في العراق.[2] وقد تم التأكيد عـلى ذلـك أيـضا من قبل رئيس الجمهوريـة العراقيـة عـام 2011 في نـص الحـوار الـذي أجـراهُ مـع التلفزيون المركزي الـصيني (CCTVA).[3] واسـتثمرت الـصين في العـراق في مجـال النقل وتحديدا في مجال السكك الحديـد، إذ تـم توقيـع عقـد مـع شركـة (DMU)

---

(1) سفارة جمهورية العراق، نبذة عن العلاقات الثنائية بـين البلـدين (العـراق والـصين) عـلى شبكة المعلومات الدولية، (الانترنت). على الموقع :-

http://www.mofomission.gov

كذلك انظر: سفارة جمهورية العراق في بيجين، زيارة فخامة رئـيس جمهوريـة العـراق للـصين. على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:-

http://www.iraqmbassy.cn

(2) جمهورية العراق رئاسة الوزراء، مكتب النـاطق الرسـمي بأسـم الحكومـة العراقيـة-نـشرة الرصد اليومية بالثلاثاء 190/تموز/2011، على شبكة المعلومات الدوليـة (الانترنـت) عـلى الموقع :-

https://www.nmc.gov.iq/default.aspx.

(3) نص الحوار الذي أجراه رئيس الجمهورية العراقية مع التلفزيون الصيني المركـزي CCTV على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :-

www.xendan.oorg/arabic/defaultaspx

لاستيراد عشرة قطارات متكاملة للمسافرين بمبلغ (115) مليون دولار[1]، وتم توقيع عقد إنشاء محطة كهربائية صينية في العراق بتكلفة (750) مليـون دولار، وطاقـة إنتاجية تبلغ (1320) ميكا واط، مع وفد من وزارة الكهرباء العراقية وتم الاتفـاق على الإسراع في تنفيذ هذه المحطة.[2]

وهكذا فأن رغبة الصين في الحصول على الاستثمارات يعـد مـن المحـددات المهمة في سياستها الخارجية تجاه العراق. فقد صرح مستشار حكومي أن العـراق وضع خطة اقتصادية لتسهيل دخول الشركات الصينية إليه إذ بلغ عـدد الـشركات الاستثمارية الصينية حتى عام 2011 حوالي (108) شركة استثمارية فكان ذلك بـلا شك نتاج تأثير متغير التنمية الاقتصادية في سياستها الخارجية تجاه العراق.[3]

لقد كانت الصين منذ عام 2009 أكبر مستثمر في العـالم في شركـات الطاقـة وتوليـد الكهربـاء وثـاني اكـبر مـستثمر في العـالم في المـواد الخـام حيـث مثلـت استثماراتها في هذه الموارد ثلثي صفقاتها الخارجية، ولا تزال الشركات الغربية من أكثر الشركات إغراء للصين من أجل اسـتثمارها لأسـباب تعـود إلى مـا تملكـه هـذه الشركات من الموارد الطبيعية والخبرات التي يمكن اكتسابها من خـلال الاسـتحواذ عليها.[4]

---

(1) تحديث سكك الحديد العراقية بعشرة قطارات حديثة، خبر مبث على قناة البابليـة نيـوز الفضائية، ومنشور على موقعها في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:-
www.albabely/ia.Tv/live.htm

(2) خبر منشور في مجلة الصين بعيون عربية في العدد(1) حزيران، 2007، ص3.

(3) خبر مبث على شبكة أخبـار النجـف الأشراف، عـلى موقعهـا في شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنت)، على الموقع:- www.Alnajafnews.com

(4) دافيـد سـتودون، اقتـصاد الـصين: سـلاحها الأقـوى أم نقطـة ضـعفها؟. بحـث في الـشؤون الاستراتيجي للاقتصاد العالمي، صادر عن المجموعة الدوليـة للمراقبـة الاقتـصادية-لنـدن. على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:-
http://www.Primopdf.com

وفي ظل هذه المعطيات فإن دفع محدد التنمية الاقتصادية للصين في البحث عن مصادر للاستثمار شكل أهمية كبيرة في سياستها الخارجية تجاه العالم، بما في ذلك تجاه العراق، ومن الجدير بالذكر أن بحثها عن الأسواق لتصريف منتجاتها يعد من المصادر الأخرى المحددة لسياستها الخارجية تجاه العراق في مجالها الداخلي على الرغم من أنها لا تتدخل في إحداث تغييرات في مناطق العالم التي تعد أسواقا مهمة لها لاسيما في الشرق الأوسط الذي يعاني من اضطرابات وتنافس قوى دولية عليه، وإن مرد ذلك قد يكون بسبب ما يرفعه القادة الصينيون بأنهم لا يُضحون أبدا إلا لدولة واحدة فقط وهي الصين نفسها وتماشيا مع الدبلوماسية السلمية التي تطبقها في سياستها الخارجية. [1]

(1) حسن أبو طالب، الصين والشرق الأوسط .. بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، العدد137 ، 2008، ص143.

المبحث الثاني

المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الصينية تجاه العراق

أن نجاح وإخفاق السياسة الخارجية لدولة ما لا يتوقف فقط على قوة سياستها الداخلية. إنما هناك أيضا مجموعة من المحددات الخارجية تدخل في عملية صنع وتنفيذ القرار وتوجيه السياسة الخارجية أي (صنع القرار السياسي)، [1] وأما الصين فشكل النظام الدولي وطبيعة العلاقات القائمة فيه يعدان العاملان الأبرز في تحديد سياسة الصين الخارجية تجاه العراق من حيث مدى ثبات أو تغيير شكل هذا النظام والكيفية التي تدار فيها هذه العلاقات هل يغلب عليه هيمنة دولة بعينها أم أن العلاقات قائمة على أساس التنافس على المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية مثل العراق والمنطقة العربية.أو إن العلاقات تدار على أساس التعاون وتبادل المصالح من اجل تجنب الصدام[2].

لذلك ومن اجل فهم طبيعة المحددات الخارجية لسياسية الصين الخارجية تجاه العراق فسيتم تقسيمها إلى ثلاثة نقاط رئيسة تتناول الأولى منها متطلبات الهرمية الدولية الجديدة.أما الثانية تركز على مقتضيات التنافس الدولي في ظل البيئة الدولية الجديدة.أما الثالثة فتناقش مقتضيات القوة الدولية الكبرى.

---

(1) Harold and Margaret Sprout، Environmental Factors in the Study of International Politics، Adited by Roseau، the Free Press، New York، 1969، P: 109.

(2) محمد بن هويدن، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص60.

أولا: متطلبات الهرمية الدولية الجديدة

مع ازدياد حالة الفوضى وتفاقم المشاكل والأزمات الدولية وتفجر الحروب والصراعات القومية والأثنية والدينية والقبلية في العالم، وما رافقه من تفكك في بنية الكيانات السابقة للعديد من دول العالم كالاتحاد السوفيتي مع نهاية الحرب الباردة، تزايد السؤال عن حقيقة مصطلح النظام الدولي الجديد الذي أستخدمه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في نهاية عام 1989[1] بل عن إمكانية تحقيق، وقيام مثل هذا النظام أصلا، لاسيما وأن احتدام هذه الصراعات رافقه استفحال الأزمات الاقتصادية والمالية، وأتساع الهوة بين الدول المتقدمة، ودول العالم الثالث فضلا عن غياب الأسس والمبادئ، والمعايير الأخلاقية والإنسانية التي يجب أن تميز هذا النظام الجديد وتمنحه معناه وقيمته الخاصتين، كي يتجاوز إشكالات الوضع الدولي السابق، ويُمنح المصداقية المطلوبة. لذا فأن من أبرز ملامح متطلبات الهرمية[*]الدولية الجديدة والتي تعد من المحددات الخارجية لسياسة الصين الخارجية تجاه العراق.

1- تربع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة الهرم الدولي.

لقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بعد زوال الاتحاد السوفيتي، تتربع وحيدة على قمة الهرم الدولي بعدها القوة العظمى الوحيدة في العالم، بل

---

(1) عبد القادر زريق المخادمي ، النظام الدولي الجديد الثابت ...والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2، الجزائر ،2003، ص 15 .

(*)الهرمية:هي نظام تراصف يوجد في جميع الأنظمة الاجتماعية على الرغم من وجود اختلاف في الأساس الذي يقوم عليه كل نظام ، حيث إن التراصف في النظام الدولي يقوم على أساس القوة والمركز، وبالتالي فإن الهرمية الدولية هي شكل تراتبي تتخذه وحدات النظام الدولي وفقا لما تملكه كل وحدة دولية من مكونات القوة القومية .أنظر : غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004، ص306.

أنها سارعت إلى الترويج لمقولة النظام الدولي الجديد، بوصفه يـشكل تحـولا كبـيرا في طبيعة العلاقات الدولية ومضمونها، وحاولـت إعلاميـا وسياسـيا التبـشير بقـيم هذا النظام، الذي تسعى إلى قيادتـه بـصورة منفـردة ووحيـدة، انطلاقـا لمـا مثلـه اقتصادها من قيمة خاصة هي الأمثل والأفضل في الاقتـصاد العـالمي، حتـى وجـد كاتبٌ أمريكي معروف مثل "فرانسيس فوكوياما" يتحـدث عـلى إن هـذا الاقتـصاد أكد تفوقه ونجاحـه الكبـير، وانتـصاره عـلى النظـام الـشيوعي بعـد تفكـك وزوال الاتحاد السوفيتي مما جعله يمثل سقف العالم أو نهايته [1].

هنالك من يعد إن المدة الزمنية التـي تبلـورت فيهـا معـالم النظـام الـدولي الجديد هي أزمة الخليج عـام 1990 ففـي هـذه الأزمـة أعلنـت الولايـات المتحـدة الأمريكية إصرارها الأكيد وعزمها الشديد على أن تكون القطب الأوحد الذي يستلم قيادة العالم سياسيا وعسكريا، وأن تضع يـدها عـلى أهـم واردات العـالم، وفي هـذا الصدد تشير بعض المصادر إلى أن بـوش أسـتعمل تعبـير النظـام الـدولي الجديـد (274)مـرة في خطاباتـه الرسـمية وأحاديثـه العامـة في المـدة مـا بـين آب/ 1990حتـى آذار/1991.

بناء على ذلك فقد انـضم المعـسكر الـشرقي إلى المعـسكر الغـربي، وتحـول الصراع من صراع بين الشرق والغرب إلى صراع بين الشمال الغني والجنـوب الفقـير، وتحولت الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والهيئات الدولية إلى آلات طيّعة بيـد الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

انطلاقا من هذه المرحلة برز أثر الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها محـددا لسياسة الصين الخارجية تجاه العراق إذ عملت الـصين عـلى الموازنـة بـين مـصالحها

---

(1) مفيد نجم ، النظام الدولي الجديد وغياب الإستراتيجية والمعـايير ، مجلـة الفكـر الـسياسي، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، عدد مزدوج (4-5)، 1998 ، ص 206.

(2) محمد صادق الهاشمي، الاحتلال الأمريكي ومـشروع الـشرق الأوسـط- تداعياتـه ونتائجـه، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2005، ص5.

مع العراق والتزاماتها ومصالحها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد من أهم العوامل المؤثرة في سياسة الصين الخارجية. فهذه السياسة [*] في المرحلة التي أعقبت زوال الإتحاد السوفيتي والحرب على العراق عام 1991 ركزت على عدم التصادم المباشر وتقاطع المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت مفهوم النظام الدولي الجديد فلم تختلف سياستها الخارجية عن غيرها من سياسات القوى الكبرى في تشخيصها لخصائص المرحلة الجديدة التي أعقبت الحرب الباردة.[1] على الرغم من أن السياسة تعود إلى سبعينيات القرن الماضي حين قررت الصين الميل نحو الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما بعد اجتياح الاتحاد السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا وإعلانه مبدأ بريجنيف

(*) ... من الجدير بالذكر أن السياسة الخارجية الصينية كانت فيما مضى وتحديدا في خمسينيات القرن المنصرم تمارس سياسة المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية .إذ إن الصين ولِدت في نظام دولي تغمره روح الحرب الباردة والمنافسة بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبسبب إصرار الأخيرة على 1- عدم الاعتراف بالصين الشعبية في عضوية الأمم المتحدة بوصفها ممثلا رسميا للصين ، واستمرارها بالاعتراف بحكومة (تيانج كاي شيك الوطنية) المشكّلة في تايوان بوصفها الممثل الرسمي للصين .2- فضلا عن ممارسة تحشد دولي ضدها.مما دفع الصين بالميل نحو الاتحاد السوفيتي من أجل مواجهة ذلك الخطر الأمريكي، فراحت تعتمد على النموذج السوفيتي(صناعيا وزراعيا وإداريا وتعليميا وعسكريا) من أجل تطوير نفسها، ولما كان العراق والمنطقة العربية بأسرها يقعان ضمن نفوذ المعسكر الغربي لذا قررت الدخول إلى هذه المنطقة عن طريق المؤتمر(الافرو - آسيوي) المنعقد في باندونغ/أندونسيا عام 1955 من أجل الترويج للمعسكر الشرقي وكسب العراق والمنطقة العربية جميعها لجانبها ضد المعسكر الغربي من خلال دعم الحركات الثورية المناهضة للاستعمار الغربي هنالك فنجحت بذلك... لمزيد من التفاصيل أنظر :- محمد بن هويدن، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 60-61.

(1) حيدر علي حسين ، مصدر سبق ذكرهُ، ص 29 .

الذي يعطيهِ الحق بالتدخل في أية دولة من دول المنظومة الاشتراكية تهدد النظام الشيوعي مما جعل الصين تخشى من أن تكون هي الهدف القادم لاسيما وإنها لم تكن عضوا في الأمم، ولا حليفا للولايات المتحدة الأمريكية فهي ستكون هدفا غير سهلا للسوفييت لذا قررت الميل نحو الولايات المتحدة الأمريكية [1]، وقد يكمن السبب في ذلك إلى إدراكها إن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الأولى اقتصاديا وعلميا وعسكريا على المستوى العالمي، وأن قيام نظام دولي متعدد القوى ستكون الارجحية فيه لها.لذا حرصت على تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مزيد من الثقة والتعاون المكثف والتقليل من المشاكل وتجنب المواجهة، ولكن على الرغم من ذلك فهي ترفض ما يسمى الدولة القائدة والدولة المقودة في النظام الدولي وموقف الصين من الولايات المتحدة الأمريكية وضّحه (دينچ تشاو بينچ)بقوله " أننا نعارض من يمثلون الهيمنة ولكن الصين لا تعتبر هذه الدول عدوا لها " [2]

2- التأثير الأمريكي في توجهات الصين الخارجية تجاه العراق.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة لمنع بروز الصين بوصفها قوة مؤثرة إقليميا ودوليا فقد كان تربع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة الهرم الدولي استنادا إلى مفهوم النظام الدولي الجديد الذي روجت له بعد زوال الاتحاد السوفيتي من خلال سياساتها تجاه العراق والمنطقة العربية، والمتمثلة بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق ووضع قواعد عسكرية لها في منطقة الخليج العربي بحجة توفير الحماية الأمنية للمنطقة ولمصالحها هنالك وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي، قد مكن الولايات المتحدة

---

(1)أحمد عبد الأمير الانباري ، مصدر سبق ذكره ، ص 63 كذلك أنظر :-محمد بن هويدن، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 63.
(2) نقلا عن :- أحمد عبد الأمير الانباري ، مصدر سبق ذكره ، ص 62-63.

الأمريكية من تعزيز ذلك المسعى مـن خـلال الاسـتحواذ عـلى توجـه الـصين نحـو العراق وعموم منطقة الشرق الأوسط والتأثير عليه، إذ أن تزايد أهميتهـا بوصـفها قوة كبرى وتوجهها نحو هذه المنطقة يثير قلـق الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مـن إمكانية أن تحمل راية المعارضة للوجود الأمـريكي هنـاك، ولكـن عـلى الـرغم مـن القلق الأمريكي من الصعود الصيني وتوجهاته الخارجية، ومحاولـة التـأثير فيـه إلا أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية تتطلب وجود صين ناجحـة بـدلا مـن صـين فاشلة فأسواقها توفر 300 ألف فرصة عمل في الولايات المتحدة الأمريكيـة سـنويا، فضلا عن تطور العلاقات الصينية الأميركية في مجال التبادل التجاري إذ بلغ حتـى عام 1996 (43، 3) مليار دولار في حين وصل حجـم التبـادل التجـاري بيـنهما عـام 2000 إلى (116) مليار دولار فضلا عن توسع العلاقات في كافة الجوانب الأخـرى[1] مـما يحـول دون تفـاقم الأزمـات بيـنهما، ويـدفع الـصين لتجنـب أي صِـدام مـع السياسة الأميركية في الشرق الأوسـط لاسـيما وان إسـتراتيجيتها تقـوم عـلى ضـمان وحماية المصالح العليا للدولة وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية، والتي يلزمها الأمن والاستقرار إقليميا ودوليا حسب رأي الكثير مـن الإسـتراتيجيين الـصينيين، إذ تتـأثر مصالحها بأية إجراءات أو سياسات تتسبب في عدم الاستقرار في العراق والمنطقـة بأسرها.مـما يـؤدي إلى تراجـع في توجهاتهـا نحـو العـراق أو بـالأحرى تراجـع دور العراق في الإستراتيجية الصينية بعد أن قادت الولايات المتحدة تحالفا دوليا ضـده لإخضاعه للشرعية الدولية كما أن الـصين حرصـت عـلى عـدم التـورط عـسكريا في العراق وفي منطقة الخليج العربي قبل أو بعد عام 2003.

ولابد من القول إن العراق حـرص دومـا عـلى تبنـى سياسـة التقـارب مـع القـوى الدوليـة الكـبرى التـي يمكـن أن تـؤدي دورا في مواجهـة سياسـة الولايـات

---

(1) عباس خضر عطوان ، مصدر سبق ذكرهُ، ص 87-88 .

المتحـدة الأمريكيـة تجاهـه مـن خـلال تقـديم الإغـراءات الاقتـصادية وبالـذات النفطية، وكان في مقدمة هذه القوى الصين الساعية إلى تعزيز النمـو الاقتـصادي، إلا أنها اختارت الاستظلال بسياسة القوة العظمـى والابتعـاد عـن إثـارة المخـاوف لدى الولايات المتحـدة الأمريكيـة مـن توجهاتهـا الـسياسية، إذ أدركـت أن عليهـا الانتظار للوصول بعملية البناء الداخلي إلى مراحل متقدمة فهي تـدرك أن الوضـع الدولي لن يستمر كما هو فحتى القوة العظمى الوحيدة ستظل بحاجة إلى شركـاء استراتيجيين معها وعندها يمكن أن تطرح نفسها شريكـا قـادرا عـلى تحمـل أعبـاء الزعامة. ومن الواضح أن الصين تميل في سياستها تجـاه العـراق إلى اتخـاذ موقـف وسـط يكـسبها منـافع عديـدة.أولهـا الحفـاظ في علاقاتهـا مـع الولايـات المتحـدة الأمريكية على قدر من التفاهم والاستقرار، ومن جانب أخر يـضمن لهـا اسـتقرار مصالحها مع العراق ،وبهذا استطاعت أن تستثمر متغيرات البيئة الدولية لصالحها من خلال سعيها لتعزيز مكانتها في السياسة الدولية فهي تملك رؤيـة خاصـة عـن النظام الـدولي ودورهـا في تـشكيل تفـاعلات الـسياسة الدوليـة وتوازنـات القـوى الجديدة من خلال إبراز استقلالية قرارها السياسي وتبني مواقف دولية يمكـن أن تمثل خروجا عن الإجماع الدولي إلا أن ذلك لم يوفر الدفع الكافي للسياسة الصينية لتبني قرارات إستراتيجية تجاه العراق بالدرجـة التـي يمكـن أن توصـف سياسـتها الخارجية تجاه العراق بأنها فاعلة على الرغم مـن وجـود توجهـات تعزيزيـه مـع العراق والمنطقة العربية بأسرها تغلب عليها الصفة الاقتصادية.[1]

(1)حيدر علي حسين ، مصدر سبق ذكرهُ، ص 30 .

3- **الاحتلال الأمريكي للعراق وضرب المصالح الأوربية والآسيوية.**

بهدف القضاء على السلبيات الأمنية والدفاعية التي كشفت عنها أحداث 11/أيلول2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، وتطبيقا للإستراتيجية الإستباقية الجديدة التي تعني (استخدام القوة تحسبا لمنع خطر معادٍ من الدول التي تسعى لاكتساب أسلحة دمار شامل ،أو تأوي الإرهاب)، والتي أعلنت عنها الإدارة الأمريكية بعد أحداث 11/أيلول فضلا عن تحقيق الغايات والأهداف القومية الأمريكية التي ينبغي تأمينها في المستقبل القريب حفاظا على أمنها القومي في أبعاده الشاملة، شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربا إستباقية ضد العراق عام 2003، تحت ذريعة امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، وصلته بتنظيم القاعدة، وكونه يمثل تهديدا لأمنها القومي، ومصدرا لخطرٍ محتمل للأمن العالمي، وبحملة إعلامية عالمية واسعة هيأت الإدارة الأمريكية الرأي العام الأمريكي بالذات، لتقبل اخذ الولايات المتحدة الأمريكية زمام المبادرة بالفعل، أي الاستباق في المبادرة من اجل الوقاية من أي تهديد محتمل قد يمثله العراق رغم إن هذه الحرب شنت بدون تفويض من قبل الأمم المتحدة وعلى الرغم من إثبات لجان التفتيش التابعة للأخيرة عدم امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل[(1)].لكن على الرغم من كل هذه الأسباب الأمنية الأمريكية للقيام بهذه الحرب ضد العراق واحتلاله.ألا أن العامل الاقتصادي ولاسيما الحصول على

---

(1) أزهار عبد اللـه حسن، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق منذ التسعينات، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية /السياسة الدولية غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006، ص 182-183 ، كذلك أنظر : صالح خلف صالح، آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية-الأمريكية (1988-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010، ص 145.

النفط وتأمين المصالح القومية الأمريكية في العراق والمنطقة العربيـة.عُـد العامـل الأبرز لهذه الحرب، فالعراق يمتلك احتياطيا استراتيجيا نفطيا هائلا بلغ حتى عـام 2011 (141، 350)مليـار برميـل مـما يجعلـه رابـع أكـبر احتيـاطي في العـالم بعـد (السعودية وفنزويلا وإيران)[1] بنسبة (11، 42%) إلى جانب إجمالي الدول العربية مـن هـذا الاحتيـاطي النفطـي الـذي وصـلت نـسبته إلى (57، 6%) مـن إجـمالي الاحتياطي النفطي العالمي[2]، وعليه فـأن مـن يـتحكم بهـذا الاحتيـاطي العمـلاق يستطيع التحكم بأسواق النفط العالمية، ومـن ثـم بالمقـدرات الاقتـصادية للـدول المعتمدة على النفط المستورد، وهو التوجه الذي أصبح ملازمـا للـسياسة الكونيـة الأمريكية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولهـذا فـأن الاسـتحواذ عـلى الـثروات النفطية الهائلة للعـراق والمنطقـة العربيـة بأسرهـا مـن شـأنه أن يمكـن الولايـات المتحدة الأمريكية من التحكم بوتيرة النمو الصناعي للقوى المنافـسة مـن منظـور الولايات المتحدة الأمريكية (أوربا، روسيا، الصين، اليابان، الهند) فضلا عن الـتحكم بإرادتها السياسية وقراراتها بشأن القضايا الدولية ذات الصلة بالمصالح الأمريكيـة، ولتضمن بقاء الولايات المتحدة القوة العظمـى الأولى في العـالم في القـرن الحـادي والعشرين[3].

لذلك فقد أدركت الصين حجم التداعيات التي يمكن أن تتـأثر بهـا نتيجـة السياسة الأمريكية تجاه العراق والمنطقـة العربيـة بأسرهـا، ونظـرا لأتـساع دائـرة مصالحها بوصفها قوة كبرى. لذا ذهبت تنفذ سياسـة خارجيـة تمثلـت في الجنـوح

---

(1)Organization of the Petroleum Exporting Countries(OPEC)، secretariat، annual statistical bulletin، Vienna، Austria، World Oil Outlook 2011.

(2) التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبـترول (أوابـك)، الكويـت، لعـام 2012، جدول رقم (1)، ص8.

(3)أزهار عبد اللـه حسن، مصدر سبق ذكرهُ، ص 23.

للسلام وتغليب الحل السياسي تجاه العراق منذ عام 2003 وما بعده من تطورات، لاسيما وأن أي حدث مهم يقع في أي بقعة من بقاع العالم سيترك أثاره عليها اقتصاديا أو سياسيا، فالعلاقات الاقتصادية والتجارية بينها والمنطقة العربية بل ومنطقة الشرق الأوسط عامة في تعزز مستمر، فهي لا تقتصر على الجانب التجاري، بل تقوم الصين بتوريد الأيدي العاملة للمنطقة. عدا ذلك فهي تستورد من المنطقة ما يعادل مليوني برميل نفط يوميا، ففي حال ارتفاع سعر البرميل الواحد (5) دولارات أمريكية بسبب تداعيات تصادم السياسات والمواقف والتوترات، فإن ذلك يعني خسارتها لما يقدر بعشرة ملايين دولار من العملة الصعبة كل يوم. كما إن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق تعني أمكانية قطع طريق المواصلات البحرية الصينية عبر الخليج.كما يمكن أن تؤثر تداعيات سياسة القوة الأمريكية على اقتصادها مع المنطقة من خلال توقف المشاريع التي تتعهد بها في الشرق الأوسط، وانخفاض دخل العملات الصعبة فضلا عن زيادة نفقات البترول المستورد ،مما يؤدي إلى تراجع الفائض في موازنة المدفوعات الدولية الأمر الذي يؤثر سلبا على زيادة احتياطي النقد الأجنبي في الصين، لذا كانت توجهاتها في هذه المرحلة بالذات تتركز على الدفع باتجاه الحلول السلمية للأزمة العراقية الأمريكية وضمان مصالحها لأبعد الحدود من خلال العمل على منع انجرار أطراف الأزمة لمزيد من التصعيد ،إلا أن مواقفها وباقي الدول الكبرى الأخرى لم تقف حائلا أمام توجهات السياسة الأمريكية ومشروعها في العراق ،وهكذا أدركت التحديات التي بدأت تواجه مصالحها وآمنها القومي بعد احتلال العراق ،ويمكن القول إن السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق في هذه المرحلة قامت على معايشة الوضع العراقي واتخاذ إجراءات سياسية تتلاءم مع هذه المرحلة المليئة بالتقلبات، كان عليها لزاما العمل على الوقاية من مخاطرها والتمسك بالفرص على خير وجه إدراكا منها لردود الفعل

الأمريكية المحتملة حيال سياستها في العراق ودورها في الـشرق الأوسـط نظـرا لمـا تمثله هذه المنطقة من أهمية في الإستراتيجية الأمريكية ومن خلال تحليل السلوك الـصيني يتبـين أنهـا غـير مـستعدة للـتخلي عـن علاقاتهـا مـع الولايـات المتحـدة الأمريكية والدول الغربية مقابل دور محدود ومعارض لـلـهيمنة الأمريكية.[1]

انطلاقا من هذه المعطيات فقد أثرت الهرمية الدولية ومتطلباتها في إطـار النظام الدولي الجديد في سياسة الصين الخارجية تجاه العراق من خـلال تنفيـذها لسياسة خارجية قائمـة عـلى أسـاس التعـاون والحـل الـسلمي للأزمـات والقـضايا العراقية من اجل الحفـاظ عـلى مـصالحها النفطيـة في العـراق والمنطقـة العربيـة جميعها، وتجنبا للمواجهة مع أية قوة دولية، ولاسيما بعد تربع الولايات المتحـدة الأمريكية على قمة الهرم الدولي وسيطرتها على العـراق وعمـوم المنطقـة العربيـة وتحكمها بمقدرات وموارد تلك المنطقة عموما، لذا نفذت سياسـة خارجيـة قائمـة على الموازنة بين مـصالحها في العـراق وعلاقاتهـا مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والتي تزايدت بصورة كبيرة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

ثانيا: مقتضيات التنافس الدولي في ظل البيئة الدولية الجديدة

يشير معظم خـبراء العلاقـات الدوليـة إلى إن هيكـل النظـام الـدولي أخـذ ينتقل منذ نهاية حقبة القطبية الثنائية في مطلـع التـسعينيات مـن (الـنمط شـبه الإمبراطوري) القائم على سيطرة (القوة العظمى الوحيـدة) أي الولايـات المتحـدة الأمريكية.إلى أنموذج (انتشار القوة) القريب بـصورة أو أخـرى مـن تـوازن القـوى المحكوم بين عدد من الدول والتجمعات المتكافئـة القـوة وهـي(الولايـات المتحـد

(1) حيدر علي حسين ، مصدر سبق ذكرهُ، ص 31-32 .

الأمريكية، الاتحاد الأوربي، الصين، اليابان، روسيا، الهند....وغيرها)[1]. فقد أفضى انتهاء الحرب الباردة إلى أيجاد نظام دولي ذي خصائص جديدة، وإلى عدة تغييرات طالت الكثير من أدوات الضبط والتوازن في العلاقات الدولية، وكذلك أدت إلى تراجع أو استمرار وأحيانا تغيير الآليات التي من خلالها كان يدار الصراع الدولي ومنها تراجع دور الردع النووي، وكذلك تفكك وتراجع دور الأحلاف العسكرية، وانخفاض الإنفاق العسكري لغياب التهديدات، وتوقف سباق التسلح، وكذلك اختفاء الصراع الأيديولوجي الذي ساد مرحلة الحرب الباردة، وعليه فأن انخفاض خاصية الصراع الدولي في المستويات كافة جعلت العالم يسير نحو تعاون أكبر من ذي قبل مقابل احتدام المنافسة بين القوى الدولية الكبرى لاسيما في المجال الاقتصادي [2].

وعليه فإن أهم المجالات التي تركز فيها التنافس الدولي في ظل البيئة الدولية الجديدة هي مجالات (التقدم الاقتصادي – التطور العلمي والتكنولوجي– البحث عن الطاقة - البحث عن الاستثمارات الخارجية – التنافس في مجال التبادل التجاري)، والتي قد تعد مجالات للتعاون في الوقت ذاته.[3]

---

(1)محمد عبد الشفيع عيسى ، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي محاولة موجزة في تصنيف العالم، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد32، 2011، ص 149-150.

(2)خالد حمزة جريمط، تحول آليات الصراع في العلاقات الدولية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، 2006، ص 57.

(3) صلاح حسن محمد ، محاضرة بعنوان (قضايا ومشكلات النظام الدولي الجديد) ألقيت على طلبة الماجستير في كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل في مادة (الدبلوماسية والعلاقات الدولية)، 2012 .

وتعد هذه المجالات من أهم المحددات الخارجية في النظام الدولي الجديد الذي يتوجب على القوى الدولية الكبرى وكذلك الدول الأخرى أن تضعها أمام ناظريها في توجهاتها الخارجية من اجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وفي الوقت ذاته تحقيق التقدم والنمو. فأغلب القوى الدولية مثل (بريطانيا، فرنسا، اليابان، روسيا، والصين، والهند...وغيرها) تسعى من أجل المحافظة والتنمية المستمرة لعجلة نموها الاقتصادي وتطويره، وإن ارتباط ذلك يكون عن طريق الاستمرار في تأمين مصادر الطاقة الرئيسة لاسيما النفط.لذلك اتجهت معظم القوى الدولية نحو تنويع مصادر الحصول على مصدر الطاقة الرئيس أي النفط كي تضمن استمرار تدفقه في حالة حدوث أي طارئ أو أزمة دولية تحد من توريده إليها من مصادرها الخاصة، ولما كانت منطقة الشرق الأوسط بما فيها العراق تعد من أهم مناطق العالم لموقعها الجيوستراتيجي ولأهميتها الاقتصادية للسوق العالمية، وخصوصا بعد اكتشاف النفط الذي تختزن المنطقة معظم الاحتياطي العالمي منه. لذا فقد كانت هذه المنطقة وما تزال مسرحا للصراع بين الإمبراطوريات الكبرى عبر التاريخ لدرجة أنه ساد الاعتقاد بأن من يريد أن يسيطر على العالم يجب أن يسيطر أولا على هذه المنطقة، وقد زادت من أهميتها وجود كتلة بشرية متجانسة وكبيرة أدت أدوارا حضارية في مراحل تاريخية مختلفة واستطاعت في زمن ما أن تهيمن على العلاقات الدولية لمدة طويلة قبل أن ينجح الغرب في الحلول محلها.فلموقعها المسيطر على الممرات البحرية، وكذلك أهميتها الاقتصادية في مجال الاستثمارات، والتبادلات التجارية بوصفها سوقا لتصريف المنتجات كل ذلك جعلها محط تنافس القوى الدولية.[1]

يمثل الحصول على النفط السمة الأساسية في التنافس بين القوى الدولية، وما يعزز ذلك هو توقع وكالة الطاقة الدولية بارتفاع الطلب على النفط من

(1)حسن لطيف كاظم الزبيدي، الشرق الأوسط الكبير ودورهُ في صياغة قرار الحرب الأمريكية على العراق:إختبار فرضيات، بحث مقدم إلى ندوة (الحرب الأمريكية على العراق :الأهداف والنتائج) المقامة في مركز العراق للأبحاث/بغداد في 26-آذار- 2005 ، ص1.

الشرق الأوسط من مستواه الحالي لـكي يـصل بحلـول عـام 2014 إلى (8، 0) مليـون برميل يوميا بعدما كان في العام 2012 يصل إلى (7، 6) مليون برميل يوميا [1]، كـما إن العراق واحد مـن بـين سـت دول فقـط مـن أعـضاء أوبـك وهـم (الـسعودية، الكويت، الإمارات، العراق، وإيران، وفنزويلا)بمقدورهم الوفاء بنـصف احتياجـات العالم حسب توقع وكالة الطاقة الدولية حتى عام 2020 [2]، والتـي توقعـت أيـضا مع بقية المراكز الإستراتيجية الأخرى إن احتياطي النفط العراقي المكتـشف حتـى الآن هو(35%) فقط وأن العـراق يملـك احتيـاطي يـصل إلى (380) مليـار برميـل، ولهذا سيكون في عام 2035 المـسيطر الأكـبر عـلى الـسوق العـالمي للـنفط بـسبب قدرتهُ على سد ما يقرب من (50%) من حاجات السوق العالمية، وربمـا أكـثر مـن هذه النسبة، ولكن ضمن سياسة نفطية وتصديرية معقولة ومتوازنـة وتـصاعدية. لأن العراق لم يستنزف هذه الثروة إلا بمقـدار (8%) مـن احتياطـه الغزيـر، بيـنما بلغت معظم الدول المـصدرة للـنفط مرحلـة الـذروة في الإنتـاج، وأخـذ مخزونهـا الاحتياطي بالهبوط، نحو النقصان والاستنزاف ومن ثم الخروج مـن دائـرة الـدول المصدرة لهذه المادة بعد عقود من الزمن المنظور.[3]

---

(1)وكالة الطاقة الدولية تتوقع تـسارع الطلـب عـلى الـنفط في 2014، خـبر متـاح عـلى موقـع جريـدة العـرب الدوليـة (الـشرق الأوسـط)، العـدد (12645) في 12-تمـوز-2013 ، في شـبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

http://www.aawsat.com/default.asp

(2) حسن لطيف كاظم الزبيدي، مصدر سبق ذكرهُ، ص12.

(3) طارق شفيق، السياسة النفطية في العراق : لماذا ،متى ،كيف؟ورقة بحثية مقدمة إلى وقائع طاولة الحوار حول "الثروة النفطية في العراق: التحديات والآفاق" التي أقيمـت في مقـر رابطـة الأكاديميين العراقيين في لندن، في 1 /كانون الأول/2012، ص4.

بناء على هذه المعطيات فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط بما فيها العراق تنافس العديد من القوى الدولية عليها، وان من احد الأسباب الأمريكية غير المعلنة لاحتلال العراق عام 2003 هو تأمين مصادر الطاقة (النفط) فقد زاد الاهتمام الأمريكي بموضوع النفط بعد هجمات 11/ أيلول/2001 لاسيما وأن السعودية أصبحت مصدرا غير موثوق به للنفط إذ إن منفذي الهجمات غالبيتهم يحملون الجنسية السعودية، وقبل غزو العراق حاولت الشركات النفطية الأمريكية رفع العقوبات عن إيران وليبيا لكي تستثمر هناك، ثم توجهت هذه الشركات إلى العراق لذلك خفت الأصوات التي تنادي بعلاقات مع ليبيا وإيران.كما إن البعض يعد النفط الهدف الرئيس للحرب على العراق، ولم يكن من قبيل الصدفة أن يتعرض كل شيء في العراق، في آذار 2003، للنهب عدا وزارة النفط فأول شيء فكرت به قوات الاحتلال في العراق هو تأمين حقول النفط. كما إن الحصول على الاستثمارات والأسواق هي من الدوافع الاقتصادية الأخرى للتنافس على العراق والمنطقة، الأمر الذي فسح المجال للقوى الدولية الأخرى أن توسع علاقاتها مع العراق من أجل الحصول على النفط وكذلك من أجل الاستثمار والتواصل العلمي والتكنولوجي والتجاري ولاسيما بعد الاحتلال بصورة كبيرة.[1]

وفي ضوء هذا التنافس الذي يشكل أحد خصائص علاقات التفاعل الدولي في ظل البيئة الدولية الحالية فأن الصين تدخل في تنافس على العراق مع عدد من القوى الدولية الكبرى. فهي تدخل في تنافس مع روسيا التي عملت على تنشيط علاقاتها مع العراق بشكل أكبر من ذي قبل بعد عام 2003 إذ

---

(1) شاهر إسماعيل شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11أيلول 2001م ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة – دمشق ، 2009 ، ص 61 .

شهدت المدة من (2003-2011) زيارات متبادلة بين مسؤولي البلدين، وعلى المستوى التجاري- الاقتصادي فأن العلاقات بين البلدين تجري بوتيرة متصاعدة.كما إن العديد من الشركات الروسية ذهبت تستثمر في العراق في مجالات مختلفة شملت الكهرباء والنفط والبنى التحتية وغيرها، إذ وصل عدد الشركات الروسية العاملة في العراق إلى أكثر من(10) شركات.[1]

كما إن الصين تتنافس مع اليابان التي وسعت توجهاتها وعلاقاتها مع العراق بعد عام 2003، واستثمرت في مجالات(النفط، والكهرباء، والصحة، والتعليم، والاتصالات، وقطاع الري، وخدمات الصيانة لمصافي النفط)في عدد من محافظات العراق، وقد وصل عدد الشركات اليابانية العاملة في العراق حوالي(12)شركة، أيضا حصلت على(5) مقاعد للعمل في مجال النفط والغاز، وقد بلغ مقدار القروض اليابانية أكثر من(59)مليار ين ياباني لتنفيذ وتأهيل العديد من المشاريع داخل العراق، وفي 31/أيار/ 2012 وقعت اليابان اتفاقية تنفيذ مشاريع عمرانية متنوعة في العراق.[2]

كذلك تتنافس الصين مع الهند التي أخذت تطور وتوسع علاقاتها مع العراق بشكل كبير إذ تزايد التبادل التجاري والاقتصادي بين الجانبين لاسيما بعد دخول الهند إلى السوق العراقية النفطية منها وغير النفطية. كما تعهدت

---

(1) نبذة عن العلاقات العراقية الروسية، مقال متاح على موقع سفارة جمهورية العراق في روسيا ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:

http://www.mofamission.gov.iq/rus

(2)عدنان خلف حميد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الأسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية :دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2013، ص 288-287 ، كذلك أنظر :- مسار العلاقات الاقتصادية العراقية –اليابانية ، مقال متاح على موقع دليل العراق التجاري في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

http://www.iraqdirectory.com/ar/news-category

(23) شركة هندية باستعدادها الدخول إلى العراق لتنفيذ مشاريع استثمارية وإستراتيجية تتعلق بالبنية التحتية والخدمات في جميع محافظاتهِ[1]، فقد أكدت الهند إنها مهتمة بضرورة توسيع وتنمية العلاقات مع العراق سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا وعلميا .[2]

أيضا تدخل الصين في تنافس مع بريطانيا في العراق، فقد قامت وزارة التنمية الدولية البريطانية بتمويل العديد من البرامج العلمية والثقافية فضلا عن توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية وإعادة الأعمار، وفي تاريخ 30/نيسان/2009 عقد مؤتمر للاستثمار بين الجانبين.كما إن التبادل التجاري بين العراق وبريطانيا بلغت قيمته خلال العام 2011 حوالي(137، 753، 832) جنيه إسترليني.وتم أيضا عقد العديد من المؤتمرات مع عدد كبير من الشركات البريطانية العاملة في مجال الطاقة والنفط للاستثمار في العراق.[3]

وتدخل الصين كذلك في تنافس مع فرنسا التي استعادت التوازن في علاقاتها مع العراق منذ عام 2004 إذ بلغت المبادلات الإجمالية بين فرنسا والعراق (1، 75) مليار يورو في عام 2012 ، وهو أفضل مستوى لها منذ عام 1985، ويحتل العراق المرتبة الثامنة في سوق الصادرات الفرنسية إلى منطقة

---

(1) عدنان خلف حميد البدراني، مصدر سبق ذكرهُ ، ص 223-225.

(2) طالباني يؤكد على أهمية توسيع العلاقات مع الهند في شتى المجالات، خبر متاح على موقع وكالة الإنباء الإخبارية لقناة دجلة الفضائية العراقية في 19/تشرين الثاني/2011 في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع : http://www.ikhnews.com/index.

(3) جمهورية العراق وزارة الخارجية العراقية ، السفارة العراقية في بريطانيا، " العلاقات العراقية – البريطانية "، مقال متاح على موقع سفارة العراق في بريطانيا ، لندن في شبكة المعلومات الدولية الانترنت ،على الموقع :

www.mofamission.gov.iq/grb/ab/pagedisplay

الشرق الأوسط. كما شاركت فرنسا من خلال شركاتها في قطاعات عديدة في العراق شملت (النفط، والكهرباء، والنقـل، والبيئـة، والـصحة). أمـا مـن حيـث الـواردات الفرنسية من العراق فأغلبها من المنتجات النفطية.[1]

بناء على ما تم رصده من توجه لأهم القوى الدولية في سياساتها الخارجية تجاه العراق لاسيما في المجـال الاقتـصادي، والـذي يُعـد مـن أبـرز سـمات النظـام الدولي الجديد الذي تغلب عليه خاصية التنافس الاقتصادي بـين القـوى الدوليـة، وبالأخص تجاه المناطق الإستراتيجية والحيوية مثل المنطقة العربية ومنهـا العـراق الذي تهيأت فيـه البيئـة المناسـبة للتنـافس الاقتـصادي بـين القـوى الدوليـة بعـد الاحتلال الأمريكي لـه عـام 2003 مـن خـلال دخـول هـذه القـوى إليـه مـن بـاب المساعدات وإعادة البناء والأعمار.لذا فقد شكلت توجهـات هـذه القـوى محـددا خارجيا لسياسة الصين الخارجية تجاه العراق لاسيما وان الصين تتـشارك وتتنـافس مع هذه القوى في توجهاتهـا الاقتـصادية تجاهـه لاسـيما في مجـال الحـصول عـلى الطاقة (النفط) فقد وسّعت من هـذا التوجـه بـصورة كبـيرة قبـل وبعـد احـتلال العراق، والذي سيتم بحثهُ بشكل أكثر تفصيلا في الفصل الثالث.

ثالثا: مقتضيات القوة الدولية الكبرى

مع تواصل صعود الصين وتقدمها في المجالات كافة فقد تحولت مـن قـوة إقليمية إلى قوة كبرى على المسرح الدولي معتمدة في ذلك على قوتهـا الاقتـصادية بصورة رئيسة، ورغم الأزمة الماليـة العالميـة التـي ضربـت الاقتـصاد العـالمي فقـد استطاعت أن تحقق نجاحات اقتصادية كبرى خـلال العقـود الثلاثـة الماضـية مـن خلال مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى (60) مـرة خـلال المـدة

---

(1) مقال متاح على موقع وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية ، شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، فرنسا والعراق ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique

(1978-2008)، وهذا يبدو واضحا من خلال المؤشرات الاقتصادية التي حققتها، والتي تمت الإشارة لها في الجدول (15)، ووفقا (لبول وولفويتز) المدير السابق للبنك الدولي، فإن الصين مسؤولة عن (67%) من الانجاز العالمي في خفض الفقر خلال ربع القرن الأخير[1]. كما إنها وعلى وفق دلالة التوصيف السياسي تمتلك أدوات القوة الصلبة بكافة مفاصلها فإلى جانب تفوقها الاقتصادي هذا، فهي تتمتع أيضا بتكاملها العسكري من (مكننة الحرب، والسلاح النووي، والفضاء، والمعلومات)، وكذلك أدوات القوة الناعمة فهي تمتلك شبكة علاقات دبلوماسية وتحالفات مختلفة تعزز قوتها الصلبة وحضور مميز في المحافل الدولية والعربية وكذلك الشرق أوسطية والإفريقية، فقد أصرت على تطبيق خططها ومسالكها وتسلقت سلم القوى الكبرى فأصبحت تصنف بذلك ضمن الدول الخمس الكبرى + 1، والتي تضم (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين واليابان)[2].

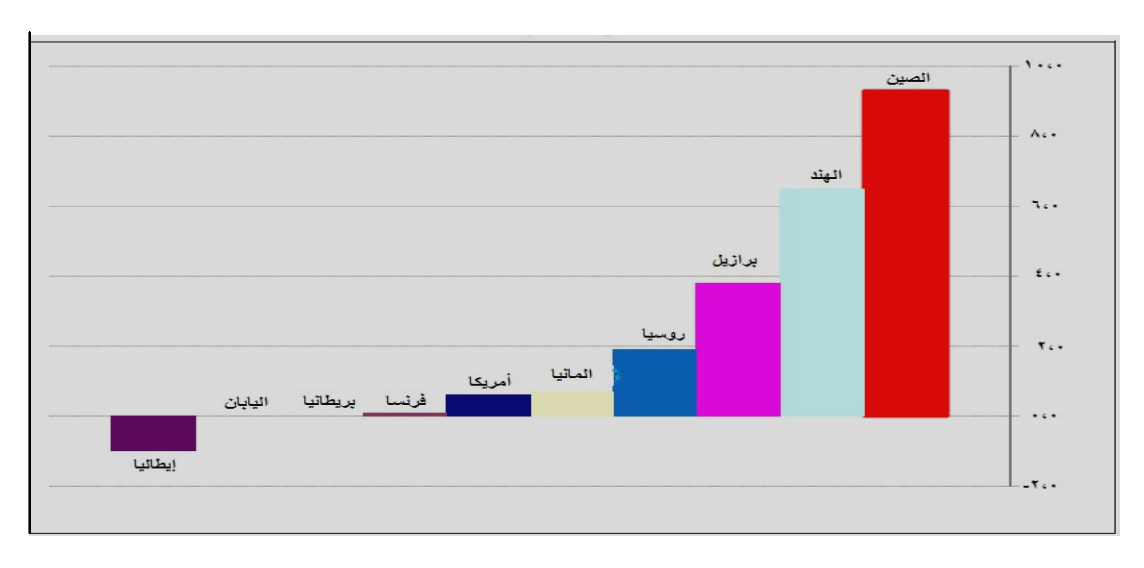
وصفوة القول فقد نجحت الصين في مواصلة صعودها الاقتصادي بمعدلات نمو، ربما انخفضت عما كانت عليه من قبل، ولكنها أعلى من أي دولة من الدول الصناعية، ويوضّح الشكل (4) تفوق الصين في نسبة متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين الاقتصادات العالمية الكبرى خلال المدة(2008-2012).

---

(1) جيهان الحديدي، عرض لكتاب(صفقة الصين الجديدة..التنمية الاقتصادية في ظل الأزمة المالية العالمية)، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد187، 2012 ، ص183.

(2) متغيرات في معادلة القوة-الصين مرشحة لسلم القوة العظمى، مقال متاح على موقع مركز صقر لدراسات الإستراتيجية ، 2010 ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع :- twww.saqrcenter.ne

الشكل (4) متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين الاقتصادات العالمية الكبرى 2008-2012 (بالمائة)



- المصدر :

Wayne M. Morrison، China's Economic Rise: History، Trends، Challenges، and Implications for the United States، Congressional Research Service ،September 5، 2013. p:5.

لقد أوصلت الصين رسالة للقوى الدولية الكبرى مفادها بأن استمرار واستقرار النظام الرأسمالي العالمي بات مرهونا بدعمها لهذا النظام، على الرغم من أن سبب الدعم الحقيقي هو تداخل مصالحها مع مصالح هذا النظام لذا تفضل دعمهُ لتجنب تداعيات انهيارهِ الكارثية على اقتصادها أولا، وتثبت أنها غير عازمة على إيجاد نظام اقتصادي عالمي بديل ثانيا [1]،وعلى الرغم من ذلك يرى المراقبون الأمريكيون حاليا أن الصعوبة الكبرى أمام النظام العالمي القائم

(1) وليد محمود عبد الناصر، المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد187، 2012 ، ص83.

تأتي من الـصين سياسـيا، واقتـصاديا، وعـسكريا[1]، وقـد يـبرر الجـدول (17) هـذه المخاوف الأمريكية لاسيما من الناحية الاقتصادية إذ يثبت بأن الصادرات الـصينية للسلع والخدمات للمدة من (2006-2010) تطورت بـشكل كبـير يفـوق الولايـات المتحدة الأمريكية إذ من المتوقع أن تـصل صـادراتها في العـام 2030 إلى(17، 376) مليار دولار أمريكي، وهي ستكون بذلك أكبر بمرتين من الصادرات الأمريكية.[2]

الجدول (17) تفوق قيمة الصادرات من السلع والخـدمات للـصين الـشعبية عـلى والولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة (2006-2010)

السنوات	الصادرات الصينية بـ(مليارات الدولارات)	الصادرات الأمريكية بـ(مليارات الدولارات)	نسبة الصادرات الصينية من الصادرات الأمريكية
2006	**1، 055**	**1، 464**	**72، 1**
2007	**1، 342**	**1، 619**	**82، 9**
2008	**1، 713**	**1، 791**	**95، 6**
2009	**2، 009**	**1، 959**	**102، 6**
2010	**2، 305**	**2، 117**	**108، 9**

- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- Craig K.Elwell and Others ،Is ChinaA Threat to the U.S. Economy، Congressional Research Service ،Report For Congress، U.S. ،January 23 ،2007، p:17.

(1) سامي ريحانا، العالم في مطلع القرن الحـادي والعـشرين، ج2 ، ط1، دار نـوبِليس ،بـيروت، 2009، ص46.

(2) Craig K.Elwell and Others، Is China A threat to the U.S. Economy، Congressional Research Service ، Report For Congress، U.S.، January 23، 2007، p:17.

أما على صعيد منظمة الأمم المتحدة، فأن الصين عضو دائم في مجلس الأمن التابع لهذه المنظمة وهي عازمة على أن تحقق المنظمة الدولية دورا أكثر فعالية في المجتمع الدولي، وذلك لإيمانها بضرورة دعم هذه المنظمة لتثبيت دعائم الأمن والسلام وتحقيق الاستقرار في العالم، حيث لا يوجد لها بديل على الساحة العالمية لتحقيق هذه الغاية، إذ أنه كلما تم تقوية مجلس الأمن زاد نفوذها، وذلك بسبب عضويتها الدائمة فيه من ناحية وتمتعها بحق النقض الفيتو من ناحية أخرى.لهذا فهي تصر على أن تتدخل منظمة الأمم المتحدة ومجلس أمنها بصورة مباشرة في سياسات حل الخلافات والنزاعات الدولية لتتمكن من زيادة نفوذها من خلال هذه المنظمة والتأكيد على دور مجلس الأمن في حل الأزمات قبل وقوعها ومعالجتها قبل تفاقمها من اجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.[1]

أما من الناحية العسكرية فالصين تملك ترسانة عسكرية كبيرة جدا تنافس بها القوى الدولية الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.فوفقا لإحصاءات الحكومة الصينية المعلنة بلغت ميزانية الإنفاق العسكري الصيني لعام 2010 نحو (100)مليار دولار لتكون بذلك ثاني اكبر ميزانية عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي 4/آذار/2011 أعلنت الصين أن ميزانية أنفاقها العسكري لعام 2011 بلغت (110) مليار دولار، وهي تفوق ميزانية 2010 بنسبة (12، 7)[2].كما أنها أول قوة نووية آسيوية إذ يقدر بأنها تمتلك

(1) عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مصدر سبق ذكرهُ ، ص 18-19

(2) مراد مالك، حول سيناريوهات القوة أو التهديد باستخدامها دلالات النهوض العسكري للصين ، عرض لكتاب (عملاق في المصيدة:صعود الصين العسكري -جوناثان هولزلاغ)، مجلة آفاق المستقبل ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد11، 2011 ، ص75.

ترسانة نووية تناهز(186) سلاحا نوويا صالحا للاستخدام، ويوجد في الاحتياط بعض الرؤوس الحربية الإضافية، وهذا ما يرفع المخزون إلى(240) رأسا حربيا[1].كذلك في ميدان التكنولوجيا العسكرية المتطورة قامت الصين في كانون الثاني من العام 2007 بتجربة سلاح مضاد للأقمار الاصطناعية، لتصبح بذلك البلد الثالث، بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الذي يمكنهُ إسقاط قمر اصطناعي من الفضاء.[2]

وكل هذا جعل الصين تمتلك مقتضيات القوى الدولية الكبرى وجعلها واحدة من هذه القوى وأوجد لها مصالح تمتد إلى المنطقة العربية بأسرها، ومنها العراق الذي يحظى بأهمية وموقع خاص في الإستراتيجية الصينية وتأتي هذه الأهمية ضمن اهتمام السياسة الخارجية الصينية بمنطقة الخليج العربي، فالتقسيم الذي تتبناه السياسة الصينية للدول يضع العراق في مكانة مميزة ومهمة في أولويات السياسة الصينية لاعتبارات عديدة منها الموقع الجغرافي وثروة العراق الهائلة ولاسيما (النفط) وموقعه الإستراتيجي في قارة آسيا وعلاقاته مع قوى دولية مؤثرة في توجهات السياسة الصينية كالهند واليابان وروسيا وفرنسا وبريطانيا، كذلك الدور العراقي المؤثر في السياسات الإقليمية في منطقة باتت محط أنظار القوى الدولية الكبرى وتنافسها للهيمنة عليها وهي منطقة الشرق الأوسط لذا حرصت الصين على توطيد علاقاتها مع العراق في شتى المجالات.[3]

يتضح مما تقدم إن السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق تعد سياسة مرنة ومتغيرة التوجهات بحسب مصالحها.إذ يؤثر ويتحكم بهذه السياسة مجموعة من

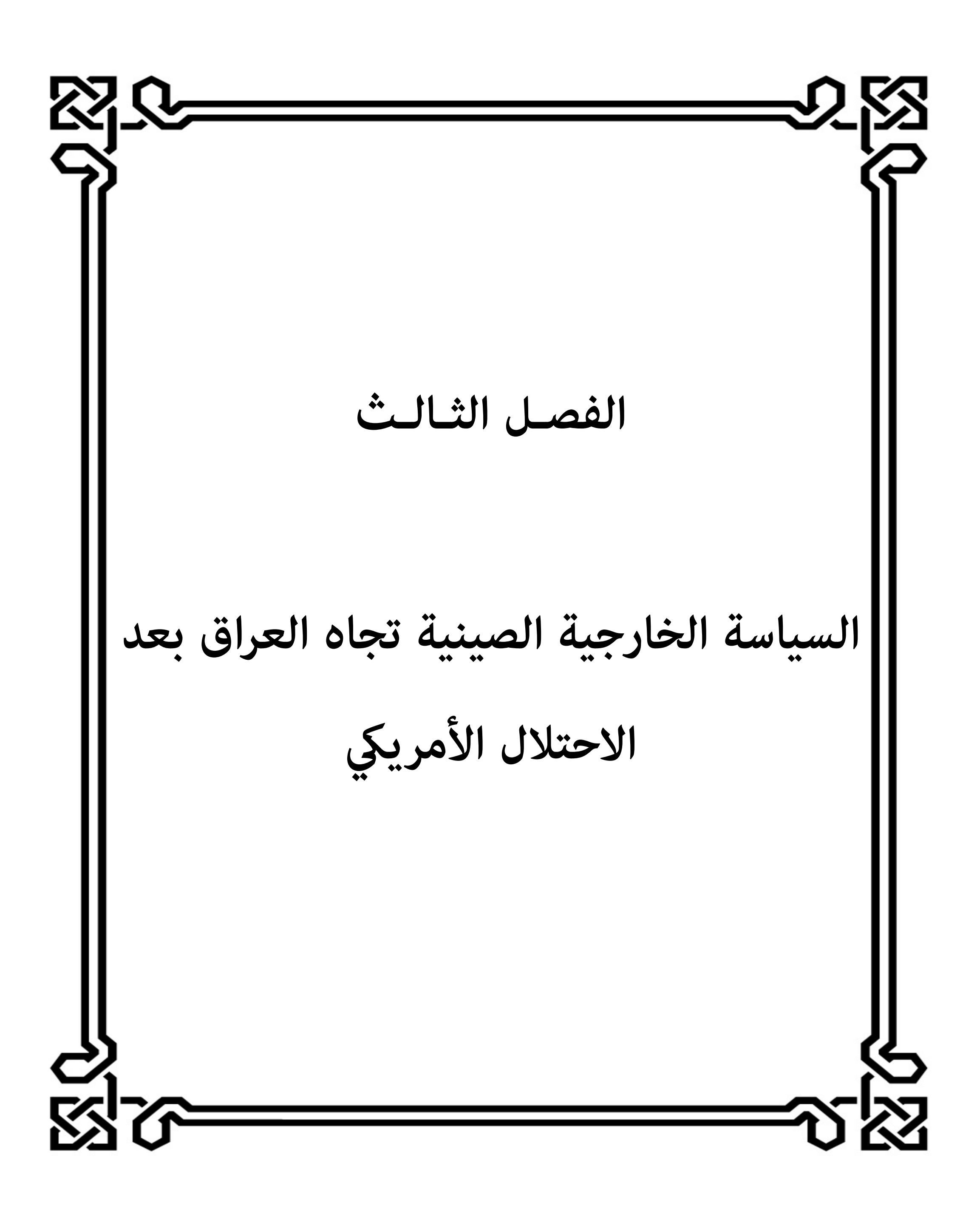
---

(1) يونس مؤيد يونس ، مصدر سبق ذكرهُ، ص 42 .

(2) سامي ريحانا، مصدر سبق ذكرهُ، ص 46-47.

(3) حيدر علي حسين ، مصدر سبق ذكرهُ، ص 28.

المحددات الداخلية والخارجية، وإن من أهم وأكثر المحددات الداخلية تأثيرا في سياستها الخارجية تجاه العراق هو محدد التنمية الاقتصادية المرتبط برغبتها في تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية. إذ بدأ هذا المحدد يؤثر في السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ تسعينيات القرن المنصرم وأصبح أكثر تأثيرا مع بداية القرن الحالي مع تنامي الحاجة إلى النفط الذي أصبح ركيزة أساسية من ركائز توجه الصين الخارجي تجاه العراق، هذا إلى جانب أهمية المحددات الداخلية الأخرى التي تؤثر على توجهاتها الخارجية، والتي تحاول الصين توظيفها بما يخدم المحدد الاقتصادي. كما تتأثر في سياستها الخارجية تجاه العراق بمجموعة من المحددات الخارجية لاسيما مع تنامي فكرة النظام الدولي الجديد وتربع وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه والتي عدت من أهم المحددات الخارجية المؤثرة في توجهات الصين الخارجية تجاه العراق بل والمنطقة العربية بأسرها.فضلا عن وجود قوى دولية كبرى أخذت تتنافس معها في توجهاتها الخارجية تجاه العراق. لذا حاولت الصين الموازنة في علاقاتها مع هذه القوى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية من اجل حماية وتطوير مصالحها في العراق بل وفي المنطقة العربية جميعها.



الفصـل الثـالـث

السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي

السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي

يرى البروفيسور(هو رو شي)، وغيره من العلماء في معهد دراسات الشؤون الدولية في الصين "إن دائرة مصالح الصين كدولة كبرى تشهد اتساعا، فأي حدث مهم يقع في أية بقعة من بقاع العالم سيترك أثاره على الصين اقتصاديا أو سياسيا، لم تترك حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية) تأثيرات كبيرة على الصين غير إن الوضع الحالي يختلف عما كان في السابق فالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط في تعزيز مستمر" [1]، وبما أن العراق جزء مهم من منطقة الشرق الأوسط لذا انبرت الصين في إرساء دور فعّال لها تجاههُ بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، وذلك من خلال سعيها بإرجاع قضية العراق للأمم المتحدة من أجل وضع حد لهذا الاحتلال، كما شاركت في دفع العملية السياسية في العراق وسعت في المشاركة بإعادة الأعمار فيه، ولذلك فقد كان من الضروري البحث في موقفها من التصعيد الأمريكي للحرب وأيضا سياستها تجاه العراق بعد الاحتلال.

لذا سيتم تقسيم الفصل الثالث إلى ثلاثة مباحث تحاول الوقوف على هذه التفاصيل لفهم طبيعة توجه السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، وسيتناول الأول السياسة الخارجية الصينية تجاه التصعيد الأمريكي للحرب.أما الثاني فسيرصد سياسة الصين الخارجية تجاه الاحتلال الأمريكي.أما الثالث فسيتناول السياسة الخارجية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي.

---

(1) نقلا عن: زهانج و ووّميان فيّ، الحرب الأمريكية – العراقية تؤثر على الصين (لدى الصين كافة التدابير لمواجهتها)، تقرير منشور في المركز العربي للمعلومات الصيني على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :- www.aradsino.com:Allright

المبحث الأول

السياسة الخارجية الصينية تجاه التصعيد الأمريكي للحرب

حرصت الصين على الدوام على ضرورة الابتعاد عن استخدام القوة العسكرية لتسوية وحل الخلافات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.[1] لذا سيحاول هذا المبحث التعرف على جهودها الدبلوماسية تجاه التصعيد الأمريكي للحرب وجهودها لحل الأزمة مع العراق، ومن ثم يتعرض لتقييم موقفها من هذا التصعيد، وكذلك أسباب قلقها من الحرب.

أولا: الجهود الدبلوماسية الصينية تجاه التصعيد الأمريكي للحرب.

انتقدت الحكومة الصينية الهجوم العسكري الجوي الأمريكي على القوات العراقية عندما قامت بتوجيه هجوم عسكري ضد العناصر الكردية المسلحة في شمال العراق [*] في أواخر آب من العام 1996. [1] كما أدانت الصين الهجوم

---

(1) محمد بن هويدن، السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البراغماتية، مصدر سبق ذكره، ص 122-123.

(*) ... من الجدير بالذكر أن قيام الجيش العراقي بضرب العناصر الكردية المسلحة في شمال العراق جاء نتيجة انقسام المنطقة الكردية إلى منطقتين يقود الأولى (الاتحاد الوطني الكردستاني) بزعامة (جلال طالباني). أما الثانية فيقودها (الحزب الديمقراطي الكردستاني) بزعامة (مسعود بارزاني) وبعد رغبة كل من الطرفين بالحصول على المناطق التي بيد الآخر مما حدى بكل منهما بالبحث عن حليف اتجه بارزاني إلى الحكومة العراقية، واتجه طالباني إلى إيران التي لم تتردد في تقديم المساعدة، ولما كانت الحكومة العراقية السابقة ترغب بالحصول على فرصة سانحة للقضاء على المعارضة في الشمال ولكي تخضع العراق كله تحت أمرتها حدثت المواجهة وحققت القوات العراقية الانتصار ... لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: جاريث ستانسفيلد، العراق : الشعب والتاريخ والسياسة، دراسات مترجمة (31)، ط1، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الأمارات العربية المتحدة، 2009 ، ص 160-162.

العسكري الجوي (الأمريكي-البريطاني) على العراق في يوم الخميس المصادف 17/ كانون الأول/1998، والذي كان يعرف بـ(عملية ثعلب الصحراء) لكونه قد تم من دون تفويض من مجلس الأمن، أيضا فقد عارضت استخدام القوة العسكرية ضد العراق بعد أن تأزم الوضع نتيجة رفض العراق التعاون مع لجان التفتيش الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمعروفة بـ(UNSCOM)، [2] وفي موقف آخر عارضت مشروعا تقدمت به كل من (بريطانيا واليابان) مدعوما من الولايات المتحدة الأمريكية يسمح للمنظمة الدولية باستخدام القوة العسكرية ضد العراق إذا أقدم على انتهاك مذكرة التفاهم التي تم التوصل إليها بين الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان)، والحكومة العراقية في 23/شباط/1998. فقد أنظمت الصين إلى كل من فرنسا وروسيا في معارضتها لمشروع هذا القرار مطالبة بضرورة ألاّ يشمل القرار خيار استخدام القوة العسكرية ضد العراق، إذ رأت أن هذا القرار يجب أن يعمل على تشجيع العراق ليتعاون مع الأمم المتحدة لأن ذلك سيقود إلى رفع العقوبات الاقتصادية عنه.[3] لكن شيئا من هذا لم يتم مما دفعها إلى التغيب عن اجتماع مجلس الأمن الخاص بالتصويت على قرار مجلس الأمن رقم (1284) بتاريخ 17/كانون الأول/1999، [4] والذي أنهى عمل (UNSCOM)، واستبدالها بلجنة التفتيش والفحص والمراقبة

---

(1) المصدر نفسه، ص 162.

(2) محمد بن هويدن، السياسة الخارجية الصينية من الإيديولوجية إلى البراغماتية، مصدر سبق ذكره, ص122.

(3) أزهار عبد الله حسن مصدر سبق ذكرهُ، ص 173-174.

(4) محمد بن هويدن، السياسة الخارجية الصينية من الإيديولوجية إلى البراغماتية، مصدر سبق ذكره، ص123. كذلك انظر... قرار مجلس الأمن رقم (1284) في (17-كانون الأول-1999).

(UNMOVIC)، إذ عدت الصين إن هذا القرار لا يرقى إلى ما كانت تأمل به من ضرورة رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق.[1]

إن الدعوة إلى ضرورة الابتعاد عن استخدام القوة العسكرية لحل الخلاف مع العراق من قبل الصين كانت حاضرة أيضا أثناء السعي الأمريكي لاستصدار قرار من مجلس الأمن يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق وفي 25/تشرين الأول/2002 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع قرار يطالب ضمنيا بتفويض مجلس الأمن لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق في حالة عدم تعاونهِ مع فرق التفتيش [*] الدولية.ومن أجل أن تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من استصدار هذا القرار عملت على إيجاد حشد دبلوماسي يؤيد موقفها لإصدار القرار المطلوب. لكن هذه الدبلوماسية فشلت بشكل تام حيث قوبل طلبها بالرفض القاطع من قبل الدول الصغيرة.

وعلى الرغم من أن الصين في البداية لم تفصح بقوة عن رفضها ومعارضتها لاستخدام القوة والحرب في العراق بعكس نظيراتها في مجلس الأمن (فرنسا وروسيا)، فقد أتضح موقفها من خلال تصريح أحد كبار المسؤولين في الخارجية الصينية(إن بكين لا ترغب بأن تكون في المقدمة ولا تريد أن تقف في

(1)United Nations Department of Public Information، Basic Facts، Department of Public Information ، United Nations Publication ،New york، 2004، P: 113 .

(*) ... من الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت منذ منتصف عام 2002 بحشد حلفائها لإخضاع العراق للقرارات الدولية منطلقة من تحالفها مع بريطانيا فبعد توقف (أربع) سنوات أو أكثر لم يسفر عملها عن أي نجاح سوى بعض الاستنتاجات التي لا تعد دليلا كافيا لدول العالم بوجود أسلحة دمار شامل لدى العراق... انظر: أحمد بن حمد اليحيى، زلزال في بلاد الرافدين (قصة غزو العراق). سجل توثيقي أعدهُ شاهد على الأحداث، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 66-67.

وجه الولايات المتحدة الأمريكية، وأضاف بأن على الرغم من ذلك فإنها لا يمكن إن تقبل بفكرة حل يتضمن القوة العسكرية ضد العراق).[1]

لكن سرعان ما جرى التعديل على هذا الموقف من قبل وزير خارجية الصين (تانغ ستيو آن) حينما بيّن أن الموقف الصيني قوي، وصرح أن الصين تعارض أي قرار يُفُوض استخدام القوة وأضاف بأن السبل العسكرية ليست الوسيلة المثلى لتسوية النزاعات الدولية، وبعد مناقشات طويلة بين أعضاء مجلس الأمن تم الإجماع على إصدار القرار رقم (1441) في 8/تشرين الثاني/2002، والذي حذر العراق من تعرضهِ إلى عواقب وخيمة إذا ما فشل بالوفاء في التزاماته المحددة، وقد صوتت الصين لصالح القرار وعدتّهُ خطوة في طريق الحل السلمي لموضوع العراق.[2]

ثانيا: الجهود الدبلوماسية الصينية لحل الأزمة العراقية.

لقد بذلت الصين أقصى الجهود لتجنب الحرب التي كانت تبدو أنها على وشك أن تندلع، وقد حظيت الصين باهتمام كبير من قبل الأطراف الدولية لآرائها ومقترحاتها بشأن السعي لحل سياسي للازمة العراقية في إطار الأمم

---

(1) نقلا عن: المصدر نفسه، ص67.

(2) عبد علي كاظم المعموري وبسمة ماجد المسعودي، الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق، ط 1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيان للنشر والتوزيع والأعلام، بيروت، لبنان، 2011، ص ص417-421. كذلك انظر: عباس عبد الله جابر الخزاعي، الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين (دراسة أبعاده السياسية والاقتصادية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد,2008، ص140.

المتحدة ودعمها التام لسلطة الأخيرة، وأيضا مطالبة العراق باحترام تصريحاته بشأن عدم حيازة أية أسلحة دمار شامل.[1]

لقد واصلت الصين التشاور والاتصال مع الأطراف المعنية كافة مثل الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأيضا مع (روسيا وفرنسا والمانيا)، وتبادل الرئيس الصيني (جيانغ تسه مين) مرارا وجهات النظر مع قادة هذه الدول بشأن الأزمة العراقية. [2]

كذلك فأن الصين قد حثّت العراق على تقديم توضيح وشرح أكثر إلى لجان التفتيش على الأسلحة من اجل حل هذه الأزمة، ولقد عدت المدة من (20/كانون الثاني إلى أوائل شهر آذار عام 2003) ذروة السعي الصيني لتحريك الأزمة العراقية وتجنب الحرب. ففي 20/كانون الثاني/2003 أضطر وزير خارجية الصين (تانغ جيا كسوان) إلى تعديل جدولهِ من اجل حضور اجتماع مفتوح عقده وزراء خارجية الدول الخمسة عشرة الأعضاء في مجلس الأمن بشأن قضية مكافحة الإرهاب حيث عبر فيه بوضوح عن موقف الصين بشأن الأزمة العراقية، [3] وفي يومي 5 و 14/شباط/ 2003 سافر (تانغ) إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك لحضور الاجتماعين الذي عقدهما مجلس الأمن بشأن الأزمة العراقية، وهذا ما يدل على الأهمية البالغة التي أولتها الحكومة الصينية لهذه

(1) جريدة الشعب الصينية، موقف الصين وجهودها الدبلوماسية لحل الأزمة العراقية، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

www.arabic.peopledaily.com، 7، 03، 2003

كذلك أنظر: محمد صادق الهاشمي، مصدر سبق ذكرهُ ، ص33.

(2) محمد بن هويدن، السياسة الصينية تجاه العراق، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، العدد167، 2007، ص91.

(3) جريدة الشعب الصينية، مصدر سبق ذكرهُ.

الأزمة، [1] ويمكن تلخيص البيـان الـذي ألقـاهُ (تـانغ) بأسـم الحكومـة الـصينية في مجلس الأمن حول هذه الأزمة بالنقاط الآتية [2]:

1. إن اغلب المجتمع الدولي يأمل أن يجد حلا سياسيا للأزمة العراقيـة في إطـار الأمم المتحدة وتأمل الكثير من أعمال التفتيش عن الأسلحة التي تقـوم بهـا لجنة المراقبة والتحقيق والتفتيش التابعة للأمـم المتحـدة والوكالـة الدوليـة للطاقة.
2. أن العراق ينبغي أن يقر تماما بأهمية وإلحاحية التفتيش عـن الأسـلحة وأن يقوم بتعاون أكبر وأكثر نشاطا مع الأمم المتحدة.
3. أن المجتمع الدولي لا يزال يواجه عملا مهما يتمثـل في مواصـلة تنفيـذ قـرار مجلس الأمن الدولي رقم (1441) بالتفتيش عن الأسلحة في العراق.
4. امتدحت الصين عن طريق وزير خارجيتها وحدة مجلـس الأمـن مـن خـلال حضور أغلب الأعضاء إلى هذه الجلسات من أجل حل القضية العراقية كما رحبت بقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتزويـد الأمـم المتحـدة بمعلومـات وأدلة حول أسلحة الـدمار الـشامل في العـراق، وهـو مـا يتفـق وروح قـرار (1441) /2002، ويمكن أن يساعد في زيادة الشفافية.
5. عـلى مجلـس الأمـن أن يـستمر بـشحذ جهـوده بـصدد عمليـات التفتـيش فالمسألة العراقية تستند إلى إحلال السلام والاستقرار في منطقة الخليج، والى مصداقية مجلـس الأمـن وسـلطته.كـما أن الـصين أعربـت عـن اسـتعدادها

(1) اجتماعات وجلسات مجلس الأمن ليومي (5 و 14 / شباط/2003) ، بشأن الأزمة العراقية، الجلسة (4701) الأربعاء الساعة 10:15 ، ص 24-25 ، والجلسة (4707) الجمعة الساعة 10:00 ، ص 19-20 ، نيويورك، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :
http://www.un.org/ar/sc/meeting/records/2003.shtml

(2) David M.Lampton and Richard Daniel Ewing، App، P.P: 37-39 .

بتزويد هيئتي التفتيش في العراق بالأفراد والمساعدات التقنية اللازمة من أجل تسوية سياسية للقضية العراقية، ومن الجدير بالذكر أن (تانغ) ذكر بأن أحد أسلاف الصين في حضارتها العريقة طرح منذ القدم فكرة السلام على أنها هي الخيار الأفضل.لذا يجب بذل كل الجهود في سبيله لنرقى إلى مستوى الثقة والأمل الذي يرجوه المجتمع الدولي من مجلس الأمن.

وفي 7/شباط/2003جرى اتصال هاتفي بين الرئيس الأمريكي(جورج بوش)، والرئيس الصيني (جيانغ تسه مين). جدد فيه الرئيس الصيني موقف الصين الساعي إلى حل الأزمة حيث أكد (جيانغ) بأن لجان التفتيش عن الأسلحة في العراق أحرزت بعض التقدم إجمالا، واستمرارا لهذا النهج أوضحت للجانب الأمريكي، في أثناء زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية (كولين پاول) لها في يومي 23و24/شباط/2003، بأن الأولوية في المرحلة الراهنة هي مواصلة التفتيش عن الأسلحة إذ شددت الصين على ضرورة إعطاء وقت أكبر لفرق التفتيش في العراق لاكتشاف الحقيقة ودونما العمل على استصدار قرار جديد بشأن العراق من الأمم المتحدة [1]، ولكن على الرغم من ذلك تقدمت كل من (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسبانيا) بمشروع قرار جديد في 25/شباط/2003 يدين العراق لعدم تعاونهِ وأنه فشل في اغتنام الفرصة الأخيرة المتاحة من القرار (1441)، [2] وأن السبب من وراء تقديم مشروع قرار جديد يعود إلى الانقسام الذي حدث بين الدول الأعضاء داخل مجلس الأمن حول فهم وتفسير القرار رقم (1441) فقد رأت (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) بان القرار يعد تخويلا باستخدام القوة ضد العراق في حال عدم تعاونه. في حين فسرتهُ كل (الصين وروسيا المانيا) بأنه

---

(1).OB.CIT، P.P: 36-38.

(2) عبد علي كاظم المعموري وبسمة ماجد المسعودي، مصدر سبق ذكره، ص232.

لا يمثل تفويضا تلقائيا باستخدام القوة إنما يبين حق تحديد ما إذا كان العراق متعاونا أو غير متعاون مع لجان الأمم المتحدة، ولعل هذا ما يفسر قيام الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزير خارجيتها (كولين پاول) في 5/شباط/2003 بالإعلان بأن عملية التفتيش الدولي عن أسلحة الدمار الشامل في العراق أصبح أمرا غير مجدي وأنه لابد من اتخاذ قرار جديد.[1]

لقد دعت الصين حيال هذا الموقف الأمريكي المتصلب، العراق وأكدت عليه أن ينفذ قرارات مجلس الأمن بطريقة عملية ودقيقة وشاملة وبلا شروط من أجل إزالة الأسلحة، وبذات الوقت حثّت الصين المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي للأزمة ومواصلة العمل من أجل حل سياسي[2].

بناء على ذلك دعمت الصين المذكرة التي قدمتها كل من (فرنسا وروسيا وألمانيا) لمنح المفتشين الدوليين العاملين في العراق مزيدا من الوقت فقد ذكر وزير الخارجية الصيني (تانغ جيا كسوان) أثناء اجتماع مجلس الأمن للتباحث حول موضوع العراق: "وفقا للمعطيات الحالية لا يوجد هناك سبب لغلق باب السلام فنحن لسنا مع إيجاد قرار جديد لا سيما قرار يجيز استخدام القوة العسكرية، نحن نعتقد انه طالما أننا نلتزم بطريقة التسوية السياسية فأن هدف تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية من الممكن تحقيقه".[3] وأيضا في يومي 26-28/شباط/2003 أجتمع كل من وزير خارجية روسيا الاتحادية (ايجور إيفانوف) مع الرئيس الصيني ونائبه(هو جين تاو) آنذاك أثناء زيارته للصين وركز الجانبان على الحل السياسي والدبلوماسي للأزمة في إطار الأمم المتحدة،

---

(1) المصدر نفسه، ص 429-432.

(2) احمد بن حمد اليحيى، مصدر سبق ذكره، ص67.

(3) نقلا عن: وانغ جينغ ليه، المشكلة العراقية في أطار العلاقات الدولية، مجلة الصين اليوم، العدد(2) شباط/2003، متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :
http://www.chinatoday.com.cn

وأصدر الجانبان بيانا صحفيا وضّحا فيه الموقف المشترك لكيلهما ومقترحاتهما بشأن هذه المسألة إذ جاء في البيان:[1]

1- أن الجانبين (الصيني –الروسي) يؤكدان عزمهما في بذل قصارى جهودهما لدعم حل سياسي حيال شؤون العراق.
2- كما قال البيان إن المجتمع الدولي قد وجه على نطاق واسع دعوة إلى اتخاذ كل الوسائل لتجنب الحرب ضد العراق مضيفا أنهُ يجب احترام هذه الرغبة.
3- كما أكد كل من الرئيس الصيني ووزير خارجية روسيا.على إن العراق يجب أن يتعاون مع مفتشي الأمم المتحدة عن الأسلحة بايجابية وجدية وأن القضية يجب أن تحل سياسيا في إطار الأمم المتحدة.

كما استمرت الصين بالالتزام بسياستها الخارجية تجاه العراق حتى بعد تولي الرئيس الصيني (هو جين تاو)[*] الحكم فقد سار الرئيس الجديد على نفس

---

(1) أنظر:زيارة وزير الخارجية الروسي إلى جمهورية الصين الشعبية خلال (26-28-شباط-2003)، صحيفة الشعب الصينية اليومية ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع :

http://arabic.peopledaily.com.cn2003/2/26.html

كذلك أنظر:البيان الصحفي المشترك الصيني-الروسي :الحرب ضد العراق " يمكن ويجب تجنبها "، صحيفة الشعب الصينية اليومية ، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع :-http://arabic.peopledaily.com.cn2003/2/27.html

(*) ... ففي اتصال هاتفي جرى في 18/آذار/2003 هنأ فيه الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) الرئيس الصيني الجديد (هو جين تاو) على أنتخابهِ رئيسا للصين في الجلسة الأولى لمؤتمر الشعب الصيني العاشر...وكان من بين القضايا التي تمت مناقشتها في هذا الاتصال هي قضية العراق ..إذ أكد (تاو) أن الصين تدعو دائما إلى حل سياسي للازمة العراقية في أطار الأمم المتحدة كما قال أن عمليات التفتيش عن الأسلحة سائرة في الاتجاه الصحيح من أجل إيجاد حل لقضية أسلحة العراق للدمار الشامل مشيرا إلى أن الصين بذلت جهودا كبيرة في هذا الصدد . كما أن الصين في سبيل ذلك فقدت أحد خبرائها الصينيين الذي كان أحد أعضاء لجنة التفتيش ، والذي توفي أثناء تنفيذ التفتيش.. وختم (تاو) قائلا أن باب السلام لا يجب أن يغلق.أنظر:-

-" Chinese ،Russian Presidents Talk Over Phone ،" In People's Daily on Line ، 18 March 2003 ،Website:http://english.peopledaily.com.cn

الخط تجاه قضية العراق وعبر عن قلقهِ بسحب المفتشين الدوليين من العراق، [1] وإن ما يثبت حقيقة سياسة (هو جين تاو) هو ما صرح به نائبه في 24/نيسان/2002 لوكالة الصحافة الفرنسية من تصريح مأخوذ من " هو جين تاو يقول أن الصين ترفض أستئساد الدول القوية على الضعيفة "، إذ عبر نائب الرئيس الصيني في تصريحهِ عن أن " الصين... لطالما تعهدت عدم السعي إلى السيطرة، وعدم الانضمام إلى أي تكتل عسكري، وعدم السعي وراء إقامة مجالات نفوذ خاصة بها " [2]

ثالثا: تقييم سياسة الصين الخارجية تجاه التصعيد الأمريكي للحرب على العراق.

من خلال استقراء الموقف الصيني المعارض لفكرة شن الحرب على العراق يتضح أن هذا الموقف غلبت عليه صفة الاعتمادية على مواقف الدول الكبرى الأخرى نوعا ما مثل (فرنسا و روسيا) إذ ربطت الصين موقف بلادها بأنه مماثل لمواقف تلك الدول [3]، وعلى الرغم من ذلك فإن الصين رأت أن حل الأزمة العراقية ترتكز على الجوانب الآتية:

1 لقد ركز الخطاب السياسي الصيني على مسألة ضرورة احترام سيادة الدول على أراضيها وشعبها وضرورة عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، وقد اتضح ذلك في تركيز الخطاب السياسي الصيني الرسمي تجاه القضية العراقية على مسألة احترام سيادة العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى. لذلك عدت الصين الهجمات العسكرية الجوية من قبل الولايات

---

(1) BO.CIT

(2) نقلا عن: بايتس غيل ، النجم الصاعد الصين:دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة :دلال أبو حيدر، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، 2009 ، ص 172 .

(3)عبد الخالق شامل محمد، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية أنموذج العراق 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2005، ص90.

المتحدة الأمريكية وبريطانيا للأراضي العراقية والتهديد باستخدام القوة العسكرية ضدها انتهاكا لسيادة العراق، [1] وهنا يمكن تفسير الاهتمام الصيني بالدعوة إلى ضرورة التزام الدول القوية باحترام سيادة الدول الأخرى للحقيقة القائمة على أساس أن الصين لا تريد مثل هذا التصرف أن يكون عرفا دوليا تذهب فيه الدول القوية كالولايات المتحدة الأمريكية أو غيره من الدول في ممارستهِ ضد أي دولة ذات سيادة لمجرد الاختلاف معها لذلك دعت الصين إلى احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

2. أطلقت الصين دعوات بعدم استخدام الحل العسكري لحل الخلافات الدولية وضرورة اعتماد النهج السلمي، وقد تمثل ذلك في رفضها اعتماد الخيار العسكري أو التهديد به لحل القضية العراقية والتزامها بضرورة الحل السلمي.

3. ركزت الصين على ضرورة إفساح المجال للأمم المتحدة لتمارس دورها الأساسي في مواجهة المشاكل والقضايا الدولية من خلال موقفها من القضية العراقية مؤكدة على أهمية دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والاستقرار الدوليين من خلال مجلس الأمن الدولي بإصرارها على استمرار المفتشين لإتمام مهمتهم في العراق ليبقى دور الأمم المتحدة قويا ومن ثمَ سيكون للصين دور فاعل من خلالها بِعّدها عضوا دائما في مجلس الأمن. [2]

4. سعت الصين إلى التركيز على سياستها تجاه الملف العراقي فقد دعت إلى ضرورة رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق.

---

(1) الشيماء عبد السلام ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 115، كذلك انظر: محمد بن هويدن، السياسة الصينية تجاه العراق، مصدر سبق ذكره، ص 90-91.

(2) محمد بن هويدن، السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البراغماتية، مصدر سبق ذكره، ص126. كذلك انظر: زهانج ميان و ووّجون فيّ، مصدر سبق ذكره.

رابعا/ أسباب القلق الصيني من الحرب الأمريكية على العراق:

من خلال تقييم الدور الصيني من التصعيد الأمريكي للحرب يتضح أن السياسة الخارجية الصينية كانت ترجع دائما للحل السلمي وتجنب الحرب رابطة مواقفها بدول كبرى أخرى (كفرنسا وألمانيا وروسيا)، وإن مرد هذا القلق يعود إلى جملة أسباب أهمها:

1. يرى الخبراء الصينيون أنه في حال نشوب حرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق فلا بد وأن تلقي بظلالها وتأثيرها على الصين فمن خلال اللقاءات الصحفية التي تمت مع الدوائر الصينية المعنية أصبح واضحا أن وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي الصينية تقوم باستعدادات جدية وتتخذ التدابير اللازمة لمواجهة ما بعد الحرب [1] وقد قدم مسؤول الشؤون العراقية في دائرة غرب آسيا وشمال إفريقيا التابعة لوزارة الخارجية الصينية-شرحا مفصلا حول اهتمام المواطنين الصينيين بما تأتي به الحرب الأمريكية-العراقية من تأثيرات على الصين. فعلى حد قول السيد (تجين وي كسيونج) المستشار في دائرة الشؤون الدولية لوزارة الخارجية الصينية- بأن الصين قامت بدراسة الأحداث وتصاعدها خطوة- خطوة وما ينتج عنها والذي يمكن أن يؤثر على الصين لذلك ظلت تعمل على تجنب الحرب. [2]

2. بما أن الصين قوة متنامية ومن مصلحتها بقاء الأسواق الخارجية مفتوحة لمنتوجاتها واستثماراتها فقد وسّعت تجارتها مع العراق في الآونة الأخيرة

---

(1) تونغ في، سياسة الصين في الشرق الأوسط بعد حرب العراق، بعثة جامعة الدول العربية لدى جمهورية الصين الشعبية، مقال منشور في مجلة "غرب آسيا وأفريقيا"-العدد (5) لعام 2003. متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع : www.mailto:inFo@leaguc-china.org

كذلك انظر: زهانج ميان و ووّجون فيّ ، مصدر سبق ذكرهُ.

(2) المصدر نفسه.

قبيل الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 بشكل ملحوظ [1]، كما أنها قلقة بشأن هذه الحرب التي قد تؤثر على استثماراتها لا سيما وأن للصين العديد من المشاريع البنيوية المختلفة في العراق إذ وقعت العديد من العقود الاستثمارية معه، وإن هذه الحرب سوف تجعل الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على أغلب المشاريع الاستثمارية فيه.[2]

3. كون العراق دولة ذات مخزون نفطي كبير، ووقوعه ضمن الدول التي ترغب الصين تنويع مصادر وارداتها النفطية منها لذلك فأن هذه الحرب ستؤثر على سياستها النفطية مع العراق[3]. كما أنها تخشى من أن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق سيجعلها تتحكم بالنفط العالمي لا سيما وقد أصحبت حاجتها مرتفعة للنفط نتيجة نموها الاقتصادي والصناعي[4].

4. كما تخوفت الصين من أن العمل العسكري ضد بلد مسلم كالعراق قد يؤثر على حالة الأمن والاستقرار في الصين ذاتها، ولا سيما في غرب البلاد وتحديدا في (إقليم سيكانچ) حيث أن الغالبية السكانية المسلمة هناك أعلنت تضامنها مع الشعب العراقي ورفضها العدوان العسكري الأمريكي لا سيما وان أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في العراق هو الانطلاق في عملية التغيير

---

(1) عبد الخالق شامل محمد، مصدر سبق ذكره، ص90.

(2) محمد بن هويدن، السياسة الصينية تجاه العراق، مصدر سبق ذكره، ص91 كذلك انظر: عباس جابر عبد الله الخزاعي، مصدر سبق ذكره، ص141.

(3) محمد بن هويدن، السياسة الخارجية الصينية من الإيديولوجية إلى البراغماتية، مصدر سبق ذكره، ص126، كذلك انظر: صلاح التكمه جي، الإستراتيجية الأمريكية في العراق خلال نصف قرن، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

- www.kitabat@kitbat.com

(4) عبد الخالق شامل محمد، مصدر سبق ذكره، ص90.

الثقافي لترسيخ مفهوم العولمة الغربية لا بل الأمريكية في الشرق الأوسط عموما وفي العراق على وجه التحديد، [1] وهذا الأمر جعل رئيس الجمعية الإسلامية الصينية التابعة لدائرة الأشراف والرقابة في الصين يدعو المسلمين هناك إلى توخي الهدوء والعمل على حماية مصالح بلادهم الوطنية والابتعاد عن السبل والطرق غير السلمية في التعبير عن رفضهم للعدوان الأمريكي على العراق، وضرورة العمل على حماية أمن واستقرار بلادهم.[2]

5. كذلك فأن احد أسباب ربط الصين موقفها من الحرب بفرنسا وروسيا هو بسبب قلقها من أن الاحتلال الأمريكي للعراق سيؤدي إلى استمرار إدارة بوش بمشروع الدرع الصاروخي لأنه يشكل تهديدا لقوتها الصاروخية [3].

من خلال ما تقدم حافظت الصين على سياستها الخارجية من التصعيد الأمريكي ضد العراق والقائمة على الحل السلمي والتهدئة وتجنب الحرب، ومرد ذلك يعود لقلقها وخوفها المشروع حسب وجهة نظرها على مصالحها الاقتصادية (الاستثمارية والنفطية) على وجه التحديد، وقد استمر الخوف والقلق ذاتهُ بعد 9/نيسان/2003 حينما أصبح الاحتلال الأمريكي حقيقة واقعة، وهو ما يعد التبرير الحقيقي للنهج البراغماتي الصيني في توجهه الخارجي تجاه العراق، ولذلك ظلت الصين تمارس سياسة حذرة وقلقة تدعو للتسوية السلمية تجاه قضية الاحتلال، وهذا ما سيتم توضيحه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

---

(1) عباس جابر عبد الله الخزاعي، مصدر سبق ذكره، ص 141.

(2) Head of Chinese Islamic Association Calls on Chinese Muslims to Remain Calm"، in Peope's Daily on line، 22 March 2003 ، Website: http://www.china-un.org/eng.

(3) عبد الخالق شامل محمد، مصدر سبق ذكره، ص89.

المبحث الثاني

السياسة الخارجية الصينية تجاه الاحتلال الأمريكي

بما أنه لم تتضمن توجهات الإدارة الأمريكية تجاه العراق أية احتمالات لتسوية المشكلة القائمة بين الجانبين، لكونها ظلت في إطار واحد، وهو تغيير النظام السياسي في العراق وإدخال إصلاحات ديمقراطية وسياسية وثقافية عليه، ولكن بالمفهوم الأمريكي، والتي مثلت حججا أساسية وراء القيام بعملية عسكرية ضده لاسيما مع وجود شخصيات مؤثرة ومتشددة في الإدارة الأمريكية أمثال (ريتشارد تشيني نائب الرئيس الأمريكي ودونالد رامسفليد وزير الدفاع وبوول وولفوفيتز نائب وزير الدفاع..) فحتى بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (1441)، وعودة فرق التفتيش إلى العراق استمرت الإدارة الأمريكية بالترويج للحرب من خلال المزيد من الحشود العسكرية في المنطقة، [1] وعلى الرغم من معارضة المجتمع الدولي شن الحرب ضد العراق حفاظا على الأمن والسلم الدوليين وحفاظا على هذا البلد المفروض عليه الحصار. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ضربت عرض الحائط بكل ذلك ولم تستمع لصوت المجتمع الدولي وحققت رغبتها في شن الحرب من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، وليس كما أدعت من أجل رفاهية الشعوب وحريتها ففي ليلة 20/آذار/2003، وبدون أي رضا أو تخويل من قبل مجلس الأمن، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بشن الحرب على العراق من خلال هجوم جوي مكثف يرافقه زحف بري في جنوب العراق، وتواصلت عمليتا القصف والزحف حتى تمكنت قوات التحالف بقيادة

---

(1) أزهار عبد الله حسن، مصدر سبق كره، 213-214.

الولايات المتحدة الأمريكية من احتلال بغداد، وكان ذلك في يوم 9/نيسان/2003 إذ أعلنت تلك القوات في اليوم نفسه انتهاء عملياتها العسكرية [1]، ومنذ الأيام الأولى للاحتلال الأمريكي للعراق أخططت الصين لنفسها سياسة خارجية معارضة لهذا الاحتلال قائمة على الحل السياسي والتسوية السلمية، وذلك من خلال ما يأتي.

أولا: الموقف الصيني من الاحتلال الأمريكي للعراق

منذ أن بدأت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بعض حلفائها باجتياح العراق كان الرد الصيني فوريا إذ أصدرت وزارة الخارجية الصينية في اليوم الأول للاجتياح بيانات حددت فيها الصين موقفها الرسمي من الاجتياح الأمريكي للعراق فقد أعلنت تأييدها لمبدأ(شعب العراق يحكم العراق) من خلال احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي العراق. [2] ويصدق ذلك من خلال البيانات الآتية الصادرة من الحكومة الصينية:

1. نص البيان الأول على ((أن الحكومة الصينية تعبر عن قلقها الشديد إزاء قيام الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى بعملية عسكرية ضد العراق وأن الحكومة الصينية تقف دائما إلى جانب الحل السياسي للقضية العراقية من خلال الأمم المتحدة مشجعة الحكومة الأمريكية على ضرورة التطبيق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتدعو لاحترام سيادة العراق وكرامة أراضيه من قبل المجتمع الدولي، وان قرار مجلس الأمن رقم (1441) الذي تم تبنيه بالإجماع في تشرين الثاني/2002هو أساس مهم للتسوية السلمية للمسألة

---

(1) هايل عبد المولى طشطوش، مصدر سبق ذكره، ص129.

(2) وليد الزبيدي، العراق: المأزق والخلاص، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،، العدد386، 2011، ص68. كذلك أنظر: نورهان الشيخ، سياسة روسيا والصين تجاه القضية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص10.

العراقية- وإن الحكومة الصينية تدعو بشدة الدول ذات الصلة إلى وقـف الأعـمال العسكرية والعودة إلى الطريق الصحيحة من خلال العمل على إيجاد حل سـياسي للمسألة العراقية)) [1]

2. كما صدر بيان ثان في مؤتمر صحفي صرح فيـه منـدوب الـصين الـدائم لدى الأمم المتحدة السيد (كونغ قوانغ يا) "أن الصين تدعو بقوة للوقـف الفـوري للعمليات ضد العراق والعودة إلى طريق الحل السياسي للموضوع العراقي، وأنهـا قلقه جدا حول الوضع وان موقف الحكومة الصينية من الموضوع العراقي يتوافق مع آمال شعوب العالم للسلام" [2]

3. أيضا عملت لجنـة الـشؤون الخارجيـة التابعـة للمجلـس الاستـشاري السياسي للشعب الصيني الذي يمثل أعلى (جهاز استـشاري) في الـصين الـشعبية عـلى استـصدار بيـان حـول الاحـتلال الأمـريكي منـذ اليـوم التـالي للاجتيـاح في 20/آذار/2003 جاء في البيان.. ((في العشرين من آذار/مارس، ومن دون تفـويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتجاهلا لأمنيـات العـالم قاطبـة للـسلام، ذهبت الولايات المتحدة ومعها بعض الدول في طريقهـا وشـنت عمـلا عـسكريا ضد العراق، إن أعضاء اللجنة الوطنية للمجلـس الاستـشاري الـسياسي للـشعب الصيني مـن كـل الأحـزاب الـسياسية والمجموعـات الاجتماعيـة وشـتى منـاحي الحيـاة والطوائـف العرقيـة مندهـشون وقلقـون لـذلك، ونحـن نـدعو بـشدة جميع الدول ذات الصلة بأن تلتزم بمطالب المجتمـع الـدولي، وتوقـف العـدوان

---

(1) نقلا عن: محمد بن هويدن، السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجيـة إلى البراغماتيـة، مصدر سبق ذكره، ص 126-127.

(2) China Strongly Calls for Immediate Stop of Military Action Against Iraq " in People's Daily on Line، 20 March 2003، Website: http://english.peopledaily.com.cn

العسكري وتستمر في السعي لإيجاد حل سياسي للقضية العراقية عن طريق الأمم المتحدة."[1]

ثانيا: تقييم الموقف الصيني من الاحتلال الأمريكي للعراق.

في محاولة لتقييم الموقف الصيني من خلال استقراء البيانات التي صدرت من قبل الجهات الرسمية الممثلة بالحكومة الصينية ووزارة خارجيتها. فأن أهم ما يلاحظ من هذا الموقف الرسمي من الاجتياح الأمريكي- الأجنبي للعراق. أنه لم يكن موقفا قويا أو منددا للاجتياح بل أنه كان موقفا يقوم على أساس قلق صيني شديد كما عبرت عنه جميع البيانات الصادرة من الحكومة الصينية فلم يَرْقَ هذا الموقف إلى حد (التنديد) مثلا بعملية الاجتياح، ولم يرق إلى ظهور إعلان صيني بشكل مباشر وصريح ينص على رفض مطلق لمثل هذا التحرك العدواني الذي يخل بأمن وسيادة بلد مستقل، [2] ومن خلال تحليل تلك البيانات الصادرة من الجانب الصيني تجاه عملية الاجتياح الأمريكي للعراق تبرز مجموعة من الأمور التي ركز عليها الخطاب السياسي الصيني تجاه الاجتياح، والتي تعد مصدر قلق لها وهي.[3]

1. أن الاجتياح الأمريكي تم بدون تخويل من قبل مجلس الأمن ما أدّى إلى تراجع دور الصين السياسي الكبير في منظمة الأمم المتحدة بعدَها واحدة من خمسة دول دائمة العضوية في هذه المنظمة لأن مثل هذا الاجتياح ضد دولة عضو في الأمم المتحدة أي (العراق) من دون تخويل أثار أسئلة عديدة حول مدى

---

(1) " Cppcc Call For End to Military Action Aginst " In People's Daily on Line، 22 March 2003، Website: http://english.peopledaily.com.cn

(2) محمد بن هويدن، السياسة الخارجية الصينية من الإيديولوجية إلى البراغماتية، مصدر سبق ذكره، ص 128.

(3) عبد الناصر محمد سرور، دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكريا في 2003 ، مجلة جامعة الأقصى(سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد14، العدد1، 2010 ، ص71 .

جدوى وجود هذه المنظمة إن لم تتمكن من تحقيق الأمن والاستقرار العالميين للدفاع عن العراق أو أية دولة أخرى عضو في المنظمة من عدوان دول أعضاء أيضا فيها مثل الولايات المتحدة الأمريكية. لذا فالصين تخشى من تراجع دورها السياسي وإضعافه نتيجة لذلك.

2. ينطلق القلق الصيني أيضا من أن الاجتياح الأمريكي للعراق واحتلالهِ قد يؤدي إلى ضرب مصالح الصين في منطقة الخليج العربي بل بالشرق الأوسط كلّه لاسيما في مجال تأمين النفط إذ تعد هذه المنطقة من المناطق الإستراتيجية التي تستورد الصين منها النفط لا سيما وان منطقة الخليج العربي هي منطقة مهمة وحيوية للاقتصاد العالمي لاحتوائها مصدر الطاقة الأساسي (النفط)، كما إن الصين تقلق بما سيلحق بالعراق من دمار وأضرار كبيرة ويؤثر على مصالحها[(1)].

3. كذلك إن ما لم تفصح عنه البيانات الصينية الصادرة نتيجة الاجتياح هو المصالح الصينية التي ستفقدها الصين لاسيما الاقتصادية التي أسست لها لمدة طويلة مع العراق في مجال الاستثمار لا سيما الطاقة (النفط) والمساعدة في بناء العراق وتطويره كما ورد في الفصل الأول، لذلك فمن الطبيعي ألاّ توافق وتقلق من الاجتياح العسكري الأمريكي، وهو ما دفعها إلى أن تدعو إلى إنهاء هذا الاحتلال لتستأنف بعدها مصالحها من جديد [(2)]

4. أيضا تخشى الصين من أن الاجتياح العسكري الأمريكي للعراق واحتلاله سيجعل من نفط العراق واقعا تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما وأن الصين تعد قوة واعدة إلى جانب القوى الأخرى (أوربا واليابان) والكل هم منافسون للولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاقتصادية، وبهذا

---

(1) احمد سليم البرصان، الإستراتيجية الصينية الجديدة: طريق الحرير الجديد والخليج العربي، آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الأمارات العربية المتحدة، دبي، العدد80، 2011، ص22.

(2) الشيماء عبد السلام إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 115-116، كذلك أنظر:

- "Chinese Concern Over Consequences of Iraq Conflict"، In People Daily On Line، 21، March، 2003، Website: http://english.peopledaily.com.cn

الاحـتلال سـتتم الـسيطرة الأمريكيـة عـلى مثلـث القـوة باسـتيلائها عـلى محـرك الاقتصاديات المنافسة وهو النفط وتحديدا النفط العربي واستخدامهُ ورقة ضـغط على القوى الدولية الأخرى. فالحرب على كل من أفغانستان 2001 والعراق 2003 قد لا تخرج عـن مـسار سـعي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لتنفيـذ إسـتراتيجيتها النفطية، وهذا ما صرح به الكاتب الأمـريكي. "شـارلز لوفـسكي" عنـدما قـال: ((أن القرار الاستراتيجي لدخول أمريكا الحرب ضد العـراق أصـبح قـرارا لا رجعـه فيـه، والحرب هذه ليست ضد الإرهاب ولا هي حرب ضد أسـلحة الـدمار الـشامل بـل من المنطق أن نسميها حرب النفط، أنهـا غـزو عـسكري لـضمان المـوارد العراقيـة النفطية الكبيرة وتأمينها للشركات النفطية))، وهذا كلـه قـد يـؤثر عـلى إمـدادات النفط المستقبلية للصين من العراق[1].

أن كل ما أصدرته الصين من بيانات حاولـت مـن خلالهـا فقـط أن تـشرح قلقها وخوفها من الاحتلال الأمريكي الذي أصبح في 9/نيسان/2003 حقيقة واقعة. دفع بالصين إلى أجراء تغيير في سياستها الخارجية تجاه الاحتلال من خلال اعـتماد وسائل جديدة قائمة على أساس حثها وسعيها لإعادة قـضية الاحـتلال إلى منظمـة الأمم المتحدة من اجـل وضـع حـل للأزمـة العراقيـة. كـما سـعت بـدفع العمليـة السياسية في العراق كي يـتمكن مـن اسـتعادة سـيادته ولتـتمكن مـن المـشاركة في عملية إعادة أعماره، وهو ما سيتم توضحيه في المبحث الثالث من هذا الفصل.

---

(1) عبد الخالق شـامل محمـد، مـصدر سـبق ذكـره، ص138، كـذلك انظـر: وليـد عبـد الحـي، متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، 2012، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :
www.studies.aljazeera.net

المبحث الثالث

السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق في ظل الاحتلال

منذ الإنذار الأخير الذي وجههُ الرئيس الأمريكي بوش إلى النظام السياسي في العراق في 17/آذار/2003 من إذاعته المتلفزة في البيت الأبيض، والذي عده بمثابة (الفرصة الأخيرة) لهذا النظام للانسحاب ومغادرة البلاد - إلى يوم 9/نيسان/2003 الذي أعلنت فيه القوات الأمريكية انتهاء عملياتها العسكرية في العراق، أصبح الاحتلال بذلك حقيقة واقعة.[1] وبرز نتيجة لذلك الإدراك الصيني حول واقعية هذا الاحتلال، وكيف أن تحقيق مصالحها الاقتصادية على وجه التحديد في هذا البلد رهن بتحقيق الاستقرار السياسي فيه، وهذا ما جعلها تتحرك في أكثر من اتجاه من أجل تحقيق ذلك. حيث اضطرت للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد ما لا سيما بعد ما أصبح من الصعب على أية دولة قوية الدخول إلى العراق من دون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية، [2]وقد كان التركيز الصيني منذ البداية من خلال ما مارستهُ من أعمال تتمحور حول ضرورة إعادة ملف العراق إلى الأمم المتحدة لرد الاعتبار لهذه المنظمة، وذلك بإرجاع قضية العراق واحتلاله إليها للعمل على إيجاد حلول للقضية تشارك فيها كل الدول الأعضاء ومنها الصين لذلك فقد ساهمت الأخيرة في مؤازرة العملية السياسية في العراق والعمل على إعادة

(1) دوغلاس ج. فايت، الحرب والقرار (من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الإرهاب)، تعريب: سامي بعقليني، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2010، ص453.

(2) محمد بن هويدن، السياسة الصينية تجاه العراق، مصدر سبق ذكره، ص91.

سيادته ومساهمتها أخيرا في إعادة أعماره، وهـذا مـا سـيتم تناولـه تباعـا في هـذا المبحث.

أولا: قضية الاحتلال والأمم المتحدة

تعد الحالة العراقية الممثلة بالاحتلال الأمريكي واحـدة مـن أهـم الحـالات الكاشفة عن التآكل الذي طرأ عـلى دور الأمـم المتحـدة مـن ناحيـة الـسلوك غـير الأخلاقي وغير المبدئي للولايات المتحدة الأمريكية، [1] إذ عكس قـرار الحـرب عـلى العراق التطبيق العملي لعدم الاهتمام بالأمم المتحدة فقد شنت الولايات المتحدة الأمريكيـة الحـرب عـلى العـراق دون أذن مـسبق مـن هـذه المنظمـة [2]، وعـدت هذا البلد المختبر الأول الذي جربت فيه الإدارة الأمريكيـة إسـتراتيجيتها الجديـدة المسماة بـ(الحرب الأسـتباقية) (pre-emptive war) [*] إلا أنهـا فـشلت في إقنـاع حلفائهـا في مجلـس الأمـن رغـم مـا أدعتـهُ وروجـت لـه بـضرورة الإطاحـة

(1) حـسين شريـف، ينـابيع المعرفـة في الـسياسة الدوليـة المعـاصرة، ج6، مـصدر سـبق ذكـره، ص408.

(2) ستار جبار علاي و خضر عباس عطوان ، العراق :قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية، مجلـة دراسـات إسـتراتيجية ،ط1 ، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإسـتراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة، العدد116 ، 2006، ص42.

(*) ... الجـدير بالـذكر...إن أوضـح تعبـير لـدور الحـرب عـلى العـراق هـو في ترسـيخ الهيمنـة الأمريكية عالميا وقدرتها على ترتيب الأوضاع إقليميا، ففي حديث جيمس ووليس المـدير السابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية وأحد أعضاء المحافظين الجدد في خطـاب لـه أمـام مؤتمر الناتو في (براغ) تشرين الثانية/2002 : ((يمكن إن يعتـبر العـراق المعركـة الأولى في الحرب العالمية الرابعة فبعد حربين عالميتين، وواحدة باردة أصبحنا متمركـزين في أوربـا. إن الحرب العالمية الرابعة ستكون من أجل الشرق الأوسط))... نقلا عن: المـصدر نفـسه، ص 42-43.

بالنظام السياسي في العراق لامتلاكهِ أسلحة دمار شامل، [1] ولما كانت الصين واحدة من بين الدول التي لم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من استحصال موافقتها على هذه الحرب كما أسلفنا، فقد انبرت الصين بعد الاحتلال إلى أتباع سياسة خارجية تمحورت بادئ الأمر في العمل على ضرورة إعادة موضوع العراق إلى الأمم المتحدة من أجل رد الاعتبار إلى هذه المنظمة وإلى سلطة مجلس الأمن فقد ذكر وزير الخارجية الصيني ((أن الحل الأمثل للقضية العراقية مرتبط بالأمم المتحدة وان الصين ستشارك المجتمع الدولي في حماية دور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية وسلطة مجلس الأمن)).[2]

لقد كان الدعم الصيني للأمم المتحدة في قضية احتلال العراق، لأسباب تتعلق بالحيلولة دون تفرد قوة دولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية في تقرير حياة شعب العراق الذي يعد عضوا في الأمم المتحدة أولا، ولرغبتها باستعادة توجهها وتأمين مصالحها في العراق ثانيا.

وضمن هذا السياق، يمكننا متابعة مواقف الصين التصويتية على مستوى الأمم المتحدة، وعلى النحو الآتي: [3]

1. صوتت الصين لصالح القرار رقم (1472) الصادر من قبل مجلس الأمن في 28/آذار/2003، والذي أعطى الأمين العام للأمم المتحدة المسؤولية

---

(1) محمد خالد الشاكر، صناعة القرار الدولي: جدلية العلاقة بين واقعية العلاقات الدولية وقواعد القانون الدولي العام (دراسة تأصليه مقارنة)، دراسات سياسة، الهيئة العامة لسورية للكتاب، دمشق، 2011، ص 178-179.

(2) Iraq Issue Inseparable From UN Eventually: Chinese FM " ،In People's Daily On Line:1 April 2003 ،Website: http://english.peopledaily.com.cn

(3) قرار مجلس الأمن الخاص بالعراق رقم (1472) في 28/آذار/2003 متاح على موقع الأمم المتحدة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

- http://www.unorg/RES/1472

في إدارة برنـامج الـنفط مقابـل الغـذاء وقـد عـدت الـصين هـذا القـرار ذا أهميـة إيجابية.

2. سعت الصين من أجل رفع العقوبات المفروضة على العراق منذ أحداث 1990 بين العراق والكويت من خـلال تـصويتها لـصالح قـرار مجلـس الأمـن رقـم (1483) الصادر في 22/أيار/2003 الذي أوصى برفع العقوبات عـن العـراق إذ رأت الصين أن هذا القرار مهـم في تحقيـق الأمـن والاسـتقرار في العـراق ويعمـل عـلى تحقيق السلام في الخليج العربي، وكذلك في الشرق الأوسـط كـما انـه يـساعد عـلى حماية أهمية ومصداقية سلطة الأمم المتحدة.[1]

مـن الجـدير بالـذكر أن هـذا القـرار وفـرَّ أساسـا قانونيـا لمبيعـات الـنفط العراقي كما عمل على إنشاء (صندوق تنمية العراق) في الفقـرة (12) مـن القـرار ذاته.[2] على الرغم أن القـرار اعـترف بـأن كـل مـن (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وبريطانيـا) هــما دولتـا الاحــتلال الــشرعيتان حيــث ســلم القــرار بــصلاحيات ومسؤوليات والتزامات هاتين الدولتين القائمتين بالاحتلال.[3]

3. أيدت الصين قرار مجلس الأمن رقـم (1500) الـصادر في 14/آب/2003 الذي وافق على تشكيل بعثة للأمم المتحدة في العراق والذي نصت فقراتـه الأولى على إنشاء مجلس حكم في العراق من اجل تشكيل حكومة معترف بها دوليا فيما بعد.[4]

---

(1) محمد بن هويدن، السياسة الخارجيـة الـصينية مـن الإيديولوجيـة إلى البرغماتيـة، مـصدر سبق ذكره، ص130.

(2) عبد علي كاظم المعموري وبسمة ماجد المسعودي، مصدر سبق ذكره، ص 208-209.

(3) محمد خالد الشاكر، مصدر سبق ذكره، ص 185، كذلك انظر:

United Nations Department of Public Information، Basic Facts، APP، P: 113.

(4) قرار مجلس الأمن الخاص بالعراق رقم (1500) في (14/آب/2003)، متاح على موقع الأمم المتحدة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

4.استمرارا لنهج الصين في سياستها الخارجية تجاه القضية العراقية من خلال تعزيز دور الأمم المتحدة فيها، صوتت الصين مرة أخرى لصالح قرار مجلس الأمن رقم (1511) في 16/تشرين الأول/2003 القاضي بإضفاء الشرعية على القوة الدولية في العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، رغم إصرار الصين ودعوتها إلى ضرورة تحديد جدول زمني لبقاء القوات الأمريكية في العراق وهو لغاية كانون الثاني/2005 تزامنا مع جدول العملية السياسية العراقية، والذي يجب أن تغادر فيه القوات الأمريكية العراق حين انقضاء ذلك الوقت. إلا أن ذلك لم يرق للولايات المتحدة الأمريكية، [1] ولعل من أهم أسباب الدعم الصيني لمثل هذا القرار تعود إلى: [2]

أ. ترى الصين أن هذا القرار قد يفضي إلى منح الأمم المتحدة دورا أكبر في التعامل مع القضية العراقية على أقل التقدير.

ب. كما أن القرار في محتواه الخاص يشجّع العملية السياسية في العراق.

ج. أن الصين صوتت بـ(نعم) لصالح القرار في ضوء المتطلبات الواقعية ولمصالح طويلة الأجل للشعب العراقي.

ففي هذا المجال وضحت السيدة (تشانغ تشي يويه) المتحدثة بإسم وزارة الخارجية الصينية بأن بلدها ظلت تؤيد صدور قرار جديد خاص بالقضية العراقية من مجلس الأمن الدولي لأنه يفسح المجال للأمم المتحدة للقيام بدورها المهم في تحقيق الاستقرار في العراق مبكرا، وكذلك يسمح بتحقيق هدف "حكم الشعب العراقي للعراق". كما أكدت (تشانغ) أن الصين شاركت في صياغة القرار رقم (1511) وقدمت اقتراحات لتعديله عندما كان مشروعا وبعد

---

http://www.un.org/arabic/RES، 1500

(1) United Nations Department of Public Information، Basic Facts، APP، P.P: 114-115.

(2) "china supports UN Resolution To stabilize Iraqi situation، " in People's Daily online، 17 October 2003، Website: http://english.peopledaily.com.cn

جولات من المشاورات استوعب القرار كافة المقترحات العقلانية المقدمة من قبـل الصين والأطراف الأخرى. [1]

د. لقد ظلت الصين تنفذ سياسة خارجية قوامها دعـم وتفعيـل دور الأمـم المتحدة في قضية العراق وذلك يتضح من خلال سلوكها التـصويتي الايجـابي تجـاه جميع القرارات التي أقرها مجلس الأمن الدولي منذ أيام الاحـتلال الأولى، ويمكـن رصد القرارات الصادرة من الأمم المتحدة في مجلس الأمـن والتـي صـوتت الـصين لصالحها بـ(نعم) للأعوام (2004-2005) من خلال قراءه الجدول (18) الذي يوضح أسباب تصويت الصين بـ(نعم) على قرارات مجلس الأمن بعـد الاحـتلال الأمـريكي للعراق عام 2003.

(1) وزارة خارجيـة جمهوريـة الـصين الـشعبية، الهيكـل التنظيمـي، إدارة غـربي آسـيا وشـمالي أفريقيا، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

http://www.Fmprcgor.cn/ara

الجدول(18) قرارات مجلس الأمن التي صوتت الصين بـ(نعم) عليها خلال (2003-2008) المتعلقة بقضية الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

ت	رقم القرار	تاريخ القرار	سبب التصويت بـ(نعم) لصالح القرار
.1	1472	28/آذار/2003	لأن القرار أعطى للأمين العام للأمم المتحدة المسؤولية في إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء
.2	1483	22/أيار/2003	لأن القرار أوصى برفع العقوبات عن العراق وهو ما يحقق الأمن والاستقرار حسب رأي الصين
.3	1500	14/آب/2003	لأن القرار وافق على تشكيل بعثة الأمم المتحدة، وكذلك أنشاء مجلس حكم في العراق
.4	1511	16/تشرين الثاني/2003	لأن القرار أضفى شرعية على القوة الدولية في العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والذي سيفسح المجال للأمم المتحدة للتعامل مع القضية العراقية.
.5	1358	21/نيسان/2004	لأن القرار نص على إجراء تحقيق شامل من قبل الأمم المتحدة حول ما قامت به حكومة النظام العراقي السابق على ما يسمى بالتحايل على برنامج النفط مقابل الغذاء
.6	1546	8/حزيران/2004	لأن القرار رحب بالعملية السياسية في العراق ويقر ببقاء القوات الدولية
.7	1557	12/آب/2004	لأن القرار نص على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
.8	1619	11/آب/2005	لأن القرار دعم دور الأمم المتحدة في العراق ومد ولاية بعثتها لتقديم المساعدة
.9	1637	16/تشرين الثاني/2005	لأن القرار نص على تمديد وجود القوات المتعددة الجنسيات حسب طلب الحكومة العراقية
.10	1700	10/آب/2006	لأن القرار نص على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في العراق
.11	1762	1/تموز/2007	لأن القرار نص على إنهاء ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش ولجنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية
.12	1770	10/آب/2007	لأن القرار نص على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق إلى أثني عشر شهرا من تاريخ القرار
.13	1790	18/كانون الأول/2007	لأن القرار نص على تمديد ولاية القوة متعددة الجنسيات حتى 31/كانون الأول/2008
.14	1830	7/آب/2008	لأن القرار نص على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة اثني عشر شهرا من تاريخ هذا القرار
.15	1859	22/كانون الأول/2008	لأن القرار نص على تمديد الترتيبات بشأن إيداع العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق تنمية العراق

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- الأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن الخاصة بالمسألة العراقية.متاحة على موقع الأمم المتحدة في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع :

http://www.un.org/arabic/RES ،CO/SE/AB-Iraq

- مكتبة داغ همرشولد في الأمم المتحدة، (الاجتماعات التي عقدها والإجراءات التي أتخذها مجلس الأمن) خلال الأعوام (2003-2008)، متاح على موقع المكتبة في شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت)على الموقع :

http://www.un.org/Depts/dn ra/resguida/scat2008.htm

من خلال الدعم السياسي الكبير الذي قدمتهُ الصين لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية العراقية الممثلة بالاحتلال الأمريكي – البريطاني لهُ، يتبين مدى الأهمية التي توليها حكومة الصين الشعبية لمسألة ضرورة إشراك منظمة الأمم المتحدة في القضية العراقية ومجريات الأمور فيها. إذ حرصت على عدم ترك هذه القضية بيد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الذين قدموا الدعم لها في احتلال العراق.[1]

إن الرغبة الصينية من وراء هذا الدعم هو كما توضّح من أجل رد الاعتبار إلى مجلس الأمن وتفعيل دورهُ الطبيعي في حل القضايا الدولية من أجل درء وأبعاد فكرة (الانفرادية) المتولدة لدى الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحاول تطبيقها في النظام الدولي الجديد.

لقد ظلت الصين من خلال ما أطلقته من بيانات وتصريحات من وزارة خارجيتها وكبار مسؤوليها، والتي كانت تأمل في أن يحافظ مجلس الأمن الدولي على استمرار التضامن والتعاون وأن يوجه اهتماما وثيقا للوضع في العراق،

---

(1) محمد بن هويدن، السياسة الخارجية الصينية من الإيديولوجية إلى البراغماتية، مصدر سبق ذكره، ص131، كذلك انظر: الشيماء عبد السلام ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص116.

واضعا في الاعتبار المتطلبات من جانب المجتمع الدولي لدفع استئناف السيادة في العراق قريبا وإعطاء الأمم المتحدة دورها الكامل مع مساعدة العراق والعودة به إلى مسار السلام والاستقرار والتنمية مبكرا، وأن الصين مستعدة لبذل جهود متواصلة من أجل ذلك الغرض. [1]

وضمن هذا المنحى يؤكد السيد(وانغ قوانغ يا) السفير الصيني لدى الأمم المتحدة في ضوء تعليقه على قرار مجلس الأمن رقم (1546) في 8/حزيران/2004... "أن القرار الجديد سيحول العلاقة بين الأمم المتحدة والعراق إلى شراكه يتشاطران فيها أهدافا مشتركة مضيفا أن العراق سيستعيد مكانته في الأسرة الدولية بشكل عادل وستواصل الأمم المتحدة من جانبها تقديم إسهامات كبيرة للشعب العراقي". [2]

ثانيا: إعادة السيادة ودفع العملية السياسية في العراق.

اندفعت الصين في دعم العراق ليتمكن من استعادة سيادته وفرض سلطته على شعبه من جديد إذ حاولت أن تساند وتدفع العملية السياسية المتمثلة بدعم الانتخابات التي ستنتخب هذه السلطة، وذلك بدعم العراق في ثلاثة مواقف هي..(مجلس الحكم المؤقت وانتخابات عام 2005 الدستورية، وانتخابات عام 2010 البرلمانية)، وسيتم تفصيل هذه المواقف على النحو الآتي:

---

(1) وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، مصدر سبق ذكره.

(2) وانغ قوانغ يا. (سفير الصين لدى الأمم المتحدة)، الصين القرار الجديد حول العراق يشكل حدثا تاريخيا، متاح على موقع سفارة جمهورية الصين الشعبية في مصر، مسألة العراق، في (9/حزيران/2004) على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.arabic.xinhuanet.com/htm

1. موقف الصين من مجلس الحكم المحلي (المؤقت).

في العـام 2004 أعلـن أحـد المتحـدثين باسـم وزارة الخارجيـة الـصينية (ليوجيان تشاو) أن الصين رحبت بتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة الجديـدة. [1] التي تم تشكيلها في 13/تموز/2003 من قبل كل مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وبريطانيا رغم بقاء السلطات الفعلية في يد (بول بريمر) رئـيس الإدارة الأمريكيـة في العراق وأيدت الحكومة الصينية قرار الأمم المتحدة رقم (1511) الذي أقر بـأن مجلس الحكم ووزرائه وأجهزته الإدارية الرئيـسة تمثـل الإدارة المؤقتـة للعـراق،[2] وقد جاءت تصريحات (ليو) في مؤتمرهِ الصحفي الـدوري ردا عـلى طلـب التعليـق عـلى الحكومـة العراقيـة الجديـدة المـشكلة. إذ صرح إن الـصين تأمـل أن تـساعد الحكومة المؤقتة الجديدة في العراق من أجل استئناف سـيادته الكاملـة في أقـرب وقت ممكن ومن إعادة الاستقرار في العراق. [3]

كـما عـبرت الـصين بـأن نقـل الـسلطة مـن قـوات التحـالف إلى الحكومـة العراقية المؤقتة حدث مهم يمثل عملية الانتقال الـسياسي في البلـد. حيـث قالـت السيدة (تشانغ تشي). "إننـا نتوجـه إلى الـشعب العراقـي بمناسـبة هـذا الحـدث، ونأمل في أن تتمكن الحكومة العراقية المؤقتة بمساعدة المجتمـع الـدولي بمـا فيـه الأمم المتحدة، من توحيد جميع أفراد الـشعب العراقـي لتحقيـق الحكـم الـذاتي، وبذل جهود منسقة لبناء عراق مستقل سلمي ومزدهر". [4]

---

(1) تصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية (ليوجيان تشاو)، متاح في موقع وكالة انباء شينخوا الصينية في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

www.arabic.xinhuanet.com/htm

(2) عباس جابر عبد اللـه الخزاعي، مصدر سبق ذكره، ص142.

(3) تصريح المتحدث بأسم وزارة الخارجية الصينية (ليو جيان تشاو)، مصدر سبق ذكره.

(4) نقلا عن: وكالة انباء شينخوا الصينية، مصدر سبق ذكره.

لقد استمرت الصين في سياستها الخارجية تجاه العراق الداعمة لمجلس الحكم العراقي المؤقت. إذ استقبلت الصين في عاصمتها رئيس مجلس الحكم العراقي السيد (محمد بحر العلوم) في 26/آذار/2004 حيث جرت مقابلة بين الرئيس الصيني ورئيس مجلس الحكم الانتقالي. وبناء على ذلك أعربت الصين عن ترحيبها ودعمها للعملية السياسية في العراق وفي عملية نقل السلطة وعدت ذلك بداية مرحلة جديدة. كما عبرت عن نواياها ورغبتها في دعم عمليتي التعاون والدعم المتبادل مع العراق على أثر المحادثات الودية بين مستشار الدولة الصيني (تانغ جيا شوان) ورئيس الحكم الانتقالي العراقي في قاعة الشعب الكبرى في الصين، وفي الزيارة ذاتها المشار إليها أعلاه جددت دعم نقل السلطة للعراق. [1]

ومحاولة من الصين لإعادة مسار سياستها الخارجية تجاه العراق وتعزيز علاقاتها الدبلوماسية معهُ، ودعما للعملية السياسية في العراق فقد سعت بأن تكون في مقدمة الدول التي تعيد فتح سفارتها في العراق فقد أرسلت في شهر أيار/2003، وكذلك في شهر شباط/2004، وفدين دبلوماسيين للعراق للعمل على مراجعة حالة السفارة الصينية هناك وتحديدا إمكانية إعادة فتحها من جديد، وفي شهر تموز/2004 تم إعادة فتح السفارة الصينية في العراق حيث ذكر السيد (سون بيفان) رئيس البعثة الدبلوماسية بأن ((هذا التحرك يوضح دعم الحكومة الصينية للحكومة الانتقالية في العراق)). [2] كما أرسلت الحكومة الصينية رسالة تهنئة إلى الشعب العراقي بمناسبة نقل السلطة للعراقيين في 28/حزيران/2004

---

(1) وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، مصدر سبق ذكره، كذلك انظر:

-" China Says new Iraq Resolution Constitutes a Milestone "، in People's Daily on line، 9 June، 2004، Website: http://english.peopledaily.com.cn

(2) "China Reopens Its Embassy in Iraq"، Embassy of the People's Republic of China in Australia 12، july، 2004، Website: http://au.china-embassy.org /eng/xw/t 142750، htm

جاء فيها " نهنئ الشعب العراقي على عملية نقل السلطة ونأمل في أن تتمكن الحكومة العراقية الانتقالية (بالتعاون مع المجتمع الدولي بما فيه الأمم المتحدة) من توحيد الشعب العراقي بأكمله من أجل تحقيق الاستقرار للوضع المحلي في أسرع وقت ممكن، وتطوير عملية الانتقال السياسي العراقي والقيام بمحاولات جادة من أجل الوصول إلى عراق مستقل مسالم ومزدهر ". [1]

2. موقف الصين من انتخابات 30/كانون الثاني/2005.

مواصلة للسياسة الخارجية الصينية المنطلقة من نهجها البراغماتي تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي، ومن أجل مساعدتهِ في التحرر وتحقيق عملية الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي أولا، ومن أجل إعادة تفعيل علاقاتها القديمة الجديدة مع العراق ثانيا. عملت الصين مرة أخرى على دعم إعلان إجراء انتخابات الحكومة الانتقالية التي سيقع على عاتقها إعداد مشروع دستور دائم للبلاد، [2] وبالفعل أعربت الصين على لسان مبعوثها الخاص السفير (وانغ قوانغ يا) في المؤتمر الدولي الذي عقد في شرم الشيخ بمصر حول العراق في 23/تشرين الثاني/2004 والذي أصدر بيانا يدعم العملية السياسية إذ أكدت أن موقفها ثابت تجاه قضية العراق فقد وصل الوضع في العراق إلى مفترق طرق على حد تعبير السفير (وانغ) في كلمتهِ التي ألقاها في المؤتمر والتي أكده من خلالها على ما يأتي: [3]

---

(1) "China Congratulates Iraqi People on Sovereignty Transfer"، In People's Daily On Line، 29 June 2004 Website: http://english.peopledaily.com.cn

(2) محمد عبد الحمزة الحسناوي، النظام السياسي العراقي، ما بعد 2003 (الطبيعة، التحديات، التوجهات)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008، ص71.

(3) وانغ قوانغ يا، (مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة)، الصين والمشاركة في إعادة بناء العراق الجديد، مجلة الصين اليوم، العدد1، 2005، ص 1-3.

* أن العراق عراق لكل شعبهِ بغض النظر عن انتماءاته العرقية أو الدينية.
* إن لكل عراقي حق المشاركة في العملية السياسية بصورة متساوية وشاملة وكاملة، وإن على العراقيين كلهم الانخراط في عملية المصالحة الوطنية من أجل تحمل المسؤوليات الوطنية والقومية السامية من أجل بناء ديارهم.
* إن الصين تتطلع إلى عودة عراق جديد مستقر وديمقراطي إلى الأسرة الدولية الكبيرة وترحب بإعلان موعد إجراء الانتخابات العامة في العراق في 30/كانون الثاني/2004 من قبل حكومتهِ المؤقتة.
* كذلك ومن أجل دعم عملية التحول في العراق والحفاظ على العلاقات المتميزة بين الصين والعراق تعهدت الصين أثناء المؤتمر بأن تقدم معونة مادية لدعم الانتخابات العراقية قدرها مليون دولار أمريكي.

وعلى هامش مؤتمر شرم الشيخ، ومن خلال مبعوثها المعتمد أجرت الصين مباحثات مكثفة مع نظرائها العرب والغربيين حيث أجرى المبعوث الصيني لقاءات مع عدد من المشاركين في المؤتمر من بينهم وزير خارجية مصر والسعودية وروسيا، تبادل معهم الآراء حول قضية العراق والانتخابات العراقية القادمة وغيرها من القضايا.

وما إن أجريت انتخابات (2005) كانت الصين من المؤيدين لها فقد نُقل عن الرئيس الصيني قولهُ في رسالة بعث بها إلى الرئيس المصري السابق "إن انتخابات عادلة وشفافة يحدد خلالها العراقيون مستقبلهم هي الطريق للخروج من الوضع الصعب الحالي في العراق" [1] حيث عدت الصين إن هذه الانتخابات هي خطوة مهمة في إعادة بناء العراق، على الرغم أن الصين لم تنتقد السياسة الخارجية الأمريكية في العراق ولم تحملها بصورة مباشرة مسؤولية التدهور في الأوضاع الأمنية فيه ومرد ذلك إلى اعتبارات عدة قد تخشى منها أبرزها المسألة

---

(1) نقلا عن: محمد بن هويدن، السياسة الخارجية الصينية من الإيديولوجية إلى البراغماتية، مصدر سبق ذكره، ص 132.

التايوانية في العلاقات الأمريكية الصينية. لذلك ركـزت الـصين عـلى ضرورة إنجـاح العملية السياسية وتفعيل دور الأمم المتحدة. [1]

3. موقف الصين من انتخابات مجلس النواب العراقي في 7/آذار/2010.

إنْ الموقف الصيني من انتخابات مجلس النواب العراقي التي تم إجراؤها في 7/آذار/2010 وتنافس فيها (6281) مرشحا ينطلق من مجموعة من المحـددات والعوامل أهمها: [2]

1. إن الـصين كانـت مـن أوائـل الـدول الرافـضة للاحـتلال الأمـريكي للعـراق وتضامنت مع فرنسا وروسيا، وأعلنت تأييدها لمبدأ (شعب العراق يحكم العراق).
2. أيضا الصين كانت من المرحبين بتـشكيل مجلـس حكـم عراقـي بعـدّهِ أول آلية وطنية لصنع القرار في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي. فضلا عن ما قدمتهُ الصين من مساعدات معنوية ومادية.
3. الـصين تخـشى عـلى مـصالحها في العـراق، والتـي يـأتي في مقـدمتها تـأمين استمرار تدفق النفط رغم كون العراق لا يعد مصدرا رئيسا في استيراداتها إلا أنه يظل فاعلا أساسيا مؤثرا في السوق العالمية للنفط وأسعارهِ.
4. كذلك الصين وقعت اتفاقيات تعاون مع العـراق لـذلك تخـشى مـن تلكـؤ تنفيذها.

إن الحرص الـصيني عـلى دعـم وتـأمين هـذه الانتخابـات يـستند إلى رؤى وملامح رئيسة لهذا الحرص وهي: [3]

---

(1) وانغ قوانغ يا، (مندوب الصيني لدى الأمم المتحدة)، مصدر سبق ذكره، ص3، كذلك انظر: نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص11.

(2) نورهان الشيخ، انتخابات العراق – مواقف أوربا واليابان والصين ، مقال متاح عـلى شـبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:- http://www.onislam:net/arabic .كـذلك انظر: الانتخابات البرلمانية العراقية، 2010، مقال متاح على الموسوعة الحـرة (ويكبيـديا) في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :
http://www.ar-wikipedia.org/w/index

(3) نورهان الشيخ، انتخابات العراق- مواقف أوربا وروسيا والصين، مصدر سبق ذكره.

1. الـصين تـرى أن الانتخابـات العراقيـة هـي حـدث مهـم في مـسيرة الانتقـال السياسي العراقي وينبغي أن تحقق ثلاثة أهداف.

- الحفاظ على الاستقرار والسيادة ووحدة الأراضي العراقية.

- مراعاة المصالحة القومية العراقية، وإقامة برلمان ذي تمثيل واسع وسلطة حقيقية.

- الحفاظ على المصالح الأساسية للشعب العراقي.

وأن تشجيع مسيرة الديمقراطية في الشرق الأوسط يجب أن تكـون بـشكل منظم مع مراعاة الخلفيات (الثقافية والتاريخية والاقتـصادية والاجتماعيـة) التـي تمتاز بها بلدان المنطقة، وبهذا فالصين معنية باستقرار العراق.

2. تتخـوف الـصين أيـضا مـن الانتخابـات التـي ربمـا لا تـستطيع أن تـؤدي إلى استقرار الأوضاع الأمنية في العراق بل قد تزيد من الاضطرابات أكثر بـسبب تعقد خريطة القوى السياسية والفصائل الدينية والسياسية الأمر الـذي قـد يفضي إلى مواجهات واشتباكات مسلحة ويدفع إلى تـصاعد العنـف في هـذا البلد.(*) لكن على الرغم من ذلك فإنها تـرى إن حـصل ذلـك فأنهـا سـتكون محايدة وعلى مسافة واحدة من القوى كافة.

(*) من الجدير بالذكر أن هذا التوقع أو الرؤية الصينية لحال العراق بعد الانتخابات البرلمانية العراقية (2010) قد تحققت لا سيما إذا علمنـا أن هـذه الانتخابـات قـد أثـيرت بعـدها الكثير من التساؤلات واللغط والحراك المحلي والإقليمـي والـدولي، وحركـت العديـد مـن الملفات رغم ما حملتهُ من ايجابيات أبرزها أنها كانت تعدُ مـن قبـل الـبعض خطـوة في طريق الديمقراطية. لكنها أنطوت على الكثير من التحديات، وتفـسير ذلـك يرجـع إلى إن النتائج المعلنة على الأرض لم تعطِ فوزا مميزا لجهـة محـددة لتـشكيل حكومـة " أغلبيـة برلمانية" (النصف+1)، وما نتج بعـد ذلـك مـن أخفـاق المـصالحة الوطنيـة... لمزيـد مـن التفاصيل انظر: بهاء الدين النقشبندي، مستقبل العراق بعد انتخابات 2010، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث العدد68، ، 2010، ص 36، كذلك أنظر:أحمد شكارة، العـراق :تـداعيات مـا بعـد الانتخابـات البرلمانيـة وقـرب الانـسحاب الأمـريكي، سلـسلة محاضرات الإمارات ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبـو ظبـي ، دولـة الإمارات العربية المتحدة ، ط1 ، العدد139، 2011 ، ص5.

3. كذلك الصين تتعاون مع الحكومة العراقية مـن أجـل تقـديم الـدعم الفنـي للانتخابات عن طريق طبع ورق الاقتراع مع سجل أسماء الناخبين في الصين ونقلها إلى العراق هذا إلى جانب تجهيز وتصنيع صناديق الاقـتراع والأختـام والأحبار التي تستخدم في الانتخابات.

بناء على هذه المعطيات يلاحظ أن الـدعم الـصيني للعمليـة الـسياسية في العراق يدفعه رغبة حكومتها من أجل تعزيز علاقاتهـا بالحكومـة العراقيـة حتـى يتسنى لها الاستفادة من برنامج إعادة الأعمار والحصول على مـشاريع اسـتثمارية في العراق[1]، وهو ما سيتم تناولهُ في النقطة الأخيرة من هذا المبحث.

ثالثا: الدور الصيني في إعادة الأعمار في العراق

صدر في بداية شهر تشرين الأول/ 2003 تقرير إعادة الأعمار في العـراق بعدما ناقشتهُ اللجنة التحضيرية لمؤتمر مدريـد الـذي تـم عقـدهُ في23/تـشرين الأول/2003 مـن قبـل الـدول المانحـة لإعـادة أعـمار العـراق[*]، والـذي حـضرهُ ممثلون من الأمم المتحدة والبنك الدولي وصـندوق النقـد الـدولي، وعـددٍ مـن

---

(1) محمد بن هويدن، السياسية الصينية تجاه العراق، مصدر سبق ذكره، ص29.

(*) من الجدير بالـذكر إن مـن أهـم النتـائج التـي تمخـضت عـن هـذا المـؤتمر هـي تأسـيس (صندوق إعادة أعمار العراق الدولي)، وهو هيئة مسؤولة عـن إدارة المـساعدات والمـنح لإعادة أعمار العراق يضم ممثلين من أكثر من (30) دولة وبعض المـنظمات الدوليـة بمـا فيها الصين والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والهند واليابان وغيرهم، ويرمـز لـهُ بــ (IRFFI) وهـو اختـصار لعبـارة : (International Reconstruction Fund Facility For Iraq) أي (صندوق إعادة أعمار العراق الدولي) لمزيد مـن التفاصـيل أنظـر:منتـصر علم الدين ، مؤتمر مدريد للدول المانحة وإعادة أعمار العراق، متـاح عـلى منتـدى كليـة الحقوق، جامعة المنصورة ، مصر، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع : http://www.f-law.net/law/threads

الدول المانحة [1]، ولما كانت الصين واحدة من الدول المانحة فقد حضرت رغبـة في الحصول على عقود استثمارية في العـراق لا سـيما وأنهـا كـما رأينـا كانـت داعمـة للقضية العراقية منذ أيامها الأولى، وتعهدت بمنح العراق (24)مليار دولار أمـريكي خلال هذا المؤتمر دون تحديد وقت لتقديم هذه المنحة إلى جانب مجموعـة مـن الوعود المقدمة من دول أخرى حضرت إلى المؤتمر[2]، ويمكن رصد هذه المساعدات والقروض والمنح المقدمة للعراق من الدول المانحة المشاركة في مؤتمر مدريـد مـن أجل دعم عملية إعادة الأعمار من خلال الجدول(19)

الجدول(19)

حجم المساعدات والمنح والقروض التي تعهدت بهـا الـدول في مـؤتمر مدريـد2003 للعراق

(1) مهدي الحافظ، الآن والغد: معالجات عراقية في السياسية والاقتصاد، ط1، دار ميزوبوتاميـا (طبع-نشر-توزيع)، بغداد، 2012، ص143.

(2)محمـد عـلي مـوسى المعمـوري، إعـادة أعـمار العـراق الفـرص والتحـديات، مجلـة العلـوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد /كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 13/العدد 45، لسنة 2007 ، ص 37

ت	الدولة	المبلغ (مليار دولار)	ملاحظات
1	الولايـات المتحـدة الأمريكية	18، 6	مساعدات ثنائية
2	اليابان	5، 0	1، 5 مليار دولار منح والباقي قروض ميسرة
3	البنك الدولي	3 - 5	قروض على مدى خمسة أعوام
4	صندوق النقد	2، 55-4، 25	قروض بمبلغ يـتراوح بـين 0، 850 مليـار دولار إلى1 ، 7مليـار دولار سـنويا حتى عام 2007
5	الاتحاد الأوربي	0، 233	منح إجمالي التعهدات0 ، 814مليـار دولار عـام عـام 2004 و1 ، 51مليـار دولار عام2007
6	بريطانيا	0، 500	منح كما سبق أن انفق مبلغ 900 مليون دولار عام 2003
7	اسبانيا	0، 300	منح
8	ألمانيا	0، 233	منح
9	كندا	0، 230	منح
10	كوريا الجنوبية	0، 260	منح
11	الدانمرك	0، 0550	منح منها 0.028 مليار دولار لأنشطة الأمم المتحدة و0 ، 027مليـار دولار للاستثمار وتدريب الشرطة
12	الهند	0، 030	منح
13	الصين	0، 024	منح
14	النرويج	0، 016	منح
15	الدول الخليجية	1، 818	
16	السعودية	1، 000	تقدم من الصندوق السعودي للتنمية مناصفة بـين دعـم قطاعـات الـصحة والتعليم والإسكان والتمويل وضمان ائتمان الصادرات
17	الكويت	0، 500	منح وسبق أن قدمت مليار دولار كمساعدات إنسانية
18	الإمارات	0، 215	منح قابلة للزيادة إلى مليار دولار
19	قطر	0، 100	منح وسبق تقديم منحة صـندوق دعـم التعلـيم العـالي بقيمـة 30 مليـون دولار
20	سلطنة عمان	0، 300	منح
21	إيران	0، 300	تسهيلات ائتمانية لشراء سلع إيرانية و0 ، 500مليار دولار إضافية لتشجيع السياحة الدينية
22	روسيا	4، 00	استثمارات خاصة في العراق
الإجمالي		32، 843، 648	منها22 ، 74منح و10 ، 05قروض – الإجمالي32 ، 84

- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- محمد علي موسى المعموري، إعـادة أعـمار العـراق الفـرص والتحـديات، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد /كلية الإدارة والاقتـصاد، المجلـد 13/العدد 45، لسنة 2007، ص 37

-Michael E.O'Hanlon and Adriana Lins De Albuquerque ،Iraq Index Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq، The Brookings Institution ،NW Washington، Updated January 19، 2005 ،p:20.

لكن هذا التوجـه الـصيني أصـطدم بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة الدولـة المحتلة للعراق التي كانـت تعلـم بأنهـا المنـافس العـالمي المرتقـب لا سـيما وأنهـا تسعى دائما من أجل فرض هيمنتها الكاملة على العـراق والمنطقـة العربيـة كلهـا وإبعاد القوى الكبرى عنهـا نظـرا لأهميـة المنطقـة الإسـتراتيجية إذ تعـد الولايـات المتحدة الأمريكية الداعم الرئيس لكثير من المساعدات المالية وعمليات الأعمار في المنطقة العربية بما في ذلك العراق لاسيما في مرحلة ما بعد عـام 2003. إذ تعـرض البلد إلى الخراب والدمار في كافة منشئاته ومؤسـساتهِ وبنـاه التحتيـة، [1] ويتـضح من خلال الجدول(20) المبـالغ الأمريكيـة المقدمـة للمـساعدة عـلى إعـادة أعـمار العراق خلال مدة تمتد (2000-2009)حتى قبل قيام القـوات الأمريكيـة بـاحتلال العراق (2003).

---

(1) ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص 67-68، كذلك انظر:

- Thomas Lum and others، Comparing Global Influence: China's and U.S. Diplomacy، Foreign Aid Trade، and Investment the Developing World، Foreign Affairs، Defense and Trade Division، Congressional Research Service، August 15، 2008.p، p : 151-152.

الجدول (20) المساعدات الأمريكية المالية لإعادة بناء العراق خلال المدة (2000-2009)

(تخصيصات منتظمة وإضافية) (ملايين الدولارات)

السنة المالية	مقدار المساعدة
السنة المالية لعام 2000	6، 684، 300
السنة المالية لعام 2001	5، 617، 700
السنة المالية لعام 2002	5، 567، 810
السنة المالية لعام 2003	10، 646، 000
السنة المالية لعام 2004	23، 995، 383
السنة المالية لعام 2005	11، 448، 727
السنة المالية لعام 2006	10، 615، 501
السنة المالية لعام 2007	7، 767، 074
السنة المالية لعام 2008/تخمين (*)	5، 257، 499
السنة المالية لعام 2009/مطلوب	5، 524، 133

(*) لا تتضمن هذه السنة طلبات إضافية محتملة للمساعدة الإضافية.

- الجدول من إعداد والباحث بالاعتماد على:

-Thomas Lum and Others ،Comparing Global Influence: China's and U.S. Diplomacy ،Foreign Aid Trade ،and Investment the Developing World ، Foreign Affairs ،Defense and Trade Division ،Congressional Research service ، August 15 ،2008. P: 153.

من خلال الجدول (20) يظهر الزيادة الملحوظة في حجم المساعدات الأمريكية بعد عام 2003 لأجل إعادة الأعمار.

بناء على ذلك حاولت الصين أن تشارك في عملية إعادة الأعمار في العراق من خلال ما قدمتهُ من مساعي واقتراحات تخدم هذه العملية على النحو الآتي :

(1) سعي الصين للمشاركة في إعادة أعمار العراق.

ظهرت معلومات في شهر كانون الأول/2003 تفيد بأن الولايات المتحدة الأمريكية جعلت كل من (الصين وفرنسا وألمانيا وكندا والمكسيك وروسيا) ضمن الدول التي تم منعها من الحصول على مشاريع استثمارية كبيرة في برنامج إعادة أعمار العراق.ففي يوم 9/كانون الأول/2003، أصدر نائب وزير الدفاع الأمريكي (بول وولفويتز) مذكرة معلنا فيها أن الولايات المتحدة الأمريكية تحظر على البلدان التي عارضت الحرب على العراق من المشاركة في أنشطة تقديم العطاءات لإعادة أعمار العراق، وكانت الصين ضمن هذه "القائمة السوداء". وفي15/كانون الأول/2003، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش مرة أخرى قائمة الدول التي يمكن أن تشارك في مناقصة للفوز بعقد قيمته (18، 6)مليار دولار لإعادة أعمار العراق، والصين كانت مرة أخرى ليست ضمن قائمة الأسماء هذه. وبعد مدة من الوقت أصبح هذا الأمر موضع قلق للصين وفيما إذا يمكنها أن تشارك في إعادة أعمار العراق إذ إن المشاركة في إعادة أعمار العراق له أهمية كبرى للصين. فإستراتيجيا العراق بلد كبير له أهمية إستراتيجية في منطقة الخليج وحتى منطقة الشرق الأوسط بأكملها،لذا فالمشاركة في إعادة بناء العراق يساعد في الحفاظ على نفوذ واسع لها ومنفعة في العراق والخليج ومنطقة الشرق الأوسط[1].

(1) " China May Participate in Reconstruction of Iraq " in people's Daily on line، 30 December ، 2003، bsite:http://english.peopledaily.com.cn

نتيجة لذلك اندفعت الحكومة الصينية في السعي وراء دعم العملية السياسة في العراق من أجل عدم استثنائها من الحصول على امتيازات استثمارية في العراق فيما بعد الاحتلال(*).حيث قدمت الصين أثناء مؤتمر مدريد مساعدة مادية إلى العراق تقدر بـ(24) مليار دولار أمريكي وأعلنت عن استعدادها وباستعدادها بإلغاء نسبة كبيرة من ديونها على العراق والمقدرة بحوالي (5، 6) مليار دولار، وفي حقيقة الأمر أن هذه المساعدة لم تكن لغرض المساعدة الإنسانية من أجل أخراج العراق من أزمته إنما جاءت لأغراض سياسة اقتصادية، وهذا هو ديدن السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق أو أية دولة

(*) ... لقد كان من أسباب عودة الصين مع باقي الدول الأوربية إلى دعم عملية إعادة أعمار العراق هو بسبب تراجع الخطاب الأمريكي حول الدول الممنوعة من المشاركة في عملية الأعمار، ومرد ذلك لأسباب تتعلق بردة الفعل القوية للمجتمع الدولي لمنعها من المشاركة في عملية الأعمار أولا ، وكذلك لاكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية أنها بحاجة إلى الكثير من المال لإعادة الأعمار ثانيا. لذا اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير موقفها المتعنت ، وذلك من خلال خطاب وزير الدفاع الأمريكي (دونالد رامسفيلد) في 23/ كانون الأول/2003 الذي وضّح إن البنتاغون لم يمنع الصين الشعبية وغيرها من الدول المشاركة في إعادة البناء في العراق بعد الحرب لكن موقف الولايات المتحدة الأمريكية حينها كان ليس مثل هذا.كما بعث الرئيس الأمريكي بوش وزير الخارجية الأسبق (جيمس بيكر) إلى أوروبا للتوسط لإزالة التناقضات واستكشاف سبل لتبادل الديون للحصول على عقود، إذ أعربت فرنسا وألمانيا وروسيا استعدادها لخفض أو إعفاء ديون العراق. وأفاده التقارير أن بيكر ذهب يوم 29-30 / كانون الأول / 2003 إلى الصين لمناقشة المسألة ذاتها. أنظر : OB.CIT

أخرى، وهذا تعبير واضح عن نهجها البراغماتي المعتمد منذ سبعينيات القرن المنصرم. [1]

بناء على ذلك صرح احد المتحدثين باسم وزارة الخارجية الصينية وهو السيد (كونغ تشيوان) في يوم 15/شباط/2005. ردا على سؤال حول انتخابات عام 2005 الدستورية في العراق وموقف الصين منها. حيث تضمن تصريحه إن (الصين مستعدة لتقديم المساعدة المستمرة مع المجتمع الدولي للعراق في أعمال إعادة الأعمار)[2]

(2) الاقتراحات الصينية في عملية إعادة أعمار العراق.

ألقى السيد (شن قوة قانغ) مساعد وزير الخارجية الصيني يوم 28/شباط/2004 كلمة في مؤتمر صندوق إعادة أعمار العراق الدولي (IRFFI) الثاني في أبو ظبي المنبثق من مؤتمر مدريد ركز فيها على توضيح أربعة اقتراحات مقدمة من الصين حول مسألة التنسيق بين أعضاء الصندوق بخصوص عملية إعادة أعمار العراق، وتتمثل هذه الاقتراحات بالآتي: [3]

---

(1) محمد بن هويدن، السياسة الصينية تجاه العراق، مصدر سبق ذكره، ص92، كذلك، انظر: عباس جابر عبد اللـه الخزاعي، مصدر سبق ذكره، ص 142-143، أيضا انظر: وانغ قوانغ يا، الصين والمشاركة في إعادة بناء العراق، مصدر سبق ذكرهُ، ص2.

(2) نقلا عن: تصريح السيد (كوانغ تشيوان)، بعنوان (الصين ترغب في استمرار مساعداتها لإعادة أعمار العراق)، متاح على موقع وكالة شينخوا للأبناء الصينية، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

www.xinhuanet.com

(3) وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، (مسألة العراق)، كلمة مساعد وزير خارجية الصين (شن قوه فانغ) في مؤتمر صندوق إعادة أعمار العراق الدولي (IRFFI) الثاني في أبو ظبي يوم (28/شباط/2004)، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :.http://www.fmprc.gov.cn/ara/ziliao/zt/y/kwt/170813.shtml

الأول: لـزوم زيـادة التنـسيق بـين صـندوق إعـادة أعـمار العـراق الـدولي (IRFFI) والجانب العراقي. فقد تم تأسيس آلية التنسيق للمـساعدات في العـراق. لذا يتعـين عـلى صـندوق إعـادة الأعـمار احـترام الآراء والمتقرحـات مـن الجانـب العراقي من جهة والعمل على تقديم الإرشادات اللازمة والمساعدة الفنية لـه مـن جهة ثانية. من أجل الاستفادة من تخصيصات الأمـم المتحـدة والبنـك الـدولي. إذ يستطيع الجانبان اتخاذ طرق مختلفة لتبـادل الآراء وتنـسيق الخطـوات بمـا فيهـا عقد الاجتماعات المشتركة المنتظمة بينهما.

الثاني: اقترحت الصين أنه من الضروري زيادة التنسيق بـين الأمـم المتحـدة والبنك الدولي لأن ذلك سيجعل من صـندوق إعـادة الأعـمار يـولي اهتمامـا بالغـا للتنسيق بين صندوق الأمم المتحدة وصندوق الائتمان التابع للبنك الدولي بإنـشاء لجنة خاصة بهذا الصدد لكن الصين ترى أن التنسيق بين الصندوقين ما زال يحتاج إلى مزيد من التعزيز، وقد تم تحديد (أربعة عشر) مجالا حيويـا في إعـادة أعـمار العراق في حين يظل توزيع العمـل بـين الـصندوقين مبـدئيا في حاجـة إلى تفـصيل وتدقيق أكثر لإظهار تفـوق كـل مـنهما عـلى حـده مـن أجـل تجنـب التـشابك أو النقصان في الوقت نفسه كي يساعد الدول المانحة على وضع القرارات.

الثالث: اقترحت الصين أيضا أنه من اللازم أن يـتم تعزيـز التنـسيق بـين صندوق إعادة الأعمار ومجموعة الأصدقاء للأمم المتحدة إذ لم يتم التـسهيل أو التيسير الشامل لأعمال الأمم المتحدة في العراق بعد، وذلك يعود لأسباب أمنيـة وغيرها من الأسباب. فقد أعرب في هذا المجـال الـسيد (كـوفي عنـان) أمـين عـام الأمم المتحدة (سابقا) عن أن الأمم المتحدة راغبة في أداء دورها بـصورة شـاملة بعد أن يتم نقل إدارة القوات المتحالفة للسلطة إلى العـراقيين، بنـاء عـلى ذلـك أوضح (شن) أن الصين تدعم أعمال الأمين العام للأمم المتحدة في ممارسة وأداء هذا الـدور الـشامل في الـشأن العراقـي، وأن الـصين تأمـل مـن صـندوق إعـادة

الأعمار (IRFFI) أن يتعامل مع مجموعة الأصدقاء للأمم المتحدة انطلاقا مـن بُعـد النظر كما أملت من أن يعزز الجانبان الأخيران اتـصالاتهما مـن الآن لبحـث سـبل تظافر جهود الجانبين.

الرابع: أما الاقتراح الأخير فقد تضمن التأكيد على إلزاميـة تعزيـز التنـسيق الثنائي والمتعدد الأطراف للمساعدات إذ أوضح (شن) بأن الصين تأمل من صندوق إعادة أعمار العراق الدولي بإبلاغ الدول المانحة بتفاصيل سـيرورة أعمالهـا بـصورة منتظمة وان يقوم الصندوق بدعوة هذه الدول المانحة بالحضور إلى الاجتماعـات والنـشاطات المعنيـة بموضـوع الأعـمار لأن ذلـك سـيخدم عمليـة التنـسيق بـين المساعدات المتنوعة الممنوحة للعراق. كما يـؤدي إلى زيـادة شـفافية أعـمال إدارة صندوق إعادة أعمار العراق الدولي.

انطلاقا من هذه الاقتراحات الأربعة التي قدمتها الصين في مـؤتمر صـندوق إعادة أعمار العراق الدولي من قبل مساعد وزير خارجيتها، والتي حثـت وأكـدت على ضرورة مسألة التنسيق في عملية إعادة الأعمار بين الأطراف المانحة والمكونـة للصندوق كما كشفت الصين في هذا المؤتمر أنها تفكر حاليا في تخصيص جـزء مـن مجموع مـساعداتها المجانيـة المتعهـدة بتقـديمها للعـراق في مـؤتمر (مدريـد عـام 2003) والمقدرة بـ(24) مليار دولار.كما كـشفت الـصين أنهـا قـد قـدمت للعـراق مؤخرا مساعدة أخرى مقدرة بـ(5) ملايين يوان صـيني أي مـا يعـادل(7، 1) ألـف دولار خاصة لتأهيل الإداريين الاقتصاديين من العراقيين. [1]

---

(1) المصدر نفسهُ، كذلك أنظر: اجتماع مساعد وزير الخارجيـة الـصيني (شـن قـوه فـانغ)مـع وزير التخطيط والتنمية والتعاون العراقي (مهدي الحافظ) في (29-شـباط-2004) متـاح في موقع وزارة خارجية الصين الشعبية ، على شـبكة المعلومـات الدوليـة (الإنترنـت)عـلى الموقع :.http://www.fmprc.gov.cn/ara/ziliao/zt/y/kwt/70812.shtml-

لقد أستمر مؤتمر صندوق إعادة أعمار العراق الدولي ليومين متواصلين وحضره ممثلون من حوالي (40) دولة من بينها (الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوربي واليابان، وكذلك الصين) فضلا عن ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة وممثلين عن صندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وجامعة الدول العربية... إذ اكتسب الاجتماع أهمية خاصة بوصفه خطوة نحو تسريع جهود إعادة أعمار العراق، وهو استكمال لمؤتمر مدريد إذ بحثت لجنة المانحين سبل أنفاق الأموال التي تبرعت بها الدول المانحة في مؤتمر مدريد التي تزيد عن(32) مليار دولار على مشروعات إعادة أعمار العراق. كما استمع المؤتمر إلى الوفد العراقي الذي يرأسه الدكتور (مهدي الحافظ) وزير التخطيط العراقي حول احتياجات العراق وأولويات مشاريع إعادة الأعمار.[1]

بناء على ذلك قام البنك الدولي التابع للأمم المتحدة بتقدير حاجات إعادة أعمار العراق بنحو (9، 3) مليار دولار لعام 2004، و (26، 52) مليار دولار للمدة (2005-2007)[*]، أغلبها لقطاعات الصحة والتعليم وتوليد

---

(1) جريدة الرياض ، اجتماع للصندوق الدولي لإعادة أعمار العراق في أبو ظبي ، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في الموقع :

- http//www.aliyadh.com/contents/-02-28-2004/mainpage/politics-21100.php

(*) ... بهذا الخصوص أضافت سلطة الائتلاف العراقية المؤقتة. تقديرات أخرى لإعادة الأعمار، قائلة:... إن هنالك قطاعات لم يلحظها البنك الدولي أهمها (الأمن والشرطة، والنفط، والبيئة، وحقوق الإنسان..). إذ تصبح التقديرات كالآتي (8، 24) مليار دولار لعام 2004، و (11، 2) مليار دولار للمدة (2005-2007)، وبذلك يكون المطلوب لإعادة أعمار العراق لعام 2004 هو (17، 54) مليار دولار. أما المطلوب خلال المدة (2005-2007) فهو (37، 72) مليار دولار. لمزيد من التفاصيل انظر: تقرير معهد بروكينجز الصادر في شهر كانون الثاني/2005 متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع http://www.brooking.edu/iraqindex:

كذلك انظر: التقرير الأسبوعي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حول إعادة أعمار العراق، متاح على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)على الموقع:

http://www.usaid.gov/updates/febD6/iraq.pdf

فرص عمل وللبنية التحتية والموارد المائية والقطاع الخاص، [1] ولعـل ذلـك وغـيره من الأسباب جعلت الصين تعلن عـن طريـق وزيـر خارجيتهـا (يـانج جيتـشي) في أيار/2007 بأن الصين جاهزة لتخفـيض ديونهـا المـستحقة مـن العـراق ويمكـن التنازل عن كل الديون، وأن الصين ستمنح العراق (50) مليون يوان للمساعدة في هذه السنة أي 2007 أي ما يعادل (7، 1)مليـون دولار.[2] فقـد أكـدت دائمـا على أنها تقف على أهبة الاستعداد للمشاركة في أعادة بنـاء الاقتـصاد العراقـي ومواصلة الإسهام من أجل بناء عـراق أفـضل.[3]ففـي هـذا المجـال أكـد الـسيد (تشن سياو دونغ) مدير عام إدارة غربي آسيا وشمالي أفريقيا بوزارة الخارجيـة الصينية في لقاء أجراه مع موقـع صـحيفة تـشانيا ديـلى الـصينية الالكـتروني في يوم10/كانون الثاني/2012 أن الصين والعراق تتمتعان بعلاقـات وديـة تقليديـة إذ حققت هذه العلاقة بعد انتهاء الحرب الأمريكية على العراق انتقـالا ونمـوا مستقرا، وأنها تحافظ على تبادلها السياسي مع العراق بقـوة دفـع جيـدة فقـد كـان لزيـارة رئـيس الـوزراء العراقـي في العـام المـاضي (2011) أهميـة في دفـع وتعزيز الدعم الصيني للعراق كما قال (دونغ) أن الصين سعت وسـتسعى مـن اجل دعم عمليـة إعـادة الأعـمار بعـد الحـرب [*] إذ هنالـك تعـاون واسـتثمار

---

(1) ستار جبار علاي، وخضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص64.

(2) Thomas Lum and others، App.p: 151.

(3) وانغ قوانغ يا، القرار الجديد حول العراق يشكل حدثا تاريخيا، مصدر سبق ذكرهُ.

(*) في هذا الخصوص أضاف السيد (دونغ)..." في الوقت الحاضر مازال العـراق يواجـه مهامـا ثقيلة لإعادة الأعمار ويواجه التعاون بين الصين والعراق بعض التحديات أهمها الوضع الأمنـي في العراق حيث تطلب وزارة الخارجية الصينية وسفارة الصين لدى العراق دائما مـن الـشركات الصينية التي تعتزم التوجه للعراق إعطاء الأولويـة لـسلامتها واتخـاذ التـدابير الأمنيـة وخطـط الطوريء الدقيقة لضمان سلامة الصينيين ، أنظر: تشن سياو دونغ، التعاون بين الصين والعـراق في المجالات ذات الصلة متنامي، متاح على موقع إذاعـة الـصين الدوليـة في 12-كـانون الثـاني - 2012 على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

http://www.arabic.cri.cn/ 741/more/745/more745_2.htm

كبير من قبلها في العراق في مجالات عديدة منها الطاقة والتجارة والكهرباء والاتصال وغيرها من المجالات[1].

بناء على السعي الصيني في تحفيز وتفعيل السبل كافة من أجل دعم العراق ودفع العملية السياسية فيه، فضلا عن الدور المتميز في سحب قضية الاحتلال الأمريكي للعراق إلى منظمة الأمم المتحدة الدولية ومجلس أمنها من اجل المساعدة على استصدار القرارات التي من شأنها أن تدعم كل ما يصب في مصلحة العراق أولا، وربما في مصلحة الصين الاقتصادية ذاتها ثانيا أو لرد الاعتبار لهذه المنظمة ذاتها التي تجاهلتها الولايات المتحدة الأمريكية عندما شنت حربها على العراق من دون تفويض منها ثالثا. لاسيما وأن الصين كانت تبتغي من وراء هذه السياسة العمل على أحياء علاقاتها القديمة الجديدة وزيادة تعزيزها وبشكل خاص بعد الاحتلال لاسيما وأن العراق يملك (النفط) الذي يعد المحرك الأساسي لأي دولة نامية بل ومنافسة اقتصادية لدولة كالولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول فرض سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط بأسرها[2].

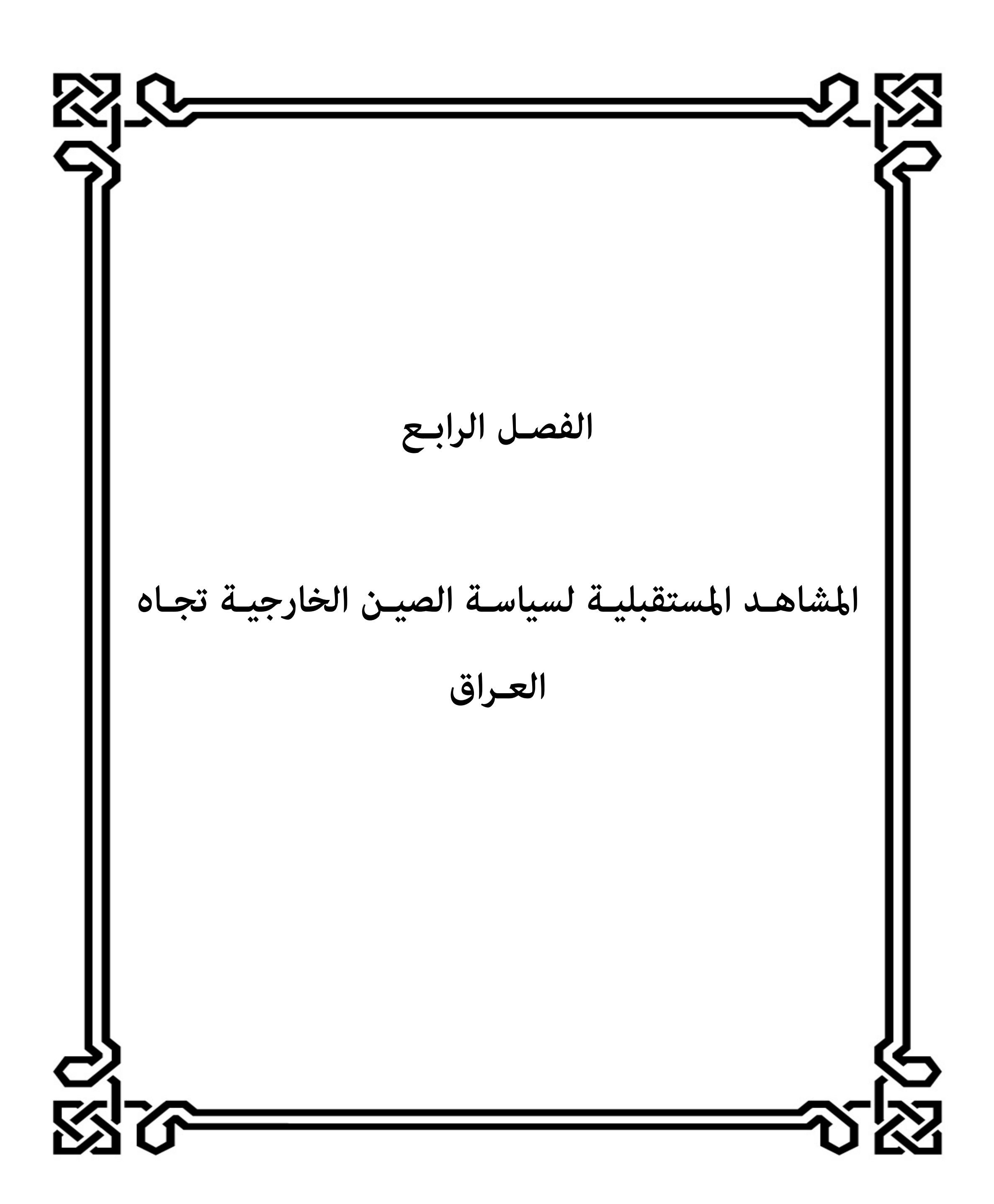
لقد حاولت الصين من خلال نهجها البراغماتي المحايد المتجنب للنزاع والداعي إلى السلام وبالاستناد إلى مجموعة عوامل داخلية أبرزها العامل الاقتصادي إلى جانب أهمية العوامل الأخرى التي لها علاقة وثيقة بهذا العامل، أن تثبت أنه من الممكن أن تجد نفسها في داخل العراق لمساعدته في أدارة برنامجهِ التنموي والبنائي لإعادة أعمارهِ من خلال ما حصلت عليه من عقود استثمارية، والذي عد البوابة التي دخلت منها الصين إلى العراق من جديد من أجل إعادة تأمين مواردها النفطية في العراق وزيادتها، والتي توقفت عند الاحتلال الأمريكي له عام 2003، وذلك لضمان ديمومة النمو الاقتصادي من جانب

---

(1) المصدر نفسهُ.

(2)غيث الربيعي، تطور العلاقات العراقية – الصينية، مصدر سبق ذكرهُ ، ص 3-4

ولتنويع مصادر حصولها على الطاقة (النفط) من جانب آخر، وكذلك لتوسيع أسواق تصريف بضائعها.كما إن التوجه الصيني تجاه العراق تأثر بعوامل خارجية أبرزها النظام الدولي الجديد المتمثل بالرغبة الأمريكية للهيمنة على العالم والتفرد بقيادته ومنها السيطرة على منطقة الشرق الأوسط الذي يمتلك العراق فيه أهمية إستراتيجية للصين وغيرها من القوى الدولية مثل (بريطانيا وفرنسا وروسيا واليابان الهند...) التي تدفعها تجاه العراق ذات المصلحة الاقتصادية بالدرجة الأولى.إذ مثلت هذه القوى للصين منافسا قويا في توجهها تجاه العراق لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي. أيضا إن امتلاك الصين لمقتضيات القوى الدولية الكبرى (سياسيا واقتصاديا وعسكريا وعلميا وتكنولوجيا...)، ومن خلال ما حققته من أرقام نمو كبيرة.كل ذلك أثر بصورة كبيرة على تعزيز وتزايد توجهاتها الخارجية تجاه دول العالم بما فيها العراق، وبما يتلاءم مع موقعها بوصفها دولة كبرى في النظام الدولي لذا... فهل سيكون لهذه السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق تأثير في مستقبل مشرق لإنجاح البلد وإيصالهِ إلى بر الأمان المطلوب أم العكس ؟... هذا ما ستتم الإجابة عليه في الفصل الرابع والأخير من هذه الرسالة.



الفصـل الرابـع

المشاهـد المستقبليـة لسياسـة الصيـن الخارجيـة تجـاه العـراق

المشاهد المستقبلية لسياسة الصين الخارجية تجاه العراق

تعد دراسة المستقبل من المهام الرئيسة لأي دراسة أكاديمية تعنـى بتوجـه أو سياسة أو ظاهرة معينة تشير وتائرها الواقعية أو اتجاهاتها الحالية إلى تطورها وتشعبها أو قد يكون العكس، لهذا فلا يُعدْ الكـلام عـن احـتمالات الـزمن الآتي أو المستقبل موضوعا ذات أهميـة إذا تجـاوز المـرء مـا يـدور في هـذه الدراسـة مـن اتجاهات أو وتائر قائمة في الحاضر تم رصدها أثنـاء الدراسـة، والتـي مـن خلالهـا يمكن استشراف المستقبل وما سيحوي مـن أنمـاط وأشـكال لموضـوع الدراسـة لأن ذلك يساعد عـلى إعطـاء مـؤشرات ومعطيـات مفيـدة للحقـل الأكـاديمي وكـذلك للمحللين والإستراتيجيين وصناع القرار في الدول [1].

ولهذا فأن طريقة استشراف المستقبل يمكن تطبيقها حـول مـستقبل سياسـة الصين الخارجية تجاه العراق إذ سيتم رسم مستقبل هذه السياسة على وفـق مـنهج (الاستشراف الاحتمالي المشروط) الذي يعد من أهم المناهج العلمية التـي يعتمـدها الأكاديميون في رسم المشاهد المستقبلية، إذ يمكن تعريـف هـذا المـنهج بأنـه (مـنهج لا يـسعى إلى التنبـؤ بالمـستقبل أو التخطـيط لـه، بـل يقـوم بـإجراء مجموعـة مـن "التنبؤات المشروطة" أو المشاهد "السيناريوهات" التي تفترض الواقع تـارة والمـأمول فيـه تـارة أخـرى، أيـا كانـت طبيعـة الـصور المـأمول فيهـا، دون أن تنتهـي إلى قـرار

(1) علي فارس حميد الشمري، التنافس الأمريكي- الصيني في اقليم آسيا الباسفيك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعـة النهـرين، كليـة العلـوم الـسياسية، 2009، ص 111؛ كذلك انظر: حسن بدري الخالدي، مصدر سبق ذكره، ص 232؛ ايضا اركان محمـود محمد اسود، مصدر سبق ذكره، ص 146.

بتحقيق أي من هذه الصور، فهذا أمر يدخل في حيز التخطيط)[1].. كما عرفهُ (عمر الخطيب) (بأنه اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة، والتي تشمل المعالم الرئيسة لظاهرة ما لمدة طويلة، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر لاستكشاف اثر دخول عناصر مستقبلية على هذه الظاهرة)[2].

فغنيّ عن القول انه بعدما كانت الصين دولة لا تحظى عموما بالقبول الدولي استطاعت فيما بعد بالاستناد إلى دبلوماسية التعاون والسلام فضلا عن ما حققته من نهوض اقتصادي كبير أن تتنافس على زعامة العالم اقتصاديا إذ امتلكت الصين نتيجة ذلك مدخلات قوة تؤهلها لاحتلال مكانة مهمة في سلّم القوى الدولي، وتأثيرا أكيدا في رسم السياسة الدولية فمن الناحية الاقتصادية استطاعت الصين أن تحقق نموا اقتصاديا يتراوح بين (8- 9%) سنويا كما تحتفظ الصين بثاني اكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية على رأسها الدولار الأمريكي. أما تجاريا أصبحت البضائع الصينية تشكل قلقا للدول الصناعية الكبرى بسبب أسعارها المنافسة أما بشريا فيبلغ عدد سكانها(مليار وثلاثمائة) مليون نسمة وهو يوازي أربعة أضعاف سكان الولايات المتحدة الأمريكية،وعسكريا الصين تمتلك أكبر جيش في العالم بتعداد يبلغ (مليونين ونصف المليون) جندي [3]، وخلال عامي (2011 -2012)بلغ معدل إنفاقها

---

(1) نقلا عن: خير الدين حسيب، وآخرون، مستقبل الامة العربية التحديات ... والخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 77.

(2) نقلا عن: اركان محمود احمد اسود، مصدر سبق ذكره، ص 146.

(3) حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص 26- 27.

العسكري من (143-157، 6) مليار دولار حسب تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام [1].

وبالاستناد إلى هذه المؤشرات تنفذ الصين توجهات إقليمية ودولية منطلقة من محاور سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية، وبناء على هذا فقد عُدَ العراق ذا أهمية إستراتيجية في التوجه الصيني كما تبين في الفصول السابقة.حيث يرجع تاريخ هذا التوجه إلى ستينيات القرن المنصرم، فالموقع الجغرافي والثروة الهائلة والأهمية الإستراتيجية في قارة آسيا، وعلاقات العراق المميزة مع دول تعد مؤثرة في توجه الصين الخارجي نحوهُ كالهند واليابان وروسيا، كل ذلك اكسب العراق هذه الأهمية في منطقة الشرق الأوسط التي تعد محط أنظار القوى الدولية المتنافسة للهيمنة عليها لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بعض الدول الأوربية. كل ذلك جعل العراق ذا أهمية كبيرة في سياسة الصين الخارجية فحرصت على توطيد علاقاتها معه بشكل اكبر لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، لذا فالسؤال الذي ستتم الإجابة عليه في هذا الفصل هو ما مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق؟ ضمن ثلاثة مشاهد سيتم تناولها تباعا عبر ثلاثة مباحث في هذا الفصل.

(2) Stockholm International Peace Research Institute(SIPRI)، Armaments Disarmament and International Security Summary، The Year Book، Tolna، Sweden ، 2012، p:9.

المبحث الأول

مشهد تراجع سياسة الصين الخارجية تجاه العراق

أن الافتراض الذي يقوم علية هذا المشهد هو أن مستقبل سياسة الصين الخارجية تجاه العراق سائر في طريق التراجع فبعدما كان من المرجح أن تسهم الصين في تعزيز واستمرار وزيادة توجهها وعلاقاتها مع العراق بل ومنطقة الشرق الأوسط بأسرها لاسيما وان علاقاتها مع هذه المنطقة لها جذور تاريخية عميقة نرى بأن تصريح وكالة (أنباء الصين الجديدة) الناطقة باسم الحكومة الصينية جاء مغايرا لتلك الحقيقة إذ صرحت الوكالة بتاريخ 20/آذار/2013 " بأن ما يحتاجه الشرق الأوسط هو يد العون من قوى عظمى مسؤولة وبنّاءة مثل واشنطن "[1]، وهذا يعني أنه بدون الجهود الأمريكية المتضافرة لإقناع الصين بمنح مساعدات للدول العربية المضطربة من خلال تمتين التوجه والعلاقات من جانب، وكذلك دعم اتخاذ تدابير قوية من قبل مجلس الأمن ضد إيران ومشروعها النووي من جانب آخر، فإن دور (المملكة الوسطى) أي الصين يصبح هامشيا في الشرق الأوسط المضطرب الذي يمثل العراق أحد أهم مكوناتهِ.فعلى الرغم من مخاوفها بشأن الاستقرار وأمن الطاقة والإسلام السياسي إلا أنها راضية في الوقت الحالي وربما في المستقبل على أن تظل (راكبا بالمجان)[2].

---

(1) نقلا عن: ديفيد شنيكر، نفوذ الصين في الشرق الأوسط ، مقال متاح على موقع صقر للدراسات الإستراتيجية والعسكرية ، بغداد في تاريخ 16/أيار/2013 ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :http://www.Saqrcenter.net/?p=4136 -

(2) قارن مع : المصدر نفسهُ.

أن الافتراض الذي يرسم هذا المشهد يتحدد بجملة من الفرص الداعمة لـه إلى جانب مجموعة من الكوابح المعرقلـة لتحققـهُ عـلى وفـق مـستويين أحـدهما سياسي والأخر اقتصادي.

أولا: على المستوى السياسي

يوجد في الصين فرص متاحة لاستنزاف وإضعاف عناصر قوتها سواء من خلال أثارة القلاقل السياسية والاجتماعية الداخلية، أو الاختلاف الثقافي والأخلاقي للمجتمع الصيني، أو من خلال جرها إلى سباق تـسلح أو مواجهـات عـسكرية.إذ أن ذلـك مـن شأنهِ أن ينعكس على توجهاتها الخارجية تجاه العراق وغيره من دول العالم مما يؤدي إلى تراجعهِ[1] فعلى الرغم من أن الصين تعد واحدة من القوى السياسية الكبرى فهـي عضو دائم في مجلس الأمن الدولي فضلا عن قدرتها على دعم واسـتقطاب عـدد مـن الدول الآسيوية من خلال دعمها وتأييدها لمواقفهم أو الـسعي لحـل خلافـاتهم التـي يتعرضون لها من قبـل بعـض القـوى الكـبرى سـواء مـن جانـب امنـي أو سـياسي أو اقتصادي فقد تمكنت من استرجاع بعض مدنها المنفصلة عنها، ومـع وجـود مقومـات القوة الدولية هذه للصين نراها لم تتمكن من منع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائهـا لاسـيما بريطانيـا مـن شـن حـرب بـل واحـتلال العـراق عـام 2003 إذ وصفت معارضتها لهذه الحرب بالفاترة [2] رغم ما أبدتـه مـن مواقـف مـن الاحـتلال الأمريكي قبله وبعـده ورغـم أنهـا قـدمت وتعهـدت بتقـديم المـساعدات للعـراق في إعـادة البنـاء والأعـمار وكـذلك مـا حققتـه واتفقـت عليـه مـن اسـتثمارات داخـل

---

(1) محمد سعد أبو عامود ، مقومـات الـصعود الـصيني، في الـصعود الـصيني، تحريـر (هـدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد)، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم الـسياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2006 ، ص 136.

(2) Richard Weitz، China-Iraq-Us: A "Win-Win" For All?، China and Us Focus، in January 17، 2012، website:
http://www.ChinausFocus.com/sleder/china-iraq-us-a

العراق من خلال اللقاءات التي تمت بين سياسيّ كِلا البلدين إلا أنها تبقى مترددة في إنشاء علاقات إستراتيجية على شكل تحالفات خوفا من أن يحدث تحركها ردة فعل سلبية خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية فتدخل معها في دائرة صراع قبل أن تتهيأ له[1].يضاف إلى ذلك حالة عدم الاستقرار الأمني المستمرة في العراق والتي تعد حافزا قويا في تراجع التوجه الصيني تجاه العراق على المدى القريب (سياسيا واقتصاديا وحتى ثقافيا) إذ إن العراق واحد من المرشحين ليعيش حالة من التفتت العرقي والطائفي حسب توقعات الاتجاهات العالمية لعام 2030 الصادر عن الاستخبارات الأمريكية، وهذا يعني مزيدا من حالة عدم الاستقرار الأمني المتواصل في العراق [2].

أن استمرار الصين بمساندة إيران في بعض توجهاتها الإستراتيجية يعد من الفرص المعززة لتحقق هذا المشهد لاسيما وان لإيران أهمية قصوى للصين من حيث السوق والواردات النفطية والقوة المعرقلة لتنامي النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية بما فيها العراق، والتي تعد ذات أهمية إستراتيجية عندها.لذا ترى أن البرنامج النووي الإيراني لا يشكل خطرا عسكريا حتى الآن، وأن الحصار عليه لن يوقفه وهذا أمر يتعارض مع كون العراق أحد المناطق الإستراتيجية للصين[3] لاسيما وان العراق قد عبر لها عن قلقهِ من الوجود النووي بالقرب

(1) شريف علي شحاتة إسماعيل عيسى ، الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط (1993-2005)، دراسة في الاقتصاد السياسي الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، بلا تاريخ، ص 134.

(2) Global Trends 2030:Alternative Worlds، a National Intelligence Council، office of the director of national intelligence، States of America، December 2012، p:76.

(3) وليد عبد الحي، متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير في 4/كانون الأول/2011، ص 7، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :http:// www.forstudies@Aljazeera.net

منه ودعا أن تكون المنطقة خالية من السلاح النووي ويقع على الصين دور بهذا الخصوص بوصفها إحدى القوى الدولية الكبرى، ومن ثَم فإن استمرارها بإتباع مثل هذه الإستراتيجيات قد ينعكس على تراجع توجهها نحو العراق بسبب أنها ستلاقي عزوفا سياسيا من العراق لاستمرارها بهذه الإستراتيجية مستقبلا [1].

بالرغم مما ذكر من فرص تعزز من تحقق مشهد التراجع هنالك كوابح تحول دون تحقق هذا المشهد في مستواه السياسي حيث أكدت الصين أكثر من مرة بل منذ بداية التصعيد الأمريكي للحرب على العراق بأنها داعمة له في كافة المجالات لاسيما السياسية والدبلوماسية لأنها الطريق نحو تفعيل وتمتين علاقاتها وتوجهاتها نحو العراق مستقبلا إذ تكررت هذه التأكيدات بين عامي (2004-2011) ثلاث مرات كانت الأولى في 26/آذار/ 2004 أثناء لقاء مستشار الدولة الصيني السيد(تانغ چيا شوان)مع السيد(محمد بحر العلوم)رئيس مجلس الحكم الانتقالي العراقي أثناء زيارتهِ إلى الصين إذ أكد على توطيد علاقات الصداقة الصينية العراقية انطلاقا من مبادئها الخمسة للتعايش السلمي [2].أما التأكيد الثاني كان أثناء دعوة رئيسها السابق (هو جين تاو) رئيس جمهورية العراق السيد(جلال الطالباني) في 20/حزيران /2007 لزيارتها، وجرى حينها التأكيد على الدعم الصيني الجدي للعراق والتوقيع على بعض الاتفاقيات بين البلدين، والتي سبق ذكرها[3].كما جاء التأكيد الثالث في 20/حزيران/2011 أثناء زيارة

---

(1) تصريح الناطق باسم الحكومة العراقية السيد (علي الدباغ)لوكالة الأنباء الصينية (شينخوا) في لقاء معه بتاريخ 2011/7/18 ، متاح على موقع الوكالة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :.http://www.arabic.news.cn/index.htm

(2) وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية /مباحثات مستشار الدولة الصيني مع رئيس مجلس الحكم الانتقالي العراقي ، مصدر سبق ذكرهُ.

(3) المركز العربي للمعلومات (الصيني)، الصين مستعدة لخلق وضع جديد في علاقات التعاون والصداقة الصينية –العراقية ، مصدر سبق ذكرهُ .

رئيس الوزراء العراقي السيد (نوري المالكي) للصين إذ تعهدت بأنها على الاستعداد التام لخلق وضع جديد في علاقات التعاون والصداقة الصينية - العراقية وأنها ستواصل دعم استقلال العراق وسيادته وسلامة أراضيه[1] كما سبق أن تبادل البلدان رسائل التهنئة بمناسبة اليوبيل الذهبي لتأسيس الروابط الدبلوماسية بينهما[2]، وعليه فأن وجود مثل هذا الدعم والتبادل الدبلوماسي الصيني - العراقي قد يمثل كابحا أمام مشهد تراجع التوجه الصيني نحو العراق حيث إن الصين عملت بالعراق في أقصى الظروف الأمنية وأنها كانت من أوائل الدول التي أعادت فتح سفارتها في العراق بعد الاحتلال بتاريخ 16/شباط/2004 حيث قال حينها السيد (سون بيفان) رئيس البعثة الدبلوماسية إنها ستدعم العراق في كافة المجالات.[3]

كذلك فإن ما يعرقل تحقق مشهد التراجع هو إنها ماضية بنفس طريق الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل التحالفات والاتفاقيات مع المنطقة العربية بما فيها العراق كي تقلل من خطر الهيمنة الأمريكية على المنطقة وإخضاعها، وخير دليل على هذا التوجه الصيني هو الدعوة التي وجهها رئيسها (هو جين تاو)، ووزير خارجيته السيد (لي شاو بينغ) في نهاية شهر كانون الثاني/2004 في لقاء مع الأمين العام للجامعة العربية بالاتفاق على أنشاء (منتدى للتعاون العربي الصيني) الذي من شأنهِ أن يعزز ويعمق العلاقات ويُقويها بين الجانبين

---

(1) زيارة الرئيس العراقي (جلال الطالباني) للصين ، مجلة بيت العرب الصينية ، مصدر سبق ذكرهُ، ص 22.

(2) الرئيسان الصيني والعراقي يتبادلان التهاني بمناسبة اليوبيل الذهبي لتأسيس الروابط الدبلوماسية، خبر متاح في موقع وكالة الأنباء الصينية (شينحوا) تبادلات دولية، الأرشيف في 25/آب/2008، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

http://www.arabicpeople.com

(3)"china Reopens its Embassy in Iraq",APP.

سياسيا [1]،وهـذا مـا سـيعطيها مجـالات أوسـع في توجههـا الخـارجي نحـو العـراق مستقبلا.

ثانيا: على المستوى الاقتصادي

إن التوقع بان النـاتج المحـلي الإجـمالي للـصين سيـصل حتـى عـام 2025 إلى (75، 145) مليار دولار يعني مزيـدا مـن التقـدم والنمـو الـصيني ومـن ثَـم يقابلـهُ حاجتها المتزايدة للحصول على النفط لكن التوقع بارتفاع أسعار الـنفط أولا، والبـدء بنفاد هذه المادة ثانيا.هو ما دفع الباحثين في الصين بل في كـل دول العـالم بالبحـث عن مصادر طاقة بديلة متجددة يتم الحصول عليها من (طاقة الشمس والريـاح والطاقة المائية..) التي من المتوقع أن تلبي نحو (80%) مـن الطلـب العـالمي لهـا حتى عام 2050 حسب توقعات الدراسة الحديثة التي قامت بهـا اللجنـة الدوليـة للتغـيرات المناخيـة، التابعـة للأمـم المتحـدة لاسـيما إذا مـا تـوافرت الـسياسات الصحيحة[2]، وقد ظهرت بوادر تفيد بان الطاقـة البديلـة بـدأت تكـسب مـساحة واسعة في القوى الدولية والتـي في مقـدمتها الـصين وتليهـا الهنـد إذ مـن المتوقـع أن استهلاك هذه الطاقة سيصل عالميا إلى 53% بين عـامي (2008-2035)، وسـيأتي نصف هذا النمـو مـن الـصين والهنـد، وان الـصين سـيزيد اسـتهلاكها مـن الطاقـة عندما تصبح أكبر منتج لها إذ ستـصل نـسبة اسـتهلاكها نحـو 68% عـن الولايـات

---

(1) محمد عبد الوهاب الساكت ، التعـاون العـربي الـصيني في القـرن الحـادي والعـشرين ، في الصعود الصيني وتحرير (هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد)، مصدر سبق ذكرهُ، ص 343.

(2) تقرير عن (حول أمكانية وفاء الطاقة المتجددة بمعظم الاحتياجات العالميـة)، صـادر عـن (اللجنة الدولية للتغيرات المناخية)، منظمة الأمم المتحدة ، متاح على موقع مركـز أنبـاء الأمـم المتحدة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

www.un.org/arabic/nwes/story.asp

المتحدة الأمريكيـة بحلـول عـام 2035[1]، وفي ظـل هـذه التوقعـات حـول تطـوير واستخدام الطاقة البديلة يؤدي ذلك إلى انخفـاض أو تراجـع طلبهـا المتزايـد عـلى النفط من العراق أو من غيرهِ. إذ إن التحول والاتجاه إلى مـصادر الطاقـة البديلـة والنظيفة سيسهم في معالجة بعض المشاكل البيئية المتولـدة مـن جـراء اسـتخدام النفط، ومنها خفض انبعاثات الغازات المـسببة لظـاهرة الاحتبـاس الحـراري التـي تُعزى إليها التغيرات المناخية مثل الفيـضانات والجفـاف وموجـات الحـر وارتفـاع مستويات البحار، كما أن التوقعات حول ارتفـاع سـعر برميـل الـنفط العراقـي في المستقبل ووصوله إلى (120) دولار للبرميل الواحد في عام 2030 ربما سيدفع الصين إلى العزوف عن استيرادهِ[2].في مقابل التوقع بتزايد الاعـتماد عـلى مـصادر الطاقـة البديلة التي لاقت تأييدا داخليا من قبل الصينيين أنفسهم وإقبالا نحوهـا[3].أيـضا يبرز لنا العامل الأمني في العـراق ليمثـل فرصـة أخـرى تـشدد الـصين دائمـا عليـه لاستمرار تواصلها التجاري وتواجُدها الاستثماري داخل العراق وبخلافهِ فأن اغلب شركاتها لا تتمكن من دخول العـراق، وعليـه فـإن كـل ذلـك يـؤدي في النهايـة إلى التراجع في توجه الصين الاقتصادي تجاه العراق.[4]

أن استحواذ الولايات المتحدة الأمريكية دائما على أعـلى الأرقـام سـواء في جانب الحـصول عـلى الطاقـة أو الاسـتثمار أو التبـادل التجـاري في العـراق فـضلا

---

(1) كمال عبيد، الطاقة البديلة .. رهان الدولي وخيار لابد منهُ، مقال متاح على موقع مؤسـسة شبكة النبأ المعلوماتية العراقية ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :
http//www.annabaaorg/nbanews/2012/4/19.htm

(2)احمد جاسم جبار الياسري، مصدر سبق ذكرهُ، ص149.

(3)كمال عبيد، مصدر سبق ذكرهُ .

(4)خديجة عرفة محمد، الصين وأمن الطاقة ، رؤية مستقبلية ، مجلة السياسة الدولية ، مقـال متاح على موقع مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية الرقمي في 1/نيسان/2006 على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

http://www.digital.ahram.org.eg

عن وجود منافسين من دول أخرى للصين في العراق وتزايدهم يوما بعد يـوم كـل ذلك يزيد ويعزز من فرص تحقق هذا المشهد[1].

أن وجـود هـذه الفـرص المعـززة لتحقـق هـذا المـشهد لا ينفـي وجـود المعوقات التي تقف حائلـة أمـام تحققـهِ فمـع وجـود سـجل تـاريخي كبـير مـن العلاقات الاقتصادية الصينية - العراقية الممثلة بالتبادلات التجاريـة، والتـي تعـود إلى أيام طريق الحرير، حيث إن التـاريخ لم يـسجل انقطاعـا كبـيرا عـلى المـستوى الاقتصادي بين الصين والعراق وغيرهِ من الدول العربية بل هو في تزايد منـذ أيـام تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام1949، وأتسع أكـثر بعـد سياسـة التحـديثات التي أعلنها الزعيم الصين (دينچ شياو بينچ) عام 1978 كما إن التوجـه الاقتـصادي للصين تجاه العـراق لم يتوقـف حتـى في الأزمـات التـي مـر بهـا العـراق كـالحرب العراقية الإيرانية وأزمة عام 1991 بين العراق والكويـت، ومـا تلاهـا مـن الحـصار الاقتصادي ثم الاحتلال الأمـريكي للعـراق عـام 2003 إلى يومنـا هـذا، وعليـه فـان إمكانية تحقق هذا المشهد هو أمر مستبعد لاسـيما وان الـصين جـاءت في المرتبـة الثانيـة بعـد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في الأهميـة النـسبية لـشركاء العـراق التجاريين بنسبة وصلت إلى (12، 9%) عام 2011[2].

---

(1) ياسر حسن حسين، التجارة الخارجية في العراق، مجلة التجارة العراقيـة، تـصدر عـن وزارة التجارة العراقية، عدد خاص بقمة بغداد في 2012، ص 34، كذلك أنظـر: عـمار حميـد ياسـين، مستقبل العلاقة مابين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة مـا بعـد انـسحاب القـوات الأمريكية عام 2011 مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم الـسياسية ، العـدد53، 2012، ص110.

(2) هالة خالد حميـد، تطـور العلاقـات العربيـة –الـصينية ، مجلـة العلـوم الـسياسية ، مركـز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد33، 2006 ، ص 169 ،كذلك أنظر: عمر عصام عيـسى، العراق والخيار الاسـتراتيجي مـا بـين الـصين وأمريكـا، مجلـة التجـارة العراقيـة، وزارة التجـارة العراقية، العدد16، 2013، ص 42-43.

كما أن زيادة الطلب الصيني على النفط من (9، 4 - 15، 4) مليون برميل يوميا خلال عامي(2025 - 2030) حسب توقعات منظمة (أوبك، وإدارة معلومات الطاقة) لعام 2008 قد يكبح توقع تراجع طلبها على النفط مقابل الاعتماد على الطاقة البديلة ولو على المستقبل القريب(1).

أيضا إن وجود منافسين دوليين لها كالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأسيوية والأوربية يزيد من عزمها في تعزيز توجهاتها الاقتصادية تجاه العراق وذلك لكون العراق والمنطقة العربية بأسرها يعدان ذات أهمية إستراتيجية للصين لما يمتلكه من موارد اقتصادية، وكذلك مواد أولية فضلا عن كونه سوقا خصبة للبضائع ومجالا مهما للاستثمار(2).

---

(1) Organization of the Petroleum Exporting Countries(OPEC)، Secretariat، Annual Statistical Bulletin ، Vienna، Austria، World Oil Outlook 2008، Table 1.6، p:33

(2) ياسر حسن حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص 36 ، كذلك أنظر:- حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكرهُ, ص 34.

المبحـث الثانـي

مشهد استمرار سياسة الصين الخارجية تجاه العراق

يفـترض هـذا المـشهد بـأن سياسـة الـصين الخارجيـة عـلى المـدى القريـب والمتوسط ستواصل الاستمرار في توجهها نحو العراق.لاسـيما وأن القيـادة الـصينية وقبل عدة سنوات قد اختارت أهمية إعمال المبادئ الخمسة للتعايش السلمي في إدارة سياستها الخارجية، والتي جاء على رأسها المساعدة، في إقـرار الـسلم والأمـن العالميين وبضرورة أن يتم ذلك بوجه خاص في إدارة علاقاتهـا الخارجيـة [1]، ومنـذُ ذلك الوقت وهي مستمرة في انتهاج مثل هـذه الـسياسة، سـواء تجـاه العـراق أو المنطقة العربية بأسرها، ولاسيما بعدما شهدته وتشهده هذه المنطقة من أحـداث سياسية متصاعدة.

وإن الصين إذ تحافظ على استمرار توجهها نحو العراق إنما يعود أساسا إلى محاولـة الحفـاظ عـلى مـصالحها الاقتـصادية، وكـذلك مـن اجـل إدامـة اسـتقرار واسـتمرار علاقاتهـا الـسياسية والثقافيـة معـه أيـضا، دونمـا أن تتـصادم بمحيطهـا الإقليمي والدولي الذي يتشارك معها ذات المـصالح في العـراق، وذلـك مـن خـلال ثلاثة مستويات (سياسية واقتصادية وثقافيـة) قائمـة عـلى مجموعـة مـن الفـرص الداعمة والكوابح المعرقلة في الوقت ذاته لإمكانية تحقق هذا المشهد وكما يأتي:

أولا: على المستوى السياسي

من المعلوم إن الصين لم تجدد دخولها إلى منطقة الشرق الأوسط من بوابة الفيتو الذي استخدمته مرتين في مجلس الأمن الدولي ضد مـشاريع قـرارات تـدين الحكومة السورية على خلفية اعتمادها الحل العسكري ضد المتظاهرين السوريين

(1) حنان قنديل، الصين واستمرارية الصعود السلمي، مجلة الـسياسة الدوليـة، مركـز الأهـرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، العدد183، 2011، ص 58.

وإنما دخول الصين إلى هذه المنطقة كان من بوابة الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 حيث أبدت مواقف متميزة منذ الأيام الأولى للتصعيد الأمريكي لهذه الحرب[1].

وعلى هذا الأساس فقد تشهد سياسة الصين الخارجية تجاه العراق استمرارا في جانبها السياسي على المدى القريب والمتوسط ففي يوم25/ آب/ 2008 تبادل الرئيسان الصيني (هو جين تاو) السابق مع نظيرهُ العراقي (جلال الطالباني) رسائل التهنئة بمناسبة (اليوبيل الذهبي) لتأسيس الروابط الدبلوماسية بين البلدين إذ دعا الرئيس الصيني حينها إلى التنمية السلسة للعلاقات الثنائية خلال نصف القرن الماضي كما أوضح (هو جين تاو) بأن العلاقات بين الطرفين تدخل مرحلة جديدة من التنمية مع تشكيل الحكومة العراقية الجديدة. كذلك أكد بأن الصين ستستمر بدعم العراق في مجالات عدة منها: [2]

1- الصين ستدعم جهود العراق الرامية إلى حماية الاستقلال الوطني.
2- الصين ستواصل دعم عملية تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية.
3- الصين تتكاتف مع العراق من اجل تحقيق تنمية طويلة الأمد شاملة ومستقرة في جميع النواحي من اجل كتابة فصل جديد من الصداقة الصينية- العراقية وفي عهد جديد.

بناء على ذلك فقد دعمت الصين العراق منذ بدايات التصعيد الأمريكي للحرب عليه، وتمثل ذلك من خلال ما أبدته من مواقف متميزة على الصعيد الدبلوماسي وفي مجلس الأمن من خلال ترحيبها بالقرار رقم(1441) في عام

---

(1) محمد السماك، درس صيني في الحرب الأمريكية على العراق ، مقال متاح على موقع الشروق الإخباري في 1/حزيران/2012 ، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع :http://www.shorouknews.com

(2) الرئيسان الصيني والعراقي يتبادلان التهاني بمناسبة اليوبيل الذهبي لتأسيس الروابط الدبلوماسية، مصدر سبق ذكرهُ.

2002 القاضي بعودة المفتـشين الـدوليين إلى العـراق لحيلولـة دون وقـوع الحـرب وتشديدها على ضرورة الحل السلمي للقضية العراقية. كما أنها كانت على اتصال مباشر مع رؤساء مجلس الأمن في سبيل إيجاد حل لهذه القضية، والذي عـد جـزء من دعمها لضرورة تفعيل دور الأمم المتحدة تجاه القـضية العراقيـة إذ أن الـصين صوتت لصالح جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق لاسيما بعد مـا أصـبح الاحتلال حقيقة واقعة، ويمكن العودة للجدول رقم(19) لإثبات صحة ما تقدم.

كذلك من الفرص الداعمة لتحقق هذا المـشهد هـو اسـتمرارها بـدعمها العراق سياسيا إذ كانت من أوائل الدول التي أعـادت فـتح سـفارتها في العـراق منذ عام 2004 بعد الاحتلال الأمريكي.كما رحبت الـصين بالعمليـة الـسياسية في العراق منذ إنشاء مجلس الحكم المحلي العراقي في تموز عام 2003، وأيـضا كـان لها دعم متميز للانتخابات الدسـتورية التـي جـرت في العـراق عـام 2005 فقـد كانت من المؤيدين لإجراء هذه الانتخابات، وذلـك مـن خـلال قيامهـا بتـدريب عدد من التقنيين والإداريين والدبلوماسيين العراقيين وفي شهر نيسان عـام 2005 مولت الحكومة الصينية أحد عشر دبلوماسيا عراقيا للتدريب في جامعـة الـصين للشؤون الخارجية، وما أن أجريت الانتخابات حتى أعلنت الـصين عـن تأييـدها وعدها خطوة مهمة في إعادة بناء العراق.كذلك كان لها دعم مماثل للانتخابات البرلمانية العراقيـة في عـام 2010 مـن أجـل ترسـيخ العمليـة الـسياسية في العـراق وإعادته إلى المجتمع الدولي، وبناء على ذلك تعهدت الصين بمواصلتها لهذا الـدعم على المستوى السياسي في المستقبل، وكان ذلك أثناء زيارة رئـيس الـوزراء العراقـي (نـوري المـالكي) إلى الـصين عـام 2011، وإن ذلـك يعـد جـزء مـن الـدعم الـصيني

للعراق والمنطقة العربية جميعها في تشديدها على عملية حفظ السلام الذي من شأنه دعم الأمن والسلم الدوليين.[1]

كما أن نظرة الصين لعملية السلام في المنطقة العربية بما فيها العراق تستحق إن تنعم بمستقبل سلمي ومشرق فمع امتلاك العراق موقعا إستراتيجيا مهما في منظومة العلاقات والتحالفات الإستراتيجية الصينية التي تسعى لتوظفها لخدمة مصالحها وتعزيز موقعها في النظام الدولي لاسيما تجاه العراق في ظل الهيمنة الأمريكية.كل ذلك كان وراء دعمها المتواصل للعراق [2]، وأن ما يدعم الصين في هذا المجال هو ما حددته - سيناريوهات الاتجاهات العالمية لعام 2030 في التقرير الصادر عن مجلس الاستخبارات الأمريكية – من استبعاد حدوث مواجهات بينها وبين القوى الكبرى لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المصالح في المنطقة العربية بما فيها العراق.إذ أن مستقبل الدور الأمريكي سيشهد احتمالات تعاون مع القوى الأخرى ولاسيما مع الصين لضبط الأوضاع الآسيوية، وهذا بدورهِ سيتيح للصين المجال لتعاون دولي أوسع، والذي من شأنه أن يعزز ويزيد من توجهاتها الخارجية سياسيا تجاه العراق وغيرهِ من الدول [3].

على الرغم مما تم عرضهُ من فرص داعمة لتحقق هذا المشهد فهنالك بعض الكوابح التي تقف عائقا أمام تحققهِ حيث إن الصين تعاني بعض المشاكل

---

(1) محمد بن هويدن، السياسة الصينية تجاه العراق، مصدر سبق ذكره، ص 91-92 ، كذلك أنظر:- الصين مستعدة لخلق وضع جديد في علاقات التعاون والصداقة الصينية والعراقية ، المركز العربي للمعلومات ، مصدر سبق ذكره.

(2) جين ري، مرحلة جديدة للعلاقات الصينية- العربية، كلمة رئيس مجلس الدولة الصينية, (السيد چياو پاو) في الجامعة العربية، مجلة الصين اليوم، عدد كانون الأول، 2009، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

http://www.chinatoday.com.cn

(3) الاتجاهات العالمية لعام 2030، سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية، دراسة استشرافية صادرة عن مجلس الاستخبارات الأمريكي، عرض وليد عبد الحي، 25/ آذار/2013، متاح على موقع مركز الجزيرة للدراسات على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع http://www.studies.aljazeera.net:

في نظامها السياسي لاسيما مع صعود قيادات جديدة للسلطة السياسية من الحزب الشيوعي الحاكم والحكومة إذ إن هذه القيادات ستواجه تحديات ضخمة في إدارة علاقة السلطة بالمجتمع ومن ثَم سيؤثر على موقعها في المستوى العالمي، وعلى علاقاتها الخارجية لاسيما على مستقبل علاقاتها مع العراق[1]. هنالك مسألة الظرف الأمني غير المستقر في العراق والذي له تأثير كبير على الأداء الدبلوماسي للصين في العراق إذ أرتبط انعدام الاستقرار الأمني بحالة الصراع الطائفي والسياسي داخل العراق والسلطة السياسية فيه مما سيجعل الصين واقعة ضمن تجاذب سياسي قد يربك علاقاتها السياسية مع العراق مستقبلا[2].

دوليا تبرز الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب قوى دولية أخرى في احتلال العراق عام 2003 والذي جعل وسيجعل العراق تابعا ومتأثرا بالتوجه الأمريكي لوقت ليس بالقليل، ولكن يقف أمام ذلك ثلاث عقبات أساسية هي:[3]

1- سوف لا تقف أمريكا ومن يتأثر بقرارها مكتوفة الأيدي أمام توسع العلاقات بصورة حقيقية تؤدي إلى تقليص نفوذها.

(1) كارن أبو الخير، الخصوصية الصينية :هل تنجح قيادات بكين في إدارة تحولات مصيرية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد188، 2012، ص 162- 163.

(2)حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص32.

(3)علاء الجوادي، الصين وميزان القوى العالمي الجديد-اثر العلاقات الصينية العراقية على مستقبل المنطقة والعراق، مقال متاح على موقع صحيفة صوت الحرية في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : http://mobile.baghdadtimes.net

2- التحفظ والخوف من المجازفة التي تتسم بها السياسة الصينية على صعيد علاقاتها الدولية لاسيما مع المناطق البعيدة عنها جغرافيا مما لا يؤثر على وضعها الأمني المباشر.

3- عدم فهم فرضية تطوير العلاقات من قبل الكثير من العراقيين أو عدم اقتناعهم إن الصين رقم كبير ينبغي أن يدخل ضمن حسابات المستقبل. وهذا يفرز على الصعيد العملي نوعا من العلاقات التي حتى لو امتازت بالمجاملة الحميمة إلا أنها لا ترقى إلى العلاقات الإستراتيجية.

فبعد الدور المتميز للصين في دعم العراق عند وقوعه تحت الاحتلال كما تم توضيح ذلك، فأنه من المتوقع إن تستمر الصين باتجاه علاقات أعمق مع العراق فهي تملك قوة عسكرية تتعاظم يوما بعد يوم كذلك تملك الرادع النووي وقدرة تصنيعية عسكرية متطورة كما تتمتع بتقنية عالية. ولها أيضا قدرات بشرية كبيرة كل ذلك يعزز التوجه الصيني الخارجي تجاه العراق واستمراره في المستقبل المتوسط [1]، لاسيما وان العراق يقع في مقدمة الدول ذات الأهمية الإستراتيجية والدولية [2].

ثانيا: على المستوى الاقتصادي

يعد العامل الاقتصادي من العوامل المرتبطة بمفهوم القوة التي تعتمدها الدول في كثير من الأحيان لإظهار مصداقيتها في توجهاتها الخارجية كما تشكل القوة الاقتصادية عونا للدولة في حركتها على الساحة الدولية، واستنادا إلى تلك القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية المتعاظمة استطاعت الإستراتيجية الصينية الوصول إلى مراحل متقدمة للغاية من الشراكة لاسيما في المجال الاقتصادي مع العراق بل والمنطقة العربية بأسرها إذ سعت وتسعى من اجل تأمين الحصول على مصادر الطاقة لاسيما (النفط) الضروري جدا لمواصلة النمو

---

(1) منشد الوادي الشمري، مصدر سبق ذكره ، ص 42.

(2) حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص 34.

والتقدم الاقتصادي إلى جانب البحث عند الاستثمارات والبحث عن الأسواق لتصريف المنتجات [1]، لاسيما وان النمو الاقتصادي للصين سائر في طريق إرساء برنامج اقتصادي شامل لها يتفق أو يلاءم خصوصيتها الذاتية والحضارية، وهذا يتضح من خلال المؤشرات الاقتصادية التي يعرض لها الجدول (21) خلال المدة (2006-2025) الذي يتوقع أن الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن معدل دخل الفرد على المدى المتوسط سيستمر بالتزايد.

الجدول (21)تقديرات وتوقعات مستقبل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل دخل الفرد للمدة (2006-2025) في الصين

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	معدل دخل الفرد (ألف دولار)
2006	9، 839	7، 473
2010	13، 882	10، 247
2015	22، 120	15، 838
2020	35، 734	25، 102
2025	57، 145	49، 544

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على

Source: Craig Kewell and others، Is China a Threat to the U.S. Economy? Congressional Research Service، Updated January 23، 2007 ،p:15.

وعليه فأن هذا النمو الاقتصادي بحاجة إلى مصادر كبيرة للطاقة تعينه في مواصلة طريق نموهِ لذا قد يكون من المؤكد إن مستقبل التوجه الصيني تجاه العراق في الجانب الاقتصادي سيواصل استمراريته وتعزيزه لهذا التوجه على المدى المتوسط، لاسيما وان العراق يتمتع بإمكانيات نفطية مهمة تدخل في حسابات الصين في بحثها عن مصادر الطاقة، وان ما يعرضه الجدول (22) من إمكانيات العراق النفطية حسب مؤشرات التقرير السنوي الصادر عن منظمة

---

(1) شريف علي شحاتة إسماعيل عيسى، مصدر سبق ذكرهُ، ص 127.

الأقطار العربيـة المـصدرة للـنفط (أوابـك) لعـام 2012 هـو مـا يؤيـد صـحة ذلـك التوجه.

الجدول رقم (22)مؤشرات حول إمكانيات العراق النفطية لعام 2011

ت	المؤشر	الكمية أو النسبة أو القيمة
1	الاحتياطي المؤكد من النفط الخام	141، 4 مليار برميل
2	نسبة الاحتياطي المؤكد من النفط الخام من إجمالي العالم	11، 42%
3	الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في نهاية السنة	3158 مليار متر مكعب
4	نسبة الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي مـن إجـمالي العـالم مـن نهاية السنة	1، 63%
5	إجمالي إنتاج الطاقة	2820، 5 ألف برميل مكافئ/ يوم
6	إنتاج النفط الخام وسوائل الغاز	2603، 0 ألف برميل/ يوم
7	إنتاج النفط الخام	2558، 0 ألف برميل/ يوم
8	نسبة إنتاج النفط الخام من إجمالي العالم	3، 55%
9	الغاز الطبيعي المسوق	9، 0 مليار متر مكعب
10	نسبة الغاز الطبيعي المسوق من إجمالي العالم	0، 27%
11	طاقات مصافي تكرير النفط القائمة	860، 0 ألف برميل/ يوم
12	إجمالي إنتاج المشتقات النفطية	551، 6 ألف برميل/ يوم
13	إنتاج غاز البترول الموسال	9، 0 ألف برميل/ يوم
14	ينتج أيـضا (الغـازولين والكيروسـين ووقـود الطـائرات وزيـت الغـاز والديزل وزيت الوقود وسـوائل الغـاز مـن وحـدات معالجـة الغـاز الطبيعي ومشتقات نفطية أخرى)	(66،3و49،1و123،3و257،6و45، 0و46، 2) ألف برميل/ يوم
15	القدرة المركبة لتوليد الطاقة الكهربائية	16952 ميجا وات
16	صادرات النفط الخام	2166 ألف برميل/ يوم
17	صادرات المشتقات النفطية من إجمالي صادرات النفط	146 ألف برميل/ يوم
18	قيمة الصادرات النفطية حتى عام 2011	83، 768

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر التالي:

- التقريـر الـسنوي لمنظمـة الأقطـار العربيـة المـصدرة للبـترول (أوابـك)، الكويت، لعام 2012.

إن هذه الإمكانات النفطية جعلت العـراق أحـد المنـاطق الإسـتراتيجية في سياسة الصين الخارجية في الوقت الحالي وفي المستقبل لاسيما وأنها قد انتقلت من دولة مكتفية بقدراتها الإنتاجية لمصادر الطاقة إلى دولة مـستوردة لهـذه المـصادر منذ عام 1993، ونظرا للنمو الاقتصادي المتسارع الـذي تـراوح بـين عـامي (2006-2011) ما بين (8، 4- 14، 2%) فـإن المـؤشرات الاقتـصادية الـصينية تـدل عـلى إن البلاد بدأت تستورد حاليا حوالي (50%) من حاجتها للطاقة، وتقدر وكالـة الطاقـة الدولية إن استيرادات الصين النفطيـة سـتضعها في المرتبـة الأولى عالميـا في اسـتيراد الطاقة عام 2025 [1]، إذ حتى عام (2020) من المتوقع أن يصل طلب الـصين عـلى النفط بين (10-13، 6) مليون برميل يوميا [2].

ومن خلال هذا الطلب المتوقع لمصادر الطاقة (الـنفط) فأنـه قـد ينـسجم مع سيناريو السعر المرتفع لتطور عائدات النفط العراقي على المدى المتوسط بـين عامي (2010-2030) الذي رسمته إدارة الطاقة الدولية والتـي توقعـت انـه طبقـا لسيناريو السعر المرتفع فإن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية سيحدث أثارا ايجابية على واقع القطاع النفطي العراقي، وسـتكون هنـاك فرصـة كبـيرة لزيـادة عائدات النفط الخام في أفق الاستشراف دون الحاجة إلى أحداث زيادات كبـيرة في حجم الإنتاج بحدود (3، 2) كمتوسط سنوي للسنوات (2010-2030) الأمر الـذي سيـسمح لـه بتحقيـق عائـدات كبـيرة عـلى وفـق سـعر مبيعـات الـنفط الخـام فمـن المتوقـع أن تـصل عائـدات العـراق النفطيـة خـلال عـامي (2010-2030)

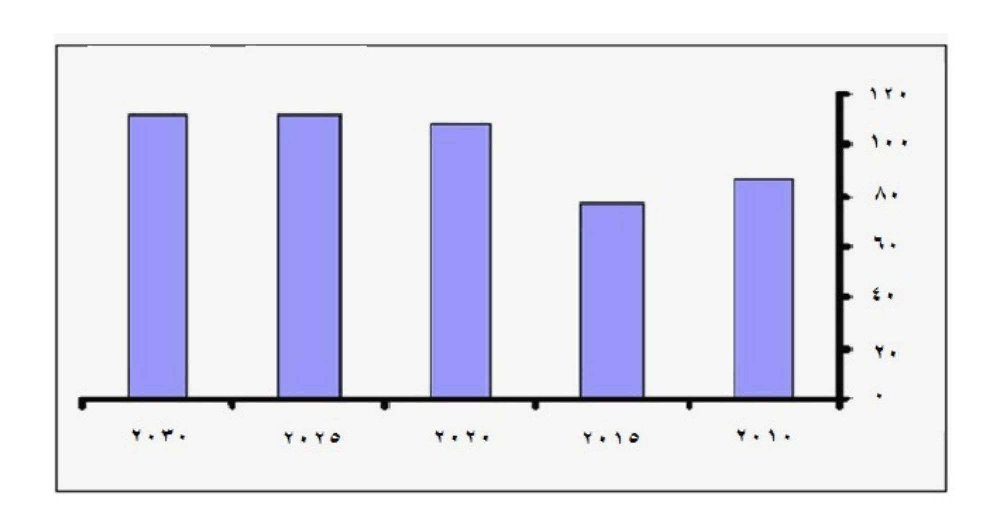
(1) وليد عبد الحي، متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، مـصدر سـبق ذكـرهُ، ص 2.

(2) تلميذ احمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة، المنظور الهندي في جمال سند الـسويدي، وآخرون، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنـافس عـلى مـوارد الطاقـة، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإسـتراتيجية، ط1، الإمـارات العربيـة المتحـدة، ابـوظبي ،2008، ص 389.

من (86، 400) مليار دولار إلى (112، 320) مليار دولار الأمر الذي يعني توفير إمكانيات مالية لتمويل التنمية في البلد والاستمرار بالبناء والأعمار[1]، ويوضح الشكل (5) إن الصين ستستمر في زيادة طلبها للنفط العراقي بناء على هذا السيناريو في تطور عائدات النفط العراقي.

الشكل (5)

تطور عائدات العراق من النفط حسب سيناريو السعر المرتفع لتقديرات إدارة الطاقة الدولية للمدة (2010-2030) (120 دولار للبرميل)



- المصدر: احمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، 2009، ص 149.

كذلك الحال للإستثمارات الصينية في العراق لاسيما بعدما حل الدمار الكامل في البنية التحتية العراقية إذ تعهدت الصين عن طريق رئيسها (هو جين تاو) عام 2011 على اثر زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى الصين، بأنها ستوسع

(1) احمد جاسم جبار الياسري، مصدر سبق ذكره، ص 149.

مشاريعها في العراق من خلال المشاركة في إعادة بناء وتطوير البنى التحتية في العراق ودفع عملية التطور العلمي بين البلدين باتجاه أكثر عمقا وأتساعا [1]، ومن بين بعض الأمثلة على تطوير الجانب الاستثماري الصيني في العراق:[2]

1- إبرام عقد البدء بتنفيذ إنشاء معمل تنشيط البنتونايت في الفلوجة/ العراق مع شركة (Beijing Tof.j Trading and Development company) الصينية بالتعاون مع هيئة المسح الجيولوجي العراقية إذ بلغت قيمة العقد أكثر من (13، 700) مليار دينار عراقي خلال مدة تنفيذ تقدر بـ (270) يوم، وان مادة البنتونايت هذه تستخدم في حفر آبار النفط لأعماق بعيدة عن سطح الأرض.

2- توقيع عقد مع شركات صينية وفرنسية وتركية وألمانية وسويدية، وغيرها لإنتاج سيارات صالون للعراق على اختلاف أنواعها [3].

3- التشاور مع العراق لإنشاء مصانع للسيارات ولجهاز الهاتف المحمول (الموبايل) في العراق مستقبلا [4].

---

(1) الصين مستعدة لخلق وضع جديد في علاقات التعاون والصداقة الصينية والعراقية، ملف موثق بالصور حول زيارة رئيس الوزراء العراقي للصين عام 2011، متاح على موقع المركز العربي للمعلومات الصيني على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : http://www.arabsino.com

(2) ناصر عبد ويس، هيئة المسح الجيولي العراقية تباشر بتنفيذ العقد المبرم مع الشركة الصينية لإنشاء معمل البنتونايت في العراق، مجلة صناعة المستقبل، تصدر عن وزارة الصناعة والمعادن العراقية، العدد 26، 2012، ص 49.

(3) هدى فرحان، الشركة العامة لصناعة السيارات تحقق (45) مليار دينار إيرادات للعام الماضي بعد إبرامها عقود المشاركة مع الشركات الأجنبية، مجلة صناعة المستقبل، وزارة الصناعة والمعادن العراقية، العدد 26، 2012، ص 26.

(4) مؤتمر الملحق التجاري الصيني في العراق، خبر متاح على موقع وكالة نون الإخبارية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

http://www.non@.net

4- التعاقد مع شركة (ZTE) الصينية المتخصصة بالاتصالات وصناعة الأجهزة والتي نفذت مشاريع في اغلب محافظات العراق في نصب بدالات الاتصالات منذ عام 2006 حيث أبدت هذه الشركة استعدادها للاستمرار بالعمل في العراق، وتوعدت بتزويد العراق بكافة التقنيات الحديثة التي تنتجها شركة (ZTE)، لاسيما الأجهزة المستخدمة في الجوانب الأمنية منها [1].

أما على مستوى التبادل التجاري بين البلدين فحسب تصريح وزير التخطيط العراقي (علي يوسف الشكري) إن ميزان المدفوعات قد وصل مع الصين إلى جانب تركيا وإيران إلى (22) مليار دولار سنويا، حيث بلغ مع الصين وحدها (10) مليارات دولار عام 2012 [2] في حين وصف الملحق التجاري للسفارة الصينية (وان كي وانك) أثناء زيارته إلى العراق عام 2012 في شهر حزيران بان حجم التبادل التجاري بين العراق والصين قد بلغت قيمته(14)مليار دولار[3].

إن مثل هذه المعطيات تدعم بالتأكيد مشهد استمرار السياسة الخارجية الصينية بالمُضيّ قدما ولو على المستقبل المتوسط بالاستمرار في زيادة وتوسيع

---

(1) شركة (ZTE) الصينية مثال جيد على التعاون بين العراق والصين، تقرير إخباري منشور في صحيفة الشعب اليومية العربية الصينية، صفحة تبادلات دولية، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

http://www.arabic.people.com/31660/index.htm/

(2) وزارة التخطيط العراقية، ديوان الوزارة، معالي السيد وزير التخطيط، أرشيف نشاطات الوزير لعام 2012، أثناء جولته الميدانية في زيارة الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، متاح على موقع وزارة التخطيط العراقية في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : http://www.mop.gov.19/mop/index.jsp

(3) الملحق التجاري الصيني في كربلاء، المؤتمر الصحفي المنعقد في مبنى محافظة كربلاء المقدسة، خبر متاح على موقع وكالة نون الإخبارية العراقية في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: http://www.non14.net

توجهها الاقتصادي في العراق لاسيما وان العراق قد شهد بعد عـام 2003 خطـوات مهمة في مجال الإصلاح الهيكلي للاقتصاد العراقـي ومواكبـة متطلبـات العولمـة في المجـال الاقتـصادي والانفتـاح عـلى الأسـواق الخارجيـة بانتهاجـهِ مجموعـة مـن السياسات والإجراءات الإصلاحية شملت مختلف قدراته التنافسية من أجل إعادة تأهيل الاقتصاد العراقي وتحسين قدراته التنافسية في اقتصاد عـالمي مفتـوح أمـام حركـة التجـارة وتـدفقات رؤوس الأمـوال وذلـك عـن طريـق محاولـة اجتـذاب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط قطاع التصدير، ومن بين هـذه الإجـراءات المتخـذة لتطوير التجارة العراقية مع دول العالم[1]:

1- تفعيل الاتفاقيات الثنائية المعقودة بين العراق ودول العالم بما فيها الصين.

2- الاهتمام بالنفط وتطويره فهو يمثل (90%) من الصادرات العراقية.

3- رفع القيود على حركة الاستيرادات والصادرات لسد الحاجة الكبـيرة للـسوق العراقية.

4- توسيع المناطق الحرة لتحفيز المستثمرين.

5- استخدام نظام الكتروني لتحسين قدرة الأداء الكمركي.

إن كل ذلك يعزز من فرص مـشهد الاسـتمرار فـضلا عـن وجـود منافـسين إقليميين ودوليين للصين في العراق سواء في مجـال الطاقـة أو التبـادل التجـاري أو الاستثمار لديهم المصالح ذاتها تجاه العراق في المجال الاقتصادي، ويظهـر الجـدول (23) اتجاهات تصدير النفط العراقي حسب المناطق والدول.

(1) ياسر حسن حسين، مصدر سبق ذكرهُ، ص 34.

الجدول (23) اتجاهات تصدير النفط العراقي حسب المناطق والدول خلال المدة(2005، 2008) 1000 ب/ي

المنطقة/ البلد	2005	2006	2007	2008
أمريكا الشمالية	927، 6	659، 2	593، 4	758، 9
الولايات المتحدة	813، 7	659، 2	593، 4	626، 0
أمريكا اللاتينية	-	-	-	-
أوروبا الشرقية	-	-	91، 3	109، 7
أوروبا الغربية	393، 6	365، 8	326، 3	392، 3
فرنسا	44، 4	70، 8	59، 3	60، 6
ألمانيا	-	1، 2	3، 1	4، 6
ايطاليا	180، 3	136، 6	139، 8	178، 1
هولندا	23، 5	32، 2	41، 0	24، 1
اسبانيا	89، 7	66، 1	66، 3	36، 8
المملكة المتحدة	-	-	-	-
الشرق الأوسط	37، 3	-	27، 8	2، 5
أفريقيا	-	-	-	-
آسيا والباسفيك	113، 8	-	605، 3	591، 8
اليابان	36، 2	63، 9	42، 3	42، 8
غير محدّد	-	-	-	-
المجموع	1، 477، 2	1، 467، 8	1، 643، 0	1، 855، 2

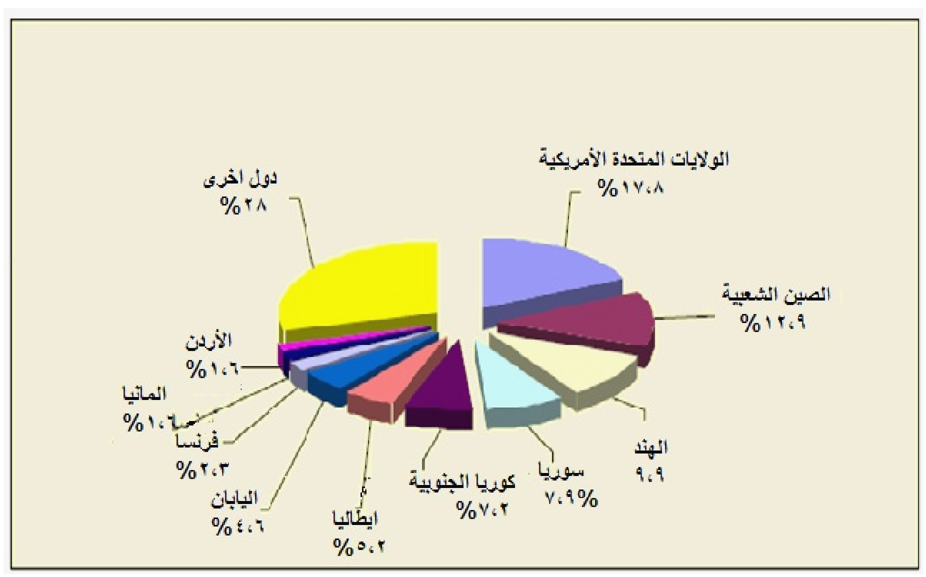
- المصدر: بالاعتماد على البيانات الواردة في:-

-Organization of the Petroleum Exporting Countries(OPEC) secretariat، annual statistical bulletin، Vienna، Austria، World Oil Outlook 2008، table.51 ،p.p: 83

كذلك يظهر من خلال الشكل (6) والجدول (24) أهم الشركاء التجاريين للعراق على مستوى التبادل التجاري بين عامي (2010-2011)، والذين يعدون في الوقت ذاتهِ من أهم المنافسين للصين في العراق إذ يظهر إن الولايات

المتحدة الأمريكية تمتلك أعلى نسبة بين الشركاء التجاريين. وإن وصول الصين المرتبة الثانية بين الشركاء التجاريين يعطيها حافزا قويا جدا في المستقبل المتوسط بأن تصل إلى المرتبة الأولى بين هؤلاء الشركاء.

الشكل رقم (6)



الأهمية النسبية لتجارة العراق مع الشركاء التجاريين لعام 2011

المصدر : التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2011، جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2011، ص 55.

جدول (24)

أهم الشركاء التجاريين للعراق خلال عامي (2010 -2011) مليار دينار

الدولة	2010			2011			الأهمية النسبية لحجم التجارة الخارجي	معدل النمو (%)
	الصادرات	الاستيرادات	حجم التجارة الخارجية	الصادرات	الاستيرادات	حجم التجارة الخارجية		
الولايات المتحدة	4 ،14880	1 ،3314	5 ،18194	7 ،22905	4 ،3607	1 ،26513	8 ،17	7 ،45
الصين الشعبية	7 ،7388	7 ،7244	4 ،14633	6 ،11373	7886	6 ،19259	9 ،12	6 ،31
الهند	1 ،8606	6 ،1397	7 ،10003	4 ،13247	3 ،1521	7 ،14768	9 ،9	6 ،47
سوريا	7 ،1041	2 ،9382	9 ،10423	5 ،1603	7 ،10212	2 ،11816	9 ،7	4 ،13
كوريا الجنوبية	6 ،5220	9 ،2414	5 ،7635	1 ،8036	7 ،2628	8 ،10664	2 ،7	7 ،39
إيطاليا	1 ،4203	9 ،1186	0 ،5390	9 ،6469	1292	9 ،7761	2 ،5	0 ،44
اليابان	6 ،4039	7 ،621	3 ،4661	2 ،6218	7 ،676	9 ،6894	6 ،4	9 ،47
فرنسا	5 ،1556	7 ،883	2 ،2440	9 ،2359	962	9 ،3357	3 ،2	6 ،37
ألمانيا	2 ،242	7 ،1885	9 ،2127	9 ،372	6 ،2052	5 ،2425	6 ،1	0 ،14
الأردن	6 ،278	3 ،1834	9 ،2112	8 ،428	7 ،1996	5 ،2425	6 ،1	8 ،14
دول أخرى	9 ،13105	1 ،21215	0 ،34321	2 ،20174	3 ،23093	5 ،43267	0 ،28	1 ،26
المجموع	4 ،60563	9 ،51380	3 ،111944	2 ،93226	4 ،55929	6 ،148155	0 ،100	2 ،33

المصدر :- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2011، جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2011، ص 55.

كما إن للصين على مستوى الاستثمار منافسين دوليين في توجهها الخارجي الاقتصادي تجاه العراق لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية فقد وقعت الأخيرة وغيرها من دول أوروبا مثل بريطانيا وألمانيا وايطاليا وفرنسا، ودول

آسيوية كتركيا وإيران فضلا عن روسيا الاتحادية اتفاقيات استثمار توزعت على مجالات (النفط والكهرباء والتكنولوجيا والإسكان والصحة والتعليم والخدمات المصرفية، وغيرها من المجالات الإنتاجية والخدمية). إذ وقع العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية تحديد مجالات الاستثمار منذ عام 2005 [1]، ومنها أيضا توقيع إحدى الشركات البريطانية (BP) إلى جانب شركة (Cnpc) الصينية عام 2009 على تطوير حقل الرميلة النفطي، وقد جاءت زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى بريطانيا عام 2009 معززة لهذا الجانب، كما وقع العراق مشروع مذكرة التفاهم مع الاتحاد الأوروبي والتي كان من أهم بنودها وضع هيكل استثماري يتمتع بالشفافية وإعداد برنامج عملي في مجال الطاقة للتعاون بين العراق والاتحاد الأوروبي للمدة (2010-2015)[2]،وكان للزيارة الأخيرة لرئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) إلى الهند دور في تعزيز جوانب التعاون والعلاقات معها أثر في اتساع دائرة المنافسين للصين إذ أوضحت صحيفة(The Economic Times) الهندية في مقال لها أن الاتفاق النفطي العراقي- الهندي سيمتد إلى (13)عاما لإنتاج (645) مليون برميل، كما تم الاتفاق على التعاون في كافة المجالات الأخرى (الصحة والتعليم والاستثمار والأعمار والزراعة والموارد المائية...وغيرها)[3]، كذلك الحال لروسيا الاتحادية إذ ما يقارب من (10) شركات روسية تستثمر في العراق إلى جانب ما قدمته من منح ومساعدات

---

(1) عمر عصام عيسى، مصدر سبق ذكرهُ، ص 43.

(2) آمنة محمد علي، السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الأوروبي وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد44، 2010، ص 131-133.

(3) بيان عن زيارة رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) للهند من 22-25/أب/2013 ، متاح على موقع المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي ، صفحة بيانات، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : .http://www.pmo.iq/press

واستثمارات في المجالات كافة لاسيما في قطاع الكهرباء [1]، وكانت اليابان في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في تعهداتها بالمشاركة في الاستثمار في العراق وإعادة بنائه فقد استثمر في مجال الكهرباء والتعليم والماء، وغيرها من المجالات الخدمية في العراق فضلا عن القروض والمنح المقدرة بنحو خمسة مليارات دولار [2].

إن الاندفاع القوي نحو العراق من قبل القوى الدولية لاسيما الصناعية منها الساعية للبحث عن الطاقة (النفط) والاستثمارات والأسواق هو جزء من الإستراتيجية الأمريكية التي وجدت ضرورة في استيعاب العراق في نطاق علاقات تعاونية إستراتيجية فإعادة تأهيل العراق دوليا بات شبه حقيقة فمعظم القوى الدولية تجاوزت مرحلة قبول التغير الذي حدث في العراق إلى تطبيع العلاقات والتطلع إلى جني فوائدها نسبيا، ومن ثَم فان كل هذه المعطيات الدولية الممثلة بتزاحم القوى الدولية نحو العراق ستضع الصين على طريق مواصلة واستمرار توجهها نحوهُ في المستقبل القريب والمتوسط في المجال الاقتصادي لاسيما وان الصين قوة اقتصادية مرشحة لقيادة الاقتصاد العالمي في المستقبل إذ من المتوقع أنها ستلحق بالولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا في عام 2022 أو عام 2030 حسب سيناريوهات الاتجاهات العالمية لعام 2030 الصادرة عن الاستخبارات الأمريكية [3].

---

(1) احمد حسين شحيل، السياسة الروسية تجاه العراق ما بعد 2003، المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد10، 2008، ص 29.

(2) Samir Radhi and Keiko Sakal، The Role of Japan in the Reconstruction of Ira،

بحث منشور باللغة الانكليزية في مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 37، 2008، ص 263- 264.

(3) الاتجاهات العالمية لعام 2030، سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص 5.

لكن على الرغم من كل هذه الفرص إلا انـه هنالـك العديـد مـن الكـوابح التي تعرقل تحقق هذا المشهد في جانبه الاقتـصادي، فالـصين تعـاني مـن مـشاكل اقتصادية ومالية نابعة من تضخم العمالة وقلة الإنتاج، فهنالـك نظـرة مـستقبلية مفادها عدم قدرة الصين مستقبلا على تخفيض نسبة التوظيف أو إيقـاف العمـل في المؤسسات التابعة للدولة ومن ثَم سيثقل كاهل الاقتصاد الصيني ويضعف من التوجـه الـصيني الخـارجي عـلى الاسـتمرار سـواء تجـاه العـراق أو غـيره مـن الدول[1].بالإضافة إلى وجود كوابح متعلقة بالاقتصاد العراقي ذاته منها [2]:

1- ضعف القدرات الاستيعابية للاقتصاد العراقي.

2- معدلات التضخم الكبيرة في الاقتصاد العراقي.

3- افتقار العراق إلى الأسواق المالية المتطورة.

4- تدني البنى التحتية في العراق.

5- انعدام الشفافية.

كما يبرز عدد مـن الكـوابح عـلى مـستوى التبـادل التجـاري وهـي وجـود صعوبة في مسألة الحصول على تأشيرة الدخول(الفيزا) بسبب التقييـدات الـصينية في منحها.أما الكابح الأخر فهـو اسـتمرار الـصين بتوريـد بـضاعة غـير متطـورة إلى العراق، ولعل السبب يرجع لانعدام الرقابة من الجانب الـصيني الأمـر الـذي قـد يـؤدي إلى تزايـد دخـول مثـل هــذه البـضائع للعـراق، كـما إن وجـود نقـص في المعلومات عن الشركات الصينية الرصينة، وأيـضا نقـص في المعلومـات الخاصـة

---

(1) أركان محمود احمد اسود ، مصدر سبق ذكره ، ص 157.

(2) داود سلوم عبد الحسين، الخصخصة في البلـدان الناميـة بـين متطلبـات التنميـة ودوافـع الاستثمار الأجنبي المباشر (مـع اشـارة خاصـة إلى العـراق)، أطروحـة دكتـوراه في العلـوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008، ص 147-148.

عن الفعاليات التجارية كالمعارض وغيرها المقامة في دول مجاورة للعراق والتي قد تمكن التاجر العراقي من الاستفادة منها، تشكل كوابح أخرى في هذا المجال.[1]

كما تبرز أمامها كوابح في مجال الاستثمار في العراق في مقدمتها الحالة الأمنية في البلاد فأن عدم استقرار الأمن في العراق يعد العامل الرئيس الذي يحد من استمرار دخول العديد من الشركات الصينية للعراق في المستقبل القريب والمتوسط مع استمرار التدهور الأمني، والى جانب العامل الأمني يبرز كابح آخر يتمثل بعدم وجود قطاع حكومي قوي يحارب الفساد والرشوة لضمان تدفق الاستثمارات الخارجية إلى العراق إذ عدم تمكن الحكومة من القضاء على هذه الآفة أي (الفساد والرشوة) من جذورها فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجيء إلى العراق معرضا للتشظي لاسيما وأن هذا الاستثمار ينبع أصلا من شركات عالمية لها فروع متعددة في العالم، وهي تنفق الملايين وربما المليارات من الدولارات في استثماراتها لذا فان هذه الشركات تهتم كثيرا بالتقارير الدولية التي تصدر عن عدد من المنظمات والمؤسسات المختصة بالتقييم، والتي منها ما يختص بالشفافية والفساد مثل منظمة الشفافية العالمية التي وضعت العراق في إصداراتها الأخيرة في مقدمة الدول التي ينتشر فيه الفساد، ومن ثَم فأن ذلك كله سيؤثر بشكل كبير في كمية ونوعية الاستثمار الأجنبي المباشر داخل العراق من قبل الصين أو غيرها من الدول على المدى القريب والمتوسط، ما لم يكن نظام حكومي خالٍ من الفساد والرشوة [2]،كذلك فإن قيام الصين من خلال شركاتها

---

(1) وفد من الغرفة التجارية العراقية يزور الملحقية التجارية للسفارة الصينية في بغداد في 14/ تموز/2011- الاثنين، متاح على موقع غرفة تجارة بغداد/ العراق على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الموقع:

http://www.Bagdadchamber.com/modules.php

(2) مهند حميد مجيد وعلي قاسم راضي، رؤية عن الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مجلة التجارة العراقية، تصدر عن وزارة التجارة العراقية، العدد12، 2009، ص 27.

بإعطاء وعود بإنجاز مشاريع استثمارية في العراق خلال مُدد خيالية غير قابلة للتصديق أو التحقق(*)، تعد هي الأخرى كابحا في سبيل ذلك التوجه الصيني واستمراره نحو العراق [1].

أما دوليا فأن وجود منافسين دوليين للصين في العراق في مجال الطاقة والتجارة والاستثمار كما أتضح من الجدولين (23و24) يعد في الوقت ذاته كابحا لسياستها الخارجية تجاه العراق، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي أدى احتلالها للعراق إلى زيادة في حدة التوتر في المنطقة العربية بأسرها، وما زاد من التوتر هو ظهور مطالبات عراقية وعربية بضرورة استمرار الوجود العسكري الأمريكي في العراق لضمان استقراره [2]، ورغم إن القوات الأمريكية قد انسحبت من العراق إلا أنها تبقى القوة الجيو سياسية المهيمنة في الشرق الأوسط والخليج العربي إذ تتحكم البحرية الأمريكية بممرات الاتصال البحري في نقاط

(*) .. في هذا المجال نذكر ما صرح به وزير التخطيط العراقي عام 2012، في أن شركة صينية رصينة تنوي التعاقد بالآجل بشروط مجزية لبناء مليوني وحدة سكنية بمدة (6) أشهر فقط لا غير، وهذا وعد غير قابل للتحقق من الناحية العملية من قبل أصحاب التخصص مهما كان نوع ومواصفات بناء هذه المساكن لان ذلك لن يجدي مالم تكتمل مستلزمات بناء وتوسيع خدمات (ماء الشرب ومجاري الصرف الصحي والطاقة الكهربائية والمدارس والمستشفيات وشبكات الطرق ووحدات الترفيه).... انظر: فاضل عباس مهدي، هل المطلوب قانون للبنى التحتية أم قانون لصندوق الإسكان وصيانة البنى التحتية؟ متاح على شبكة الاقتصاديين العراقيين في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

http://www.IRAQ Economists.net

(1) المصدر نفسه.

(2) عبد المنعم المشاط، "تطورات المواقف الراهنة في العراق والخليج وانعكاساتها على الأمن الإقليمي" ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر حول "تحديات الأمن الإقليمي ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط (حالة العراق والخليج العربي)"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، وحدة دراسات الأمن الإقليمي، القاهرة، 30/تموز/2008، ص 12.

الاختناق الرئيسة التي تعبرها الطاقة في أنحاء العالم كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهمة في مؤسسات الطاقة العالمية، وفي ظل هذه الظروف فان ذلك يشكل تحديا وكابحا للصين في استمرارها بالتوجه نحو العراق بل والمنطقة العربية في المستقبل القريب والمتوسط [1].

ثالثا: على المستوى الثقافي

تتجه الصين في سياستها الخارجية في الجانب الثقافي نحو الاستمرار في تعزيز هذا الجانب مع العراق والمنطقة العربية بأسرها، وهذا ما عبر عنه رئيس مجلس دولتها(ون جيا باو) عام 2009 في كلمته أمام جامعة الدول العربية إذ عد الحضارتان (الإسلامية والصينية) كنزا للحضارة الإنسانية فقد ساهمتا مساهمات لا تمحى في تقدم المجتمع الإنساني ونموه ففي الصين يوجد أكثر من عشرين مليون صيني مسلم ينتمون إلى عشر قوميات تحظى عقيدتهم وثقافاتهم باحترام كامل، كما يوجد فيها (35) ألف مسجد، وان حكومته تقوم بسلسلة من السياسات لدعم التنمية الثقافية. أيضا ذكر (باو) بان كل أسرة صينية تعرف كتاب (ألف ليلة وليلة) وهناك تقدير كبير للموسيقى والرقص والزي العربي والعمارة الإسلامية والعربية في الصين، التي تتجه برغبة عالية إلى تطوير التبادل الثقافي، والتعاون مع الدول العربية كافة بما فيها العراق على المدى القريب إذ تعد هذه الدول نقطة إلتقاء الحضارات القديمة ذات الثقافات المتنوعة فالصين مستقبلا متجهة إلى تنمية التبادل العلمي والثقافي لان ذلك من شأنه أن يساعد على تعميق الفهم المتبادل وتقوية أواصر الصداقة وبناء تأييد عام وقوي

---

(1) ميكال هير برج، مثلث مصالح الطاقة الإستراتيجية، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: المنظور الأمريكي في جمال سند السويدي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 493، كذلك انظر:

- Chris Zambelis، Chain's Iraq Oil Strategy comes into Sharper Focus. China Brief، Published By the Jonestown Foundation Online in 9 May 2013، website: http://www.Jomestamestown.org./Program/Chinabrief.

للعلاقات الودية بين الجانبين[1]. إذ تمكنت من الحفاظ على ثقافتها في جوهرها وحرصت على عدم حدوث انقطاع من خلال تفاعل خلاق بين الثقافة التقليدية القديمة ومتطلبات التحديث لتحقيق التقدم المنشود، ففي هذا الخصوص يشير المستشار الثقافي للملحقية العراقية في الصين إلى " إن أهم سر في تقدمهم (الصينيون) وتحقيق معجزتهم هو اهتمامهم الكبير بالنظام التعليمي وحفاظهم على ثقافتهم " [2].

إن من أدل الفرص على اتجاه الصين نحو الاستمرار في تعزيز الجانب الثقافي مع العراق هو التوقيع على تجديد البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي العراقي- الصيني لمدة ثلاث سنوات في 30/أيلول/2010 في العاصمة الصينية بيجين، التي عُدتْ خطوة مهمة من البلدين لتمتين العلاقات الثقافية بينهما والتي تعود إلى ستينيات القرن المنصرم. وهنالك أيضا محاولات من الجانب العراقي تقوم بها الملحقية العراقية فيها هناك من أجل تأسيس (معهد كونفوشيوس) في جامعة بغداد لغرض الإطلاع على الثقافة الصينية وتدريس لغتها لمرحلة البكالوريوس للطلبة العراقيين، وهذا يدعم فرص تعزيز الجانب الثقافي في العلاقة بين البلدين مستقبلا، وعلى وفق برنامج التعاون الثقافي العراقي الصيني المذكور فقد أعطت الصين لأربعين طالب عراقي فرصة دراسية داخلها ومن المتوقع أن يتم مضاعفة هذا العدد مستقبلا، لأن ذلك من شأنهِ أن يعزز الجانب الثقافي في توجهات كِلا البلدين لاسيما وان الطلبة العراقيين يحرصون على

---

(1) قارن مع: جين ري، مصدر سبق ذكره، كذلك انظر: نبيع العربي، العلاقات العربية الصينية، الآفاق المستقبلية في منتدى التعاون العربي- الصيني في 8/آيار/2012، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

http://www.Casef.org/ara/ltdt

(2) حاتم الربيعي (المستشار الثقافي العراقي في الصين): معجزة تقدم الصين أساسها ثقافي،لقاء مع شبكة الصين الإخبارية العربية،متاح على موقع الشبكة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع :

http://arabic.China.org.cn/China-arab/txt25/10/2010

المـشاركة في تمثيـل بلـدهم العـراق وحـضارته العريقـة في اغلـب النـشاطات والمهرجانات الثقافية والفنية التي تنظمها جامعاتها [1].

وتسعى الصين للتنافس مع قوى دولية أخـرى تملـك ذات التوجـه الثقـافي تجـاه العـراق، وفي مقـدمتهما الولايـات المتحـدة الأمريكيـة إلى جانـب دول مثـل (روسيا، اليابان،الهند، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا... وغيرها) إذ تحرص هذه الدول على تعزيز التبادل الثقافي والعلمي والفني مع العراق من خلال إعطاء المنح الدراسـية والزمـالات أو إقامـة المعـارض والمهرجانـات الثقافيـة التـي مـن شـأنها أن تـدعم التماسك الثقافي بينها وبين العراق على المدى القريب والمتوسط لذلك فـإن الـصين تحـاول أن تخطـط وتـضع لنفـسها أفـضل الطـرق في نظامهـا التعليمـي لتحـافظ على استمرار توجهاتها الثقافية ليس تجاه العراق بل والمنطقة العربيـة لـذا فهـي تنفذ أسلوبا تعليميا محكما مـن خـلال تمكـين طلبـة جامعاتهـا مـن إتقـان اللغـة العربية[*] التي تمتن عملية التواصل الثقافي، ولأن هؤلاء الطلبة هم مـن سـيقود في

---

(1) خبر متاح على شبكة الصين الإخبارية العربية في شبكة المعلومـات الدوليـة(الانترنـت)عـلى الموقع : http://www.arabic.China.org.com

(*)في هذا الخـصوص يـروي المسـتـشار الثقـافي العراقـي أن جامعـة بكـين للدراسـات الأجنبيـة وجهت له دعوة من كلية اللغة العربية في الجامعة ذاتها لحضور مؤتمر للدول العربية بوصفها فعالية يقدمها طلاب الكلية.. حيث سـبق وان طلبـت جامعـة بكـين للدراسـات الأجنبيـة مـن سفارات وملحقيات الدول العربيـة لـدى الـصين كتابـة صـفحتين باللغـة العربيـة عـن دولهـم والأمور الأساسية التي يودون طرحها عند حضورهم مثلا لمؤتمر للدول العربيـة فزودنـاهم بمـا طلبوا حينها فيما يخص العراق ، وكذلك فعلت السفارات والملحقيات الأخـرى وعنـد حـضورنا لتلبية الدعوة في هذا الفعالية رأينا كيف تحدث احد الطلبة الصينيين باللغة العربية الفـصحى بصفته (رئيس جمهورية العراق)، وان ذلك دليل واضح على متانة النظـام التعليمـي الـصيني، وتأكيد ذلك ما نشره آخر تقرير من سلسلة تقارير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة للعـام 2013، إذ عرض التقرير الانجازات المتحققة وفقا لبرنامج التقييم الـدولي للطـلاب الـذي شـمل (63) بلدا وإقليما عام 2009 حيث تفوق طلاب الصين (شنغهاي) على طلاب آخرين من (62) بلد في مهارات (القراءة والرياضيات والعلوم) أنظر: لقاء شبكة الـصين الإخباريـة العربيـة مـع المستشار الثقافي العراقي في الصين، مصدر سـبق ذكـره، كـذلك انظـر: تقريـر التنميـة البـشرية 2013.(نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع)، برنـامج الأمـم المتحـدة الأنمـائي، 2013، ص 35.

المستقبل، لذا فأن إتقانهم اللغة العربية إلى جانب لغات أخرى تمكنهم من طرح وجهات نظر بلادهم سواء للعراق أو لبقية دول العالم [1]، والذي بدوره يعد فرصة في تعزيز واستمرار توجهات الصين الخارجية مع العراق في المستقبل القريب أو المتوسط حسب هذا المشهد.

أما دوليا تسجل توقعات الاتجاهات العالمية لعام 2030 بان مستوى التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية سيتراجع مما يعزز من انتهاء القطبية الأحادية ويكسب الصين مرونة وفرصة في سياستها الخارجية في المجال الثقافي تجاه العراق ومنطقة الشرق الأوسط كلّها [2].

وعلى الرغم مما ذكر من فرص داعمة لتحقيق هذا المشهد في جانبه الثقافي إلا أن هناك كوابح معرقلة لتحققه يبرز في مقدمتها العامل الأمني في العراق الذي يمثل العائق الأكبر أمام عدم استمرار العديد من المؤسسات التعليمية والثقافية الصينية بتوجهها نحو العراق وانه متى مازال هذا العائق تمكن كل من الصين والعراق من فتح باب توأمة جامعاتهما ومؤسساتهما التعليمية ونشاطاتهما الثقافية من خلال تبادل الزيارات والأستاذة والعلماء والطلبة وغيرها من النشاطات الأخرى، ويبرز كابح آخر يتمثل بمحدودية إعداد الطلبة العراقيين الدارسين في الصين قياسا إلى الآلف من الطلبة الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية فحتى عام 2004 بلغ إجمالي الطلبة الدارسين في الصين من جميع المنطقة العربية نحو(300) طالب كما إن عدد (معاهد كونفوشيوس) المفتوحة في بعض الدول العربية لتعليم اللغة الصينية محدود فضلا عن قلة الكتب التي تترجم بين اللغتين (العربية- الصينية) فبين عامي (2004- 2010) بلغ عدد الكتب المترجمة بين اللغتين من (100-135) كتاب على خلاف المكاتب

---

(1) لقاء شبكة الصين الإخبارية العربية مع المستشار الثقافي العراقي في الصين، مصدر سبق ذكره.

(2) الاتجاهات العالمية لعام 2030، مصدر سبق ذكره، ص 5.

الأمريكية والبريطانية مثلا التي بلغ أعداد الكتب عن الصين فيها عدد كبير جدا، ويوجد كابح آخر لا يمكن تجاوزه وهو اختلاف اللغة الصينية وصعوبتها، وهو ما يشكل عائقا أمام عملية التواصل الثقافي بين الصين والعراق[1]، كما إن قلة عدد الباحثين في الشأن الصيني في العراق والدول العربية مقارنة بالمختصين بالشأن الأمريكي والأوروبي يمثل كابحا أخر[2].

أما على المستوى الدولي فأن سيطرة الثقافات الغربية على العراق والعالم العربي مبكرا بشكل لا يترك مجالا متاحا لدخول ثقافات أخرى مثل الثقافة الصينية شكل كابحا بوجه حدوث أي تقارب ثقافي جدي ومتطور فيضطر العرب بما فيهم العراق التعرف على أخبار الصين من خلال الإعلام الغربي والأمريكي وكذلك يفعل الصينيون ومن ثَم فأن وجود وسيط ثالث يحول دون التقارب الثقافي بصورة كبيرة في المستقبل.على الرغم من أن الصين تحاول في الوقت الحالي من الحد من تطور هذا الكابح واستمراره من خلال ما أوجدته من صحف ومراكز بحثية ومؤسسات إخبارية ناطقة باللغة العربية منها (شبكة الصين الإخبارية وصحيفة الصين الشعبية اليومية العربية والمركز العربي الصيني للمعلومات والتلفزيون المركزي الوطني الصيني (CCTVA) الناطق باللغة العربية وكذلك وكالة شينخوا للإنباء الصينية بالعربي، وغيرها من مراكز البحوث والدراسات الإستراتيجية). إلا إن حقيقة ذلك لا يمنع من قوة الإعلام الغربي الأمريكي وتفوقه على الإعلام الصيني في نقل الأخبار ونشر ثقافته بشكل يحول ويعيق انتشار الثقافات الأخرى سواء مع العراق أو مع دول المنطقة العربية جميعها [3].

---

(1) سامر خير احمد، مصدر سبق ذكره، ص 207-208.

(2) شريف علي شحاتة اسماعيل عيسى، مصدر سبق ذكره، ص 134.

(3) سامر خير احمد، مصدر سبق ذكره، ص 207-208.

المبحث الثالث

مشهد تصاعد سياسة الصين الخارجية تجاه العراق

يفترض هذا المشهد بأن ما تملكه الصين من مقومات للقوة المادية والمعنوية ستمكنها من تصعيد سياستها الخارجية تجاه العراق حيث إن التطور السريع في العلاقات بين البلدين له آثار بعيدة المدى لكلا البلدين والشرق الأوسط [1]، لاسيما وان العراق يمثل البوابة التي دخلت منها الصين لتطبيق سياستها الخارجية الجديدة ليس تجاه العراق فحسب وإنما تجاه كل الفاعلين الجدد في منطقة الشرق الأوسط مبتعدة بذلك عن السلبية الدبلوماسية وسياسة الانتظار إلى القيام ببعض التفكير وتعديل السياسات في معالجة قضايا العراق وغيره من بلدان المنطقة. الأمر الذي سيهيئ للصين فرصة للقيام بتصعيد توجهها الخارجي نحو العراق من خلال القيام بدور كبير فيه لتمتين وتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية (الطاقة والاستثمار والسوق) معه، وأيضا لتعريفه بالتجربة الصينية في التنمية وكيفية الاستفادة منها [2].إن هذا المشهد يتحدد بجملة من الفرص الداعمة والكوابح المعرقلة في الوقت ذاته لتحققه وعلى وفق مستوى سياسي وآخر اقتصادي.

---

(1) أركان محمود احمد اسود، مصدر سبق ذكره، ص 148.

(2) نادية حلمي، التوجهات الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 190، 2012، ص 32.

أولا: على المستوى السياسي

لقد انعكست طبيعة النظام السياسي الصيني وشكله - الممثل بسيطرة الحزب الشيوعي على عملية صنع القرار السياسي وعلى مجمل مفاصل الحياة السياسية إذ مثلت القيادات الصينية في جعل بلدها قويا وذا نفوذ وتأثير سياسي لا يمكن تجاهله لاسيما في توجهاته الخارجية، وعليه فأن رسم الصين لطبيعة سياستها الخارجية مع العراق في المستقبل المنظور سيكون له انعكاس ايجابي على علاقاتها مع العراق ومع باقي دول منطقة الشرق الأوسط، وقد يكون هذا تمهيدا لتحول الصين من نطاق قوة إقليمية إلى قوة عالمية، وهذا يعني موازنة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة سياسيا.

كان للزيارة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) إلى الصين عام 2011، أثر في رسم مستقبل سياسة الصين الخارجية تجاه العراق في المستقبل المنظور إذ أكدت الصين استعدادها لبذل جهود مشتركة من أجل دفع التبادل الثنائي مع العراق في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بشكل مطرد، وذلك عن طريق تعزيز الاتصالات والتنسيق في الشؤون الدولية والإقليمية والسعي لخلق وضع جديد في علاقات التعاون والصداقة بين البلدين [1].

لقد أكدت الصين عن دعم جهود العراق في الحفاظ على الاستقلال الوطني والسيادة وسلامة الأراضي، وكذلك السعي الجاد لتحقيق الاستقرار والتنمية، وان مستقبل التوجه الصيني تجاه العراق هو دعم التبادلات الرفيعة المستوى وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلتين وتوثيق التنسيق والتعاون مع العراق في

(1) الصين مستعدة لخلق وضع جديد في علاقات التعاون والصداقة الصينية والعراقية، مصدر سبق ذكره.

القضايا الدولية والإقليمية الرئيسة [1]، إن السعي الصيني لتصعيد توجهه نحو العراق وجد له تجاوبا مع أهداف سياسة العراق الخارجية في المستقبل الساعية لكسب الأصدقاء في الوسط الإقليمي والدولي وإعادة دور العراق في المحافل الدولية والخروج من أزمة الانحسار في العلاقات الدولية من خلال التعامل مع الآخرين بأقل فرص احتكاك [2]، وأن قيام العراق بإرسال برقية تهنئة لرئيس الصين الجديد (شي جين بينغ) بمناسبة انتخابه رئيسا لجمهورية الصين الشعبية في عام2011 يفسر أهداف السياسة العراقية هذه [3]. يقول (عزت شحرور) احد الباحثين المختصين بالشأن الصيني "يبدو أن الصين قد قررت في بداية (عام التنين) إعادة الاعتبار لتنينها فهي لم تعد بحاجة إلى مسك العصا من منتصفها" [4].كما إن الصين لم تعد تحرص كثيرا على إرضاء الجميع وعدم إغضاب احد كما أنها لم تعد بحاجة ماسة إلى دول صغيرة لكسب أصواتها في الأمم المتحدة ضد تايوان أو لانتقاد سجلها في حقوق الإنسان، إذ قد تم الاعتراف بالصين بوصفها قوة اقتصادية ناهضة بناء على ما حققتهُ من أرقام كبيرة من النمو الاقتصادي والعسكري والعلمي والتكنولوجي رشحها لتكون واحدة من القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي بل جعلها تتنافس في زعامة العالم اقتصاديا كما أتضح في الفصول السابقة، الأمر الذي اكسبها مزيدا من الثقة بالنفس إذ تغيرت

---

(1) توقيع اتفاق للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين رئيسا وزراء العراق والصين في 18/تموز/2011، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : http://www.News.Cn

(2) كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 44، 2010، ص 12-13.

(3) المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي ، مصدر سبق ذكره.

(4) عزت شحرور، الصين في الشرق الأوسط حضور أم مرور؟ المركز العربي للمعلومات الصيني، بتاريخ 5/شباط/2012، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:
http://www.arabsino.comAllrightsreserv.

مصالحها الإستراتيجية وتغيرت علاقاتها بالقوى الكبرى ومن ثَم فـإن ذلـك لابـد أن يفرض على الصين تغيرا في سياستها وسلوكها الدبلوماسي فهـي باتـت عـلى أعتـاب مرحلة جديدة للتعامل مع القوى الكبرى وذلك من خـلال الحـضور عـلى المـسرح الإقليمي والدولي، ومن الطبيعي أن تكون بوابة الـدخول إلى المـسرح الـدولي مـن بوابة الشرق الأوسط الذي يعد أكثر منـاطق العـالم تـشابكا وتعقيـدا فهـو بمثابـة (الممر الإجباري) الذي ينبغي على القوى الكبرى أن تسلكه صعودا أو هبوطا، ولما كان العراق يعد جزءا مهـما وإسـتراتيجيا في هـذه المنطقـة فـضلا عـن بـاقي دول المنطقة، لذا فقد تم إدخال العراق في إطار مفهوم الأمن القـومي الـصيني وذلـك ضمن إطار ما يسمى بحماية المصالح لاسيما بعد النمو الاقتصادي المتسارع الـذي دفعها للخروج من نظرية (سور الصين العظيم) كناية عن التقوقع داخل الحـدود دون أداء دور حيوي خارج الأسوار لهذا فالصين وقفت إلى جانـب قـضية العـراق عند وقوع الاحتلال الأمـريكي عـام 2003، وقـدمت كافـة وسـائل الـدعم لـذا مـن المتوقع أن يتصاعد دورها تجاه العراق في المستقبل المنظور [1].

أما على المستوى الـدولي فـإن مـا يـدعم مـشهد تـصاعد التوجـه الـصيني تجاه العراق هو التقيـيم الـصيني العـام للـسياسة الأمريكيـة في الـشرق الأوسـط على أنها سياسة مآلها إلى الفشل إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية لـديها إحـساس سيكولوجي مبـالغ فيـه بـالقوة في حـين أن الإمكانيـات الأمريكيـة هـي اقـل مـن هذا الإحساس، وذلك طبقا لما قاله الدبلوماسي الصيني المخـضرم (كيـان كيـشان)، وهو ما يـشير إلى أن خـروج الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مـن العـراق والمنطقـة بأسرها أو إغراقها في مشكلاتها سيحرر الـسياسة الخارجيـة الـصينية مـن قيودهـا الدبلوماسية ويهيئ إمكانية لتصعيد توجهها في المستقبل المنظور إذ تعد الولايـات

(1) المصدر نفسه؛ كذلك انظر: جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيو سياسـية لأزمة 2011، ط1، شركات المطبوعات والنشر، بيروت- لبنان، 2011، ص 210-211.

المتحدة الأمريكية من أهم القيود الدبلوماسية على إستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط [1]، ولعل ما يبرر ذلك هو التطور السريع للعلاقات بين الصين والعراق ذو الأثر البعيد المدى حيث شهدت استثماراتها في قطاع الطاقة العراقي دورا فعالا في المساعدة على إعادة إنتاج الطاقة في البلاد [2].

وعلى الرغم من الفرص التي تدعم مشهد تصاعد سياستها الخارجية تجاه العراق في المستقبل المنظور إلا أن هناك كوابح عده تعرقل إمكانية تحقق هذا المشهد فهناك العديد من الآراء الأكاديمية تتحدث عن أن الصين مقبلة على مستقبل وخيم تنقسم فيه إلى العديد من الدول لاسيما في ظل دعوات الانفصال من قبل مسلمي إقليم (سيكانج) الراغبين بتأسيس دولة لهم. كذلك الرفض التايواني النهائي الانضمام إليها واستعدادها بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بحرب ضد الصين لتحقيق حالة عدم الانضمام، كذلك فأن استمرار دعوات الانفصال في أقاليم (مكاو وهونج كونغ) على الرغم من تمكنها من استعادتها سيخلق اضطرابا داخليا سيعكس من ثَم على طبيعة سياستها وتوجهاتها الخارجية لاسيما تجاه منطقة الشرق الأوسط بما فيها العراق[3]، ولاسيما إذا علمنا بأن ما يحدث من تغيرات في المنطقة العربية أي ما يسمى (بثورات الربيع العربي) قد ينتج عنها تنامي في مكانة الحركات الإسلامية في بنية الأنظمة السياسية العربية ومن ثَم فأن حدوث مثل هذا الأمر سيخلق مخاوف لدى الصين لاسيما في مناطقها الغربية في المحافظات ذات الأغلبية الإسلامية من قومية اليوغور من أن تمتد هذه الحركات إليها[4]، وهذا سيزيد من توترات الصين الداخلية بشكل يعيق إمكانية تطوير توجهاتها الخارجية تجاه العراق كما

---

(1) وليد عبد الحي، متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات في 4/كانون الأول/2011، ص 7- 8.

(2) Chris Zambelis، APP.

(3) أركان محمود احمد اسود، مصدر سبق ذكره، ص 151.

(4) وليد عبد الحي، متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص 6.

أن قرار الولايات المتحدة الأمريكية في الانسحاب مـن العـراق وتقلـيص نفوذهـا في منطقة الخليج العربي من أجل تحويـل اهتمامهـا إلى محـور آسـيا وتحديـدا آسـيا الباسفيك،عُد إيذانا بأنتهاء المظلة الأمنية الأمريكيـة في هـذه المنطقـة التـي طالما استفادت الصين منها في حماية مصالحها هناك فقد نقلت صحيفة لوس انجلـوس تايمز عن احد المحللين الصينيين قوله: "إن وجـود الطـائرات الأمريكيـة في الخلـيج العربي هو من أجل الصالح العام"[1]، حيث إن تقليص النفوذ الأمريكي سيؤدي إلى تنامي التيارات الإسلامية التي تخشاها الصين كما اشرنا.

يبرز لنا كابح آخر يتمثل بموقف الصين من بعض القضايا والأزمات العربية إذ يرى عدد من الباحثين والمحللين أن وقوفها إلى جانب النظام السوري بما يرتكبهُ من مجازر تجاه شعبه لاسيما بعـدما كللـت الـصين هـذا الموقـف بجانـب روسـيا باستخدام الفيتو لمرتين خلال ثلاثة أشهر لإحباط مشروع عربي- غربي حول الأزمـة السورية في وقت توصف بـه الـصين بنـدرة اسـتخدامها لحـق الفيتـو منـذ تـاريخ دخولهـا لعـضوية مجلـس الأمـن الـدولي عـام 1971 وان عـدد مـرات اسـتخدامها لحـق الفيتـو هـو سـبع مـرات فقـط[*] طيلـة أربعـة عقـود كـان نـصف هـذه

(1) Chris Zambelis، APP.

(*) من الجـدير بالـذكر إن أول مـرة اسـتخدمت فيهـا الـصين لحـق الفيتـو كـان في آب/1972 لعرقلة انضمام بنغلادش إلى عضوية الأمم المتحدة، وذلك إرضاء لباكستان ونكايـة بالهنـد، أمـا المرة الثانية كانت في أيلول 1972 وبشكل مزدوج مع الاتحاد الـسوفيتي حـول الـصراع العـربي الإسرائـيلي، أمـا في الثالثـة كانـت في كـانون الثـاني 1997 ضـد إرسـال قـوات حفـظ الـسلام إلى غواتيمالا بسبب اعترافها بتايوان، أما في المرة الرابعـة كانـت في شـباط 1999 ضـد تمديـد مـدة قوات حفظ السلام الدولية في مقدونيا بسبب اعترافها بتايوان، والمرة الخامسة كانت في كانون الثاني 2007 بشكل مزدوج مع روسيا ضد فرض عقوبات على ميانمار (بورما) والسادسة في تموز 2008 بشكل مزدوج مع روسيا ضد فرض عقوبات على نظام موغابي في زيمبـابوي، ثـم ختمـت ذلك باستخدام= =الفيتو لمرتين خلال ثلاثة أشهر حول الأزمة السورية وبشكل مزدوج ايضا مع روسيا. انظر: عزت شحرور، مصدر سبق ذكره.

المرات هو بالمشاركة مع روسيا الاتحادية أو (الاتحاد السوفيتي)[1]، ومن ثَـم فـأن إحباط الصين لهذا المشروع ليضع حـلا عـاجلا للأزمـة الـسورية واسـتمرارها بهـذا الموقف سيمثل كابحا قويا ومؤثراً على مستقبل سياستها الخارجيـة تجـاه العـراق والمنطقة العربية لاسيما وقد واجهت ردود فعل عربية غاضبة جدا منها مقاطعـة البضائع الصينية وتوجيه الانتقادات اللاذعة لها على الرغم إن الصين تحـرص عـلى حماية صورتها الخارجية أكـثر مـن حرصـها عـلى مـصالحها التجاريـة والاقتـصادية لاسيما وان هذا الموقـف مـن شـأنه أن يهـدد بنائهـا التـاريخي الطويـل والـسجل الايجابي للصين الذي سطرتهُ مع العراق ودول المنطقة، ورغم أنها أرسلت موفدين لتبريـر وشرح موقفهـا الـداعي إلى عـدم انحيازهـا لأي طـرف والـدعوة إلى الحـل السلمي ومعارضة التدخل الخارجي لاسيما العسكري، وأيضا أوضحت أنها رفضت هذا التدخل في الأزمة السورية وعارضته من خلال استخدام الفيتو لأنهـا تـرى أن هذا التدخل قد يُحوّل مسار السياسة الدولية من جديـد نحـو القطبيـة الأحاديـة بخلاف ما تبغيهِ من إيجاد سياسة دولية مرتكزة إلى التعدديـة. لكـن عـلى الـرغم من ذلك فأن هذا الموقف يشكل عائقا أمام تطور سياستها الخارجية في المـستقبل المنظور تجاه العراق والمنطقة العربية عموما [2].

ثانيا: على المستوى الاقتصادي

إن النمـو الاقتـصادي الـصيني بـشكل مـضطرد طـوال الـسنوات الماضـية يكـشف عـن إن هـذا النمـو متجـه نحـو اقتـصاد الـسوق فهـي لم تنفـذ سياسـة اقتصادية تحظى برضـا القـوى الرأسـمالية العظمـى في العـالم وبـالأخص الولايـات المتحدة الأمريكية إذ تم صياغة هذه السياسة على وفق الفكر الصيني الذي اثبت إن كلا من الرأسمالية والاشتراكية ليست عقيدة ولكنها صيغة قابلة للتطـوير مـن خـلال

---

(1) خالد الحروب، الصين والربيع العربي، نظرة من الداخل، مجلة الصين اليومية، متاحـة عـلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

http://Egyptionshark.blogspost.com

(2) عزت شحرور، مصدر سبق ذكره.

تهجينها على وفق ظروف كل مجتمع يتم تطبيقها فيـه [1].لـذا فإنهـا تـسعى مـن خلال توظيف قدراتها الاقتصادية من أجل الوصول إلى مرتبـة القـوى العظمـى في القرن الحادي والعشرين. فمنـذ بدايـة الإصـلاحات في سـبعينيات القـرن المنـصرم تمكنت الصين من لفت الأنظار حولها بشكل فاق كل التوقعات وقد كان لها شعار خاص بها وهو (ليخدم ما هو عـالمي كـل مـا هـو صـيني).بنـاءا عـلى ذلـك فنمـو الاقتصاد الصيني سيستمر مستقبلا بنفس السرعة إذ واصلت صعودها بعد الأزمة المالية العالمية لعامي (1997-2008) فتجاوز حينها نموهـا الاقتـصادي (9%) عـام 2009 فحلـت بـذلك المرتبـة الثانيـة اقتـصاديا[2]، وفي دراسـة مـستقبلية أجرتهـا مؤسسة غولدمان الاقتصادية الألمانية أنـه في حالـة انحـسار نـسبة نمـو اقتـصادها بين(6، 5-2، 5) لاسيما إذا علمنا أن نمو اقتصادها في عـام 2010 حقـق نـسبة نمـو (10، 3%)، فـإن ناتجهـا المحـلي الإجـمالي ونـصيب الفـرد فيـه للمـدة (2011-2050)[3]يكون كما موضح في الجدول(25).

الجدول (25)

مستقبل نمو الاقتصاد الصيني والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منـه للمـدة (2011- 2050)

(1) أركان محمود احمد اسود، مصدر سبق ذكره، ص 154.

(2) فوزي حسن حسين، مصدر سبق ذكره، ص 190.

(3) يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره، ص 143.

السنة	نسبة النمو%	الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار)
2011	6، 4	3، 316	2، 453
2012	6، 0	3، 650	2، 682
2013	5، 8	4، 002	2، 922
2014	5، 5	4، 371	3، 171
2015	5، 2	4، 754	3، 428
2016	5، 1	5، 156	3، 696
2017	4، 9	5، 589	3، 981
2018	4، 8	6، 041	4، 283
2019	5، 1	6، 538	4، 613
2020	5، 0	7، 070	4، 965
2025	4، 2	10، 213	7، 051
2030	3، 9	14، 312	9، 809
2035	3، 9	19، 605	13، 434
2040	3، 7	26، 439	18، 209
2045	3، 3	34، 779	24، 192
2050	2، 7	44، 453	31، 357

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :

-Dominic Wilson and Roopa Pursho Thaman، Dreaming with Brice :The path to 2050 ،Godman sashes Economic، Frankfurt– Germany، Paper Number 99. October 2003 ،p.p:19-22.

توحي أرقام النمو الاقتصادي الصيني مـن خـلال الجـدول رقـم (25) بـأن صعودها متواصل دون توقف في المستقبل المنظور لذا فقـد تـشهد الـصين شراكـة ايجابية مع الدول النامية، والتي تعد احد محاور سياستها الخارجيـة تجـاه العـالم الخارجي لاسيما وان السمة الأساسية لهـذه الـشراكة هـي شراكـات اقتـصادية بمـا تتضمنه من (طاقـة واسـتثمار وتجـارة وأسـواق) لاسـيما في ظـل الاعتقـاد الـسائد

لدى القادة بأن الصين أصبحت مكونا مهـما مـن مكونـات النهـوض العـام للـدول النامية [1].

وعلى هذا الأساس فأن أي اقتصاد متسارع في النمو سيتطلب مزيدا مـن الطاقة إذ تشير توقعات معهد الطاقة الياباني بأن الصين ستـصبح مـسؤولة عـن (18%) من مجموع استهلاك الطاقة في قارة آسـيا وذلـك في عـام 2030 مقارنـة بنسبة (14%) خلال عام 2004 لإدامـة نموهـا الاقتـصادي الـذي يكـسبها قـدرة كبيرة تمكنها من تأدية دور مؤثر في التوازن الإستراتيجي الذي مـن شـأنه تعزيـز دورها ومكانتها إقليميا ودوليا في القرن الحادي والعشرين، وفي ظـل كـل هـذه المعطيات التي تمثل فـرص للـصين مـن أجـل تـصعيد سياسـتها الخارجيـة تجـاه العـراق في المـستقبل المنظـور لاسـيما أنـه مـن المتوقـع أن تمـارس الحراسـة لاستثماراتها النفطية في العراق بل وفي منطقـة الـشرق الأوسـط بـأسره [2].إذ إن الشراكة الإستراتيجية بـين الـصين والعـراق لهـا آثـار بعيـدة المـدى فقـد مكنـت الاستثمارات الصينية النفطية في العراق إلى مساعدته وإعادته بالبروز والتفـوق عـلى إيران ثاني اكبر منتج للطاقة عـلى مـستوى منظمـة الـدول المـصدرة للـنفط (أوبـك) وذلك في نهاية عام 2012، والعراق الآن يمثل ثالث أكبر مصدر للـنفط في العـالم وان الصين ستواصل توجهها نحـوه لتـأمين مـوارد الـنفط والغـاز الطبيعـي فحتـى شـهر آذار/2013 حقق العـراق أكـثر مـن (3) ملايـين برميـل يوميـا مـن إنتـاج الـنفط [3]،

---

(1) ابو بكر الدسوقي، الدور العـالمي للـصين .. رؤى مختلفـة، مجلـة الـسياسة الدوليـة، مركـز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (173)، 2008، ص 150.

(2) كاتسو هيكو سويتسوجو، تحالفات الطاقة في آسيان+3 والتعاون الإقليمي: نظـرة موحـدة لأمن الطاقة في آسيا، في جمال سند السويدي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 239.

(3)Chris Zambelis، APP.

وفي إعلان لوكالة الطاقة الدولية أشار فيه (بيرول) مدير الوكالة بـأن "الطلـب عـلى النفط من دول شرق آسيا سيزداد خلال الفترة المقبلة وخاصة من قبـل الـصين" إذ رجَّحَ الإعلان بأن "ترتفـع الـصادرات النفطيـة العراقيـة للـصين إلى مليـوني برميـل يوميا" كما أشار بيرول: "إن العراق سيصل بصادراته النفطية إلى ستة ملايين برميل يوميا خلال عام 2020 والى أكثر من ذلك مع حلول عام 2035"[1]، ومن ثَم فـأن هذه الإمكانيات النفطية للعراق ستعزز تصاعد التوجه الصيني الخارجي نحـوه اقتصاديا. فضلا عن الفـرص المتـوفرة لـديها مـن خـلال الاسـتثمارات في جوانـب البنـاء والأعـمار والخـدمات وحتـى في الـسياحة. إذ تمكنـت الـشركات الـصينية العاملة في العراق من تحقيق نجاحات عديدة تسهل مهمتهـا في تحقـق مـشهد التصاعد، وما يثبت صحة ذلك هو ما أكد عليه مؤتمر الشركات الصينية المنعقـد في بغداد يوم 5/حزيران/2012 بمشاركة كبريات الشركات الـصينية حيـث افتـتح وزير الإعمار والإسكان العراقي هذا المؤتمر وأكـد في كلمتـه الافتتاحيـة إن مثـل هذه المؤتمرات تعد استكمالا للنجاح المتحقق من الزيارة إلى الـصين عـام 2011. كما دعا الوزير العراقي إلى أهمية دخول الشركات الصينية في شراكة مع القطاع الخاص العراقي، وأيضا أكد وزير الأعمار والإسكان إن وزارته مستعدة لتنفيذ أي مشروع يقدم من الجانب الصيني يضمن بدائل للبناء السريع في حال مطابقتـه

---

(1) نقلا عن :(50%) من صادرات البلاد النفطية لدول آسيا ... مقال متاح على موقع صـحيفة المـدى العراقيــة، صــفحة اقتــصاد، متابعــات المدى،العــدد(2619)، الخمــيس11/تــشرين الأول/2012، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:

http://Almodpaper.net/ar/news/425/50:

كذلك انظر: شبكة العراق الإخباريـة/ الأخبـار الاقتـصادية في موقعهـا عـلى شـبكة المعلومـات الدولية (الانترنت) على الموقع :

http://Iraqnewsnetwork.net/news.php

للمواصفات الفنية المعمول بها [1] حيث إن الشركات الصينية تملك قدرة كبيرة في إدارة مشاريع الأعمار من الناحية المادية والتقنية فقد عملت بشتى المجالات في العراق هذا من جانب، ومن جانب آخر هو ما يتمتع به العراق من السمات الأساسية المتمثلة في قانون الاستثمار الجديد رقم (13) لسنة 2006 الذي يتضمن مزايا كثيرة من الضمانات والإعفاءات والحوافز الأخرى للمستثمرين الأجانب التي لا يتسع المجال لذكرها [2]. وهذا بالتأكيد يعد فرصة لتصاعد التوجه الصين نحو العراق اقتصاديا.

أما في الجانب التجاري فان امتلاك الصين لفائض نقدي كبير وصل حتى عام 2011 إلى (155، 14) مليار دولار يمكنها من تمويل مشاريع استثمارية في العراق وغيره من الدول من ناحية كما أن تصاعد طلبها على النفط العراقي في المستقبل المنظور من ناحية أخرى يقابله تصاعد المصالح التجارية الصينية التي تمثل هي الأخرى عروضا إضافية في العراق فخلال وبعد عامي (2009-2010) وقعت مع العراق العديد من الصفقات التجارية بلغت قيمتها حوالي (3، 8) مليار دولار[3].

إن الوجود الاقتصادي للصين في العراق قد يكسبها دعما دوليا من قبل القوى الاقتصادية الدولية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي رغم إن الصعود الاقتصادي الصيني يمثل تحديا لدور هذه القوى في الاقتصاد

(1) وزير الأعمار والإسكان يفتتح مؤتمر الشركات الصينية في بغداد في 5/حزيران/2012، متاح على موقع وكالة الفنار العراقية الإخبارية، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :http://www.Fanarnews.com

(2) لمزيد من التفاصيل راجع السمات الأساسية لقانون الاستثمار الجديد في العراق رقم 13 لسنة 2006، في جريدة الوقائع العراقية، العدد 3990، أيلول عام 2006، ص 22-23؛ كذلك انظر: داود سلوم عبد الحسين، مصدر سبق ذكره، ص 151- 152.

(3)Richard Weitz، APP.

العالمي والنظام التجاري الدولي. لكن في الوقت نفسه فأن هذه القوى لا تكسب هذا التخوف طابعا عدائيا بل هي تشجعها على ذلك [1]. لاسيما إذا علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تستفيد من وجودها في العراق لما له من دور في التخفيف من النفوذ الإيراني الكبير فيه وفي الوقت ذاته تستفيد الصين من هذا الدعم الأمريكي الأوروبي لتجنب تجدد الصراع الطائفي في العراق في الوقت الذي تريد فيه إيران أن يكون العراق دولة ضعيفة منقسمة، ومن ثَم فأن هذا الدعم الدولي لسياسة الصين الخارجية تجاه العراق سيمثل ضغطا كبيرا على إيران لتجنب المشاغبة حسب الرأي الأمريكي في المستقبل، وفي حال قيام إيران بتخفيض صادراتها النفطية إلى الصين فحينها ستتمكن الأخيرة من استيرادهِ من العراق، وبهذا فان الغرب يحتاج إلى دعم الصين للضغط على إيران لكبح جماح طموحاتها النووية [2].

إن فرص تحقق مشهد تصاعد سياسة الصين الخارجية تجاه العراق في المستقبل المنظور لا تخلو من المعوقات أو الكوابح التي تقف بوجه تحقق هذا المشهد في جانبه الاقتصادي فهي تعاني من مشاكل اقتصادية ومالية ناتجة عن التضخم في العمالة دون أن يقابله زيادة متساوية في الإنتاج لاسيما وان الدولة ماضية في التوظيف الذي لا تستطيع التوقف فيه لأنه ضروري في عملية بناء أدوارها القيادية وهذا ما سيثقل كاهل اقتصادها ويربك النظام السياسي في توجهاته الخارجية الاقتصادية تجاه العراق أو أي دولة أخرى في المستقبل المنظور[3]، أما العراق فأن حالة عدم الاستقرار الأمني سينعكس عليها والتي ستضطر إلى التقليل أو العزوف عن العراق في المستقبل المنظور لاسيما إن الاتجاهات العالمية لعام 2030 توقعت بأن العراق وكذلك سوريا سيشهدان تفتتا

---

(1) أركان محمود احمد اسود، مصدر سبق ذكره، ص 156.

(2) Richard Weitz، APP.

(3)أركان محمود احمد اسود، مصدر سبق ذكره، ص 157.

على أساس طائفي أو عرقـي، وهـذا مـا سـيجعل مـن الـصين واقعـة في تجاذبـات سياسية داخل العراق نتيجة هـذا التفتـت الـذي سـيعرقل عملهـا داخـل العـراق ويحدث خللا في تعاقداتها الاستثمارية والإنتاجية للنفط والغاز[1].كما إن اسـتمرار حالة عدم مراعاة الـشفافية ومتطلبـات خلـق بيئـة ناظمـة للاسـتثمار في العـراق سيدفع بالمستثمرين بالعزوف عن إقامة مشاريع استثماراتهم في العراق من قبـل الصين أو أي دولة أخرى ما لم يحقق العـراق تطـورا وتقـدما في هـذا المجـال مـن خلال العمل على التطبيق الصحيح للقوانين المنظمة لهذا الجانب [2].

كـذلك هنالـك كـابح يقـف بوجـه تـصعيد الـصين لتوجههـا الاقتـصادي الخارجي مستقبلا، وهو ما يتعلق بتبادلاتها التجارية مع العراق فعلى الرغم من أن البعض يعدها قبلة التجار العراقيين لاسيما من جانب الأسعار التـي تنـسجم وواقع حال المستهلك في العائلة العراقية التي شهد اقتصادها حالة من الإربـاك والتـدني. إلا أن ذلـك يجعـل التجـار العـراقيين يـصطدمون بالـسيطرة النوعيـة العراقية أثناء محاولتهم إدخال البضائع الصينية إلى العراق، وذلك بسبب رداءة نوعية تلك البضائع لذا فـان اسـتمرار هـذا الوضـع قـد يـشكل عائقـا في مجـال التبادلات التجارية لاسيما الواردات منها في المستقبل المنظور لاسـيما وأن جهـاز التقييس والسيطرة النوعية العراقي أخذ يرفض الكثير من الشحنات والحاويات وإعادتها أو إتلافها، إذ إن الصين تستقبل من خلال بعض مـصانعها عينـات مـن سلع وبضائع ذات مناشئ عالمية معروفة (أمريكية وأوروبيـة) يـأتي بهـا التـاجر العراقـي مطالبـا تلـك المـصانع بتـصنيع سـلع مـشابهة بالـشكل دونمـا مراعـاة

---

(1) الاتجاهات العالمية لعام 2030، سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية، مصدر سـبق ذكـره، ص 7.

(2) داليا عمر نظمي، الشفافية ومتطلبات خلق بيئة ناظمة للاستثمار في العـراق، مجلـة التجـارة العراقية، تصدر عن وزارة التجارة العراقية، العدد الخاص بقمة بغداد، في 2012، ص 24.

لمواصفات الجودة نظرا لانعدام أو قلة الرقابة الصينية في هذا المجال، ومن ثَم ستجد هذه البضائع من يمنع أو يعرقل دخولها إلى العراق من قبل جهاز التقييس والسيطرة النوعية العراقي لاسيما وان هذا الجهاز ماضٍ في تطوير نفسه من خلال التعاقد مع شركات سويدية وألمانية وغيرها لتطوير أنظمة الفحص والتأكد من البضائع وسلامتها ومطابقتها للمواصفات [1].

دوليا تمثل الولايات المتحدة الأمريكية الكابح الأبرز أمام توجه الصين الخارجي تجاه العراق وتصاعده مستقبلا لاسيما وان الولايات المتحدة الأمريكية تعد توسع العلاقات الصينية في منطقتي غرب آسيا وشمال إفريقيا بأنه احد التكاليف غير المباشرة للحرب الأمريكية على العراق عام 2003، ففي تقرير نشره مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي بعد مرور خمس سنوات من الاحتلال الأمريكي للعراق بيّن فيه أن الصين هي المستفيد الأكبر من الحرب الأمريكية على العراق في المدى البعيد لاسيما وإنها خلال نصف قرن مضى تحولت من مجرد قوة إقليمية متطلعة إلى الأعمال الأمريكية المشتركة والتأييد الأمريكي لدخولها إلى منظمة التجارة العالمية، إلى قوة كبرى اقتصاديا لها تأثيرها المالي الكبير على الاقتصاد العالمي فالصين تعتمد اعتمادا كليا على فوائضها التجارية الضخمة في النفوذ السياسي في العالم النامي وشراء المواد الأولية، ومن خلال صندوق الاستثمار الحكومي تستطيع الصين إن تنقض على الاقتصاد الأمريكي بشراء السندات الحكومية الأمريكية وسندات الأصول وأوراق الرهن ومجموعات التأمين وإعادة بيعها مرة أخرى في ظرف أيام معدودة من خلال فوائض التصدير مما يحدث انقلابا كبيرا في الاقتصاد الأمريكي كما يذكر التقرير ذلك. كما إن الصين تعد واحدة من المعضلات الأساسية التي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن حلول لها، والتي ستبذل جهودها لضبط

---

(1) حسن محمد التميمي،الصين "قبلة" تجار الملابس العراقية،مجلة أسواق العراق (اقتصادية اجتماعية) مقال متاح على موقع المجلة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: http://www.aswaq-aliraq.com/inp/categ org-view-asp

التوجه الاقتصادي الصيني تجاه منطقتي (غرب آسيا وشمال إفريقيا) والتي يمثل العراق احد أهم مناطقها الإستراتيجية لاسيما في مجال الطاقة [1]، إذ يجمع الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية مصلحة مشتركة متمثلة في تجنب حدوث انقطاع في الإمداد العالمي للطاقة والمحافظة على استقرار المنطقة العربية وتسريع وتيرة تطوير موارد نفطية وغازية جديدة لكن رد الفعل لدى كلا البلدين جاء سلبيا على مسألة تأمين الطاقة والدبلوماسية التي يطبقها كل منهما [2].

وعليه فقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية إن إستراتيجية الصين القائلة(التوجه نحو الخارج) من خلال إرسال الشركات الصينية النفطية إلى خارج البلاد في العراق وغيره من الدول بأنها إستراتيجية تنافسية راغبة بالاستحواذ على حصص وطنية من إنتاج النفط [3]، وما يعزز ذلك هو فوز الشركة الوطنية الصينية بتفاصيل الجولة الأولى لتراخيص النفط التي أُجريت على عدد من الحقول النفطية العراقية في 30/حزيران/2009، حيث فازت الشركة الصينية بالمشاركة مع شركة (برتش بتروليوم) البريطانية بإنتاج النفط في حقل الرميلة العراقي[*] بإنتاج (1، 850، 000) برميل/يوم، وهو الحد المستهدف في الإنتاج

---

(1) مايكل موران، (محرر اقتصادي)، بعد خمس سنوات الصين المستفيد الأكبر من الحرب الأمريكية على العراق، تقرير نشره مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : http://www.annabaa.org

(2) ميكال هيربرج، مصدر سبق ذكره، ص 493.

(3) المصدر نفسه، ص 495-496.

(*) ... من الجدير بالذكر أن عدد الحقول النفطية العراقية في جولة التراخيص الأولى هذه بلغت (6) حقول وهي (الرميلة وباي حسن والزبير وميسان وغرب القرنة وكركوك).. علما أن تطوير إنتاج حقل الرميلة من قبل الشركتين الصينية والبريطانية هو الحقل الوحيد الفائز في هذه الجولة..أنظر:عضيد شياع عواد، الآثار المستقبلية لعقود المشاركة النفطية في العراق، محاضرة ألقيت في المنتدى الثقافي العراقي في دمشق، متاحة على موقع مركز صقر للدراسات الإستراتيجية والعسكرية العراقي، بغداد في 30/آيار/2012، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : http://www.Saqrcenter.net/?p=3022

وبحوافز تقـدر بــ (2) دولار عـن كـل برميـل يتجـاوز الحـد المـستهدف إذ تعهـدت الشركتان الفائزتان بزيادة الإنتـاج إلى (2، 850، 000).كـذلك فـازت الـشركة الوطنيـة الصينية مرة أخرى بـ (50%) في إنتـاج الـنفط في حقـل (الحلفايـة) العراقـي وكـان ذلك في شهر كانون الأول/2009، حيث أن المستهدف للإنتاج في هـذا الحقـل هـو (535، 000) برميل/يوم على مدى ست سنوات بحـوافز تـصل إلى (1، 400) دولار لكل برميل يتجاوز الحد المستهدف [1]، وفي ظل هذه المعطيات فالولايات المتحدة الأمريكية ستحاول جاهدة في عرقلة هذا التوجه تجاه العراق في المستقبل المنظور على أساس أنها العدو القادم أو المنـافس الخـصم الـذي ينتظـر اللحظـة المناسـبة للانقلاب على أفضل تقدير، وهذا قد يكون حال بقيـة القـوى الأخـرى في تعاملهـا مع الصين[2] إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكيـة وبقيـة القـوى الأخـرى إن الـصين تعمل على الاستحواذ على حصص واسهم نفطية سـواء في العـراق أو في غـيره مـن الدول الذي سيقلل فرص القوى الدولية الأخرى في الوصـول إلى الأسـواق النفطيـة وبشكل يجعلها تتحكم بالإمدادات النفطية لذا تشكل الولايات المتحدة الأمريكية كابحا أمامها لتحد من تصعيد الصين لمثل هذه الإستراتيجية تجاه العـراق أو غـيره من مناطق الإمدادات النفطية، وهذا قد يقود إلى احتـدام المنافـسة بـين الطـرفين إلى حد المواجهة والصراع في المستقبل المنظور [3]، وذلك بـسبب الخـوف الأمـريكي من إن تصبح الصين في المستقبل البديل الإستراتيجي لهـا في العـراق أو في منطقـة الخليج العربي [4].

أخيرا ما يمكن قولهُ بشأن مستقبل سياسة الصين الخارجية تجاه العـراق هـو بأنها تسعى دائما إلى تسخير كل الوسائل الـسياسية والثقافيـة والعـسكرية والأمنيـة

---

(1) المصدر نفسه.

(2) علي حسين باكير، مفهوم: "الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية"، مصدر سبق ذكره, ص 11-12.

(3) ميكال هيربرج، مصدر سبق ذكره، ص 495.

(4) علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية- الإبعاد والانعكاسات، مصدر سبق ذكـره، ص 236.

من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية فقد نفذت سياسة خارجيـة براغماتيـة بالدرجة الأساس تجاه العراق إذ أن بلدا مثل العراق يـصفه أحـد كبـار المـسؤولين في الإدارة الأمريكية " بأنه يشكل جزء مهما من المنطقـة العربيـة وأن أي ظـاهرة أو اضطراب فيه قد يزعزع المنطقة كلها "[1]، وهذا يعني أن العراق يحظى بموقـع إستراتيجي في حسابات القـوى الدوليـة لـذا فالـصين تـضع العـراق ضـمن نطاقهـا الإستراتيجي فمنذ عام 1958 وهو تاريخ بدء العلاقات الدبلوماسية (العراقيـة - الصينية) إلى يومنا هذا وهي سائرة على طريق تعزيـز وتوسـيع توجهاتهـا نحـو العراق لتأمين مصالحها لاسيما الاقتصادية منها بالدرجة الأسـاس وأبرزهـا تـأمين الحصول على الطاقة (النفط) لكن في ظل وجود منافسين للصين لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب منافسين إقليميين ودوليين لهـا في العـراق[2]. فـضلا عن بروز مصدر جديـد للطاقـة وهـو(الطاقـة البديلـة) الأمـر الـذي قـد يـؤدي إلى تراجع مصالحها لاسيما في مجال الطاقة بعيدا عن العراق[3]، لكن مع التوقع ببلـوغ النـاتج المحـلي الإجـمالي للـصين نحـو (44، 457) تريليـون دولار حتـى عام 2050[4] فأن ذلك يعنـي مزيـدا مـن النمـو ومـن ثَـم مزيـدا مـن اسـتهلاك النفط نظرا لسرعة الحصول عليه من خلال تـأمين علاقـات اقتـصادية وسياسـية وثقافيـة وعـسكرية أمنيـة أحيانـا مـع العـراق وغـيرهِ مـن الـدول. لاسـيما وأن العراق مرشح أن يكون المصدر الأساسي لتوريد النفط للصين من منطقة الـشرق

---

(1) وزير الخارجية العراقي السيد (هوشيار زيباري) في حديث لهُ مع السيد(فاضل المشهداني) رئيس المجلس الوطني العراقي السابق ، حول موضوع (علاقات العـراق الخارجيـة) في برنـامج (الـسيد الـرئيس) الـذي يبثـهُ تلفزيـون قنـاة الـشرقية الإخباريـة، في الـساعة العـشرة مـساءا ، المصادف 31/آب/2013 .

(2) حيدر علي حسين ، مصدر سبق ذكرهُ ، ص34.

(3) كمال عبيد، مصدر سبق ذكرهُ .

(4) Dominic Wilson and Roopa Pursho Thaman، app، p.p، 19-22.

الأوسط بعد إيـران والـسعودية المـوردين الرئيـسين للـصين. كـما أن تعـاظم قوتهـا العسكرية وتزايد أهميتها الدولية يكسبها فرصا أقوى في منافـسة القـوى الدوليـة الأخـرى في توجهاتهـا نحـو العـراق والحـد مـن تعـاظم نفوذهـا لاسـيما الولايـات المتحدة الأمريكية[1].

وعليه فأن كل مـا تـم رسـمه مـن مـشاهد ومـستويات لمـستقبل التوجـه الصيني الخارجي تجـاه العـراق هـي قابلـة للتحقـق.إلا أن الـسمة التـي يحملهـا مشهد التراجع في بعض جوانبهِ قد تجعله غير قابل للتحقق على المدى القريب أو المتوسط، لذا من الممكن ترجيح مشهد الاستمرار في سياسة الصين الخارجية تجـاه العراق لأن السمة التـي يحملهـا تجعلـه قـابلا للتحقـق في المـستقبل القريـب أو المتوسط، ومن الممكن أيضا ترجيح مـشهد التـصاعد في سياسـتها الخارجيـة تجـاه العراق في المستقبل لان السمات التي يحملهـا تجعلـه قـابلا للتحقـق عـلى المـدى المنظور، ولكن تبقى الكلمة الفصل للمستقبل ومتغيراتهِ للتأكيد على مدى صـحة الافتراضات ونتائج البحث فيها.

---

(1)Richard Weitz، APP.

الخـاتمـة

منذ تأسيسها في عام 1949 طرحت جمهورية الصين الـشعبية عـن طريـق زعيمها (ماو تسي تونغ) نظرية العوالم الثلاثة.إذ عـدت الـصين نفـسها عـلى وفـق هذه النظرية في مقدمـة العـالم النـامي (الثالـث).لـذلك لجـأت الـصين إلى تنفيـذ سياسة خارجية مرنة ومتغيرة بحسب التوجهات والمـصالح الـصينية لاسـيما تجـاه العراق والمنطقة العربيـة كلهًّـا مـستندة إلى المبـادئ الخمـسة للتعـايش الـسلمي وهي (احترام السيادة، سلامة الأراضي، عدم الاعتداء عـلى الغـير، عـدم التـدخل في الشؤون الداخلية، المساواة والتعايش السلمي)، وقـد عـدت الـصين هـذه المبـادئ الداعم الأساسي لها في مواصلة طريق النمو السلمي من خلال الابتعاد عن كل مـا يمكن أن يعرقل خط سير هذا النمو من أجل تحقيق برنامج الإصلاح الـذي تبنتـهُ منذ عهد الرئيس الصيني (دينچ تشاو بينچ) في سبعينيات القرن المنصرم.ففي كـل عام تُصدِر الصين ورقة بيضاء حول نموها السلمي تحدد من خلالهـا الأسـس التـي تقـوم عليهـا الـسياسة الـصينية الداخليـة والخارجيـة مـن أجـل إنجـاح برنامجهـا الإصلاحي.

لذلك اعتمدت الصين على مجموعة مـن المحـددات الداخليـة والخارجيـة لرسم توجهها الخارجي لاسيما تجاه العراق، وتحديد مستقبل هـذا التوجـه، ومـن خلال ما تقدم فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج في هذه الدراسة أهمها :

1- أن العلاقات بين الصين والعراق تعود إلى أكثر من 2000 سنة عنـدما تـم فتح طريق الحرير وطريق العطور اللذين ربطا بين الصين والوطن العربي بما فيه العـراق الأمـر الـذي أوجـد تعاونـا اقتـصاديا مـن خـلال التبـادل التجـاري بـين الطرفين.فضلا عن الاتصال الثقافي بينهما.

2- عُد العام 1955 عام دخول الصين إلى المنطقة العربية على اثر انعقاد مؤتمر باندونغ للدول (الافرو - آسيوية) الذي شارك فيه العراق.إذ وجدت القيادة الصينية بزعامة (ماو تسي تونغ)أهمية المنطقة في مستقبل الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وبناء على ذلك كان العراق من أوائل الدول التي اعترفت بالصين وأقامت معها علاقات دبلوماسية منذ عام 1958 على الرغم أن العلاقات الحقيقية بين البلدين لم تبدأ إلا بعد هذا العام ومرد ذلك ارتباط العراق بالأحلاف الغربية، وانطلاقا من هذا التاريخ تمكنت الصين من تطوير توجهها نحو العراق والمنطقة العربية ليشمل جوانب سياسية واقتصادية وثقافية، واستمر هذا الحال حتى عام 1971.إذ بعد هذا العام بدأت الصين تتخلى عن نهجها الإيديولوجي المتشدد وتتبع سياسة أكثر انفتاحا على العالم الخارجي بسبب العزلة التي عانتها طوال المدة السابقة.

3- حاولت الصين منذ عام 1973 توظيف كل مستوى من مستويات توجهاتها الخارجية سواء تجاه العراق أو غيره من الدول.بما يخدم عملية التحديث والإصلاح والتنمية الصينية ويدعم مصالحها الاقتصادية والذي عكس حقيقة نهجها البراغماتي الجديد. لذلك جاء موقفها من الحرب العراقية - الإيرانية موقفا محايدا بل الأكثر من ذلك قيامها ببيع السلاح لِكلا الطرفين بسبب حاجتها للموارد المالية لمواصلة عملية التنمية. واستمرت الصين بنفس النهج أثناء أزمة دخول القوات العراقية إلى الكويت عام 1990، والتحالف الأمريكي –الغربي- العربي بضربه ثم فرض العقوبات الاقتصادية عليه وقد عبرت عن نهجها خلال هذه المدة بموقفها في مجلس الأمن وأسلوبها التصويتي على القرارات الخاصة بالعراق. إذ وصف هذا الموقف بأنهُ موقف توفيقي يحاول التوفيق بين أمرين.الأول مجاراة السياسة الأمريكية حيال العراق من أجل المحافظة على علاقاتها ومصالحها مع الغرب بشكل عام والولايات المتحدة

الأمريكية بشكل خاص. أما الثاني هو محاولة الـصين الحفـاظ عـلى علاقاتهـا مـع العراق من خلال ابراز استقلاليتها في الامتناع عن التـصويت عـلى بعـض قـرارات مجلس الأمن.

4- ظلت الصين تحـافظ عـلى بنـاء قاعـدة اقتـصادية وثقافيـة واسـعة مـع العراق والمنطقة العربية بأسرها رغم الأزمات التي مرت بها هذه المنطقة ولاسيما العراق، وهو ما يعد جزء من نهجها البراغماتي القائم على أساس البحث والحفاظ والتطوير لهذا المصالح في مختلف جوانبها ولاسيما الاقتصادية منها وهـذا يتـضح من خلال الاستمرار في تزايد حجم توجهها الاقتصادي تجـاه العـراق دون توقـف حتى في الأزمات والحروب التي مر بها العراق لاسيما في مجال التبادل التجاري.

5- لقد أثرت في الصين مجموعة من المحـددات الداخليـة والخارجيـة التـي كان لها أثر كبير في توجهات الصين الخارجية تجاه العراق فعلى المستوى الداخلي كان لعامل التاريخ والتقاليد أثر مهم في هذا التوجه. فقد رأت الـصين أن العـراق يشاركها في امتلاك إرثٍ حضاري كبير لذلك اتجهت إلى أيجاد علاقـات وثيقـة مـع العراق وغيره من الدول العربية من أجل العمـل عـلى ترسـيخ هـذا التوجـه مـن منطلق حضاري لاتجاري من ناحية، ولإنجاح تطبيق سياسة الانفتـاح عـلى العـالم من ناحية أخرى.كما استندت الـصين إلى العامـل الإيـديولوجي بـشكل كبـير مـع بدايات توجهها نحو العراق والمنطقة العربية كلهّا والـذي تمثـل بـدعم الحركـات الثورية ضد الإمبريالية والسيطرة الغربية.كما أن متانة وصـلابة النظـام الـسياسي الصيني وقياداته، وذلك من خلال حصر عملية صنع السياسة الخارجيـة الـصينية بيد عدد قليل من النخبة الحاكمة، والتي أخذت تقرر هذه الـسياسة وتوجهاتهـا بما يخدم مصالح الصين ويضمن تحقيق الأمـن والـسلم لهـا ولـدول العـالم.فـضلا عن العامل الاقتصادي الـذي مثـل العامـل الأبـرز في توجهـات الـصين الخارجيـة،

وذلك بسبب الرغبة الصينية بتنويع وزيادة مـصادر حـصولها عـلى الـنفط الـذي تزايد الطلب عليه ليصل إلى (9، 6) مليون برميل في اليـوم في عـام 2010، كـما إن الصين عُدتْ ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بـ(9، 8) مليون برميل في اليوم في عام 2011، كما إن البحث عن الأسواق وعن الاستثمارات الخارجية في العراق وغيره من الدول شكل عاملا اقتصاديا آخر في توجهات الصين الخارجية تجاه العراق.

6- على المستوى الخارجي فإن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وتفردهـا بقيادة العالم بعد انتهاء الحرب الباردة متخذة من أزمة الخلـيج ذريعـة للـدخول والسيطرة على منطقة الخليج العربي من أجل الـتحكم بمـصادر الطاقـة (الـنفط) هناك فضلا عن وجود قوى دولية منافسة للصين.فضلا عـن كونهـا باتـت تـصنّف ضمن القوى الدولية الكبرى نتيجـة لمـا حققتـه مـن معـدلات نمـو عاليـة في كـل الجوانب، فإن كل هذه العوامل مجتمعة أثرت بشكل أو بأخر على سياسة الصين الخارجية تجاه العراق من خلال سعيها في التنافس والتوجه نحو العراق وبـصورة متزايدة بعد عام 2003 إلى جانب القـوى الدوليـة الأخـرى، وذلـك للحفـاظ عـلى مصالح الصين من جهة وسعيا لتنويع مصادر حصولها عـلى الـنفط لـضمان عـدم توقف عجلة النمو فيها من جهة أخرى.

7- لقد هيأت قضية التصعيد والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 مجـالا واسعا للـصين في توسـيع توجهاتهـا الخارجيـة تجـاه العـراق بـشكل ربمـا يبـدو ظاهريا أوسع من ذي قبل تجاه القضايا والأزمات التي مـر بهـا العـراق، ومـرد ذلك قد يكون بسبب امتلاكهـا لمقتـضيات القـوة الدوليـة الكـبرى وأن وضـعها الحالي يتطلب منهـا مواقـف أكـثر وضـوحا تجـاه المنـاطق الإسـتراتيجية بمـا فيهـا العراق والمنطقة العربية بأسرها منطلقة من سياستها القائمة على مبادئ التعايش السلمي لذا كـان للـصين تحـرك دبلومـاسي مـع كافـة الأطـراف الدوليـة الأخـرى

للحيلولة دون وقوع الحرب وتأكيدها على ضرورة الحل السلمي يدفعها في ذلك دافع أساسي هو خوفها على مصالحها في العراق لاسيما الاقتصادية منها، كما إن وقوع هذه الحرب قد يؤدي إلى ضرب مصالحها في المنطقة العربية كلها.

8- لقد وصف الموقف الصيني تجاه القضية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق بأنه لم يكن موقفا متشددا ومعارضا بشكل واضح.كما انه لم يكن موقفا منتقدا للسياسة الأمريكية لما بعد الاحتلال إنما كان موقفا مسايرا إلى حد بعيد مع المسعى الأمريكي، حيث إن تشدد الحكومة الصينية في خطابها السياسي تجاه عملية استخدام القوة العسكرية ضد العراق قبل الاحتلال الأمريكي لم يستمر بنفس الوتيرة.إذ إن ذلك الخطاب أصبح اقل حدة بعد الاحتلال وهو ما عبرت عنه المواقف الصينية الآتية:

أ.لم تندد الصين بالاحتلال بل عبرت عن قلقها منهُ، ولم تركز بعد ذلك على مسالة ضرورة الانسحاب، إذ جاءت خطاباتها وبياناتها السياسية لتركز على ضرورة إعادة السيادة للعراقيين وإعطاء الأمم المتحدة الدور الأكبر من خلال إعادة هذه القضية إليها لرد اعتبارها لاسيما وأن الحرب شُنت بدون تفويض مسبق منها.

ب. كما إن الصين صوتت لصالح جميع القرارات المتعلقة بالعراق خلال مرحلة ما بعد الاحتلال العسكري ولم تقف بوجه الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت قد اتخذت في بعض الأوقات مواقف تدعو إلى ضرورة إدخال بعض التعديلات على بعض القرارات إلا أنها في النهاية صوتت لصالح جميع القرارات التي عدلت والتي لم تعدل.

ج. أيضا أيدت الصين العملية السياسية في العراق وقدمت مساعدات من اجل إنجاحها بدء من أنشاء مجلس الحكم المحلي عام 2003 إلى الانتخابات

الدستورية 2005 وصولا إلى الانتخابات البرلمانية 2010.إذ لم تنتقد الصين المسعى الأمريكي في إدخال الديمقراطية إلى العراق.

9- كانت الصين من أوائل الدول التي سارعت إلى الدعوة والمشاركة في عملية إعادة الأعمار والبناء في العراق رغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية في عدم السماح للدول التي لم تشارك في الحرب كالصين وروسيا وغيرهما من أن يكون لها دور في عملية الأعمار والبناء داخل العراق، ولكن لاعتبارات مادية بالدرجة الأساس تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عن هذا القرار، وإن ما يبرر السعي الصيني الحثيث في هذا المجال هو إعادة تفعيل وتأمين المزيد من العقود النفطية مع العراق، فضلا عن تمكنها من الحصول على العديد من العقود الاستثمارية في العراق في الجوانب الاقتصادية والثقافية والتكنولوجيا والأمنية كافة، وهو أمر يعود أساسا إلى وجود منافسين في العراق كان لهم ذات الدعم الصيني للعراق وربما أوسع مثل (بريطانيا، وفرنسا، وروسيا واليابان، والهند، وغيرهم)، وهو ما حتّمَ على الصين السعي الدؤوب لتوسع دائرة مصالحها وتوجهاتها تجاه العراق لاسيما الاقتصادية منها بصورة كبيرة بعد الاحتلال الأمريكي، وقد كللت الصين هذه التوجهات بتبادل الوفود الدبلوماسية (السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية...) لتقدم تعهداتها وتعقد اتفاقياتها مع العراق في هذه المجالات وغيرها، رغم قلقها المستمر من العامل الأمني الذي باستقراره ستنجح في تحقيق جميع هذه التوجهات.

10- أما فيما يتعلق بالمشاهد المستقبلية، والنتائج التي تم التوصل إليها في الفصل الرابع من هذه الدراسة لسياسة الصين الخارجية تجاه العراق فإن كل ما تم رسمهُ من مشاهد (تراجع واستمرار وتصاعد) لهذه السياسة هي قابلة للتحقق إذا ما توفرت الشروط التي تم ذكرها ضمن إطار كل مشهد، وربما

يُرجح المشهدان الأخيران إذ أن السمة التي يحملها مشهد الاستمرار قد تجعله قابلا للتحقق على المدى القريب أو المتوسط.كما إن السمة التي يحملها مشهد التصاعد تجعله قابلا للتحقق على مدى المستقبل المنظور.

وفي ضوء هذه النتائج فقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1- إن سياسة الصين الخارجية تجاه العراق في أي جانب من الجوانب قديما وحديثا ارتبطت أغلبها بالمصالح الاقتصادية بالدرجة الأساس.

2- إن الولايات المتحدة الأمريكية هي المحدد الخارجي الأبرز لسياسة الصين الخارجية تجاه العراق بل ومنطقة الشرق الأوسط كلهّا. لذا فإن الموقف الصيني من السياسة الأمريكية لم يكن من الصلابة الكافية للحد من السيطرة الأمريكية على العراق والمنطقة جميعها، وقد يكون مرد ذلك أساسا إلى طريق النمو السلمي الذي أخطته الصين لنفسها من جهة، ومحاولتها الاستفادة من الوضع الدولي لتحقيق أفضل السبل لإنجاح النمو الاقتصادي الصيني من جهة أخرى.لذا لم تود إثارة خلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما بعد احتلالها للعراق، وإنما سعت إلى التعاون معها لتحقيق مكاسب ايجابية لها لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية تعد شريكا اقتصاديا مهما للصين.

3- أن الصين ومنذ عام 1990 لم تكن تعتمد على العراق اعتمادا كبيرا في دفع عجلة نموها الاقتصادي لا سميا النفط الذي كانت تعتمد في الحصول عليه من دول أخرى في منطقة الخليج العربي مثل (السعودية وعمان وإيران)، وأن أغلب اتفاقياتها الاستثمارية التي وقعتها مع النظام السياسي السابق كانت معلقة برفع العقوبات الاقتصادية عن العراق. لذا لم تكن الصين مستفيدة من هذه الاتفاقيات، وإن هذا قد يبرر عدم إثارتها الخلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 2003 لأن ما يهمها بالأساس هو

المكانة المستقبلية للعراق كونه دولة غنية بالنفط الذي تزايد طلب الصين عليه مع بدايات القرن الحادي والعشرين.كما إن العراق يمثل نقطة استثمار رابحة للشركات الصينية العاملة في مختلف المجالات في العراق.بناء على ذلك فقد أبدت الصين تعاوناً مع الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد مستقبل العراق مبتعدة عن التصادم معها من اجل الوصول إلى تحقيق الاستقرار.

4- إن تحفظات الصين من المتشددين الإسلاميين الذين شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضدهم منذ أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 في حربها على ما يسمى بِ (الإرهاب) من خلال ضرب تنظيماته الأساسية في أفغانستان، ومحاربته في العراق بعد عام 2003.لاسيما بعد تعرض عدد من رعايا الصين ذاتها في العراق للاغتيالات والخطف من قبل الجماعات المتشددة من جانب، وخشية الصين من امتداد نفوذ هذه الجماعات إلى الدول المسلمة المجاورة للصين بل امتداد ذلك النفوذ إلى داخل الصين نفسها لاسيما وأن الحكومة الصينية تصنف الإسلاميين الانفصاليين في غرب البلاد على أنهم إرهابيون من جانب آخر، لذلك كله وقفت الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب لاسيما في العراق خوفا من سقوط العراق بيد هؤلاء المتشددين ومن ثم سيؤثر على مصالحها في العراق والمنطقة الخليجية بأسرها.

بناء على ذلك فأنهُ يمكن القول بأن السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق أصبح تحركها مرتبطا بعوامل واقعية متعلقة بالمصلحة الوطنية الصينية (السياسية، والاقتصادية، والأمنية) بالدرجة الأولى والأساس.

المصادر والمراجع

– المصادر باللغة العربية :

أولا: التقارير والوثائق الرسمية :

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2011، جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2011.

(2) تقرير التنمية البشرية 2013.(نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013.

(3) تقرير التنمية البشرية للعام 2011 (الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع)، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2011.

(4) التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، لعام 2012.

(5) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الخامس والعشرون، الكويت، 1998.

(6) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، نشرة شهرية من 8-9 آب /1999.

(7) وزارة الاقتصاد، نصوص الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المعقودة بين الجمهورية العراقية والدول الأخرى، ج1، مطبعة الجامعة، بغداد، 1959.

ثانيا: الموسوعات والمعاجم:

1. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، 2008.
2. عبد الوهاب الكيالي، وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974.
3. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية. ج1-5، ط2، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1990.

4. غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004.

ثالثا/الكتب العربية :

(1) إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الاقتداء بها.. ؟، ط1، ايترال للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

(2) أحمد بن حمد اليحيى، زلزال في بلاد الرافدين (قصة غزو العراق). سجل توثيقي أعدهُ شاهد على الأحداث، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

(3) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، 2009.

(4) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية، الدولية "دراسة الأصول والنظريات"، ط4، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985.

(5) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية، الدولية النظرية والواقع، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2011.

(6) تاريخ الصين (الجزء الأول)، مجلة بناء الصين(بكين)، سلسلة كتب سور الصين العظيم، الشركة الصينية العالمية لتجارة الكتب (كوزى شوديان)، ط1، مطبعة اللغات الأجنبية، 1986.

(7) جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، ط1، شركات المطبوعات والنشر، بيروت- لبنان، 2011.

(8) جورج مدبك، السياسي والمفكر والزعيم الصيني (ماو تسي تونغ)، سلسلة عالم المشاهير، دار الراتب الجامعية- سوفينز، لبنان، بيروت، 1992.

(9) حسين شريف، ينابيع المعرفة في السياسة الدولية المعاصرة من الحرب العالمية الثانية إلى غزو العراق وخارطة الطريق 1945-2003، ج5-6، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2004.

(10) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقة الأمريكية – الصينية، ط1، مركز الأمارات للدارسات والبحوث الإستراتيجية، الأمارات، 2004.

(11) رأفت الشيخ، ومحمود عبد العزيز، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، عين للبحوث، القاهرة، 1997.

(12) سامر خير احمد، العرب ومستقبل الصين من الأنموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، ط1، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009.
(13) سامي ريحانا، العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين، ج2، ط1، دار نوبِليس ،بيروت، 2009.
(14) سامي منصور، تجاه السلاح والأمن القومي العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1991.
(15) سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، ط1، دار وائل للنشر، بغداد، 2003.
(16) سعيد محمد أبو عباه، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، ط1، دار الشيماء للنشر والتوزيع، فلسطين، 2009.
(17) شاهر إسماعيل شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11أيلول 2001م.، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة – دمشق، 2009.
(18) صباح محمود محمد، الصين (دراسة في الجيوبولتك)، المكتبة الوطنية، مطبعة الفنون، بغداد، 1988.
(19) صباح محمود محمد، وآخرون، السياسة الخارجية العراقية: دراسة في المبادئ والأهداف والوسائل، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد. 1985.
(20) عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، علم السياسة والتنظير والمعاصرة، المكتبة العلمية، مصر، 1999.
(21) عبد القادر زريق المخادمي، النظام الدولي الجديد الثابت...والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر ،2003.
(22) عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار الرقيم للنشر، بغداد، 2005.
(23) عبد علي كاظم المعموري وبسمة ماجد المسعودي، الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق، ط 1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيان للنشر والتوزيع والأعلام، بيروت، لبنان، 2011.

(24) علي حسين باكير، التنافس الجيوستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية – الأبعاد والانعكاسات، ط1، دار النمهل اللبناني، بيروت، 2011.
(25) علي سيد النقر، السياسة الخارجية الصينية وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009.
(26) فاروق عمر عبد الله العمر، دول القوة ودول الضعف، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2005.
(27) فتوح الخترس، وآخرون، الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية) المقدمات، الوقائع وردود الفعل – التداعيات، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1995.
(28) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1987.
(29) فهمي هويدي، الإسلام في الصين، سلسلة كتب عالم المعرفة، لمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1981.
(30) فوزي درويش، الشرق الأقصى (الصين واليابان (1853-1972)، ط3، (طنطا، مطبعة غباش)، 1997.
(31) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، بغداد، 1978م.
(32) محمد خالد الشاكر، صناعة القرار الدولي: جدلية العلاقة بين واقعية العلاقات الدولية وقواعد القانون الدولي العام (دراسة تأصيليه مقارنة)، دراسات سياسة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011.
(33) محمد صادق الهاشمي، الاحتلال الأمريكي ومشروع الشرق الأوسط-تداعياته ونتائجه، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2005.
(34) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط4، دار الملاك، بغداد، 2010.
(35) محمود إسماعيل محمد، مشكلات دولية معاصرة، ج1، مكتبة نهضة الشرق، 1982.

(36) مسعود ظاهر، المشروع النهضوي العربي تجارب التحديث الآسيوي دروس مستفادة في النظام العربي والعولمة، راجعة على محافظة، ط1، دار الفارس للنشر، عمان، الأردن، 2004.

(37) مفيد الزيدي، العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

(38) منير الحمش، الصين الشعبي، عملاق قادم من الشرق (دراسة للتجربة الصينية في الانفتاح والإصلاح والاقتصادي في عمقها الثقافي والسياسي، ط1، الأهالي للطباعة والنشر، سوريا، 2002.

(39) مهدي الحافظ، الآن والغد: معالجات عراقية في السياسية والاقتصاد، ط1، دار ميزوبوتاميا (طبع-نشر-توزيع)، بغداد، 2012.

(40) هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية. جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية، الأردن، 2010.

(41) هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية. (الصين أنموذجا)، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

(42) وليد سليم عبدالحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978-2010)، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000.

(43) وليد عبد الحي، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، ط3، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان- الأردن، 2003.

رابعا/الكتب المترجمة:

1. ألن س.هوتن، السياسة الخارجية للصين الشيوعية، في روي مكريدس، وآخرون، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة د. حسن صعب، المكتبة الأهلية، بيروت 1961.
2. آن رو، الصين في القرن العشرين، تعريب، د. صباح ممدوح كعدات، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2012.
3. بايتس غيل، النجم الصاعد الصين:دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة :دلال أبو حيدر، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 2009.

4. جاريث ستانسفيلد، العراق : الـشعب والتـاريخ والـسياسة، دراسـات مترجمـــة عـــدد31، ط1، مركـــز الأمـــارات للدراســـات والبحـــوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الأمارات العربية المتحدة، 2009.
5. جوناثان ريوفيد، نافذة على الأعمال في الـصين (إسـتراتيجية الاسـتثمار والدخول إلى الأسواق الصينية، ترجمة: مجـد صـابر وإينـاس الوكيـل، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2009.
6. دوغلاس ج. فايت، الحرب والقرار (من داخل البنتاغون تحت عنـوان الحرب ضد الإرهاب)، تعريب: سامي بعقليني، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2010.
7. ديفيد شامبو، احتواء الصين أم إشراكها؟ حساب ردود بكين، في صعود الصين، تحرير مـا يكـل إي، وآخـرون، ترجمـة: مـصطفى قاسـم، ط1، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 2010.
8. روس تيريـل، الإمبراطوريـة الـصينية الجديـدة ومـا تعنيـه للولايـات المتحدة الأمريكية، ترجمـة، محمـد محمـود العـشماوي، ط1، الهيئـة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.
9. ريتشارد روزكوانس، توسع بلا غزو (دور الدولة الافتراضية في الامتداد للخارج)، ترجمة: عـدلي برنـوم، ط1، مركـز الأهـرام للترجمـة والنـشر، القاهرة، 2001.
10. ريتشارد نيكسون، 1999 نصر بلا حرب، ترجمة وتقديم: محمد عبد الحلـيم أبـو غزالـة، ط3، مركـز الأهـرام للترجمـة والنـشر، القـاهرة، 1991.
11. زبيغينـو برجنـسكي، رقعـة الـشطرنج العظمـى (التفـوق الأمـريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة)، ترجمة: سليم أبراهام، (دمـشق، دار علاء الدين للنشر)، 2008.
12. ستيفن دي تانسي، علم السياسة الأُسس، ترجمـة: رشـا جـمال، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت- لبنان، 2012.
13. سون تزو، الاستراتيجيات الـصينية الـستة والثلاثـون (الملـف الـسري للحرب)، إعداد وترجمة، رؤوف شبايك، 2007.

14. كارل يوبر، بؤس الإيديولوجيا، ترجمة: عبد الحميد صبره، ط1، دار الباقي، بيروت، 1992.
15. مارتن جاك، عند ما تحكم الصين العالم، ترجمة: د. فاطمة نصر، الطبعة العربية الأولى، سطور الجديدة للنشر، القاهرة، 2010.
16. مارك امستيوز، قواعد اللعبة، الكتاب الرائد في العلاقات الدولية، ترجمة، قسم الترجمة بدار الفاروق، الطبعة العربية الأولى، مصر، 2010.
17. ن- مارك لام جون قراهم، الصين الآن ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية في أكثر أسواق العالم قوة ونشاطا وحيوية، نقله إلى العربية نور الدائم بابكر عبد الله، الطبيعة العربية الأولى، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2012.
18. هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي 1955-1975، ترجمة، سامي مسلم، الطبعة العربية الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1984.

خامسا/ الأطاريح والرسائل الجامعية:

أ- أطاريح الدكتوراه :

(1) أزهار عبد الله حسن، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق منذ التسعينات، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية /السياسة الدولية غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006.
(2) حسن بدري الخالدي، مستقبل الدور الصيني في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه غير منشور، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2007.
(3) خالد حمزة جريمط، تحول آليات الصراع في العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006.
(4) داود سلوم عبد الحسين، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر (مع إشارة خاصة إلى العراق)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008.
(5) عدنان خلف حميد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية :دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند، أطروحة دكتوراه

غير منشورة في العلـوم الـسياسية، معهـد البحـوث والدراسـات العربيـة، القاهرة، 2013.

(6) هالة خالد حميد، سياسات القوى الآسـيوية في المنطقـة العربيـة وميـزان القوى الدولي مستقبلا، أطروحـة دكتـوراه غـير منـشورة، جامعـة صـدام، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2000.

ب- رسائل الماجستير:

(1) احمد جاسم جبار الياسري، الـنفط ومـستقبل التنميـة في العـراق، رسـالة ماجـستير غـير منـشور، جامعـة الكوفـة، كليـة الإدارة والاقتـصاد، قـسم الاقتصاد، النجف، 2009.

(2) أركان محمود احمد أسود، دور الـصين في الترتيبـات الأمنيـة لإقلـيم آسـيا الباسيفيك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلـوم الـسياسية، جامعـة الموصل، 2012.

(3) شريف علي شحاتة إسماعيل عيسى، الطلب على النفط كمحدد للـسياسة الخارجيـــة الـــصينية تجـــاه الـــشرق الأوســـط (1993-2005)، دراســـة في الاقتصاد السياسي الدولي، رسالة ماجستير غير منـشورة، جامعـة القـاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، بلا تاريخ.

(4) الشمياء عبد السلام إبراهيم، العلاقـات العربيـة – الـصينية بعـد أحـداث الحادي عشر من أيلول، دراسة حالة مـصر والـسعودية، رسـالة ماجـستير غير منشورة، جامعة القـاهرة كليـة الاقتـصاد والعلـوم الـسياسية، مـصر، 2008.

(5) صالح خلف صالح، آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية-الأمريكيـة (1988-2008)، رسـالة ماجـستير غـير منـشورة، كليـة الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسـات العـلي، الأردن، 2010.

(6) عباس عبد اللـه جابر الخزاعـي، الـصراع التجـاري بـين الولايـات المتحـدة الأمريكية والصين (دراسة أبعادهُ السياسية والاقتصادية)، رسالة ماجـستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008.

(7) عبـد الخـالق شـامل محمـد، عمليـة صـنع القـرار في الـسياسة الخارجيـة الأمريكية أنموذج العـراق 2003، رسـالة ماجـستير غـير منـشورة، جامعـة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2005.
(8) علي فـارس حميـد الـشمري، التنـافس الأمـريكي- الـصيني في إقلـيم آسـيا الباسفيك، رسالة ماجستير غـير منـشورة، جامعـة النهـرين، كليـة العلـوم السياسية، 2009.
(9) عماد احمد مولود، إشكالية الايدولوجيا واليوتوبيـا في الفلـسفة الـسياسية الحديثة والمعاصرة، رسالة ماجستير غير منشور، كليـة العلـوم الـسياسية، جامعة بغداد، 2007.
(10) غيث سفاح متعب، العلاقات العراقية – الصينية 1968-1988. دراسة في المواقـف، رسـالة ماجـستير غـير منـشوره، جامعـة بغـداد، كليـة العلـوم السياسية، 1992.
(11) قحطان احمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية من 14تموز 1958 إلى 8 شباط 1963، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم السياسة، 1978.
(12) محمد حسن رشم، التبادل التجاري بين العراق والدول الاشتراكية واقعـة وآفـاق تطـوره، رسـالة ماجـستير منـشورة، جامعـة بغـداد، كليـة الإدارة والاقتصاد، 1988.
(13) محمـد حـسين نـاصر النـاصر، سياسـات الإصـلاح الاقتـصادي في الـصين وإمكانية الاستفادة منها في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعـة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، الكوت، العراق، 2011.
(14) محمد شطب المجمعي، المتغـير التكنولـوجي وقـدرات النظـام الـسياسي الصيني، رسالة ماجستير غـير منـشورة، كليـة العلـوم الـسياسية، جامعـة النهرين، بغداد، 2006.
(15) محمد عبد الحمزة الحسناوي، النظام السياسي العراقـي، مـا بعـد 2003 (الطبيعة، التحديات، التوجهات)، رسالة ماجـستير غـير منـشورة، جامعـة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008.

(16) مينا حاتم محمد، مستقبل الدور العالمي للصين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2008.
(17) يونس مؤيد يونس، ادوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العراق، 2012.

سادسا/الدوريات البحوث والدراسات:

(1) أبو بكر الدسوقي، الدور العالمي للصين...رؤى مختلفة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد 173، 2008.
(2) احمد حسين شحيل، السياسة الروسية تجاه العراق ما بعد 2003، المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد10، 2008.
(3) احمد سليم البرصان، الإستراتيجية الصينية الجديدة: طريق الحرير الجديد والخليج العربي، آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الأمارات العربية المتحدة، دبي، العدد80، 2011.
(4) أحمد شكارة، العراق :تداعيات ما بعد الانتخابات البرلمانية وقرب الانسحاب الأمريكي، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، العدد 139، 2011.
(5) احمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد42، 2009.
(6) احمد عبد الأمير الانباري السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الأزمات الدولية "الأزمة العراقية للفترة من (1990-2003 نموذجا)، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد2007، 93.
(7) آزر ناجي حسين، التوجه الصيني نحو منطقة الخليج العربي في ظل التطورات الدولية المعاصرة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد15، بغداد، 2002.
(8) آمنة محمد علي، السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الأوروبي وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد44 ،2010.

(9) إيفان ميديروس وم. تايلور فرافيل، دبلوماسية، الصين الجديدة، في إيفان ميديروس وآخرون، السياسة الصينية في الشرق الأوسط، تعليق حسن أبو طالب، ترجمات المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، العدد10، 2005.

(10) بهاء الدين النقشبندي، مستقبل العراق بعد انتخابات 2010، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث العدد68، 2010.

(11) تشانغ تشي شيانغ (سفير الصين السابق في الكويت)، التعاون الاقتصادي الصيني العربي في القرن الجديد، مجلة الصين اليوم، الصين، العدد2، 2003.

(12) تلميذ احمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة، المنظور الهندي في جمال سند السويدي، وآخرون، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي،2008.

(13) توماس ويلبورن، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا المثلث الاستراتيجي (الصين- اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية)، مجلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، العدد 11، بلا تاريخ.

(14) جعفر كرار احمد، الدبلوماسية الشعبية والعلاقات العربية – الصينية، مجلة السياسة الدولية، مركز القاهرة للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد2007، 167.

(15) جمال زهران، العلاقات العربية – الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، في العرب ونظام عالمي جديد تحرير (د. مصطفى كامل السيد وصلاح سالم زرنوقة)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1998.

(16) جين ليانچ تسيانچ، الطاقة أولا، الصين والشرق الأوسط، ترجمات المركز للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، مصر، العدد10، 2005.

(17) جيهان الحديدي، عرض لكتاب(صفقة الصين الجديدة..التنمية الاقتصادية في ظل الأزمة المالية العالمية)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 187، 2012.

(18) حسن أبو طالب، الصين والشرق الأوسط.. بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، العدد137، 2008.

(19) حنان قنديل، الصين والعرب: الواقع..المشكلات..والفرص، مجلة شؤون عربية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد129، 2007.

(20) حنان قنديل، الصين واستمرارية الصعود السلمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، العدد 183،2011.

(21) حيدر علي حسين، العراق في الإستراتيجية الصينية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية الدولية، بغداد، العدد25، 2008.

(22) خبر منشور في مجلة الصين بعيون عربية في العدد1حزيران، 2007.

(23) خير الدين حسيب، وآخرون، مستقبل الأمة العربية التحديات... والخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

(24) داليا عمر نظمي، الشفافية ومتطلبات خلق بيئة ناظمة للاستثمار في العراق، مجلة التجارة العراقية، تصدر عن وزارة التجارة العراقية، العدد الخاص بقمة بغداد، في 2012.

(25) دان بلو مينثال، إمداد الأسلحة، الصين والشرق الأوسط، ترجمات المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، مصر العدد10، 2005.

(26) زيارة الرئيس العراقي جلال الطالباني للصين، مجلة بيت العرب(مجلة دورية تصدرها بعثة جامعة الدول العربية لدى جمهورية الصين الشعبية)، العدد53، 2007.

(27) ستار جبار علاي و خضر عباس عطوان، العراق :قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية، مجلة دراسات إستراتيجية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، العدد116، 2006.

(28) سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، بحث صادر عن البنك المركزي العراقي، المديرية

العامـة للإحـصاء والأبحـاث/قـسم الاقتـصاد المحـلي والـسياسة النقديـة، العراق، 2011.

(29) سعد السعيدي، المنطلقات الأساسية للـسياسة الخارجيـة العراقيـة بعـد انتخابـات 2010، مجلـة علـوم سياسـية، جامعـة بغـداد، كليـة العلـوم السياسية، وحدة البحوث والدراسات السياسية، العدد41، 2010.

(30) ســمير راضي و كيكــو ســاكاي، (The Role of Japan in the Reconstruction of Iraq)، بحث منشور باللغة الانكليزية في مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد37، 2008.

(31) سوســن حـسين، الـصين والقفـزة الكـبرى إلى الخلـف، مجلـة الـسياسة الدولية، العدد (99)، القاهرة، 1990.

(32) سون بي سان، الـصين تحـت الإصـلاح والانفتـاح، مجلـة شـؤون سياسـة، بغداد، العدد4، 1995.

(33) صلاح حسن محمد، محاضرة بعنوان (البيئة الدوليـة الجديـدة) ألقيـت على طلبة الماجستير في كلية العلوم الـسياسية، جامعـة الموصـل في مـادة (الدبلوماسية والعلاقات الدولية)، 2012.

(34) عبـد الـرزاق الهاشـمي، العلاقـات الحزبيـة العراقيـة – الـصينية، مجلـة شؤون سياسية، بغداد، العدد4، 1995.

(35) عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكليـة للنظـام الـدولي، مجلـة دراسـات إسـتراتيجية، ط1، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإستراتيجية، العدد42، 2000.

(36) عبد الناصر محمد سرور، دوافع وتداعيات القرار الاسـتراتيجي الأمـريكي باحتلال العراق عسكريا في 2003، مجلة جامعة الأقـصى(سلـسلة العلـوم الإنسانية)، المجلد14، العدد1، 2010.

(37) عدنان محمد هيَاجنَة، دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الـدولي تجـاه العـالم العـربي، سلـسلة الدراسـات إسـتراتيجية، مركـز الأمـارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد29، 1999.

(38) علي فياض، الطريق الصيني إلى القطبية (المقومات، العوائق، الآفاق)، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت/لبنان، تشرين الثاني، 1999.
(39) عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقة مابين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية، عام٢٠١١، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد53، 2012.
(40) عمر عصام عيسى، العراق والخيار الاستراتيجي ما بين الصين وأمريكا، مجلة التجارة العراقية، وزارة التجارة العراقية، العدد16، 2013.
(41) غيث الربيعي، تطور العلاقات العراقية – الصينية، مجلة العلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية ،جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد41، 2010.
(42) كارن أبو الخير، الخصوصية الصينية:هل تنجح قيادات بكين في إدارة تحولات مصيرية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد188، 2012.
(43) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الصينية – العراقية نحو دور صيني أكثر فعالية، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد3، 1993.
(44) كامل صالح أبو جابر، الحوار بين الثقافة الصينية والثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين الموقف الصيني من بعض القضايا العربية، مجلة الفكر السياسي، إتحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد7، 1999.
(45) كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد44، 2010.
(46) لي رونچ چيان، تاريخ العلاقات الصينية العربية.. حاضرها ومستقبلها، دراسات إستراتيجية، جامعة ووهان، معهد البحوث العربية، الصين، 2005.
(47) لي وي چيان، العلاقات بين الصين الشعبية ودول الشرق الأوسط ترجمة ووقن فو (عثمان) ملف السياسة الدولية، العدد145، 2001.

(48) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية في عالم متغير، مجلة شؤون سياسة، بغداد، العدد4، 1995.

(49) محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية وجهة نظر عربية، مجلة الفكر السياسي اتحاد الكتاب العرب بدمشق، سوريا العدد7، 1991.

(50) محمد بن هويدن، السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البراغماتية، الموقف من أزمة العراق أنموذجا، مجلة شؤون اجتماعية، الأمارات العربية المتحدة – الشارقة، العدد 96، 2007.

(51) محمد بن هويدن، السياسة الصينية تجاه العراق، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، العدد167، 2007.

(52) محمد بن هويدن، العلاقات الصينية-الخليجية من الإيديولوجية إلى المصالح، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد8، 2010.

(53) محمد بن هويدن، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، المجلة العربية العلوم السياسية، العدد13، 2007.

(54) محمد سعد أبو عامود، مقومات الصعود الصيني، في الصعود الصيني، تحرير (هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد)، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2006.

(55) محمد عبد الشفيع عيسى، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي محاولة موجزة في تصنيف العالم، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد32، 2011.

(56) محمد عبد الفتاح الحمراوي، السياسة الخارجية الصينية، كليه التجارة، قسم العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، بلا تاريخ.

(57) محمد عبد الوهاب الساكت، التعاون العربي – الصيني في القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، العدد158، 2004.

(58) محمد عبد الوهاب الساكت، التعاون العربي الصيني في القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد123، 2005.

(59) محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، العدد145، 2001.

(60) محمد علي موسى المعموري، إعادة أعمار العراق الفرص والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد /كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 13، العدد45، 2007.

(61) محمد نبيل محمد فؤاد، الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الشرق الأوسط، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام، العدد140، 2000.

(62) محمد نعمان جلال، الصين، والمفهوم الجديد للتأثير في الساحة الدولية، مجلة الصين اليوم، العدد5، 2005.

(63) مراد إبراهيم الدسوقي، دور الصواريخ البلايستيكية في الإستراتيجية الدفاعية في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد107، 1992.

(64) مراد مالك، حول سيناريوهات القوة أو التهديد باستخدامها دلالات النهوض العسكري للصين، عرض لكتاب (عملاق في المصيدة:صعود الصين العسكري -جوناثان هولزلاغ)، مجلة آفاق المستقبل، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد11، 2011.

(65) مصطفى علوي، الصين الماويه والوفاق الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد47، 1977.

(66) مفيد نجم، النظام الدولي الجديد وغياب الإستراتيجية والمعايير، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، عدد مزدوج 4-5، 1998.

(67) ممدوح نصار و احمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي "العلاقات السياسية بين القوى الكبرى (1815-1991) "، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، بلا تاريخ.

(68) مهند حميد مجيد وعلي قاسم راضي، رؤية عن الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مجلة التجارة العراقية، تصدر عن وزارة التجارة العراقية، العدد12، 2009.

(69) نادية حلمي، التوجهات الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد190، 2012.
(70) ناصر عبد ويس، هيئة المسح الجيولوجي العراقية تباشر بتنفيذ العقد المبرم مع الشركة الصينية لإنشاء معمل البنتونايت في العراق، مجلة صناعة المستقبل، تصدر عن وزارة الصناعة والمعادن العراقية، العدد26، 2012.
(71) هالة خالد حميد، تطور العلاقات العربية -الصينية، مجلة العلوم السياسية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد33، 2006.
(72) هدى فرحان، الشركة العامة لصناعة السيارات تحقق (45) مليار دينار إيرادات للعام الماضي بعد إبرامها عقود المشاركة مع الشركات الأجنبية، مجلة صناعة المستقبل، وزارة الصناعة والمعادن العراقية، العدد26، 2012.
(73) وانغ قوانغ يا، (مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة)، الصين والمشاركة في إعادة بناء العراق الجديد، مجلة الصين اليوم، العدد1، 2005.
(74) وليد الزبيدي، العراق: المأزق والخلاص، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد386، 2011.
(75) وليد عبد الحي، متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات في 4/كانون الأول/2011.
(76) وليد عبد الحي، العلاقات العربية – الصينية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد322، 2005.
(77) وليد محمود عبد الناصر، المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 187، 2012.
(78) وهبي القرة غولي، الصين – العراق: الحاضر والمستقبل، مجلة شؤون سياسة، بغداد، العدد4، 1995.
(79) وي وي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، مجلة دراسات عالمية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 11 بلا تاريخ.

(80) ياسر حسن حسين، التجارة الخارجية في العراق، مجلة التجارة العراقيـة، تصدر عن وزارة التجارة العراقية، عدد خاص بقيمة بغداد في 2012.

سابعا/المؤتمرات والندوات :

(1) حسن لطيف كاظم الزبيدي، الشرق الأوسط الكبير ودورهُ في صياغة قرار الحرب الأمريكية على العراق :اختبـار فرضـيات، بحـث مقـدم إلى نـدوة (الحرب الأمريكية على العراق: الأهداف والنتائج) المقامة في مركز العراق للأبحاث في 26-آذار- 2005.

(2) زينب عيسى عبد الرحمن، الاعـتراف المـصري بالـصين الـشعبية مـايو 1956، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي " الرابع(العلاقات العربيـة الـصينية "التـاريخ والخطأ") الذي تنظمه جامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والحضارة، في المدة من 13-14/آذار/2012.

(3) طارق شفيق، السياسة النفطية في العراق : لماذا ،متى ،كيف؟ورقة بحثية مقدمـة إلى وقـائع طاولـة الحـوار حـول "الـثروة النفطيـة في العـراق: التحديات والآفاق" التي أقيمت في مقـر رابطـة الأكـاديميين العـراقيين في لندن، في 1/ كانون الأول/2012.

(4) عبـد المـنعم المـشاط، "تطـورات المواقـف الراهنـة في العـراق والخلـيج وانعكاساتها على الأمن الإقليمـي" ورقـة بحثيـة مقدمـة إلى مـؤتمر حـول "تحديات الأمن الإقليمي ومستقبل الاسـتقرار في الـشرق الأوسـط (حالـة العـــراق والخلـــيج العـــربي)"، المركـــز الـــدولي للدراســـات المـــستقبلية والإستراتيجية، وحدة دراسات الأمن الإقليمي، القاهرة، 30/تموز/2008.

(5) ما تشين قانچ، إسـتراتيجية الـصين للتنميـة وسياسـتها الخارجيـة، منتـدى الفكر العربي وقائع الحوار العربي الصيني الثالث، عمان، الأردن، 2007.

(6) نورهان الشيخ، سياسة روسيا والصين تجاه القضية العراقية، ورقة بحثيـة مقدمة إلى مؤتمر(خمس سنوات على الاحتلال الأمـريكي للعـراق :الواقـع والآفاق)، الذي نظمه مركز البحـوث والدراسـات الـسياسية في الفـترة 9-10/نيسان، 2008، جامعـة القـاهرة، كليـة الاقتـصاد والعلـوم الـسياسية، مصر، 2008.

(7) هشام الخطيب العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الصينية وآفاقها التحديات في مجال الطاقة والنفط العربي، منتدى الفكر العربي، وقائع الحوار العربي الصيني الثالث، عمان الأردن، 2007.

ثامنا/الصحف :

(1) جريدة الوقائع العراقية، العدد (3990)، أيلول عام 2006.

(2) صحيفة الوطن الكويتية، العدد 3327 في 1984/5/27.

(3) جريدة الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء 1998/12/6.

تاسعا/مشاهدة تلفزيونية:

(1) وزير الخارجية العراقي السيد (هوشيار زيباري) في حديث لهُ مع السيد(فاضل المشهداني) رئيس المجلس الوطني العراقي السابق، حول موضوع (علاقات العراق الخارجية) في برنامج (السيد الرئيس) الذي يبثهُ تلفزيون قناة الشرقية الإخبارية، في الساعة العشرة مساءا، المصادف 31/آب/2013.

عاشرا/شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

(1) اجتماع مساعد وزير الخارجية الصيني (شن قوه فانغ)مع وزير التخطيط والتنمية والتعاون العراقي (مهدي الحافظ) في (29-شباط-2004) متاح في موقع وزارة خارجية الصين الشعبية، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)على الموقع:

http://www.fmprc.gov.cn/ara/ziliao/zt/y/ kwt/70812.shtml

(2) اجتماعات وجلسات مجلس الأمن ليومي (5 و 14 / شباط/2003)، بشأن الأزمة العراقية، الجلسة (4701) الأربعاء الساعة 10:15، ص 24-25، والجلسة (4707) الجمعة الساعة 10:00، ص 19-20، نيويورك، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

www.un.org/ar/sc/meeting/records/2003.shtml

(3) الاتجاهات العالمية لعام 2030، سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية، دراسة استشرافية صادرة عن مجلس الاستخبارات الأمريكي، عرض وليد عبد الحي، 25/ آذار/2013، متاح على موقع مركز الجزيرة للدراسات على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

http://www.studies.aljazeera.net

(4) الأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن الخاصة بالمسألة العراقية.متاحة على موقع الأمم المتحدة في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)على الموقع :

http://www.un.org/arabic/RES ،CO/SE/AB-Iraq

(5) الأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن المتخذة عام 1990 حالة(العراق والكويت)، على موقع الأمم المتحدة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/1990.shtml

(6) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 1284 في 17/كانون الأول/1999. على موقع الأمم المتحدة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

http://www.un.org

(7) الانتخابات البرلمانية العراقية، 2010، مقال متاح على الموسوعة الحرة (ويكبيديا) في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

http://www.ar-wikipedia.org/w/index

(8) البيان الصحفي المشترك الصيني-الروسي :الحرب ضد العراق " يمكن ويجب تجنبها "، صحيفة الشعب الصينية اليومية، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)على الموقع:-

http://arabic.peopledaily.com.cn2003/2/27.html

(9) التبادلات الاقتصادية بين الصين والعراق، شبكة الصين الدولية، 2012 متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع :

www.ebmaster@china.org.com

(10) التقرير الأسبوعي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حول إعادة أعمار العراق، متاح على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)على الموقع:

http://www.usaid.gov/updates/febD6/iraq.pdf

(11) الرئيسان الصيني والعراقي يتبادلان التهاني بمناسبة اليوبيل الذهبي لتأسيس الروابط الدبلوماسية، خبر متاح في موقع وكالة الأنباء الصينية (شينحوا) تبادلات دولية، الأرشيف في 25/آب/2008، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:

http://www.arabicpeople.com.cn

(12) الصين مستعدة لخلق وضع جديد في علاقات التعاون والصداقة الصينية والعراقية، ملف موثق بالصور حول زيارة رئيس الوزراء العراقي للصين عام 2011، متاح على موقع المركز العربي للمعلومات الصيني على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:

http://www.arabsino.com

(13) الملحق التجاري الصيني في كربلاء، المؤتمر الصحفي المنعقد في مبنى محافظة كربلاء المقدسة، خبر متاح على موقع وكالة نون الإخبارية العراقية في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع: http://www.non14.net
(14) النهر الأصفر العظيم.. مهد الحضارة الصينية، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:-

http://www.yaarab.net/forum/newreply.php

(15) بيان عن زيارة رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) للهند من 22-25/أب/2013، متاح على موقع المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي، صفحة بيانات، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع :

http://www.pmo.iq/press.

(16) تحديث سكك الحديد العراقية بعشرة قطارات حديثة، خبر مبث على قناة البابلية نيوز الفضائية، ومنشور على موقعها في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

www.albabely/ia.Tv/live.htm

(17) تشن سياو دونغ، التعاون بين الصين والعراق في المجالات ذات الصلة متنامي، متاح على موقع إذاعة الصين الدولية في (12-كانون الثاني -2012) على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

http://www.arabic.cri.cn

(18) تصريح السيد(كوانغ تشيوان)، بعنوان (الصين ترغب في استمرار مساعداتها لإعادة أعمار العراق)، متاح على موقع وكالة شينخوا للأبناء الصينية، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع :

www.xinhuanet.com

(19) تصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية (ليوجيان تشاو)، متاح في موقع وكالة أنباء شينخوا الصينية في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

www.arabic.xinhuanet.com/htm

(20) تصريح الناطق بأسم الحكومة العراقية السيد (علي الدباغ) لوكالة الأنباء الصينية (شينخوا) في لقاء معه بتاريخ 2011/7/18، متاح على موقع الوكالة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

.http://www.arabic.news.cn/index.htm

(21) تقرير عن (حول أمكانية وفاء الطاقة المتجددة بمعظم الاحتياجات العالمية)، صادر عن(اللجنة الدولية للتغيرات المناخية)، منظمة الأمم المتحدة، متاح على موقع مركز أنباء الأمم المتحدة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:
www.un.org/arabic/nwes/story.asp
(22) تقرير معهد بروكينجز الصادر في(شهر كانون الثاني/2005) متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع :
http://www.brooking.edu/iraqindex
(23) توقيع اتفاق للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين رئيسا وزراء العراق والصين في 18/تموز/2011، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:
http://www.News.Cn
(24) تونغ في، سياسة الصين في الشرق الأوسط بعد حرب العراق، بعثة جامعة الدول العربية لدى جمهورية الصين الشعبية، مقال منشور في مجلة "غرب آسيا وأفريقيا"-العدد (5) لعام 2003. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:
www.mailto:inFo@leaguc-china.org
(25) جريدة الرياض، اجتماع للصندوق الدولي لإعادة أعمار العراق في أبو ظبي، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في الموقع:
http//www.aliyadh.com/contents/-02-28-2004
(26) جريدة الشعب الصينية، موقف الصين وجهودها الدبلوماسية لحل الأزمة العراقية، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :
www.arabic.peopledaily.com ،7 ،03 ،2003
(27) جمهورية العراق رئاسة الوزراء، مكتب الناطق الرسمي بأسم الحكومة العراقية-نشرة الرصد اليومية بالثلاثاء 190/تموز/2011، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع : https://www.nmc.gov.iq/default.aspx
(28) جمهورية العراق وزارة الخارجية العراقية، السفارة العراقية في بريطانيا، " العلاقات العراقية – البريطانية "، مقال متاح على موقع سفارة العراق في بريطانيا، لندن في شبكة المعلومات الدولية الانترنت،على الموقع:
http://www.mofamission.gov.iq/grb/ab/pagedisplay

(29) جمهورية العراق، وزارة الخارجية السياسة الخارجية، الاتفاقيات الموقعة بين العـراق والـدول الآسـيوية-جمهوريـة الـصين الـشعبية، عـلى شـبكة المعلومـات الدولية(الانترنت)على الموقع: http://www.mofa.fov.iq.com

(30) جين ري، مرحلة جديدة للعلاقات الـصينية- العربيـة، كلمـة رئـيس مجلـس الدولة الصينية،(السيد چياو پـاو) في الجامعة العربية، مجلة الـصين اليـوم، عـدد كانون الأول، 2009، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :
http://www.chinatoday.com.cn

(31) حاتم الربيعي (المستشار الثقافي العراقـي في الـصين): معجـزة تقـدم الـصين أساسها ثقافي،لقاء مع شبكة الصين الإخبارية العربية،متاح عـلى موقـع الـشبكة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:
http://arabic.China.org.cn/China-arab/txt25/10/2010

(32) حسن محمد التميمي،الـصين "قبلـة" تجـار الملابـس العراقية،مجلـة أسـواق العراق (اقتصادية اجتماعية) مقال متاح على موقـع المجلـة في شـبكة المعلومـات الدولية (الانترنت) على الموقع: http://www.aswaq-aliraq.com/inp/categ

(33) خالـد الحـروب، الـصين والربيـع العـربي، نظـرة مـن الـداخل، مجلـة الـصين اليومية، متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:
http://Egyptionshark.blogspost.com

(34) خـبر مبـث عـلى شـبكة أخبـار النجـف الأشراف، عـلى موقعهـا في شـبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع :
www.Alnajafnews.com

(35) خـبر متـاح عـلى شـبكة الـصين الإخباريـة العربيـة في شـبكة المعلومـات الدولية(الانترنت)على الموقع :
http://www.arabic.China.org.com

(36) خديجة عرفة محمد، الصين وأمن الطاقة، رؤية مـستقبلية، مجلـة الـسياسة الدولية، مقال متاح على موقـع مركـز الأهـرام للدراسـات والبحـوث الإسـتراتيجية الرقمي في1/نيسان/2006 على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)على الموقع :
http://www.digital.ahram.org.eg

(37) دافيد ستودون، اقتصاد الصين: سلاحها الأقوى أم نقطة ضعفها؟. بحث في الشؤون الاستراتيجي للاقتصاد العالمي، صادر عن المجموعة الدولية للمراقبة الاقتصادية-لندن. على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)على الموقع التالي:
http://www.Primopdf.com

(38) ديفيد شنيكر، نفوذ الصين في الشرق الأوسط، مقال متاح على موقع صقر للدراسات الإستراتيجية والعسكرية، بغداد في تاريخ 16/أيار/2013، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:
http://www.Saqrcenter.net/?p=4136

(39) زهانج و ووّميان فيّ، الحرب الأمريكية – العراقية تؤثر على الصين (لدى الصين كافة التدابير لمواجهتها)، تقرير منشور في المركز العربي للمعلومات الصيني على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.aradsino.com

(40) زيارة فخامة رئيس الجمهورية العراقية السيد جلال طالباني للصين من 20-26/حزيران /2007، متاح على موقع سفارة جمهورية العراق في بكين، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع :
http://www.iraqembassy.cn/a/image/arriva

(41) زيارة وزير الخارجية الروسي إلى جمهورية الصين الشعبية خلال (26-28-شباط-2003)، صحيفة الشعب الصينية اليومية، متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع :
http://arabic.peopledaily.com.cn2003/2/26.html

(42) سفارة جمهورية العراق في بكين، زيارة فخامة رئيس جمهورية العراق للصين. على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع :
http://www.iraqmbassy.c

(43) سفارة جمهورية العراق، نبذة عن العلاقات الثنائية بين البلدين (العراق والصين) على شبكة المعلومات الدولية، (الانترنت)على الموقع:
http://www.mofomission.gov

(44) شبكة الصين /التبادلات السياسية بين الصين والعراق/متاحة على موقع الشبكة الصينية في شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت)على الموقع:
www.webmaster@china.org.cn.c

(45) شبكة العراق الإخبارية/ الأخبار الاقتصادية في موقعها على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:- http://Iraqnewsnetwork.net/news.php

(46) شركة (ZTE) الصينية مثال جيد على التعاون بين العراق والصين، تقرير إخباري منشور في صحيفة الشعب اليومية العربية الصينية، صفحة تبادلات دولية، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:

http://www.arabic.people.com/31660/index.htm

(47) صلاح التكمه جي، الإستراتيجية الأمريكية في العراق خلال نصف قرن، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:

www.kitabat@kitbat.com

(48) طالباني يؤكد على أهمية توسيع العلاقات مع الهند في شتى المجالات، خبر متاح على موقع وكالة الإنباء الإخبارية لقناة دجلة الفضائية العراقية في19/تشرين الثاني/2011في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)على الموقع:

http://www.ikhnews.com/index

(49) عبد الجليل زيد مرهون، الصين والمسألة العراقية.. حدود التغير، مقال متاح على موقع جريدة الرياض، العدد (22597) في 21/آذار/2003 في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:

http://www.alriyadh.com/2003/03/21/article22597.html

(50) عزت شحرور، الصين في الشرق الأوسط حضور أم مرور؟ المركز العربي للمعلومات الصيني، بتاريخ 5/شباط/2012، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:- http://www.arabsino.comAllrightsreserv.

(51) عضيد شياع عواد، الآثار المستقبلية لعقود المشاركة النفطية في العراق، محاضرة ألقيت في المنتدى الثقافي العراقي في دمشق، متاحة على موقع مركز صقر للدراسات الإستراتيجية والعسكرية العراقي، بغداد في 30/أيار/2012، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:- http://www.Saqrcenter.net/?p=3022

(52) علاء الجوادي، الصين وميزان القوى العالمي الجديد-اثر العلاقات الصينية العراقية على مستقبل المنطقة والعراق، مقال متاح على موقع صحيفة صوت الحرية في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:- http://mobile.baghdadtimes.net

(53) علي حسين باكير، استراتيجيات الصين النفطية، مجلة العصر، بتاريخ 2006/5/20 على الموقع :-

www.alasr ws/indx.cfm?methad:hom.com

(54) فاضل عباس مهدي، هل المطلوب قانون للبنى التحتية أم قانون لصندوق الإسكان وصيانة البنى التحتية متاح على شبكة الاقتصاديين العراقيين في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : http://www.IRAQ Economists.net

(55) قرار مجلس الأمن الخاص بالعراق رقم (1472) في (28-آذار-2003) متاح على موقع الأمم المتحدة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:

http://www.unorg/RES/1472

(56) قرار مجلس الأمن الخاص بالعراق رقم (1500) في (14/آب/2003)، متاح على موقع الأمم المتحدة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:

http://www.un.org/arabic/RES

(57) كمال عبيد، الطاقة البديلة.. رهان الدولي وخيار لابد منهُ، مقال متاح على موقع مؤسسة شبكة النبأ المعلوماتية العراقية، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:

http//www.annabaaorg/nbanews/2012/4/19.htm

(58) مايكل موران، (محرر اقتصادي)، بعد خمس سنوات الصين المستفيد الأكبر من الحرب الأمريكية على العراق، تقرير نشره مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع: http://www.annabaa.org

(59) متغيرات في معادلة القوة-الصين مرشحة لسلم القوة العظمى، مقال متاح على موقع مركز صقر لدراسات الإستراتيجية، 2010، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع : www.saqrcenter.ne

(60) محمد السماك، درس صيني في الحرب الأمريكية على العراق، مقال متاح على موقع الشروق الإخباري في 1/حزيران/2012، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع :- http://www.shorouknews.com

(61) محمد عبد الفتاح، الحمراوي، السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة، المركز العربي للمعلومات، مقال متاح على شبكة (الإنترنت)على الموقع:-

www.Info@arabsino.com

(62) مسار العلاقات الاقتصادية العراقية –اليابانية، مقال متاح على موقع دليل العراق التجاري في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع :-

http://www.iraqdirectory.com/ar/news-category

(63) مقال متاح على موقع وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، شمال أفريقيا والشرق الأوسط، فرنسا والعراق، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:-

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique

(64) مكتبـة داغ همرشـولد في الأمـم المتحـدة، (الاجتماعـات التـي عقـدها والإجراءات التي أتخذها مجلس الأمن) خلال الأعـوام (2003-2008)، متـاح عـلى موقع المكتبة في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)على الموقع:-

http://www.un.org/Depts/dn ara/resguida/scat2008.htm

(65) منتصر علم الدين، مؤتمر مدريد للدول المانحة وإعادة أعمار العراق، متـاح على منتدى كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، على شبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنت)على الموقع:- http://www.f-law.net/law/threads

(66) منظمـة الأمـم المتحـدة، مجموعـة البنـك الـدولي، البيانـات، عـلى شـبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:-

wwww.albankaldwl.com

(67) مؤتمر الملحق التجاري الصيني في العراق، خبر متاح عـلى موقـع وكالـة نـون الإخبارية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:-

http://www.non@.net

(68) نبـذة عـن العلاقـات العراقيـة- الروسـية، مقـال متـاح عـلى موقـع سـفارة جمهورية العراق في روسيا، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:-

http://www.mofamission.gov.iq/rus

(69) نبذة عن حيـاة چيـانچ تـسه مـين، مقالـة منـشورة عـلى شـبكة المعلومـات الدولية (الانترنت)، على الموقع:-

www.china.org.cn

(70) نبيع العربي، العلاقات العربية الصينية، الآفاق المستقبلية في منتدى التعاون العربي- الصيني في 8/أيار/2012، متاح على شبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنـت) على الموقع:- http://www.Casef.org/ara/ltdt

(71) نص الحوار الذي أجراه رئيس الجمهورية العراقيـة مـع التلفزيـون الـصيني المركزي (CCTV) متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع :-

www.xendan.oorg/arabic/defaultaspx

(72) نقلا عن :(50%) من صادرات البلاد النفطية لدول آسيا... مقال متـاح عـلى موقـع صـحيفة المـدى العراقيـة، صـفحة اقتـصاد، متابعـات المدى،العـدد2619، الخميس11/تشرين الأول/2012، متاح على شبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنـت) على الموقع:-http://Almodpaper.net/ar/news/425/50

(73) نورهان الشيخ، انتخابات العـراق – مواقـف أوربـا واليابـان والـصين، مقـال متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:-

http://www.onislam:net/arabic

(74) وانغ جينغ ليه، المشكلة العراقية في أطـار العلاقـات الدوليـة، مجلـة الـصين اليوم، العدد2، شباط/2003، متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنـت)عـلى الموقع :-

http://www.chinatoday.com.cn

(75) وانغ قوانغ يا.(سفير الصين لدى الأمم المتحدة)، الصين القرار الجديـد حـول العراق يشكل حدثا تاريخيا، متاح على موقع سفارة جمهورية الـصين الـشعبية في مـصر، مـسألة العـراق، في (9/حزيـران/2004) عـلى شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنت)على الموقع:-

www.arabic.xinhuanet.com/htm

(76) وزارة التخطـيط العراقيـة، ديـوان الـوزارة، معـالي الـسيد وزيـر التخطـيط، أرشيف نشاطات الوزير لعام 2012، أثناء جولته الميدانية في زيارة الجهاز المركـزي للتقييس والسيطرة النوعية، متاح على موقـع وزارة التخطـيط العراقيـة في شـبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:-

http://www.mop.gov.19/mop/index.jsp

(77) وزارة خارجية جمهورية الـصين الـشعبية، (مـسألة العـراق)، كلمـة مـساعد وزير خارجية الصين (شن قوه فانغ) في مؤتمر صندوق إعادة أعمار العراق الـدولي (IRFFI) الثاني في أبو ظبي يوم (28/شباط/2004)، متـاح عـلى شـبكة المعلومـات الدولية (الانترنت)على الموقع:-

http://www.fmprc.gov.cn/ara/ziliao/zt/y/kwt/170813.shtml

(78) وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، الهيكل التنظيمي، إدارة غربي آسـيا وشمالي أفريقيا، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:-

http://www.Fmprcgor.cn/ara

(79) وزيـر الأعـمار والإسـكان يفتـتح مـؤتمر الـشركات الـصينية في بغـداد في 5/حزيران/2012، متاح على موقع وكالـة الفنـار العراقيـة الإخباريـة، عـلى شـبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع:-

http://www.Fanarnews.com

(80) وفد من الغرفة التجارية العراقية يزور الملحقية التجارية للـسفارة الـصينية في بغداد في 14/ تموز/2011- الاثنين،متاح على موقع غرفة تجارة بغـداد/ العـراق على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)على الموقع:-

http://www.Bagdadchamber.com/modules.php

(81) وكالة الطاقة الدولية تتوقع تسارع الطل على النفط في2014، خبر متاح على موقع جريدة العرب الدولية (الشرق الأوسط)، العدد (12645)في12-تمـوز-2013، في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)على الموقع :-

http://www.aawsat.com/default.asp

(82) وليد عبد الحـي، متغـيرات الإسـتراتيجية الـصينية في الـشرق الأوسـط، مركـز الجزيـرة للدراسـات، تقـارير في 4/كـانون الأول/2011، ص 7، متـاح عـلى شـبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع :-

www.studies.aljazeera.net

- المصادر الإنكليزية:

First: Official Documents

1. International Energy Agency2011 , World Energy Outlook, November 2011, website: http://www.lea.orgLweo.
2. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) Adapted from: World Armament and Disarmament, The Year book 1989.
3. United Nations Department of Public Information, Basic Facts, Department of Public Information, United Nations Publication, New york2004 ,.
4. Direction of Trade Statistics International Monetary Fund , United Nations, Washington, The Year book1991 ,
5. Energy Information Administration(EIA) ,Outlook, September/9 ,2011 ,Available at
6. http://www.eia.gov/Forecasts/ieo.
7. Energy Information Administration(EIA) ,International Energy Outlook,2008 , Available at, http://www.eia.gov/Forecasts/ieo.
8. Organization of the Petroleum Exporting Countries(OPEC), secretariat, annual statistical bulletin , Vienna, Austria, World Oil Outlook 2011.
9. Organization of the Petroleum Exporting Countries(OPEC), secretariat, annual statistical bulletin , Vienna, Austria, World Oil Outlook 2008.
10. Stockholm International Peace Research Institute(SIPRI) , Armaments Disarmament and International Security Summary, The Year Book, Tolna, Sweden 2012 ,.

Second: Books:

(1) David Bachman, Structure and edited by the making of chinese foreign policy in: Samuel S.Kim, edited by, China the world Chinese Foreign policy Faces the New millennium:Chinese Foreign Relations in the Post-Cold War Era 4 ,th edited by, Boulder, Co: westview press, Perseus, United States 1998 ,.

(2) Mellvin Gurtov and Byong-Moo Hwang, China under Threat, international Polities of Strategy and Diplomacy, Johns Hopkins University Press1980 ,.

(3) Mohamed Mousa Mohamed Ali Binhuwoidin ,China's Foreign Policy towards the Gulf and Arabian Peninsula Region(1949-1999) , Academic Support office, Durham University, China2001 ,.

(4) Susan L. Shirk, China Fragile Superpower ,Oxford University Press, United States of America2007 ,.

Third: Research and Articles:

(1) Axel Dresher and Andreas Fuchs ,Rogue Aid? The Determinants of China’s Aid Allocation, University of Gottingen, Germany, October , 2011.

(2) Beijing Review, Multifarious Mag published every Monday in Beijing, the People's Republic of China, Distributed By GUOJI SHUDIAN(China Publications Center) ,Beijing, China, Number:39 ,in 29 September1980 ,.

(3) David M.Lamptssson and Richard Daniel Ewine, The U.S. china Relationship Facing international Security Crises three Case Studies in post 9/11 Bilateral Relations, the Nixon Center, USA,2003.

(4) Deng Xiapeng ,A New Approach to Stabilizing the World Situation, Volume 3, Beijing, Foreign Language Press1994 ,.

(5) Dominic Wilson and Roopa Pursho Thaman, Dreaming with Brice :The path to 2050 ,Godman sashes Economic, Frankfurt–Germany, Paper Number 99. October 2003.

(6) Global Trends 2030:Alternative Worlds, a National Intelligence Council, office of the director of national intelligence, States of America, December 2012.

(7) Hwei-Ling Huo, Patterns of Behavior in Chinas Foreign Policy : the Gulf Crisis and Beyond Asian Survey, No 3, March1992 ,.

(8) Michael D.Swaine, The Role of the Chinese Military in National Security Policymaking, Revised Edition, National Defense Research Institute U.S., Published by Rand1998 ,.

(9) Michael E. O'Hanlon and Adriana Lins de Albuquerque , Iraq Index Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq, THE Brookings Institution ,NW Washington, Updated January 19 , 2005.

(10) Mohamed Bin Huwaidin, China's Relations with Arabia and Gulf , ,(199-1949)London: Rutledge Curzon2001 ,.

(11) Philip Andrews and others, The strategic Implication, of Chinas Emerge Needs, Adelphi papers, U.S., Number2002 ,346 ,.

(12) P.R. Kumarawa My, Israel, China Odyssey, New Delhi: Institute For Defense Studies and Analyses, Delhi papers, Number.2,.1994

(13) Thomas Fridman ,New York Times, April 17,.1996

(14) Thomas Lum and others, Comparing Global Influence: China's and U.S. Diplomacy, Forgin Aid Trade, and Investment the Developing World, Foreign Affairs, Congressional Research service, August 15 , 2008.

(15) Wayne M. Morrison, China's Economic Rise: History, Trends , Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service ,September 52013 ,.

(16) Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, Congressional Research Service5 , December 2012 ,.

Fourth: Reports:

(1) Bates Gill ,Chinese Arms Exports to Iran ,MERIA ,Vo 102 Number 2 ,May 1998 ,.

(2) C.Fred Bergsten and Other's Rise: Challenges and Opportunities, Peterson Institute for International Economics, July2008 ,.

(3) Craig Kewell and Others, Is China A threat to the U.S. Economy, Congressional Research Service Report For Congress, U.S., January 23 , 2007.

(4) Edward S.sten Feld, The Asian Financial crisis Beijing's year of Reckoning, The Washington Quarterly Vo 121, Number 3, summer , 1998.

(5) Harold and Margaret Sprout, Environmental Factors in the study of International politics, edited by Roseau, the Free Press, New York1969 ,.

(6) Iraq in Deal With CNOOC, TRAO For Maysan Oilfils, Best Growth Stock Quoting Reuters. May ,12 , 2010.

(7) Paul Halsall, History of China: The Imperial Era The First Imperial Period ,No history.

(8) (Türkiye Petrolleri Anonim Ortaklığı "TPAO") is The National Anonim Oil and Gas Company of Turkey, International Activates, Retrieved,13 , December 2011.

(9) U.S. Energy Administration, China Energy Newswire, and British Petroleum June 2010 Statistical Review of World Energy. Data for 2010 and 2011.

Fifth: The International Network Info (Internet)

(1)" China May Participate in Reconstruction of Iraq " in people's Daily Online 30 ,December ,2003 ,website: http://english.peopledaily.com.cn

(2)" China Says new Iraq Resolution Constitutes a Milestone ", in People's Daily Online 9 ,june ,2004 ,
website:http://english.peopledaily.com.cn

(3)" China Strongly Calls for Immediate Stop of Military Action Against Iraq "in People's Daily Online20 ,March2003 ,
website:http://english.peopledaily.com.cn

(4)" Chinese, Russian Presidents Talk Over Phone ," In People's Daily Online18 , March 2003 ,website: http://english.peopledaily.com.cn

(5)" Cppcc Call For End to Military Action Against " In People's Daily online22 , March 2003 ,website: http://english.peopledaily.com.cn

(6)"Chinese Concern Over Consequences of Iraq Conflict", In People Daily Online,21 , March ,2003 ,website: http://english.peopledaily.com.cn

(7)" Iraq Issue Inseparable From UN Eventually: Chinese FM " ,In People's Daily Online:1 April ,2003 website:
http://english.peopledaily.com.cn

(8)"China Congratulates Iraqi People on Sovereignty Transfer", In People's Daily Online29 , June ,2004 website: http://english.peopledaily.com.cn

(9)"China Reopens Its Embassy in Iraq", Embassy of the People's Republic of China in Australia 12, July ,2004 ,website:

http://au.china-embassy.org/eng/xw/t 142750 ,htm

(10)"China supports uw Resolution To stabilize Iraqi situation ," in People's Daily Online 17 ,October ,2003 website:
http://english.peopledaily.com.cn

(11)China ability ,GDP Growth in China ,2011-1952 ,website: http://www.chinability.com

(12)China kick start AL-Ahdab oil Field Project in Iraq, People's ,Daily 14 march ,2009 ,website:www.arabic.peopledaily.com, 14, 03, 2009.

(13)China Oil Field in Iraq.The New York Times ,28 ,June.2011 ,website: http://www.nytimes.com/

(14)Chris Zambelis ,Chain's Iraq Oil Strategy comes into Sharper

(15)Focus.China Brief, Published By the Jonestown Foundation Online in 9 May2013 ,website: ttp://www.Jomestamestown.org./Program/Chinabrief

(16)"Head of Chinese Islamic Association Calls on Chinese Muslims to Remain Calm", in People's Daily Online22 , March 2003 ,website:

http://www.china-un.org/eng.

(17)Richard Weitz, China-Iraq-Us:A" Win-Win" For All?, China and Us Focus, in January ,2012 ,17 website: http://www.ChinausFocus.com/china-iraq-us-a

(18)Ten Features in Chinas 11th Five -Year Plan, Peoples Daily Online , ,2006-03-08website: www.Chinadaily.com.cn

(19)The Tenth Five-Year Plan of Oil and Gas Exploration China Daily , at This available at, January 17 ,2012 ,website:

http://Bizcina, Chinadaioly.com.cn

المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1.	المقدمــة	9
2.	الفصل الأول تطور السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق قبل عام 2003	11
3.	المبحث الأول: السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق في المجال السياسي	15
4.	المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق في المجال الاقتصادي	39
5.	المبحث الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق في المجال العسكري	60
6.	المبحث الرابع: السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق في المجال الثقافي	71
7.	الفصل الثاني محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق	81
8.	المبحث الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه العراق	85
9.	أولا//محدد التاريخ والتقاليد	85
10.	ثانيا//المحدد الإيديولوجي	94
11.	ثالثا// محدد القيادة والنظام السياسي	103
12.	رابعا//محدد التنمية الاقتصادية	112
13.	المبحث الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الصينية تجاه العراق	131
14.	أولا// متطلبات الهرمية الدولية الجديدة	132
15.	ثانيا// مقتضيات التنافس الدولي في ظل البيئة الدولية الجديدة	141
16.	ثالثا// مقتضيات القوة الدولية الكبرى	148
17.	الفصل الثـــــالث السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي	155
18.	المبحث الأول: السياسة الخارجية الصينية تجاه التصعيد الأمريكي للحرب	158
19.	المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه الاحتلال الأمريكي	172
20.	المبحث الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق في ظل الاحتلال	178
21.	الفصل الرابع المشاهد المستقبلية لسياسة الصين الخارجية تجاه العراق	207
22.	المبحث الأول: مشهد تراجع سياسة الصين الخارجية تجاه العراق	212
23.	المبحث الثاني: مشهد استمرار سياسة الصين الخارجية تجاه العراق	221
24.	المبحث الثالث: مشهد تصاعد سياسة الصين الخارجية تجاه العراق	247
25.	الخاتمـة	266
26.	المصادر والمراجع	274

الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1.	الوفود الصينية التي زارت العراق خلال المدة(1959-1999)	38
2.	نمو نسبة صادرات وواردات الصين للدول العربية بالنسبة المئوية خلال (1984-1990)	40
3.	الاتفاقيات الاقتصادية بين العراق والصين خلال الأعوام (1960-1977)	44
4.	الوفود الاقتصادية الصينية التي زارت العراق خلال الأعوام (1958-1988)	46
5.	نسبة نمو الصادرات والاستيرادات الصينية إلى ومن العراق خلال المدة من (1968-1993)	50
6.	حجم ومعدل النمو السنوي للطلب الصيني على النفط خلال المدة (1994-1999) (مليون برميل/يوم)	55
7.	يوضح التطورات الحديثة لتجارة الصين النفطية مع العراق خلال من (1995-2001) (ألف برميل/يوم)	59
8.	نظم الأسلحة الرئيسة لدى الدول العربية حتى عام 1989	64
9.	أنواع مبيعات الأسلحة الصينية للعراق خلال المدة (1981-1988)	67
10.	الوفود الصينية الثقافية التي زارت العراق خلال المدة (1959-1977)	75
11.	الاتفاقيات الثقافية الموقعة بين العراق والصين خلال المدة (1959-1971)	76
12.	الخط الزمني للأسر التاريخية الصينية	89
13.	نسبة متوسط الناتج المحلي الإجمالي الصيني السنوي (1979-2012)	115
14.	المؤشرات الرئيسة للوضع الاقتصادي الصيني تقديرات 2011	117

.15	الطلب الصيني على النفط حسب تقديرات أوبك وتقديرات إدارة معلومات الطاقة (مليون برميل يوميا)	123
.16	التسلسل الزمني لنمو بضاعة الصين التجارية خلال المدة (1979-2012) عالميا(بملايين الدولارات)	125
.17	تفوق قيمة الصادرات من السلع والخدمات للصين الشعبية على والولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة (2006-2010)	151
.18	قرارات مجلس الأمن التي صوتت الصين بـ(نعم) عليها خلال (2003-2008) المتعلقة بقضية الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003	184
.19	حجم المساعدات والمنح والقروض التي تعهدت بها الدول في مؤتمر مدريد2003 للعراق	195
.20	المساعدات الأمريكية المالية لإعادة بناء العراق خلال المدة (2000-2009) (تخصيصات منتظمة وإضافية) (ملايين الدولارات)	197
.21	تقديرات وتوقعات مستقبل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل دخل الفرد للمدة (2006-2025) في الصين	227
.22	مؤشرات حول إمكانيات العراق النفطية لعام 2011	228
.23	اتجاهات تصدير النفط العراقي حسب المناطق والدول خلال المدة (2005، 2008) 1000 ب/ي	234
.24	أهم الشركاء التجاريين للعراق خلال عامي (2010-2011) مليار دينار	236
.25	مستقبل نمو الاقتصاد الصيني والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للمدة (2011- 2050)	255

الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
1.	الهيكل التنظيمي لحكومة الصين المركزية	104
2.	متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين الاقتصادات العالمية الكبرى 2008-2011 (بالمائة)	118
3.	واردات الصين النفطية للصين (1997-2011) (ألاف برميل باليوم)	123
4.	متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين الاقتصادات العالمية الكبرى 2008-2012 (بالمائة)	150
5.	تطور عائدات العراق من النفط حسب سيناريو السعر المرتفع لتقديرات إدارة الطاقة الدولية للمدة (2010-2030) (120 دولار للبرميل)	230
6.	الأهمية النسبية لتجارة العراق مع الشركاء التجاريين لعام 2011	235

الخرائط

رقم الخريطة	الموضوع	الصفحة
1.	مساعدات الصين لعدد من دول العالم للمدة (1970-1978) (بالنسبة المئوية من المساعدات الكلية)	52
2.	مساعدات الصين لعدد من دول العالم للمدة (1979-1987) (بالنسبة المئوية من المساعدات الكلية)	53


السياسة الخارجية الصينية تجاه
العراق منذ ٢٠٠٢ وآفاقها المستقبلية



الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرمال للنشر والتوزيع
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 96265330508+
E-mail:alremalpub@live.com
